



# مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات

العدد الأربعون ، الجزء الأول ، ربيع الثاني 1438 هـ / كانون الأول 2016م

مجلة علمية فصلية محكمة



ISSN 2074 - 5648

مجلة  
جامعة القدس  
المفتوحة  
للأبحاث والدراسات

40  
الجزء الأول

Journal of  
Al-Quds Open University  
for Research and Studies



# Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies

A Quarterly Scientific Refereed Journal

No. 40 - Vol. 1 - Rabi' 2 - 1438H/ December 2016



ISSN 2074 - 5648

مجلة  
جامعة القدس المفتوحة  
للأبحاث والدراسات



**مجلة جامعة القدس المفتوحة  
للأبحاث والدراسات**

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد (40) - ج (1) - كانون الأول 2016م

**الناشر:**

عمادة البحث العلمي

جامعة القدس المفتوحة

**توجه المراسلات والأبحاث على العنوان الآتي:**

رئيس هيئة التحرير

عمادة البحث العلمي

جامعة القدس المفتوحة

الماصيون-رام الله/ فلسطين

ص. ب: 1804

هاتف: +970- 2- 2984491

+970- 2- 2952508

فاكس: +970- 2- 2984492

بريد الكتروني: [sprgs@qou.edu](mailto:sprgs@qou.edu)

تصميم وإخراج فني:

عمادة البحث العلمي

جامعة القدس المفتوحة

**المشرف العام**

**أ. د يونس عمرو**

**رئيس الجامعة**

## **هيئة تحرير المجلة:**

**رئيس التحرير**

**أ. د حسن عبد الرحمن سلوادي**

**عميد الدراسات العليا**

**هيئة التحرير**

**أ. د عبد الناصر قاسم الفراء**

**أ. د فيصل حسين غوادة**

**أ. د محمد محمد الشلش**

**أ. د ناجي مطلق الداودي**

**أ. د هاني حسين أبو الرب**

**د. رشدي يوسف القواسمة**

**د. عماد عبد اللطيف اشتيه**

**د. معتصم توفيق خضر**

## قواعد النشر والتوثيق

تنشر المجلة البحوث والدراسات الأصلية المرتبطة بالتخصصات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في جامعة القدس المفتوحة وغيرها من الجامعات المحلية والعربية والدولية، مع اهتمام خاص بالبحوث المتعلقة بالتعليم المفتوح، وتقبل أيضا الأبحاث المقدمة إلى مؤتمرات علمية محكمة والمراجعات والتقارير العلمية وترجمات البحوث.

يرجى من الأخوة الباحثين الراغبين في نشر بحوثهم الاقتداء بقواعد النشر والتوثيق الآتية:

1. تُقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية.
2. أن لا يزيد حجم البحث عن 30 صفحة «7000» كلمة تقريبا بما في ذلك الهوامش والمراجع.
3. أن يتسم البحث بالأصالة ويمثل إضافة جديدة إلى المعرفة في ميدانه.
4. يقدم الباحث بحثه منسوخا على «CD» أو عبر البريد الإلكتروني مع ثلاث نسخ مطبوعة منه، غير مسترجعة سواء نشر البحث أم لم يُنشر.
5. يرفق مع البحث خلاصة مركزة في حدود «100 - 150» كلمة. ويكون هذا الملخص باللغة الإنجليزية إذا كان البحث باللغة العربية ويكون باللغة العربية إذا كان البحث باللغة الإنجليزية.
6. ينشر البحث بعد إجازته من محكمين اثنين على الأقل تختارهم هيئة التحرير بسرية تامة من بين أساتذة مختصين في الجامعات ومراكز البحوث داخل فلسطين وخارجها على أن لا تقل رتبة المحكم عن رتبة صاحب البحث.
7. أن يتجنب الباحث أي إشارة قد تشير أو تدل على شخصيته في أي موقع من البحث.

# مجلة جامعة القدس المفتوحة

للأبحاث والدراسات

8. يزود الباحث الذي نشر بحثه بنسخة من العدد الذي نشر فيه، بالإضافة إلى ثلاث مستلآت منه.
9. تدون الإحالات المرجعية في نهاية البحث وفق النمط الآتي: إذا كان المرجع أو المصدر كتابا فيثبت اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، اسم المترجم أو المحقق (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد، رقم الصفحة، أما إذا كان المرجع مجلة فيثبت المؤلف، عنوان البحث، اسم المجلة، عدد المجلة وتاريخها، رقم الصفحة.
10. ترتب المراجع والمصادر في نهاية البحث «الفهرس» حسب الحروف الأبجدية لكثية/ عائلة المؤلف ثم يليها اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد.
11. بإمكان الباحث استخدام نمط «APA» Style في توثيق الأبحاث العلمية والتطبيقية، حيث يشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب الآتي: «اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة».

# المحتويات

## الأبحاث:

مخاطر استخدام نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية وأثرها على فاعلية  
المراجعة في الجزائر.

أ. كليبات محمد أنيس / د. بنية عمر ..... 11

الوحدة والتعددية النقابية في الحالة الفلسطينية.

د. خالد عبد الحق ..... 41

دراسة تطبيقية لتوجه الجزائر نحو معايير التدقيق الدولية ISA.

أ. بن حواس كريمة / د. بنية عمر ..... 81

"أثر نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في التحصيل، وتنمية مهارات التفكير  
التاريخي لدى طلاب الصف العاشر الأساسي في مادة التاريخ".

أ. شيرين صالح أبو عرابي العدوان

أ. د. إبراهيم القاعد / د. خالد بني خالد ..... 115

نماذج من التجارب الآسيوية في تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، واستفادة  
الجزائر منها.

أ. شريفة العابد برنيس ..... 147

# مجلة جامعة القدس المفتوحة

للأبحاث والدراسات

العدد (٤٠) - ج (١)

تفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية  
دراسة تحليلية للفترة (2004-2013).

أ. سليم مجلخ / د. كمال حمانة ..... 185

الموقف التركي من حربي غزة 2012-2014.

د. سامي محمد الأخرس ..... 219

فهم النصوص (دراسة مقاصدية).

أ. محمد رفيق مؤمن الشوبكي ..... 255

التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن في ضوء بعض  
المتغيرات.

أ. وفاء علي محمد خصاونة / أ. د. محمد علي عاشور ..... 293

شعرية النص الترسلّي في الرواية النسوية العربية

رواية (بريد بيروت) لحنان الشيخ أمودجا.

فهد إبراهيم سعد البكر ..... 327





الأبحاث



# مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وأثرها على فاعلية المراجعة في الجزائر \*

أ. كليبات محمد أنيس \*\*  
د. بنية عمر \*\*\*

---

\* تاريخ التسليم: 2014 / 4 / 1 م، تاريخ القبول: 2014 / 7 / 7 م.  
\*\* طالب دكتوراه/ كلية الاقتصاد وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.  
\*\*\* كلية الاقتصاد وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

## الملخص:

عمدت الدراسة إلى تسليط الضوء على نظم المعلومات الحاسوبية في البيئة الالكترونية، ناهيك عن إبراز مخاطر استخدام هذه النظم على فاعلية المراجعة في الجزائر وقياس أثرها، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحثان منهجاً تحليلياً وصفيّاً قسماً بموجب الدراسة إلى قسمين: قسم نظري يطلع على مختلف المصادر المتعلقة بالدراسة، وقسم تطبيقي يعتمد على التحليل بواسطة (SPSS) لنتائج استبانة وزعت على مكاتب المراجعين الداخليين، والخارجيين الجزائريين.

لقد توصلت الدراسة إلى التأكيد على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر استخدام نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية على فاعلية المراجعة في الجزائر، ويتوزع هذا التأثير بين مخاطر البيئة المحيطة، ومخاطر معالجة البيانات (إدخال، تشغيل، إخراج) بمستويات مختلفة.

ثم قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، أهمها: تعيين المؤسسة الجزائرية لمراجعين ذوي دراية بأهمية النظم الالكترونية، مع وجوب زيادة اهتمامها بمخاطرها المؤثرة على فاعلية المراجعة، ووضع سياسات وقائية للحد منها.

**الكلمات المفتاحية:** نظم المعلومات، نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية، مخاطر استخدام النظم الالكترونية، فاعلية المراجعة.

## **The risks of Using Electronic Accounting Information Systems and its Impact on the Effectiveness of Auditing in Algeria**

### ***Abstract:***

*The study aims to highlight the accounting information systems in electronic environment, and to measure the impact of risks of using these systems on the effectiveness of audit in Algeria. To achieve this aim, both researchers had adopted a descriptive analytical approach where they had divided this study into two parts: a theoretical part, by using various sources related, and a practical part that depends on analysing through (SPSS) to the results of the questionnaire that were distributed on several internal and external Algerian audit offices.*

*The study showed that there was a significant statistical Impact of using electronic accounting information systems on the Effectiveness of auditing in Algeria; This Impact is distributed on different levels between environmental risks and data processing risks (input, data operating and output) .*

*The study made a number of recommendations most notably: The Algerian Economic Organization recruited a group of auditors, who are familiar with the importance of electronic accounting information systems, raise attention to its risks, and also develop policies and preventive measures to reduce it.*

**Key- words:** *Information Systems, Electronic Systems Accounting Information, Risks of Using Electronic Systems, The Effectiveness of the Audit.*

## مقدمة:

فرض التطور المستمر في المنشآت تحديات كبرى جديدة على المراجع، إذ إن نقلها لنظم معلوماتها الحاسوبية من البيئة التقليدية اليدوية إلى البيئة الآلية الالكترونية، ألزمه بتطوير أساليب معالجته وإجراءاته لمعلومات هذه النظم، كما تطلب منه خبرة ودراسة كبيرتين بالتقنيات المعقدة والمستخدمة في جميع مراحل عملها.

كما ألقى هذا الواقع الجديد مسؤولية مزدوجة عليه، تتمثل الأولى في فحص بيئة النظم الالكترونية من حيث تحقيقها لشروط القيام بالمراجعة، والثانية تشمل حرصه على الوفاء بالالتزامات المهنية الملقاة عليه، رغم المخاطر المصاحبة التي تنتج عن أخطاء محتملة تحدث خلال مرحلة الإدخال، أو التشغيل أو الإخراج، مما قد يؤثر على فاعلية المراجعة.

وهنا يمكننا طرح إشكالية دراستنا فيما يأتي: هل لمخاطر استخدام نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية من قبل المؤسسات أثر على فاعلية المراجعة في الجزائر؟

نتفرع إلى الأسئلة الفرعية الآتية انطلاقاً من التساؤل الرئيسي:

- ◆ هل لمخاطر بيئة نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية أثر على فاعلية المراجعة؟
- ◆ هل لمخاطر إدخال بيانات نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية أثر على فاعلية المراجعة؟
- ◆ هل لمخاطر تشغيل بيانات نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية أثر على فاعلية المراجعة؟
- ◆ هل لمخاطر مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية أثر على فاعلية المراجعة؟

بعدها قسمنا الدراسة إلى العناصر الآتية حتى نجيب على هذه التساؤلات:

- ◆ أولاً: ماهية نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية، أشكالها، ومكوناتها.
- ◆ ثانياً: آليات مراجعة نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية وطرقها والمخاطر المهددة لها.
- ◆ ثالثاً: عرض بيانات الاستبانة لاختبار الفرضيات وتحليلها، والخروج بنتائج.

## أهداف الدراسة:

- ◆ تهدف الدراسة إلى تحقيق النقاط الآتية:
- ◆ إلقاء الضوء على استخدام نظم المعلومات الالكترونية.
- ◆ إبراز أثر مخاطر استخدام نظم المعلومات الالكترونية على فاعلية المراجعة في الجزائر.
- ◆ وضع التوصيات الملائمة في ضوء النتائج المتوصل إليها من الدراسة.

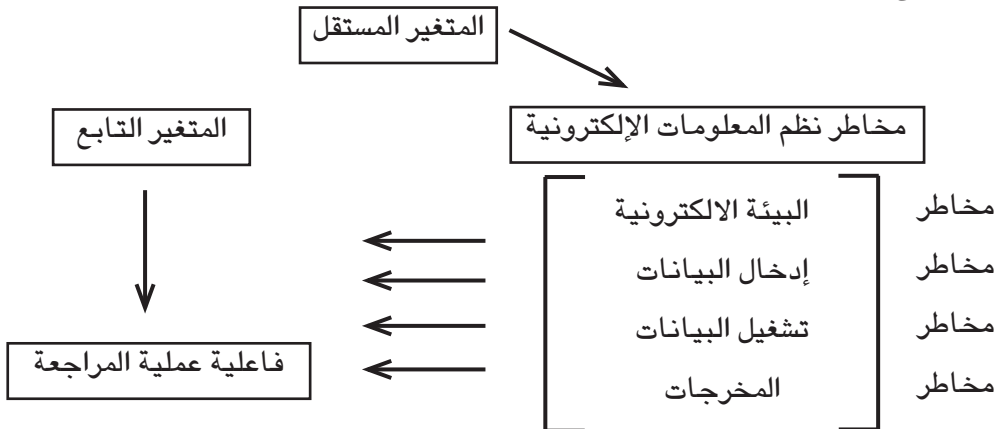
## فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بصياغة فرضيات نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة سابقا، وقد تم صياغة فرضية رئيسية عدمية تتمثل في العبارة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على فاعلية المراجعة.

تتفرع منها أربع فرضيات تتمثل في:

- ◆ الفرضية الفرعية العدمية الأولى  $H_{01}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على فاعلية المراجعة.
- ◆ الفرضية الفرعية العدمية الثانية  $H_{02}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر إدخال بيانات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على فاعلية المراجعة.
- ◆ الفرضية الفرعية العدمية الثالثة  $H_{03}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر تشغيل بيانات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على فاعلية المراجعة.
- ◆ الفرضية الفرعية العدمية الرابعة  $H_{04}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على فاعلية المراجعة.

## أنموذج الدراسة:



من إعداد الباحثين



## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول ظاهرة معاصرة تتمثل في التأكيد على أهمية استخدام نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية، التي أصبحت عرضة للعديد من المخاطر المهددة لموثوقية البيانات المالية، والحاسبة التي توفرها هذه النظم، مع إبراز أثر مخاطر هذا الاستخدام على الأداء الفعلي لعملية المراجعة في الجزائر.

## منهجية الدراسة:

لقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي معتمدة على الدراسة الميدانية التحليلية، انطلاقا من جراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، وبما تتضمنه من محاور معرفية، من أجل بلورة الأسس التي يقوم عليها الإطار النظري، ثم إجراء مسح استطلاعي من خلال الاستبانة التي تم تطويرها، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة لتحليل الإجابات واستخراج النتائج.

## الدراسات السابقة:

### 1. الدراسات باللغة العربية

دراسة بحيصي والشريف، (2008)، بعنوان: مخاطر نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المخاطر التي تواجه نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية بالمصارف العاملة في قطاع غزة، ومعرفة أهم أسباب حدوثها، مع وضع الإجراءات اللازمة لتفاديها. واشتملت على عينة مكونة من 200 فرد من المحاسبين في هذه المصارف.

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها: أن حدوث مخاطر نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية ترجع إلى أسباب تتعلق بموظفي البنوك، نتيجة قلة الخبرة، والوعي والتدريب، إضافة إلى أسباب تتعلق بإدارة المصرف نتيجة عدم وجود سياسات واضحة، ومكتوبة، وضعف الإجراءات، والأدوات الرقابية المطبقة فيه.

دراسة قشبي والعبادي، (2009)، الموسومة تحت عنوان: أثر العولمة على نظم المعلومات الحاسوبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى امتلاك شركات الخدمات المالية للأليات

المناسبة في نظام معلوماتها المحاسبي، التي تؤهلها لتصبح مثل الشركات العالمية للدخول إلى عالم العولمة بخطى ثابتة، ومعرفة أهم الصعوبات التي تحول دون امتلاك هذه الآليات، حيث شملت الدراسة عينة مكونة من 22 شركة، من أصل 32 جائزة على ترخيص ممارسة أعمال الوساطة المالية (وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية، وتعليمات دائرة التراخيص والتفتيش).

هذه الدراسة قد توصلت إلى نتائج عدة، أهمها: أن نظام المعلومات المحاسبي في أغلب شركات العينة المدروسة، تملك إمكانية التأقلم مع المتغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة خصوصاً القيمة العادلة، وأن نظام معلوماتها المحاسبي الإلكتروني قابل للتحديث كما يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.

دراسة حمادة، (2010)، بعنوان: أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مفهوم الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومكوناتها من: (ضوابط تنظيمية، وضوابط الرقابة على الوصول، وضوابط الرقابة على أمن الملفات وحماية المعلومات، وضوابط توثيق النظام وتطويره)، ومعرفة أثر هذه الأخيرة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، وخصائصها حسب رأي مراجعي الحسابات الخارجيين في مدينة دمشق السورية.

ثم خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود أثر كبير للضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث يمكن ترتيبه ترتيباً تنازلياً حسب درجة التأثير من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كما يأتي: (الضوابط الرقابية على توثيق وتطوير النظام، الضوابط التنظيمية، الضوابط الرقابية على أمن الملفات وحماية المعلومات، وأخيراً ضوابط الرقابة على الوصول).

## 2. الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة (Whittington, 2008) بعنوان:

New Audit Documentaition Requirement: SAS 96 Raise the Bar for Audit Documentayion, Adding Specific Requirement in Several Areas

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى إجراءات التوثيق المستندي المتعلق بالأعمال الحاسوبية ومتطلباته، وزيادة أعمال المراجعة عليها نتيجة الاستعمال الكبير للتكنولوجيا الحديثة، وتعدد أعمال الشركات الأمريكية وأنشطتها، ناهيك عن المنافسة العالمية.

تتوصل الدراسة إلى تحديد مشاكل التوثيق المستندي الناتجة عن التطورات

التكنولوجية في بيئة المحاسبة، والمراجعة، كان أهمها: القضايا الخاصة بثبات المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية والإفصاح، كذلك الأعمال غير المستمرة، والتقديرات الشخصية، وظروف عدم التأكد، كما بينت الدراسة أن التوثيق المستندي يوفر بشكل أساسي الدعم لتقرير المراجع والرقابة على عملية المراجعة الحديثة.

دراسة (Ariwa & Esemokumoh, 2008) بعنوان:

#### Financial Informatic Enterprise And Audit Risk In Developing Economy

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مستوى المراجعة في نيجيريا، كما سعت إلى الكشف عن أثر المشاريع المعلوماتية المالية، ومخاطر المراجعة على عملية التنمية في القطاع الاقتصادي، حيث شملت عينة الدراسة مجموعة من المراجعين العاملين في شركات تدقيق مختصة في نيجيريا.

ثم خلصت الدراسة إلى أن مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تؤثر سلبا على أداء مكاتب المراجعة، ذلك لعدم وعي المراجعين في هذه المكاتب بطبيعة المخاطر التي تواجهها هذه الأنظمة المرتبطة بعملية المراجعة في البيئة الجديدة، وبالتالي عدم القدرة على التعامل معها ومعالجتها.

دراسة (Sayana, et ,al, 2008) ، بعنوان:

#### Using CAATS to Support IS Audit

التي هدفت إلى تدعيم عملية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية باستخدام الحاسب الالكتروني داخل الشركات البريطانية، إذ جاء بها أن وجود المعلومات التي يحتاجها المراجع عند قيامه بعملية المراجعة داخل نظام المعلومات الالكتروني للشركة محل المراجعة، نتيجة أدت إلى خلق تساؤل حول كيفية قيام هذا الأخير بعملية المراجعة دون استخدام الحاسب الالكتروني؟

بعدها خلصت الدراسة إلى أن استخدام أساليب المراجعة بمساعدة الحاسب الالكتروني تمكن من تدعيم عملية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، لما تمتلكه من قدرات في تحليل البيانات، وتقييم أمن نظم إدارة قواعد البيانات، ناهيك عن اختبار البرامج.

دراسة (Ashari, 2008) ، بعنوان:

#### Factors Affecting Accounting Information Systems Success Implementation (An Empirical Study on Central Java Small and medium Companies)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي تؤثر في نجاح تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اعتمد الباحث على المنهج

التحليلي من خلال جمع الدراسات السابقة، التي أجريت حول هذا الموضوع في بلدان عدة. وأظهرت الدراسة نتائج عدة، أهمها: أن نظم المعلومات المحاسبية تلعب دوراً مهماً في نمو الاقتصاد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة قدراتها، ومواردها المادية، والبشرية من أجل المنافسة مع المؤسسات الأجنبية، كما أن توظيفها لتكنولوجيا المعلومات يساهم في خفض عدد القوى العاملة، وتكلفة الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الربحية، والقدرة التنافسية.

### ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات العربية السابقة موضوعات قياس مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك، والمصارف، وشركات الخدمات، وأبرزت أهم مخاطر هذه النظم في البيئة الجديدة، ومدى تأثيرها على عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، التي تطلب في بعضها اقتراح ضوابط عدة للتقليل أو الحد منها.

أما الدراسات الأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، فقد بحثت في أثر نظم المعلومات المحاسبية على إدارات الأعمال، والعوامل التي تؤثر في نجاح هذه النظم وتصميمها، دون التطرق إلى الصعوبات، والحوجز التي تعيق تطبيقها.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في محاولة إبراز مخاطر استعمال نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، ومدى تأثيرها على فاعلية عملية المراجعة في الجزائر، كون المنشأة الجزائرية من بين المنشآت التي انتهجت العمل بالأسلوب الالكتروني الجديد؛ لما يقدمه من ربح للوقت ودقة للعمليات، حيث أوجب عليها استعمال مختلف التكنولوجيات الحديثة لتطوير نظم معلوماتها المحاسبية، التي تخضع أساساً لعملية المراجعة. هذا ما ألزم كذلك المراجع الجزائري العمل على تطوير أساليب معالجته لمعلومات هذه النظم وإجراءاتها، وتكوين خبرة كبيرة بالتقنيات المعقدة، والمستمدة في جميع مراحل عملها.

كل هذه النقاط أثارت فضول الباحثين في محاولة الكشف عن أهم مخاطر استعمال نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية (مخاطر البيئة، مخاطر الإدخال، مخاطر المعالجة ومخاطر المخرجات)، وقياس مدى تأثيرها على فاعلية المراجعة في الجزائر، مع إبراز أهم الحلول للتقليل أو الحد منها.

### أولاً- ماهية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، أشكالها ومكوناتها

#### 1. ماهية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

- يعرف النظام بأنه مجموعة الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات،

الأموال، السجلات... الخ) المترابطة والمتجانسة، التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) ، تعمل كوحدة واحدة لتحقيق هدف، أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف (بيئة النظام) ، وتتم مراقبتها روتينيا من قبل المسؤولين. (علي حسين، 2011، ص13)

- أما نظام المعلومات، فهو مجموعة من الموارد والمكونات المترابطة مع بعضها البعض بشكل منتظم، تسمح بتجميع بيانات ومعالجتها لإنتاج معلومات وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم، وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات. (قاسم، 2008، ص19)

- ويقوم كل نظام معلومات على خمسة أساسيات تميزه عن باقي الأنظمة الموجودة تتمثل في:

■ المدخلات: هي العناصر الداخلة للنظام كي تعالج مثل: المواد الخام، البيانات. (سلطان، 2005، ص 18)

■ العمليات: هي الأنشطة التي تقوم بمعالجة المدخلات وتحويلها إلى مخرجات. (غالب ياسين، 2006، ص 27)

■ المخرجات: هي بيانات تحولت إلى معلومات تُطرح في البيئة المحيطة. (آلفرج الطائي، 2004، ص20)

■ التغذية العكسية: تعبر عن النظام ورد فعله، من خلال ملاحظة أي قصور في التطبيق ليتم إصلاحها ومنع حصولها مستقبلا. (كردي والعبد، 2003، ص31)

■ بيئة النظام: بالرغم من أنها تقع خارج حدوده، إلا أنها تؤثر فيه وتتأثر به، ويُنظر إليها بصفتها كمعطيات عند تحليل مشاكلها وتحديدها، تشتمل على تلك العناصر التي تتغير خصائصها نتيجة لسلوكه. (P, 2005, Hungues, 21)

## 2. أشكال نظم المعلومات:

تختلف نظم المعلومات من حيث الشكل وفق المفاهيم، ودرجة استيعابها للتقدم التكنولوجي، حيث يمكن تقسيمها إلى:

■ نظم المعلومات المتكاملة: تعد تطبيقا لمجموعة نظم بالمؤسسة في الوقت نفسه، لتجنب تكرار استخدام المعلومات في كل نظام، بهدف زيادة الفعالية وخفض التكاليف. (Dyrieux, 2004, P10)

■ نظم المعلومات اليدوية: تجرى جميع عملياتها من إدخال وإخراج بشكل يدوي

باستخدام أدوات تقليدية، مثل الورق والأقلام. (Ball, 2003, P 677)

■ نظم المعلومات الالكترونية: تعتمد على الأجهزة الآلية، وشبكات الربط والاتصال في عملياتها، وتتميز بمعالجة كمية ضخمة من البيانات بسرعة، ودقة عاليتين. (Denisi and Griffin, 2010, P9)

### 3. نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

تسهم نظم المعلومات المحاسبية بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال التخطيط، والرقابة، واتخاذ القرارات عن طريق أفراد وجهات داخل المنشأة وخارجها، ولكي تحقق المعلومات فوائدها المرجوة، ينبغي أن تكون دقيقة وملائمة، وتقدم في التوقيت المناسب، لذا تستخدم المنشآت الحاسبات الالكترونية في تشغيل بياناتها؛ لما توفره من سرعة، ودقة في تشغيل البيانات وتداولها، هذا ما أنتج ما يسمى نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية. (عبد الستار، 2008، ص121)

### 4. مكونات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

تتكون نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية من مكونات عدة، تتمثل في:

- المستلزمات المادية (الأجهزة، المعدات والأدوات).
  - المستلزمات البشرية (الموارد البشرية).
  - وسائل الاتصال والشبكات (نظم التشغيل، الانترنت والبرمجيات).
- (William and Sawyer, 2003, P125)

## ثانياً آليات مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وطرقها، والمخاطر المهددة لها

### 1. مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

- تعتبر المراجعة من أهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة غرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية، وزيادة القدرة على المساءلة، التي تعد علماً يتمثل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد، والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية، والبيانات بهدف إبداء رأي فني محايد عن نتيجة أعمال المشروع من ربح، أو خسارة في نهاية فترة محددة. (عبد الوهاب، 2009، ص53)
- كما تعتبر مراجعة نظم المعلومات المحاسبية عملية نظامية تنطوي على اتباع

منهج موضوعي؛ لتحصيل أدلة عن معلومات محاسبية مقدمة حول أحداث اقتصادية، تهدف للتحقق من درجة التوافق بينها، وبين معايير محددة، وتوصيل النتائج إلى مستخدمي المعلومات ذوي الاهتمام. (خليفة أبو زيد وآخرون، 2008، ص18، أ)

- أما مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، فهي عملية جمع أنظمة المعلومات المحاسبية وتقييمها لمنشأة ما، باستخدام تكنولوجيا الحاسب، لحماية أصولها، ولتحقيق أهدافها باستخدام مواردها بكفاءة. (جوهر وآخرون، 2010، ص21)

- كما أن التطبيق الحسن لهذه العملية في البيئة الجديدة فرض على المراجع تغيير ثقافته، وتأهيله العلمي بوضع خطط المراجعة وبرامجها، بما يناسب الطبيعة الجديدة، كما تتطلب منه إعادة النظر في تقييمات الرقابة الداخلية، وفي دليل المراجعة، وكيفية إعداد التقرير، وعرضه. (صعدي، 2006، ص106).

## 2. آليات مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

يمكن حصرها في:

■ المراجعة السابقة على المدخلات: تتمثل في متابعة انسياب البيانات من خلال المستندات ومدى استيفائها للشروط الشكلية والموضوعية المتعارف عليها كافة، وهناك وسائل عدة مستخدمة، منها حصر المستندات وتبويبها وعمل المقارنات، ناهيك عن استخدام الأرقام المتسلسلة للتوثيق من طرف الشخص المسؤول.

■ مراجعة البيانات الداخلة إلى الحاسوب: تتم بالتأكد من صحة البيانات المقدمة إلى قسم الإعداد، ومن صحة التعليمات المطلوب اتباعها، وإعطاء الإضافات الناقصة.

■ المراجعة على برامج الحاسوب المستخدمة في التشغيل: تكون بالتركيز على صحة تصميم البرامج بتوفير وسائل للتحكم داخلها، مع ضمان سلامة أداء أوامر التشغيل، والقيام بالتعديلات اللازمة عليها إن تطلب الأمر ذلك.

■ مراجعة المخرجات وطريقة عرضها: تكون بمطابقة المعلومات المستخرجة مع المطلوبة من ناحية الشكل والموضوعية. (أبو غاية، 2009، ص251)

## 3. طرق مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

تضمن المعيار الدولي رقم (16) ثلاث طرق المراجعة في البيئة الالكترونية، وذلك حسب خبرة المراجع، وحجم المنشأة المتمثلة في ما يأتي:

■ المراجعة حول الحاسوب: تشمل مراجعة المدخلات والمخرجات فقط، دون النظر إلى ما يجري داخل الحاسوب من عمليات، بافتراض أن أنظمة الرقابة فعالة، إلا أن هذا

الأسلوب لا يعد ناجعاً؛ لتعدد طرق المعالجة، وتنوع طرق الاحتيال.

■ المراجعة خلال الحاسوب: تشمل المراجعة عملية تشغيل البيانات داخل الحاسوب، إضافة إلى مراجعة المدخلات والمخرجات، حيث يقوم المراجع بالتأكد من صحة إدخال البيانات وتشغيلها لدى العميل وصحة مخرجاته.

■ المراجعة باستخدام الحاسوب: في هذا المدخل يستخدم المراجع بعض البرامج المساعدة، التي يحتاج بعضها إلى مهارة وخبرة في مجال الحاسوب، تتمثل في:

- منهج المحاكاة المتوازية: يقوم فيه المراجع بمعالجة عينات من بيانات الشركة الفعلية، باستخدام برامج مشابهة، ومقارنة نتائجه مع نتائج العميل، لكن لا بد أن يتوخى الحذر في اختيار العينات التي تكون ممثلة لبيانات المنشأة.

- البيانات الاختبارية: يتأكد المراجع من سلامة برامج تشغيل العميل، ثم يعد بيانات وهمية يقوم بإدخالها على نظام العميل؛ ليتأكد من معالجتها بطريقة سليمة.

- برامج المراجعة: تنقسم إلى برامج خاصة يعلها خبراء توافق نظام العميل، وبرامج عامة تستخدم في العديد من التطبيقات، ومع العديد من العملاء. (حاج بكري، 2004، ص70)

#### 4. مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على المراجعة:

تتكون من الأنواع الآتية:

■ مخاطر المحتوى والمضمون: ترتبط بكيفية الأداء والتنفيذ لعملية المراجعة في هذه البيئة الجديدة من قبل المراجع، ويمكن أن تتمحور هذه المخاطر في:

- الخطر الحتمي: يهدد رصيد حساب معين أو عملية لوجود خطأ جوهري، عند غياب إجراءات رقابة داخلية، ويكون ذا تأثير كبير، إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2011، ص230)

- خطر الرقابة: ينشأ من احتمال عدم كشف الأخطاء الجوهرية أو منعها، التي يتسبب فيها وصول عدد كبير من الأفراد إلى البيانات الصحيحة، وتحريفها دون ترك أثر. (صحن وآخرون، 2007، ص25)

- خطر الاكتشاف: يكون عند فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، وهو قابل للتحكم في مرحلة التخطيط والتنفيذ لعملية المراجعة، بتحليل الخطر الحتمي وتقدير خطر الرقابة. (قطناني، 2008، ص9)



◀ للحد من هذه المخاطر يجب اتباع مستويات للرقابة، إذا أخفق أحدها في كشف الخطر انتقلنا إلى آخر وهي:

- منع وقوع الخطر بتجنب الخطأ المسبب له.
  - اكتشاف الخطر بمراقبته بأساليب، واتخاذ إجراءات عند وقوعه.
  - الحد من آثار الخطر بتخفيض الخسائر الناجمة عنه، والحد منها.
  - التحري والتحقق بمعرفة ظروف حدوث الخطر.
- (Galleges et al, 2002, PP11- 15)

■ مخاطر الاستخدام: تنحصر هذه المخاطر في:

◀ مخاطر متعلقة ببيئة النظام الحاسوبي الالكتروني: تنتج عن خلل في الحواسيب وبرامج تطبيق النظام، حيث يمكن حصرها في ما يأتي:

- مخاطر التشغيل التي تنتج عن ضعف في الصيانة، وإساءة استخدام الأجهزة.
- المخاطر القانونية تحدث عند عدم التحديد الواضح للحقوق والواجبات.
- المخاطر الأخرى المتمثلة في المخاطر التقليدية ومخاطر السوق.

(حسبان، 2007، ص221)

◀ مخاطر متعلقة بإدخال البيانات: تنجم عن عدم كفاية ضوابط الإدخال المصممة بشأن التكنولوجيا، وذلك بوضع مدخلات خاطئة أو تشغيلها لأكثر من مرة. (خليفة أبو زيد وآخرون، 2008، ص18، ب)

◀ مخاطر متعلقة بمعالجة البيانات: تنجم عن عدم كفاية المعالجة المصممة بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، المرتبطة بالمنشأة وتعد عملياتها وحالتها المالية والاستخدام غير المصرح به لنظام التشغيل. (بحيبي والشريف، 2008، ص895)

◀ مخاطر متعلقة بمخرجات البيانات: تنتج عن عدم كفاية ضوابط الإخراج، المرتبطة بخلق مخرجات غير صحيحة مع سرقة المعلومات، والكشف عنها، وتوزيعها بوساطة أشخاص غير مصرح بهم. (مجاهد، 2002، ص227)

■ للحد من هذه المخاطر يجب:

- توفير الأمن والحماية للنظام بتحسينه من الاختراقات، وحمايته من وصول المتطفلين، والتأكد من جاهزيته للعمل وفقا للسياسات الموضوعية.
- ضمان سلامة إجراءات تشغيل النظام وتكاملها، بالتأكد من أنها تتم حسب ما هو

مخطط له، وتوفر معلومات دقيقة وموضوعية في الوقت المناسب.

- توفير عامل السرية بما يتماشى مع شروط الإدارة وسياساتها، والقيام بمراقبة الإدارات لجميع تطبيقات النظام خلال كل مراحله، بدءاً من مرحلة إدخال البيانات، مروراً بمرحلة التشغيل، ووصولاً إلى مرحلة المخرجات.

(دهمش وأبوزر، 2005، ص 3)

## ثالثاً - الدراسة التطبيقية:

### 1. مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين ذاتي صلة بالموضوع المدروس؛ هما (مراجعون داخليون في مؤسسات جزائرية، مراجعون خارجيون مستقلون). أما العينة فقد بلغ عدد مفرداتها 100 فرد، قمنا بتوزيع قائمة استقصاء (الاستبانة) عليهم باعتبارها أهم الأدوات البحثية الناجعة للتحليل، ودعمناها بأسلوب الملاحظة، والمقابلة الشخصية لشرح بعض المصطلحات غير المفهومة من طرفهم، فكانت نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل 65% من إجمالي الاستمارات الموزعة، بواقع 65 استمارة مقبولة للدراسة، قسمت إلى قسمين رئيسيين:

♦ القسم الأول: تضمن معلومات عامة متعلقة بعينة الدراسة جاء توصيفها في الجدول رقم 1:

### جدول رقم 1:

وصف المعلومات العامة والشخصية لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
83 %	54	ذكر
17 %	11	أنثى
		العمر
18.47 %	12	أقل من 30 سنة
38.46 %	25	من 30 إلى أقل من 40 سنة
43.07 %	28	أكبر من 40 سنة
		المؤهل العلمي
38.46 %	25	شهادة مهنية

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
36.92 %	24	ليسانس
16.92 %	11	ماجستير/ ماستر
7.70 %	05	دكتوراه
		الموقع التنظيمي
64.62 %	42	مراجع داخلي
35.38 %	23	مراجع خارجي
		الخبرة المهنية
27.70 %	18	أقل من 10 سنوات
33.84 %	22	من 10 إلى أقل من 15 سنة
38.46 %	25	ما أكثر من 15 سنة
100 %	65	المجموع

يبين الجدول رقم 1 أن 83 % من مفردات العينة ذكور، أعمارهم أكبر من 40 سنة بنسبة 43.07 % من حجمها. كذلك وجد أن 38.46 % من العينة من حملة الشهادة المهنية، أما النسبة الباقية 61.54 % فمن حملة الشهادات العليا.

- في ما يتعلق بطبيعة الوظيفة قد شملت العينة المختارة على 42 مرجعا داخليا، و23 مرجعا خارجيا. وأخيرا يبين الجدول أن 38.46 % من المبحوثين يتمتعون بخبرة تفوق 15 سنة، وهو ما ينسجم مع التحليل السابق لأعمارهم حيث وجد أن غالبيتهم فوق الـ50 عامًا، والذي أكسب العينة توزيعاً طبيعياً لسنوات الخبرة والفئة العمرية.

القسم الثاني: تضمن 32 فقرة تمثل 4 مجالات:

المجال رقم 1: مخاطر بيئة نظم المعلومات الالكترونية \_ فقراتها من (1 - 8) .

المجال رقم 2: مخاطر إدخال بيانات نظم المعلومات الالكترونية \_ فقراتها من (9 - 16) .

المجال رقم 3: مخاطر تشغيل بيانات نظم المعلومات الالكترونية \_ فقراتها من (17 - 24) .

المجال رقم 4: مخاطر مخرجات نظم المعلومات الالكترونية \_ فقراتها من (25 - 32) .

- كل هذه الفقرات عرضت وفقا لمقياس ليكرت Likert Scale الخماسي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

كما حددنا 3 مستويات هي: (مرتفع، متوسط، منخفض) ، للتعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في أنموذج الدراسة بناء على العلاقة التالية:

$$1.33 = 3 / 4 = 3 / 1-5$$

ومنه تكون المستويات كالآتي:

▪ منخفض من 1 إلى 2.33.

▪ متوسط من 2.34 إلى 3.66.

▪ مرتفع من 3.67 إلى 5.

- بعدها جرى ترميز إجابات أفراد العينة، وإدخالها باستخدام الحاسوب لتعالج ببرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية v17 spss.

1. الأدوات المستخدمة في التحليل:

▪ مقياس كرونباخ\_ ألفا (Cronbachs Alpha) لاختبار ثبات الاستبانة.

▪ التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية، لعرض خصائص العينة وعرض آراء المبحوثين واختبار الفرضيات.

▪ تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لاختبار الفرضية الرئيسية.

▪ تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) لاختبار الفرضيات الفرعية.

2. ثبات أداة الدراسة: تم الاعتماد على الوسائل الآتية:

▪ المحكمين: عرض الاستبانة على مختصين أكاديميين للتأكد من جودها.

▪ مقياس كرونباخ\_ الفا: يقيس مدى الحصول على البيانات نفسها بتكرار الاستبانة أكثر من مرة. ولقد كانت قيمته على جميع الفقرات  $\alpha=0.82$  وهو مناسب للدراسة.

3. اختبار فرضيات الدراسة:

▪ الفرضية الفرعية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على فاعلية المراجعة.

قمنا أولاً بحساب كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل فقرة من المجال الأول. الجدول رقم 2.

الجدول رقم 2:

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات المجال الأول

الرقم	متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	وجود خلل في حواسيب تطبيق النظام	4,09	0.77	مرتفع
2	وجود خلل في برامج تطبيق النظام	4,15	0.91	مرتفع
3	وجود خلل في فاعلية وكفاءة نظام الرقابة	3,48	0.69	متوسط
4	غياب ضوابط حفظ البيانات والملفات	4,63	0.65	مرتفع
5	غياب ضوابط الفصل بين واجبات الأفراد	3,88	0.73	مرتفع
6	غياب الإطارات المؤهلة المكلفة بتطبيق النظام	4,11	0.76	مرتفع
7	غياب ضوابط لمنع دخول الأشخاص بدون تصريح	3,71	0.88	مرتفع
8	عدم تحديث وتطوير البرامج الالكترونية	3,69	0.92	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام لكل الفقرات	3.96	0.78	مرتفع

بينت نتائج تحليل الإحصاء الوصفي الواردة في الجدول رقم 2، موافقة الباحثين على أن معظم مخاطر بيئة النظم الالكترونية المذكورة في الفقرات تؤثر على فاعلية المراجعة بمستوى مرتفع؛ والذي يدعمه المستوى الموحد للفقرات، وبخاصة ما ذكر في الفقرة رقم 4: «غياب ضوابط حفظ البيانات والملفات»، ذات المتوسط الحسابي (4,63)، التي تعتبر أساسية للحفاظ على هذه البيانات، وعدم تحريفها للحصول على معلومات ذات مصداقية تعتمد كأدلة للمراجعة.

ولاختبار هذه الفرضية الفرعية الأولى قمنا ثانياً بتحليل الانحدار البسيط. الجدول رقم 3:

الجدول رقم 3:

نتائج تحليل الانحدار البسيط لمخاطر بيئة النظم الالكترونية

المتغير المستقل	R	r2	T	$\beta$	F	Sig	النتيجة
مخاطر البيئة	0.63	0.40	8.23	0.51	14.78	0.00	رفض الفرضية العدمية

Sig ( $\alpha \leq 0.05$ ) القيمة الجدولية لـ T = 1.67

يبين الجدول رقم 3 أن معامل الارتباط بين مخاطر بيئة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، وبين فاعلية المراجعة قد بلغ ( $r=0.63$ ) ، وأن قيمة معامل التحديد ( $r^2$ ) فسر ما نسبته (0.40) ، وهي نسبة تدل على درجة تأثير ( $\beta=0.51$ ) لمخاطر بيئة هذه النظم على المراجعة، وتؤكد معنوية هذه العلاقة قيمة F التي بلغت (14.78) ، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية ( $Sig=0$ ) إذ أنها أقل من 0.05، وكذلك قيمة T المحسوبة (8.23) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.67) ، مما ينتج عنها رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر بيئة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على فاعلية المراجعة.

■ الفرضية الفرعية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر إدخال بيانات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على فاعلية المراجعة.

قمنا أولاً بحساب كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل فقرة من المجال الثاني. الجدول رقم 4.

#### الجدول رقم 4:

#### المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات المجال الثاني

الرقم	متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	عدم التأكد من صحة البيانات المدخلة	4.40	0.62	مرتفع
2	إدخال بيانات غير سليمة وخاطئة	3.85	0.65	مرتفع
3	إدخال متكرر للبيانات	4.30	0.65	مرتفع
4	حذف بعض البيانات الصحيحة	4.15	0.85	مرتفع
5	عدم التأكد من تعديلات البيانات المضافة	2.18	0.69	منخفض
6	ضعف الإطارات المسؤولة على الإدخال	4.37	0.78	مرتفع
7	عدم كفاية ضوابط الإدخال	4.27	0.71	مرتفع
8	إدخال عمليات وهمية	4.34	0.63	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام لكل الفقرات	3.98	0.69	مرتفع

بينت نتائج تحليل الإحصاء الوصفي الواردة في الجدول رقم 4، موافقة الباحثين على أن مخاطر إدخال بيانات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، له أثر على فاعلية المراجعة بمستوى مرتفع، الذي دعمه المستوى الموحد للفقرات، وبخاصة ما ذكر في الفقرة

رقم 1: «عدم التأكد من صحة البيانات المدخلة»، ذات المتوسط الحسابي (4.40) ، حيث إن إدخال بيانات محرفة جوهريا دون التأكد منها تهدد سلامة العمليات اللاحقة، وتخلق أساسا غير جيد لمراجعة هذه النظم.

ولاختبار هذه الفرضية الفرعية الثانية قمنا ثانيا بتحليل الانحدار البسيط. الجدول رقم 5.

#### الجدول رقم 5:

نتائج تحليل الانحدار البسيط لمخاطر إدخال بيانات النظم الالكترونية

النتيجة	Sig	F	$\beta$	T	$r^2$	R	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	0.00	15.99	0.52	10.56	0.43	0.65	مخاطر الإدخال

Sig ( $\alpha \leq 0.05$ ) القيمة الجدولية لـ T = 1.67

يبين الجدول رقم 5 أن معامل الارتباط بين مخاطر إدخال بيانات نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية، وفاعلية المراجعة قد بلغ ( $r=0.65$ ) ، وأن قيمة معامل التحديد ( $r^2$ ) فسر ما نسبته (0.43) ، وهي نسبة تدل على درجة تأثير ( $\beta=0.52$ ) لمخاطر إدخال بيانات هذه النظم على المراجعة، وتؤكد معنوية هذه العلاقة قيمة F التي بلغت (15.99) التي تُعد قيمة دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية ( $Sig=0$ ) أقل من 0.05، وكذلك قيمة T المحسوبة (10.56) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.67) ، ما ينتج عنها رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر بيئة نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية على فاعلية المراجعة.

■ الفرضية الفرعية الثالثة H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر تشغيل بيانات نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية على فاعلية المراجعة.

قمنا أولا بحساب كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل فقرة من المجال الثالث. الجدول رقم 6.

#### الجدول رقم 6:

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات المجال الثالث

الرقم	متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	التشغيل غير المصرح به لنظم التشغيل	4.60	0.81	مرتفع

الرقم	متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
2	خطأ في التحليل والحفظ والاسترجاع	2.52	0.66	متوسط
3	عدم التأمين الكافي للنظم المطبقة	3.45	1.00	متوسط
4	عدم ملاءمة تصميم نظم التشغيل	4.14	0.81	مرتفع
5	إساءة الاستخدام الكلي أو الجزئي	2.52	1.32	متوسط
6	عدم كفاية ضوابط المعالجة	3.78	0.72	مرتفع
7	تعقد العمليات المحاسبية للمنشأة	4.25	0.75	مرتفع
8	الحالة المالية وربحية المؤسسة	3.46	1.19	متوسط
	المتوسط الحسابي العام لكل الفقرات	3.59	0.90	متوسط

بينت نتائج تحليل الإحصاء الوصفي الواردة في الجدول رقم 6، موافقة المبحوثين على أن مخاطر تشغيل بيانات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية له أثر على فاعلية المراجعة بمستوى متوسط؛ والذي يدعمه المستوى الموحد للفقرات، لكن هناك بعض المخاطر ذات الأثر المرتفع خاصة ما ذكر في الفقرة رقم 1: «التشغيل غير المصرح به لنظم التشغيل»، ذات المتوسط الحسابي (4.60)، الذي يعتبر من أكبر المشاكل الموجودة عند ضعف نظم الرقابة على التشغيل، ما يخول للأشخاص المفصولين ذوي دراية بكلمات المرور السرية بعرقلة سير عملية المعالجة.

ولاختبار هذه الفرضية الفرعية الثالثة قمنا ثانياً بتحليل الانحدار البسيط. الجدول رقم 7.

#### الجدول رقم 7:

##### نتائج تحليل الانحدار البسيط لمخاطر تشغيل بيانات النظم الإلكترونية

المتغير المستقل	R	r <sup>2</sup>	T	β	F	Sig	النتيجة
مخاطر التشغيل	0.58	0.34	7.23	0.48	12.99	0.00	رفض الفرضية العدمية

$$T = 1.67 \text{ (} \alpha \leq 0.05 \text{) Sig}$$

يبين الجدول رقم 7 أن معامل الارتباط بين مخاطر تشغيل بيانات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، وفاعلية المراجعة قد بلغ (r=0.58)، وأن قيمة معامل التحديد (r<sup>2</sup>) فسر ما نسبته (0.34)، وهي نسبة تدل على درجة تأثير (β=0.48) لمخاطر تشغيل بيانات



هذه النظم على المراجعة، وتؤكد معنوية هذه العلاقة قيمة F التي بلغت (12.99)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (Sig=0) أقل من 0.05، وكذلك قيمة T المحسوبة (7.23) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.67)، ما نتج عنها رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر بيئة نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية على فاعلية المراجعة.

■ الفرضية الفرعية الرابعة H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية على فاعلية المراجعة.

قمنا أولاً بحساب كل من المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل فقرة من المجال الرابع. الجدول رقم 8.

#### الجدول رقم 8:

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات المجال الرابع

الرقم	متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	سرقة المعلومات المتحصل عليها من المنشأة	3.46	1.19	متوسط
2	خلق مخرجات غير صحيحة ومحرّفة	2.52	0.66	متوسط
3	نسخ المخرجات وإخراجها بدون تراخيص	4.60	0.81	مرتفع
4	عرض المخرجات للمنافسين	4.14	0.81	مرتفع
5	ترك المخرجات دون تخزين أو مراقبة	2.52	1.32	متوسط
6	توزيع المخرجات بواسطة أشخاص غير مصرح بهم	3.78	0.72	مرتفع
7	عدم مطابقة المعلومات مع النقاط المرجوة	4.25	0.75	مرتفع
8	التلاعب في تفسير المخرجات وإخفائها	3.45	1.00	متوسط
	المتوسط الحسابي العام لكل الفقرات	3.59	0.90	متوسط

بينت نتائج تحليل الإحصاء الوصفي الواردة في الجدول رقم 8، موافقة المبحوثين على أن مخاطر مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية له أثر على فاعلية المراجعة بمستوى متوسط، والذي يدعمه المستوى الموحد للفقرات، لكن هناك بعض المخاطر ذات الأثر المرتفع وبخاصة ما ذكر في الفقرة رقم 3: «نسخ المخرجات وإخراجها بدون تراخيص»، ذات المتوسط الحسابي (4.60)، باعتباره من أكبر المشكلات الموجودة عند ضعف نظم الرقابة على المخرجات، ما يخول لأشخاص غير مسؤولين للوصول إليها

وتوزيعها عشوائياً، والقيام بعمل نسخ غير مرخص بها، ووصولها للمنافسين.  
ولاختبار هذه الفرضية الفرعية الرابعة قمنا ثانياً بتحليل الانحدار البسيط. الجدول رقم 9.

#### الجدول رقم 9:

نتائج تحليل الانحدار البسيط لمخاطر مخرجات النظم الالكترونية

النتيجة	Sig	F	$\beta$	T	$r^2$	R	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	0.00	11.75	0.45	6.45	0.30	0.55	مخاطر المخرجات

T = 1.67 القيمة الجدولية لـ Sig ( $\alpha \leq 0.05$ )

يبين الجدول رقم 9 أن معامل الارتباط بين مخاطر تشغيل بيانات نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية، وفاعلية المراجعة قد بلغ ( $r=0.55$ )، وأن قيمة معامل التحديد ( $r^2$ ) فسر ما نسبته (0.30)، هذه النسبة تدل على درجة تأثير ( $\beta=0.45$ ) لمخاطر مخرجات هذه النظم على المراجعة، وتؤكد معنوية هذه العلاقة قيمة F التي بلغت (11.75)؛ وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\text{Sig}=0$ ) أقل من 0.05، وكذلك قيمة T المحسوبة (6.45) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.67)، ما ينتج عنها رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر بيئة نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية على فاعلية المراجعة.

■ ومن مختلف النتائج المتحصل عليها، يمكن تلخيص أثر استخدام نظم المعلومات الحاسوبية على فاعلية المراجعة من خلال الجدول رقم 10.

#### الجدول رقم 10:

أثر مخاطر استخدام نظم الالكترونية على فاعلية المراجعة

الترتيب	مستوى الخطر	المتوسط الحسابي	نوع الخطر
2	مرتفع	3.96	المخاطر البيئية
1	مرتفع	3.98	مخاطر إدخال البيانات
3	متوسط	3.59	مخاطر تشغيل البيانات
4	متوسط	3.59	مخاطر المخرجات
	مرتفع	3.74	المجموع

من خلال الجدول رقم 10 يتبين أن أثر مخاطر استخدام نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية على فاعلية المراجعة مستواه مرتفع، ما دعمه الوسط الحسابي الكلي لمتوسطات المخاطر المدرجة. وتبين أن مخاطر إدخال البيانات كانت في المستوى الأول، تليها مخاطر البيئة في المستوى الثاني، أما مخاطر التشغيل ومخاطر المخرجات كانت في نفس المستوى الثالثة.

■ الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية على فاعلية المراجعة. ولاختبارها قمنا بتحليل الانحدار المتعدد. الجدول رقم 11.

#### الجدول رقم 11:

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمخاطر استخدام النظم الإلكترونية على المراجعة

المتغير المستقل	R	r <sup>2</sup>	β	F	Sig	النتيجة
مخاطر الاستخدام	0.60	0.37	0.49	13.88	0.00	رفض الفرضية العدمية

Sig (α ≤ 0.05) القيمة الجدولية لـ F = 2.28

يبين الجدول رقم 11 أن معامل الارتباط بين مخاطر استخدام نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية وبين فاعلية المراجعة قد بلغ (r=0.60)، وأن قيمة معامل التحديد (r<sup>2</sup>) فسر ما نسبته (0.37) من حيث تأثير مخاطر استعمال هذه النظم على المراجعة، فهذه القيمة تدل على درجة تأثير (β=0.49). وتؤكد معنوية هذه العلاقة قيمة F المحسوبة التي بلغت (13.88) أكبر من قيمتها الجدولية، وهي دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (Sig=0) أقل من 0.05، ما ينتج عنها رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر استخدام نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية على فاعلية المراجعة.

### النتائج والتوصيات:

#### أولاً: النتائج

- بعد تحليل إجابات عينة الدراسة في الاستبانة، يقوم الباحثان بعرض لمجمل النتائج المتحصل عليها، للإجابة على الأسئلة التي تم طرحها، والفرضيات التي بنيت عليها، ويمكن تلخيصها كما يأتي:

1. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على فاعلية المراجعة.
2. وجود تفاوت بين مختلف مصادر خطر استعمال النظم الإلكترونية في مستوى التأثير على فاعلية المراجعة، حيث بينت النتائج ما يأتي:
  - في المرتبة الأولى: مخاطر إدخال البيانات.
  - في المرتبة الثانية: مخاطر البيئة المحيطة.
  - في المرتبة الثالثة: مخاطر المخرجات ومخاطر التشغيل.
  - كما كشفت كذلك الدراسة على أن:
3. معظم مخاطر البيئة المحيطة بنظم المعلومات الإلكترونية تتمحور في: غياب إطارات تتوافر على مؤهلات علمية وعملية تتكفل بتطبيق النظام، ناهيك عن وجود خلل في حواسيب هذه التطبيقات ومختلف برامجها.
4. معظم المخاطر المتعلقة بإدخال بيانات نظم المعلومات الإلكترونية تتمحور فيعدم التأكد من صحة البيانات الداخلة، وضعف الكوادر المكلفة بتطبيق هذه النظم.
5. معظم المخاطر المتعلقة بتشغيل بيانات نظم المعلومات الإلكترونية تتمحور في التشغيل غير المصرح لنظم المعالجة وعدم ملاءمة تصميماتها، مع زيادة تعقد العمليات المحاسبية للمنشأة.
6. معظم المخاطر المتعلقة بمخرجات نظم المعلومات الإلكترونية تتمحور فينسخ المخرجات وإخراجها دون تراخيص وعرضها على المنافسين، وفي معظم الأحيان عدم مطابقة المعلومات مع النقاط المرجوة.

### ثانياً: التوصيات

- في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة، يركز الباحثان على نقطة مهمة هي ضرورة اهتمام المنشأة الجزائرية بمخاطر استعمال نظم المعلومات الإلكترونية؛ للتقليل من أثرها على فاعلية المراجعة، وذلك من خلال التوصيات الآتية:
1. تعيين مراجعين ذوي دراية بأهمية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
  2. وجوب تحديث الحواسيب المستعملة باستمرار لمواكبة التطورات الحاصلة.

3. القيام بعمليات متابعة وصيانة متزامنة لضمان عدم وجود خلل في كل التطبيقات، والبرامج لزيادة فاعلية أدائها.
4. خلق ضوابط للتأكد من صحة البيانات الداخلة، ومختلف التعديلات المضافة لتجنب التحريفات والتكرارات.
5. تبني دورات تدريبية للرفع من التأهيل العلمي، والعملية للإطارات المكلفة بتشغيل النظم الالكترونية، والتركيز على الفصل بين واجباتهم.
6. زيادة مستوى الرقابة على التطبيق للحد من التشغيل غير المصرح به للنظم.
7. خلق سياسات ردعية لمنع الدخول غير المصرح به للأفراد، وحفظ المعلومات المتحصل عليها من السرقة لصالح المنافسين.
8. تشجيع مكاتب المراجعة الجزائرية على تدريب كوادرها لاستخدام برامج المراجعة الالكترونية (CAAT) Computerized Audit Assisted Techniques والمقترح في دراسة (Sayana, et al, 2008) داخل الشركات البريطانية.
9. الاستمرار بإجراء بحوث مستقبلية في مجال هذه الدراسة لإمكانية إثراء هذا الموضوع.

## المراجع:

### أولاً - المراجع باللغة العربية:

1. أبو غاية، سمير. (2009م) . الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة للأنظمة الالكترونية للمعلومات. مصر: دار القلم، مركز توزيع الكتب، تجارة الأزهر.
2. آل فرج الطائي، محمد حسين. (2004م) . المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية. عمان. الأردن: دار وائل.
3. بحيصي، عصام، والشريف، حرية شعبان. (2008م) . مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: دراسة في المصارف العاملة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد (16) ، العدد (02) ، ص ص 895 - 923.
4. جوهر، كريمة والعقدة، صالح، أبو سردانة، جمال. (2010م) . أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي: دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق الأردنية. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد (10) ، العدد (2) . ص 14 - 32.
5. حاج بكري، علي. (2004م) . أصول المراجعة. سوريا: منشورات جامعة حلب.
6. حسبان، عطا الله. (2007م) . مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، العدد1، ص ص 221 - 326.
7. حمادة، رشا. (2010م) . أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية) . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، ص ص 305 - 334
8. خليفة أبو زيد، كمال؛ والسيد راشد، رجب؛ وكامل عيسى، سمير. (2008، أ) . المراجعة الخارجية للقوائم المالية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
9. خليفة أبو زيد، كمال؛ والسيد راشد، رجب؛ وكامل عيسى، سمير. (2008، ب) . المراجعة الخارجية للقوائم المالية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

10. دهمش، نعيم، وأبوزر، عفاف. (27 - 28 أبريل، 2005م). الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة الزيتونة الأردنية، تحت شعار (اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية)، عمان، الأردن، ص ص 3 - 26.
11. سلطان، إبراهيم. (2005م). نظم المعلومات الإدارية. الإسكندرية. مصر: الدار الجامعية.
12. صحن، محمد عبد الفتاح؛ وسريا، محمد؛ ونصر، عبد الوهاب؛ وشحاته، السيد شحاته (2007م). المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
13. صعيدي، إبراهيم. (2006م). الإطار العام لمعايير مراجعة الأنظمة الالكترونية المتكاملة للمعلومات. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (11)، العدد (2)، جامعة عين شمس، ص ص 106 - 137.
14. عبد الستار، علي. (2008م)، المدخل على إدارة المعرفة، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
15. عبد الوهاب، نصر علي. (2009م). موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية الأمريكية، الطبعة (1)، الجزء الخامس، الإسكندرية: الدار الجامعية.
16. علي حسين، أحمد حسين. (2001م). نظم المعلومات الحاسوبية: الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
17. غالب ياسين، سعاد. (2006م). أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات. عمان. الأردن: دار المناهج.
18. قاسم، عبد الرزاق محمد. (2008م)، نظم المعلومات المحوسبة، عمان: الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
19. قشي، ظاهر، والعبادي، هيثم. (2009م). أثر العولمة على نظم المعلومات الحاسوبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد72، ص ص 709 - 735
20. قطناني، خالد محمود. (2007م). أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية، دراسة تحليلية في المصارف الأردنية، مجلة المنارة، المجلد (13)، العدد 2، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص ص 9 - 43

21. كردي، منال محمد، والعبد، جلال إبراهيم. (2003م) . نظم المعلومات الإدارية. الإسكندرية. مصر: الدار الجامعية.
22. مجاهد، محمد عبد الله. (2002م) . استخدام المراجعين لنظام دعم اتخاذ القرار في تقييم احتمال التحريف الجوهري في التقارير المالية بالتطبيق على بيئة المراجعة في جمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بني سويف - جامعة القاهرة، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، ص ص 277 - 309.
23. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (2011م) . المعايير الدولية للتقارير المالية، عمان الأردن، ص ص 230 - 231

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ariwa, E & Esemokuhom, K. (2008) . *Financial Informatic Enterprise And Audit Risk In Developing Economy, Journal of Yasar University, 3 (11) , PP 1509- 1533*
2. Ashari, M. (2008) . *Factors Affecting Accounting Information Systems Success Implementation (An Empirical Study on Central Java Small and medium Companies) , Unpublished Thesis, Diponegoro University, semarang.*
3. Ball, K. (2003) . *The Use of Human Resource Information Systemsa Survey, Personnel Review, Vol. 30 (Ed 6) . PP 677- 693.*
4. Denisi, A. , & Griffin, R. (2010) . *Human ResourceManagement. Boston: Houghton Mifflin Company edition.*
5. Dyrieux,A. (2004) . *Le système d'information. Paris: editionMAXIMA.*
6. Galleges. & others. (2002) . *Maintaining IT Audit ProficiencyThe Role of Professional Development Planning Information Systems. Audit and Control Journal, V 6, P. 1 - 5*
7. Hugues A, (2005) , *Système d'information de l'Enterprise,boeck université, 3eme édition Paris: édition broacher.*
8. Sayana, S, Vilhelmson,B. and Thulin, E, (2008) . *Using CAATS to Support IS Audit, Information Systems Control Journal, vol (1) , pp1- 5*
9. Williams,S. ,& Stacey, C. (2003) . *Using InformationTechnology, A Practical Introduction to Computers &Communications: Complete Version by Brian K, Subsequent Edition,PP 125- 126*



10. Whittington,R, (2008) . *New Audit Documentaition Requirement: SAS 96 Raise the Bar for Audit Documentayion, Adding Specific Requirement in Several Area, Journal of Accountancy, vol (65) , PP 72- 92*

# الوحدة والتعددية النقابية في الحالة الفلسطينية \*

د. خالد عبد الحق \*\*

---

\* عضو هيئة تدريس غير متفرغ/ فرع نابلس/ جامعة القدس المفتوحة.  
\*\* تاريخ التسليم: 18 / 6 / 2014م، تاريخ القبول: 12 / 8 / 2016م.

## ملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية الوحدة والتعددية النقابية في الحالة الفلسطينية، ضمن مقارنة تجمع بين مفهومي الوحدة والتعددية، ومدى ارتباطهما بمعايير العمل الدولية والعربية، وعلاقتها بحرية التنظيم وأسس العمل النقابي، والعوامل التي أدت إلى تنامي الدعوة للتعددية النقابية وتأثيراتها على الطبقة العاملة، كما تبحث في واقع التعددية النقابية في الحالة الفلسطينية، والعوامل الموضوعية والذاتية التي ساهمت في تكريسها، وأهمية الوحدة النقابية وضرورتها ومعوقات تحقيقها، وتهدف إلى التعرف إلى أسباب التعددية النقابية، وأهمية الوحدة النقابية وانعكاسها على واقع الحركة العمالية الفلسطينية، وتتبع المنهج الوصفي التحليلي.

## **Unity and Union Pluralism In the Palestinian case**

### **Abstract**

*This study deals with the problem of unity and union pluralism in the Palestinian case, within an approach that combines the concepts of unity and pluralism, and how they relate to international and Arabic labor standards , and their relation with freedom of regulating their work and the standards of union work, in addition to the factors that have led to growing calls for plurality of unions and its effects on the working class. Not to forget to investigate the reality of union pluralism in the Palestinian case, the objective and subjective factors that contributed to its spreading, and the importance of union unity. The study indicated the importance of the union unity, its importance and obstacles of achieving this unity. Moreover, it aims at identifying the causes of union pluralism, the importance of union unity and its reflection on the reality of the Palestinian labor movement. The study adopts the descriptive analytical method.*

## تهييد

لعل أهم ما يميز الحركة العمالية، من الناحية النظرية، أنها موحدة تنعدم بين صفوفها الطبقية، والفوارق الاقتصادية، وتغيب عنها أسباب المنافسة أو الخلافات، وهذا نابع من طبيعة التكوين الطبقي للجماهير العمالية، وتبرز أهم مظاهر هذا التوحد في كون العمال تجمعهم وتوحدهم المصالح المشتركة، ووحدة معاناتهم من الاستغلال الرأسمالي، وكذلك فإن البرجوازية الوطنية بطبيعتها طبقة موحدة في مواجهة العمال، وتتضح صور توحدنا في نظرتها المشتركة للحركة العمالية ومنظماتها النقابية، التي ترى فيها شكلاً من أشكال التمرد وعدواً لمصالحها، وقوة إذا ما استمرت وتطورت قادرة على تحقيق مطالبها، التي يعني تحقيقها انخفاضاً في فائض القيمة، وهي موحدة أيضاً من خلال المؤسسات الراحية لمصالحها التي تجمعها، كاتحادات أصحاب الأعمال، والغرف التجارية، والصناعية، وكذلك من خلال امتلاكها لعوامل القوة من مال، ومنشآت، وقدرة على التأثير في القرار الحكومي، نتيجة لطبيعة العلاقة الجدلية التي تربطها بالحكومات الليبرالية والرأسمالية، وتجد التعددية النقابية والعمالية أيضاً ما يبررها في بعض الأحيان، فهي في إحدى صورها تعبير عن الرفض لواقع الحركة العمالية القائم، ومع كل ما يطرحه دعاة الوحدة أو التعددية من تفسيرات، قد تجد تبريراتها في مجتمع ما، فإن أهم ما يمكن طرحه أن المسألة تتعلق بشكل جوهري بخصوصية كل مجتمع، وطبيعة تركيبته، وحجم القوى العاملة فيه، ففي حين نجحت التعددية في مجتمعات مثل فرنسا أو إيطاليا، نجد صعوبة في تطبيقها في مجتمعات أخرى، ومنها المجتمعات العربية، الأمر الذي قد يخلق صورة مشوهة عند طرح قضية التعددية، والوحدة كمسألة تبحث في صيرورة تطور الحركة العمالية، ونهضتها، وقدرتها على الاستمرار، وتحقيق أهدافها.

## مشكلة الدراسة

تعنى مشكلة الدراسة الأساسية بدراسة واقع الحركة العمالية الفلسطينية، وتأرجحها ما بين الوحدة، والتعددية النقابية، في ظل وجهات النظر الداعية إلى التمسك بالتعددية، وتلك التي تدعو إلى وحدة الحركة العمالية الفلسطينية.

## أهمية الدراسة

أما أهمية الدراسة فهي تنبع مما يأتي:

1. التعرف إلى حالة الوحدة والتعددية النقابية، ومدى ملاءمتها للحالة الفلسطينية.

2. الوقوف على أسباب التعددية النقابية في الحالة الفلسطينية.
3. البحث في أهمية وحدة الحركة العمالية الفلسطينية وضرورتها.

## فرضيات الدراسة

تقوم فرضيات الدراسة على:

1. أن التعددية النقابية في فلسطين لم تنشأ نتيجة حاجة فعلية متأصلة أو جذرية لدى الحركة العمالية الفلسطينية، وإنما جاءت رد فعل طبيعي لتراكم الظروف وتفاعلها، والعوامل الذاتية والموضوعية، التي أدت إلى صيرورتها وتناميها.
2. إن معوقات تحقيق وحدة الحركة العمالية لا تنبع من الطبقة العاملة ذاتها، ولكنها نتيجة سياسات وممارسات وأهداف نابذة من خارج نطاق هذه الطبقة، وتأتي نتيجة تفاعل مرتبط بالنسق التاريخي، لطبيعة تطور علاقات السلطة الفلسطينية، والبرجوازية المحلية، وبعض القيادات المهيمنة والمسيطرة على الحركة العمالية، وعلى واقع الطبقة العاملة.

## أهداف الدراسة

تتمثل أهم أهداف الدراسة بما يأتي:

1. التعرف إلى مفهوم الوحدة والتعددية النقابية، ومدى ملاءمتها للحالة الفلسطينية.
2. التعرف إلى أسباب التعددية النقابية، وأهمية الوحدة النقابية، وانعكاسها على واقع الحركة العمالية الفلسطينية.

## حدود الدراسة ومنهجيتها

تتركز حدود هذه الدراسة على التعرف إلى حالة الوحدة والتعددية النقابية في مناطق السلطة الفلسطينية، وفي الفترة التي أعقبت قيامها في العام (1994) وحتى اليوم، فيما تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

## معايير العمل الدولية والعربية وحرية العمل النقابي:

لم تغفل المواثيق والأعراف الدولية التطرق إلى حرية العمل النقابي، والإقرار بهذا الحق والتسليم به، حيث تم وضع العديد من اتفاقيات العمل سواء الدولية منها أو العربية، التي تناولت الحركة العمالية، وحرية العمل النقابي بالتفصيل، فقد نص الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، على أن لكل فرد الحق في إنشاء نقابات تحمي مصلحته أو الانضمام إليها<sup>(1)</sup>، أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية فقد أكد على حق كل فرد في تكوين النقابات العمالية وإنشائها بالمشاركة مع الآخرين<sup>(2)</sup>، وقد ورد هذا التأكيد أيضا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي نص على حرية الأفراد في تشكيل النقابات والانضمام إليها<sup>(3)</sup>، كما أن اتفاقية العمل الدولية رقم 87 لعام (1948) قد أكدت هذا الحق، وقيدت الحكومات بعدم جواز الانتقاص من هذه الضمانات<sup>(4)</sup>، فيما حظر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على الدولة القيام بكل ما من شأنه فرض قيود على تشكيل النقابات التي لم تنص عليها قواعد منظمة العمل الدولية، كما حظر إخضاع هذا الحق لأية قيود، إلا إذا كانت ضرورية لصيانة الأمن القومي، أو النظام العام، أو لحماية حرية الآخرين وحقوقهم، شريطة عدم مخالفتها لطبيعة المجتمع الديمقراطي ومتطلباته<sup>(5)</sup>، وفي الوقت نفسه أكدت اتفاقية العمل العربية رقم 1 لعام (1966) أن «للعامل أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم، وتعمل على تحسين حالتهم المادية، والاجتماعية، والإسهام في زيادة الكفاية الإنتاجية»<sup>(6)</sup>، وقد جاءت المادة الأولى من اتفاقية العمل العربية رقم 8 لسنة (1977) والخاصة بالحرية والحقوق النقابية أكثر تفصيلا وتأكيدا على ذلك؛ حيث نصت على أن «لكل من العمال وأصحاب الأعمال، أيا كان القطاع الذي يعملون فيه، أن يكونوا دون إذن مسبق فيما بينهم منظمات أو ينضموا إليها، لترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم، وتعمل على تحسين حالتهم المادية، والاجتماعية، وتمثلهم أمام الجهات المختلفة، وتسهم في رفع الكفاية الإنتاجية، وفي تحقيق الخطط التي تهدف إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي»<sup>(7)</sup>.

لقد وضعت اتفاقية العمل الدولية رقم 87 أساسا راسخا لتأكيد حق تشكيل النقابات دون الحاجة إلى ترخيص مسبق، فهي تنص في مادتها الثانية على أن «للعامل وأصحاب العمل دون تمييز من أي نوع الحق في إنشاء ما يختارونه هم بأنفسهم من منظمات، ولهم كذلك دون أن يرتهن ذلك بغير قواعد المنظمة المعنية، الحق في الانضمام إلى تلك المنظمات وذلك دون ترخيص مسبق»<sup>(8)</sup>، كما أكدت على ذلك اتفاقية العمل العربية رقم 1 التي نصت على أن «تقتصر إجراءات تكوين النقابة على إيداع أوراق تكوينها لدى السلطة المختصة، ولا يجوز لهذه السلطة الاعتراض على إجراءات تكوين النقابة إلا في حدود القانون»<sup>(9)</sup>، كما جاء التأكيد على ذلك في المادة الثالثة من اتفاقية العمل العربية رقم 8 التي نصت على أن «تقتصر إجراءات تكوين منظمة العمال، أو منظمة أصحاب الأعمال على إيداع أوراق تكوينها لدى الجهات المختصة، وطريقة الإيداع بما لا يتضمن أية معوقات»<sup>(10)</sup>

، وذلك يعني أنه بمجرد اتفاق الهيئات التأسيسية وإقرارها لتشكيل النقابات تعتبر قائمة وشرعية، غير أن العديد من القوانين تشترط إيداع أوراق النقابة لدى وزارة العمل كشرط لمزاولة عملها، ولا يتعارض ذلك مع مضمون الاتفاقية أعلاه، في حين أعطت الاتفاقية للجهات الرسمية والاتحادات الحق في الطعن في صحة تكوين النقابات، على أن يتم ذلك من خلال القضاء فقط؛ حيث نصت المادة الخامسة من اتفاقية العمل العربية رقم 8 على أن « للجهة الإدارية المختصة، ولكل من الاتحاد العام لمنظمات العمال، أو منظمات أصحاب الأعمال كل في إطار منظمته حق الطعن في صحة تكوين منظمات العمال، أو منظمات أصحاب الأعمال؛ وذلك لمخالفة القانون أو النظام الأساسي للمنظمة، ويختص القضاء وحده بالفصل في الطعن، دون أن يؤثر ذلك في قيام المنظمة أو مباشرة نشاطها، وذلك لحين الفصل نهائيا في هذا الطعن» (11).

وللنقابات العمالية الحق في اكتساب الشخصية الاعتبارية، وقد أكدت اتفاقية العمل الدولية رقم 87 في مادتها السابعة هذا الحق، حيث نصت على «عدم جواز إخضاع اكتساب منظمات العمال، وأصحاب العمل، واتحاداتها للشخصية القانونية لشروط يكون من شأنها الحد من تطبيق أحكام المواد 2 و 3 و 4 من هذه الاتفاقية» (12)، أما اتفاقية العمل العربية رقم 8 فقد تطرقت أيضا لهذا الجانب وبشكل تفصيلي، حيث جاء في المادة السادسة منها أن «يضع كل من العمال، وأصحاب الأعمال المؤسسين للمنظمة نظامها الأساسي، الذي يتضمن على وجه الخصوص أهدافها، ووسائل تحقيقها، وكذلك أجهزتها، وطرق تمويلها، وإدارتها، دون تدخل، أو تأثير من أية جهة كانت، ولا يجوز إلزام منظمات العمال، أو منظمات أصحاب الأعمال بأية لوائح، أو أنظمة خاصة بتنظيم العمل بها، وممارستها لنشاطها تضعها أية جهة، ويجوز وضع نماذج غير إلزامية لهذه اللوائح، أو الأنظمة للاسترشاد» (13)، فيما نصت المادة السابعة من الاتفاقية ذاتها على أنه «يحظر وضع قيود على تلك منظمات العمال، أو منظمات أصحاب الأعمال للأموال الثابتة والمنقولة، وكذلك ممارسة النشاط المالي، بشرط أن يكون ذلك في نطاق أهدافها» (14)، وبالتالي فلا يجوز وفقا لهذه الاتفاقيات وضع أي شروط تسهم في الحد من هذا الحق سواء في تشكيل النقابات، أو الاتحادات، أو الانضمام إليها، أو وضع أنظمتها، ودساتيرها، أو انتخاباتها، أو أهدافها.

في المجال نفسه لا بد من الإشارة إلى أن اتفاقيات العمل الدولية ضمنت أيضا للعاملين الحماية التامة من التمييز على أساس نشاطهم النقابي، فقد نصت المادة 1 من اتفاقية العمل الدولية رقم 98 لسنة (1949) على أن «توفر للعمال حماية كافية من أي أعمال تمييزية على صعيد استخدامهم تستهدف المساس بحريتهم النقابية» (15)، كما جاء



في نص المادة 78 من اتفاقية العمل العربية رقم 1 على أنه «يجب أن يتضمن التشريع واللوائح داخل كل دولة من الضمانات والقواعد ما يكفل انتفاع العمال، على اختلاف مهنتهم وأعمالهم، بنظام مناسب من الحماية ضد أي إجراء يمس حريتهم في تكوين النقابات، وممارستها لمختلف أوجه نشاطها»<sup>(16)</sup>.

## الوحدة النقابية أساس العمل النقابي:

عندما نتحدث عن الحركة العمالية فإن أول ما يتبادر إلى الذهن شعار الماركسي والنقابي «يا عمال العالم اتحدوا»، فهي الصرخة النقابية التي تعمل على تحفيز التضامن، والتكاتف العمالي في مواجهة البرجوازية، والطبقية، والاستغلال الطبقي، وعندما نشأت الحركة العمالية قامت على هذا الأساس، وحتى وقت قريب لم تعرف الحركة العمالية سوى وحدانية الاتحاد الممثل للطبقة العاملة وقواها النقابية، ولم تظهر على الساحة العمالية مبادئ التعددية النقابية إلا مع تطور النظام الرأسمالي، وإدراك البرجوازيات الوطنية لخطر وحدة الطبقة العاملة على مصالحها الطبقيّة.

العالم اليوم ساحة مغلقة لنشاط الرأسمالية العالمية، التي تمر بأقوى مراحل توحدها العالمي عبر مؤسساتها المالية، والتجارية المسيطرة على الاقتصاد العالمي، حيث تمثل هذه المؤسسات أدوات لتنسيق هجومها ضد ما يعيق أهدافها ومصالحها، وهي أيضا موحدة على المستوى القومي من خلال الدولة، التي تمثل أداة لتمكين البرجوازية المحلية من السيطرة الطبقيّة للبرجوازية، والرأسمالية المحلية<sup>(17)</sup>.

إذن، المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الحركة العمالية هو الوحدة، وهو سلاحها الأساسي في مواجهة عدوها الطبقي البرجوازية، والرأسمالية التي بطبيعتها تمكك وسائل الإنتاج، وبحكم العلاقات الطبقيّة، وطبيعة أنظمة الحكم القائمة أصبحت مسيطرة على أجهزة الدولة ومؤسساتها، مما جعلها تمتلك كل مقومات التفوق، وتستحوذ على جميع وسائل الاستغلال، وبخاصة رأس المال، ووسائل القمع المختلفة، وبذلك أصبحت موازين القوى تميل لصالحها، وبالتالي لم يعد أمام الطبقة العاملة، والحركة العمالية من سلاح لمواجهة هذا العدو الطبقي سوى وحدتها.

إن أفضل وسيلة لتحقيق وحدة الطبقة العاملة هي وحدة حركتها النقابية، وهي ضرورة لها، إذ بدونها تبقى الحركة النقابية تعاني من عوامل الضعف، التي تجد فيها البرجوازية المحلية ثغرة تنفذ منها لمواصلة هجومها على مصالح الطبقة العاملة، وضرب التنظيم النقابي في مقتل، ووحدة النقابات تحتم بداية أن تكون موحدة للطبقة، بمعنى استيعابها لكل أبناء الطبقة في وعائها دون استثناء أية فئة أو جماعة<sup>(18)</sup>. فالنقابات

العمالية والنضال النقابي واحدة من أهم وسائل النضال المتاحة أمام الطبقة العاملة لتحقيق أهدافها وغاياتها، واستخدام هذه الوسيلة تتطلب أن يكون هذا النضال موحداً من خلال وحدة منظماتها النقابية<sup>(19)</sup>.

يمكن القول: إن حالة الانقسام والتشتت التي قد تشهدها الحركة العمالية ليست أمراً حتمياً، بل إنه قد يكون نتاج غياب مقصود، أو غير مقصود للممارسة الديمقراطية، التي تأتي أحياناً نتيجة لخلافات سياسية أو اجتهادات في مسار العمل اليومي، ومعالجات القضايا المطروحة، وبخاصة في ظل البيروقراطيات النقابية، حيث يحدث هذا الخلاف كلما عظم أمر القضايا المطروحة.

إن الأساس في العمل النقابي قيامه على الديمقراطية النقابية، التي تتسم بطابع تقدمي، وتناضل ضد الممارسات البيروقراطية، وهي لن تستطيع القيام بهذا الدور ما لم تعمل في نطاق ديمقراطي. والديمقراطية النقابية جزء أصيل من مجمل الممارسة الديمقراطية في المجتمع، وترتبط بها ارتباطاً عضوياً، ويؤثر كل منهما في الآخر، فالحركة العمالية مطالبة بالنضال من أجل توسيع مظاهر الديمقراطية في المجتمع؛ ذلك أن انحسار الديمقراطية العامة أو تراجعها سيؤدي إلى تراجع الديمقراطية في مؤسساتها وأطرها<sup>(20)</sup>.

إن عكس ما ذكر سيجعل من الوحدة العمالية، إذا ما كانت الخيار الوحيد، تقوم تحت مظلة منظمة مبنية على تحالف غير متكافئ مع البرجوازية، وعلى خط وفاقي معها، وينسجم مع أهدافها ومخططاتها ضد الطبقة العاملة، مما يجعلها وحدة معادية للطبقة العاملة تستوجب مقاومتها، وتغييرها تغييراً جذرياً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البرجوازية المحلية إذا ما فشلت في شق صفوف الحركة العمالية، فإنها ستسعى إلى تخريبها من الداخل، من خلال احتواء القيادات النقابية، وشراء ذممهم بمنحهم الامتيازات المادية والمعنوية، في حين ستمارس على الفئات التي ترفض هذا النهج كل أشكال التعسف والإقصاء، وفي حال فشلها ستعمل على خلق فراغ جماهيري حول القيادات النقابية، باستخدام وسائل الكذب والتشويه مستعينة بالكوادر العمالية التي استطاعت تحويلها إلى أرسطراطية عمالية من خلال الإفساد<sup>(21)</sup>. ومع ذلك فإن نجاح القوى البرجوازية في تدجين قيادات الحركة العمالية، سيؤدي إلى ظهور القوى النزيهة والمبدئية داخل المنظمة العمالية، مما يجعل هذه المنظمة منقسمة على نفسها ما بين تيارين متصارعين، الأول: مهادن وتابع للقوى البرجوازية وآخر والآخر: مبدئي ومناضل، مما سيؤدي إلى انقسام المنظمة النقابية وتصدها وانقسامها إلى منظمات عدة.

## التعددية النقابية حق يراد به باطل:

التعددية النقابية هي نقيض الوحدة، وهي بمفهومها العام تعني حرية الأفراد في تشكيل نقاباتهم وفق تصوراتهم ورؤيتهم واتفاقهم، مع الاحتفاظ بحقهم في تشكيل أكثر من نقابة أو اتحاد، سواء على المستوى الوطني، أو الإقليمي المحلي، أو على مستوى المنشأة أو المهنة، حيث استفاد دعاة التعددية من مجمل اتفاقيات العمل العربية والدولية ومعاييرها، التي أجازت لهم ذلك؛ إذ لا يوجد في هذه الاتفاقيات، أو في النصوص القانونية المحلية ما يدعو بشكل صريح إلى وحدانية التنظيم النقابي، أو ما يعرف بنظام الاحتكار النقابي، إلا أن واقع الممارسة العملية، ودرجة تطور الوعي الاجتماعي، والسياسي، في العديد من دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية، يعمل على طغيان ما يعرف بهيمنة الثقافة التسلطية، التي تجعل من نظام الاحتكار النقابي امتداداً للثقافة السياسية، وبخاصة ما يتعلق منها بشعارات المرحلة، التي ترتبط بوحداية التمثيل والشرعية.

اقترن ظهور التعددية النقابية في بعض البلدان الأوروبية، بتطور النظام الرأسمالي الليبرالي، وظهور ونمو الليبرالية الجديدة، ونتائج هذا التطور من هيمنة الشركات العابرة للقارات، والمتغيرات الناتجة عن سياسة العولمة، وانعكاساتها الخطيرة على الطبقة العاملة؛ ذلك أن تعاضد دور هذه الشركات، والمتراق مع رغبتها في السيطرة على اقتصاديات الدول الأضعف اقتصادياً ترافقت مع منهج سياسي مدروس ومنهجي، يهدف إلى تفتيت وحدة الحركة النقابية وتفسخها، من خلال الدعوة إلى التعددية النقابية، باعتبارها حقاً ديمقراطياً يتوافق مع طبيعة التطورات في العالم، وينسجم مع معايير العمل الدولية، وهو مطلب إصلاحى يرتبط بحرية التعبير بالصيغة التنظيمية، والمتمثلة في التعددية النقابية (22)، وهنا لا بد من ملاحظة التفاوت في هذه الدعوات بين بلد وآخر، ففي حين نجد بعض البلدان يندم فيها أي وجود للتنظيم النقابي، مثل السعودية ودون أي مطالبة بضرورة وجوده، إلى بلدان تغذى فيها التعددية النقابية، وتمول بشكل هستيري، مثل لبنان، والعراق، وفلسطين، وبما يتناسب مع قربها، أو ابتعادها عن أهداف الليبرالية الجديدة ومطامحها، أو الاختلافات السياسية أو الشخصية.

إن نجاح التعددية النقابية في بعض البلدان الأوروبية جاء في سياق اجتماعي تاريخي، انطلق من عوامل تاريخية موضوعية، تتمثل في عراقة تقاليد الحرية، وأهمها حرية التنظيم السياسي، والحرية المطلقة لمؤسسات المجتمع المدني، التي اعتبرت ركناً أساسياً، ومتيناً للنظام الديمقراطي فيها، وهو الأمر الذي انعكس على الحرية الكاملة في حركة النقابات العمالية، في الوقت الذي سعت فيه الأحزاب السياسية إلى تأسيس نقابات ترتبط بها بشكل كلي أو نسبي، وتعمل على تبني سياساتها العمالية والاجتماعية، في ظل قوانين محلية واضحة ومحددة ودقيقة، لمدى تمثيل النقابات، واعتراف الدولة بهذا التمثيل،

الذي أكسبها صفة الشريك الاجتماعي<sup>(23)</sup>، وحيث إن الدول العربية والواقع العربي يفتقر إلى هذه العوامل، فلا بد من النظر بصورة أكثر موضوعية عند البحث في موضوع التعددية النقابية في البلدان العربية.

يمكن القول: إن العوامل الخارجية التي أدت إلى تنامي الدعوة للتعددية النقابية، وكما ذكرنا تمثلت بشكل أساسي في المتغيرات السريعة التي شهدتها العالم نتيجة للعولمة، ورغبة الشركات متعددة الجنسيات في السيطرة على اقتصاديات الدول الأخرى، إلا أن هذه العوامل يرافقها عوامل داخلية لا تقل عنها أهمية، ومنها:

1. الخلل البنوي في الأداء الوظيفي للنقابات: أي عدم قدرة النقابات على تحقيق أهدافها، وعدم قدرتها على القيام بمهامها<sup>(24)</sup>.

2. غياب الديمقراطية: إن أهم نتائج غياب الديمقراطية في العمل النقابي ولادة حالة من مصادرة الحرية في التعبير عن الرأي، والاستبداد المطلق، وهو ما يمثل خطرا كبيرا يهدد البنيان التنظيمي للنقابة، ويؤدي إلى انهياره من الداخل<sup>(25)</sup>.

3. الهيمنة الحزبية: ويقصد بذلك السيطرة الحزبية لحزب ما على العمل النقابي مما يحوله إلى البيروقراطية النقابية، ومصادرة الرأي الآخر والحق في التعبير<sup>(26)</sup>.

4. دور البرجوازية المحلية في الدفع نحو شق الصف النقابي: عندما تفشل البرجوازية المحلية في الهيمنة على قيادة المنظمة النقابية، فإنها ستسعى نحو دفع القيادات الأرستقراطية النقابية والعناصر الموالية لها في هذه النقابات نحو تشكيل نقابات صفراء، موالية لها، تقودها هذه القيادات، وتخدم مصالح الرأسمالية، والبرجوازية المحلية<sup>(27)</sup>.

5. تدخل الدولة في عمل النقابات، ودعمها للنقابات التي تنسجم مع توجهاتها، وتنفذ سياساتها<sup>(28)</sup>: حيث تفقد النقابات بذلك استقلالها، وتصبح مؤسسة من مؤسسات الدولة، مما يدفع إلى انسلاخ الطبقة العاملة عن هذه النقابات، والبحث عن منظمات أخرى تملك معايير العمل النقابي السليم.

6. الانشقاق المشروع: وهو تعبير عن حالة الانفصال التي تأتي نتيجة لتغلغل أعمان البرجوازية المحلية في قيادة النقابات العمالية، مما يدفع القيادات المناضلة والرافضة لهذه الهيمنة إلى تشكيل نقابات جديدة<sup>(29)</sup>.

7. التمويل الخارجي والأجندات الخارجية: يلعب التمويل الخارجي دورا مهما في تشكيل العديد من المنظمات، حيث يصبح المال حافزا نحو ذلك، إذ يرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بتنفيذ أهداف، وأجندات خارجية تنبثق من العوامل والأهداف الخارجية<sup>(30)</sup>.

لكن هذه العملية وحتى لا تكون عملية متسارعة، وغير معبرة عن حالة الوعي العمالي، أو أن تتسم بالفوقية والمغامرة، وتصل إلى نتائج إيجابية، فلا بد أن تتوافر لها مجموعة من الشروط الموضوعية والذاتية لضمان نجاحها، ويقصد بالشروط الموضوعية حقيقة تحول المنظمة النقابية الأم إلى منظمة رجعية، ورهينة للتعاون الطبقي مع القوى البرجوازية، وتخليها عن مطالب ونضال القواعد العمالية، وتصبح تسير في طريق مغاير لأهدافها، في حين يقصد بالشروط الذاتية توافر الحد الأدنى من الوعي العمالي بواقع المنظمة النقابية، وتحولها إلى التعاون مع العدو الطبقي، على أن يقتزن هذا الوعي بالاستعداد العملي لرفض هذا الواقع، والاستعداد للانسلاخ من المنظمة وقيادتها<sup>(31)</sup>، على أن نجاح عملية الانسلاخ هذه لا يقف ولا يقوم على وعي الطليعة العمالية والنقابية فقط، أو على وجود أقلية واعية بين عناصر المنظمة، وإنما يتطلب وجود جزء معقول وعدد كاف من هذه العناصر تملك الاستعداد التلقائي للانسلاخ عن المنظمة الأم.

وعادة ما يجد دعاة التعددية مبررات لها يحاولون ترويحها لصبغها بالصبغة العصرية، ولجعلها مقبولة ومستساغة لدى الطبقة العاملة، ولكن هذه المبررات قد تكون صالحة لمجتمع دون غيره نظرا للظروف والمتغيرات التي يمر بها، وبالتالي تجد هذه المبررات ما ينقدها ويثبت عدم جدواها أو مدى صلاحيتها لمجتمعات أخرى، فقد نجد البعض يبرر التعددية بأنها مظهر من مظاهر الديمقراطية، التي قد تغيب عن بعض المؤسسات النقابية، أو الادعاء بسيطرة البيروقراطية على العمل النقابي، وهي مبررات تستخدم غالبا لخداع الطبقة العاملة، وجرها إلى القبول بالتعددية كمخرج أو علاج لأزمة الديمقراطية، في حين يفند دعاة الوحدة هذه المبررات بالتأكيد على أن الديمقراطية هي نقيض البيروقراطية، وبالتالي يفترض على كل مناضل نقابي النضال من أجل تطبيق الديمقراطية في المنظمة الأم، والعمل على تنمية الوعي العمالي لدى جماهير الطبقة العاملة، وحثهم على ضرورة النضال من أجل تكريس الممارسة الديمقراطية، وبالتالي مواجهة البيروقراطية، وغياب الديمقراطية بتطبيقها<sup>(32)</sup>.

أما ما يثار حول أن التعددية مظهر من مظاهر الديمقراطية، فإن ذلك صحيح في مظهره ومتناقض في جوهره، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من عوامل نجاح التعددية في بعض الدول الأوروبية، فإن العديد من مراكز الديمقراطية ونماذجها في العالم ما زالت تتمسك بوحداية المركزية النقابية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وألمانيا، والدول الاسكندنافية.

تتعدى تأثيرات التعددية النقابية على الطبقة العاملة مجرد كونها أداة لتشتيت النضال والجهد النقابي وشرذمتها، إلى التأثيرات التي تمس مقومات الحياة اليومية

للجماهير العمالية، ومن أبرزها:

1. انخفاض أعداد المنتسبين للمنظمات النقابية: يلاحظ بشكل عام أن هناك علاقة عكسية بين أعداد المنتسبين إلى النقابات العمالية وعدد هذه النقابات، حيث تنخفض أعداد المنتسبين إلى النقابات العمالية كلما زاد عددها، وكلما زاد عدد النقابات تقلص عدد النقابيين.

2. تراجع حقوق العاملين ومكتسبات الحركة العمالية: مع تزايد أعداد النقابات تتراجع مكتسبات الحركة العمالية، حيث سيجد أصحاب الأعمال ذريعة التمثيل الحقيقي للعمال سببا رئيسيا للتوصل من الاستجابة للمطالب العمالية.

3. تراجع المستوى المعيشي: إذ ينخفض المستوى المعيشي في ظل التعددية النقابية، حيث يرتبط ذلك بتراجع المكتسبات التي تحققها الحركة العمالية<sup>(33)</sup>.

4. زيادة التأثير الخارجي، سواء من قبل الدولة أو البرجوازية المحلية، في سياسات العمل النقابي وأهدافه، وآليات عمل النقابات.

5. سهولة اختراق النقابات الوليدة: سواء كان هذا الاختراق من قبل العناصر الموالية أو العميلة للبرجوازية المحلية أو لأجهزة الدولة، حيث تكون هذه النقابات في العادة بحاجة إلى العناصر لضمها إليها، مما يجعلها مرتعا خصبا يمكن من خلاله دفع هذه العناصر داخل صفوفها.

إن الدعوة إلى التعددية النقابية لا يمكن لها أن تظهر وتنشط إلا في ظل وجود أزمات تعاني منها الحركة العمالية، ومع الأخذ بعين الاعتبار تداعيات هذه التعددية على مجمل تفاعلات الحركة العمالية ووجودها، وتأثيراتها المختلفة على الطبقة العاملة كان لا بد لدعاة الوحدة العمالية من مواجهة هذه التعددية، وهم في هذه المواجهة لا بد من اتباع جملة خطوات، وإجراءات لتصحيح مسيرتها، أهمها:

1. لا بد أولا من الإيمان بأن الوحدة العمالية ضرورة موضوعية، تنسجم وتستجيب لطموحات الطبقة العاملة، باعتبارها السبيل لتحقيق مصالح العمال بنجاح، وبما يصون مكتسباتهم.

2. التسليم بأن الخطر الأعظم الذي يهدد الحركة العمالية هو تغييب الديمقراطية، التي يجب صيانتها، وتعزيزها بالممارسة الديمقراطية في مختلف هيئات مؤسسات الحركة العمالية.

3. النضال الدائم والمستمر في سبيل صيانة الحقوق والحريات النقابية والدفاع عنها، وضمان عدم التدخل في شئون النقابات من قبل أي جهة، وتعزيز دور النقابات

والممارسة النقابية.

4. العمل على التأكيد على استقلال القرار النقابي، وترسيخه على صعيد الممارسة الفعلية (34).

5. ضرورة بث الوعي، والإلمام بخطورة التعددية النقابية لدى الجماهير العمالية.

## وحدة الحركة العمالية الفلسطينية

إن المتتبع لنشأة الحركة العمالية الفلسطينية وتاريخ تطورها، يرى أن الطابع النضالي الوطني كان أحد السمات الأساسية، والدوافع الرئيسية لنشأتها وانطلاقها، بل إن ظروف نشأتها كحركة مواجهة لنشوء الحركة العمالية الصهيونية وتطورها، والتي كانت موحدة تنظيمياً وذات رؤية كولونيالية استيطانية عنصرية، وأهداف موحدة وواضحة، كانت تتطلب مواجهتها بحركة عمالية فلسطينية توازيها في درجة وعيها لأهدافها، ومنطلقاتها الفكرية، والعملية، والتنظيمية، وعلى درجة من الوحدة تمكنها من المواجهة، وفي ظل تطور مجريات الصراع العربي الصهيوني، كان لا بد للحركة العمالية الفلسطينية أن تبقى على قدر ذاته، والمستوى من الوعي، والإدراك لطبيعة تطور الصراع ومجريات، ومواجهته ضمن حدود دورها، وهي أكثر تماسكا ووحدة، وعلى الرغم من مختلف حالات الانشقاق، والانقسام التي شهدتها طوال مسيرتها، ودورها في حركة التاريخ الوطني الفلسطيني، فإنها كانت في مختلف محطات تطورها، تتجاوز أو تحاول تجاوز هذا الانقسام، الذي يعتبر حالة طارئة على طبيعة تطور الحركة العمالية ودورها، في حلقات تطور القضية الفلسطينية.

ويمكن القول: إن الحركة العمالية الفلسطينية امتلكت خلال الفترة التي سبقت قيام السلطة الفلسطينية، مقومات بنيوية وخبرات تنظيمية وركائز سياسية وطنية، مكنتها من النجاح في محاولات إعادة بناء منظومتها وهيكلتها، كلما تعرضت لهزات أو إرهابات تشق صفوفها، ورسم معالم وحدتها وتجسيدها، حتى ولو كانت هذه الوحدة وحدة فوقية، أو قسرية قائمة على اتفاقات سياسية كتلوية، في حين نجد أن هذه الوحدة مع قيام السلطة الفلسطينية قد فقدت بريقها وعنفوانها، وأصبحت التعددية، والانقسام، والتشرذم هي الصفة الغالبة عليها، فما أسباب تفكك الحركة العمالية الفلسطينية؟ وما ضرورات وحدتها ومبرراتها، والعوائق التي تحول دون تحقيقها؟ .

## التعددية النقابية في الحالة الفلسطينية:

المجتمع الفلسطيني، وبحكم تكوينه السياسي، مجتمع قائم على التعددية السياسية،

ومن الطبيعي أن تنعكس هذه التعددية على طبيعة تركيب مؤسسات المجتمع المدني وبنيتها، حيث إن المؤسسات التي تقوم على العضوية المفتوحة ستشملها التعددية السياسية ضمن عضويتها تلقائياً. ومع أن حالة الصراع الطويلة مع الاحتلال، والتجربة الفلسطينية على مدى سنواته، أدت إلى إفران حركة عمالية نقابية وبلورتها، حيث ارتبطت بشكل مباشر بمعطيات هذا الصراع، وشكلت انعكاساً لمجمل التحولات التي شهدتها المجتمع الفلسطيني سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وهو الأمر الذي جعل قياداتها تتأثر بموازن القوى الداخلية، التي غلب عليها سيطرة القوى المسيطرة على القرار السياسي وهيمنتها، مما فرض عليها آليات عمل منسجمة مع توجهات هذه القوى، حيث استمرت هذه السيطرة مع قيام السلطة الفلسطينية، التي عملت على إحداث تغييرات بنوية في التركيبة الاجتماعية، والسياسية، وأنماط التفكير السياسي، أثرت على مكونات الحركة العمالية، وخلقت حالة من الصراع بين قيادات مؤسسات الحركة العمالية، في الوقت نفسه خلقت انسجاماً وتوافقاً ما بين هذه القيادات، والقيادة السياسية للشعب الفلسطيني، في ظل انعدام الثقة ما بينها، وبين قواعدها العمالية، فيما سمحت السلطة الفلسطينية بانفتاح العمل النقابي على العالم الخارجي دون أي ضوابط أو محددات (35)؛ ذلك أن هذا الانفتاح يرتبط بمشروعات الدعم المالي والنقابي من قبل الجهات، والاتحادات النقابية الدولية.

شهدت الفترة التي سبقت قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994 تقاسماً في الدور التمثيلي للحركة العمالية، ما بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في الداخل، والاتحاد العام لعمال فلسطين في الخارج، وقد تم في هذه الفترة إيجاد صيغة توفيقية اتحادية ما بين الكتل العمالية الممثلة للأطر السياسية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، مما أوجد حالة من وحدانية التمثيل للحركة العمالية الفلسطينية في الداخل، ومع عودة الاتحاد العام لعمال فلسطين إلى العمل داخل مناطق السلطة الفلسطينية إثر اتفاق أوسلو، والسماح لكلا الاتحادين رسمياً بالعمل في مناطق السلطة الفلسطينية، اعتبر ذلك إقراراً رسمياً بالتعددية النقابية في ظل غياب تشريعات عمالية تنظم عمل هذه المؤسسات، حيث لعب غيابها دوراً مهماً في بلورة الاتحادات الأخرى وتشكيلها، التي أصبحت تكتسب الشرعية التلقائية لغياب هذه التشريعات (36).

لا شك أن الحاجة إلى وجود تشريعات عمالية عصرية، تنسجم مع معايير العمل الدولية والعربية، والقوانين المحلية السائدة تمثل الضابط، والمنظم لعمل مؤسسات الحركة العمالية؛ إذ بدونها تعيش هذه المؤسسات حالة من الفوضى القانونية، وتفقد مقومات الارتكاز القانوني لوجودها وآليات عملها التي ستخضع لاجتهاداتها التي تتوافق مع مصالحها، واجتهادات المؤسسات الرسمية، التي قد تطعن في شرعية وجودها عند تعارض



المصالح معها، وتسمح بتدخل المؤسسة الرسمية في نطاق عملها، وبشكل سيفقدها بلا شك استقلالها، فيما سيمثل غياب هذه التشريعات العامل الأهم أمام قيام مؤسسات واتحادات عمالية، تستمد شرعيتها من غياب هذه التشريعات، بغض النظر عن مدى حاجة المجتمع والحركة العمالية لها، ومدى ارتباط أهدافها بأهداف الطبقة العاملة، وسيفتح الباب على مصراعيه أمام فوضى نقابية غير محمودة أو واضحة النتائج، وهو ما حصل فعليا في الحالة الفلسطينية؛ إذ إن غياب هذه التشريعات أدى إلى ولادة مؤسسات عمالية جديدة، أسهمت في رسم ملامح الخريطة الهيكلية لمؤسسات الحركة العمالية.

إن التشريعات والقوانين المنظمة للعمل النقابي المطلوب إيجادها في فلسطين، يجب أن تنطلق من معايير العمل العربية، والدولية، واتفاقيات العمل العربية، والدولية، والأعراف النقابية بشكل يعمل على تنظيم عمل مؤسسات الحركة العمالية وتقنينه، وتكون الضابط، والمنظم لآليات تشكيلها، وتأسيسها، وترخيصها، انطلاقا من الآلية التي تحدد تشكيل النقابات العمالية التي تشكل بمجموعها الاتحادات العمالية، وبما يعمل على تحديد حجم العضوية، وشروط قبولها، وتحديد الحد الأدنى لحجم العضوية المطلوب لاعتماد ترخيص هذه الاتحادات، شريطة أن تكون هذه العضوية صحيحة وبما يتناسب مع الأصول والأعراف النقابية<sup>(37)</sup>.

وتنطلق منه دراسة حجم القوى العاملة وتحليلها في فلسطين، ومدى حجم انخراطها، وانتسابها للنقابات العمالية، وتفاعلها معها، فحجم القوى العاملة في فلسطين، يتميز بانخفاض نسبة المنتسبين إلى النقابات العمالية، التي بلغت نسبة لا تتجاوز 16% - 17%، وهذه النسبة تنعكس بشكل مباشر على حجم العضوية في الاتحادات العمالية، وبالتالي فإن تحديد الحد الأدنى المطلوب لتشكيل هذه الاتحادات سيؤثر بشكل مباشر على عددها، ويضع حدا لحالة الفوضى النقابية المتمثلة في تشكيل الاتحادات، ويجعل منه عاملا محفزا أمام تطوير الأهداف وتفعيلها، وتفعيل آليات عمل هذه الاتحادات، وإعادة بث الروح لطبيعة دورها النضالي المطلي والسياسي.

في الوقت نفسه فإن وضع هذه التشريعات يجب ألا يسند إلى خبراء القانون بمعزل عن الخبراء النقابيين؛ إذ إن خبراء القانون سيضعون هذه التشريعات من منطلقات قانونية صرفة، تهتم بمواءمتها لمعايير اتفاقيات العمل العربية والدولية وقانون العمل الساري، في حين أن ملاحظات الخبراء النقابيين، ومقترحاتهم، وآراءهم ستنتقل من واقع المعاشة، والاحتكاك اليومي مع قضايا وهموم العمل النقابي، مما سيجعل من هذه القوانين مكتملة من الناحية النظرية والعملية.

تدل الخريطة الهيكلية للحركة العمالية الفلسطينية على واقع التعددية القائم من خلال وجود أربعة اتحادات قائمة، بعد استثناء النقابية الإسلامية، هي: الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، والاتحاد العام لعمال فلسطين، واتحاد النقابات المستقلة، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين المهنية، وهذا العدد قابل للزيادة في ظل غياب التشريعات والقوانين العمالية المنظمة لعملها وانعدامها، في حين نجد أن البرجوازية المحلية، وأصحاب العمل متحدون في مؤسساتهم، فهم متحدون من خلال اتحاد الغرف التجارية والصناعية كإطار عام، ومتحدون من خلال الاتحادات القطاعية، وهذا التناقض ما بين وحدة أصحاب العمل، وتشردم الاتحادات العمالية وتفككها، يجعل الحركة العمالية في موقف غير متكافئ أمام أصحاب العمل فيما لو طرحت قضية مطالب الطبقة العاملة، ويجعل الحركة العمالية عاجزة عن القيام بدورها على النحو المطلوب، وبالتالي تزايد حالة التباعد بينها، وبين الجماهير العمالية، مما يفتح الباب أمام ظهور قوى جديدة تنفذ من خلال هذا العجز، وتحاول إيهام الطبقة العاملة بقدرتها على تحقيق مطالبها وأهدافها، التي عجزت عن تحقيقها المؤسسات القائمة.

إذن نستطيع القول: إن التعددية النقابية هي واقع قائم في مناطق السلطة الفلسطينية، لا يمكن تجاهله أو القفز عليه، وهي تعددية اقترنت بمباركة الجهات الرسمية في السلطة الفلسطينية لها، حتى في ظل غياب التشريعات القانونية الممثلة لها، حيث اعتبر وزير العمل الفلسطيني أحمد مجدلاني أن التعددية النقابية تمثل استمراراً وتواصلًا للتعددية السياسية القائمة في المجتمع الفلسطيني، وأن تعزيز دور الحركة العمالية الفلسطينية يتطلب تعزيز الدور النضالي السياسي والاجتماعي، باعتباره الركيزة الأساسية التي تمكن من إشاعة القيم والممارسة الديمقراطية، وأن السلطة الفلسطينية ملتزمة بحماية الحريات والتعددية النقابية، باعتبارها المدخل نحو حرية التعبير والتنظيم والتنافس<sup>(38)</sup>، وفي الوقت نفسه يعرب الوزير عن تشجيع السلطة الفلسطينية لأي حوار يهدف لتحقيق الوحدة العمالية، شريطة ألا يكون أي اتفاق لوحدة الحركة العمالية بديلاً عن التعددية النقابية<sup>(39)</sup>، كما أن التعددية النقابية من وجهة النظر الرسمية الفلسطينية تمثل مبدأً يرتبط بالحريات النقابية، بصرف النظر عن حجم القوى العاملة، أو عن نسب انخراطها في التنظيمات والحركة النقابية، وترتبط بفهم الوزارة للحريات النقابية، التي تشمل حرية التنظيم النقابي، والتعددية النقابية، وهي جزء من التعددية التي يتسم بها المجتمع الفلسطيني، وهذه التعددية تخلق منافساً بين مؤسسات الحركة العمالية، والتعددية النقابية ليست مؤشراً سيئاً في المجتمع التعددي وإنما هي ميزة للمجتمع، وتعبر عن روحية متجددة، مما

سيؤدي إلى زيادة المشاركة في مؤسسات الحركة العمالية<sup>(40)</sup>، وينطلق ذلك من النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية، وقانون العمل الفلسطيني، اللذين يؤكدان على حرية الاعتقاد والتنظيم وتشكيل النقابات.

مما سبق يتضح أن التعددية النقابية في فلسطين هي نتاج واقع وتركيب المجتمع الفلسطيني وظروف تطوره. ساعد على نشأتها بالدرجة الأولى غياب التشريعات العمالية المنظمة لعمل مؤسسات الحركة العمالية في ظل السلطة الفلسطينية، إلى جانب جملة من العوامل الذاتية والموضوعية، التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

#### ◀ أولاً- العوامل الموضوعية:

1. ممارسة حرية التنظيم السياسي: يتميز المجتمع الفلسطيني بعراقية حرية التنظيم السياسي والتعددية السياسية<sup>(41)</sup>.

2. حرية عمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني: شهد المجتمع الفلسطيني ولادة مبكرة لمؤسسات المجتمع المدني، مما جعلها تضطلع بدور مهم وحيوي في عملية النضال الوطني الفلسطيني، حيث شهدت حالة من التنافس بين القوى السياسية في إنشائها والسيطرة عليها<sup>(42)</sup>.

3. وعي النخب النقابية والطليبة العمالية لأهدافها: تميزت الحركة العمالية الفلسطينية بتلازم نضالها السياسي والمطلبي، وارتباط نضالها كجزء من الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الاحتلال وممارساته وأهدافه، بنضالها الطبقي ضد استغلال البرجوازية المحلية، وهو الأمر الذي مكنها من استيعاب مدى تقارب أهداف البرجوازية المحلية وإدراكها، مع أهداف الاحتلال ومدى تلاقي مصالحهما، مما أجبرها على الأخذ بمبدأ تلازم النضال ضد المتناقضين، هذا الوعي لدى النخب النقابية والطليبة العمالية جعل من مؤسسات الحركة العمالية سدا، وعاملاً أساسياً في إفشال المخططات التي استهدفت الحركة العمالية، ولم تنجح القوى المضادة لمصالح الطبقة العاملة من تهميش هذا الدور، إلا بعد إقصاء هذه النخب، وإبعادها عن ممارسة دورها النضالي الأساسي، بعد انقراض اليمين الفلسطيني المتمثل في حركة فتح على مؤسسات الحركة العمالية، إلا أن هذه النخب بقيت تعمل بشتى الوسائل لاستعادة دورها في تصويب مسيرة الحركة العمالية<sup>(43)</sup>.

4. العراقة والتأصيل في الممارسة الديمقراطية: حتى في أسوأ ظروف الحركة العمالية الفلسطينية في ظل الاحتلال، فإن الممارسة الديمقراطية كانت تتجلى في أروع صورها، حيث كانت تمارس العملية الانتخابية دون خوف أو توجس، على الرغم من إجراءات الاحتلال القمعية، ولم يتم الابتعاد عن هذه الممارسة إلا في ظل هيمنة حركة فتح

وسيطرتها على هذه المؤسسات، حيث أصبحت هذه الممارسة مشوهة وبعيدة عن أصول الممارسة الصحيحة، وقائمة على التحالفات والاتفاقات السياسية.

### ◀ ثانياً- العوامل الذاتية:

1. الخلل البنيوي في الأداء الوظيفي: لعل أهم ما بات يميز مؤسسات الحركة العمالية الفلسطينية هو التراجع الحاد والمطرد في نضالها السياسي، علماً بأن هذا التراجع لم يكن لصالح تعزيز نضالها المطلبي والطبقي، بل إن هذا التراجع تلازم مع انحسار دورها في النضال المطلبي، ولم تعد هذه المؤسسات قادرة على تحقيق مصالح الطبقة العاملة، مما حولها إلى مؤسسات بيروقراطية، عاجزة عن القيام بدورها المفصلي في تحقيق أهداف الطبقة العاملة، وبما جعلها تعيش أزمة حقيقية ارتبطت بتباعد الهوية ما بينها وبين الجماهير العمالية<sup>(44)</sup>. أضف إلى ذلك ضعف بناء الحركة النقابية، الذي أدى إلى ظهور أكثر من جسم نقابي؛ إذ إن ضعف البناء النقابي سيؤدي إلى حالة من عدم الإقناع، ولن تشكل قوة جذب، مما سيدفع العديد من النقابات إلى عدم الانضمام إلى الاتحادات القائمة، وبقائها مستقلة عن الأجسام النقابية<sup>(45)</sup>.

علماً بأن هذه الصفة تشترك فيها جميع مؤسسات الحركة العمالية، بغض النظر عن توجهات قياداتها السياسية. ومن أمثلة ذلك عجز هذه المؤسسات عن تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم 3 لسنة (2003) الذي أقر بتاريخ (19 / 10 / 2003) وأصبح قانوناً نافذاً منذ ذلك التاريخ، إلا أن السلطة الفلسطينية عادت فألغت هذا القانون، حيث أصدر رئيس السلطة الفلسطينية بتاريخ (23 / 8 / 2007) قراراً بقانون تم بموجبه إلغاء قانون التأمينات الاجتماعية رقم 3 لسنة (2007)<sup>(46)</sup>، وعلى الرغم من أضرار هذا الإلغاء، فإن جميع مؤسسات الحركة العمالية دون استثناء لم تفلح في إلغاء القرار المذكور.

2. غياب التشريعات العمالية: يعد غياب التشريعات العمالية، وبخاصة قانون التنظيم النقابي واحداً من أهم العوامل التي تلعب دوراً في تسهيل مهمة ولادة المؤسسات النقابية والعمالية.

3. غياب الديمقراطية: استمرت الحركة العمالية الفلسطينية منذ نشأتها في ممارستها الديمقراطية، وبناء أطرها ومؤسساتها العمالية ضمن بناء ديمقراطي سليم، ولم تغرب شمس هذا البناء عنها حتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، عندما بدأ التحول في البنية القيادية للحركة العمالية بسيطرة حركة فتح عليها، حيث كانت بداية اضمحلال للحياة الديمقراطية في مؤسساتها مما شكل خلافاً محورياً في مسيرة الحركة العمالية الفلسطينية. في حين يرى البعض أن هذا التحول في المسيرة الديمقراطية بدأ منذ اعتراف

اتحاد النقابات بمنظمة التحرير الفلسطينية، في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، بوصفها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، حيث اعتبر هذا الاعتراف بمثابة مبايعة تم جرّها من المستوى السياسي الوطني إلى المستوى الطبقي الاجتماعي، أسس لسيطرة المنظمة على الحركة العمالية<sup>(47)</sup>، وبالتالي بسط نفوذ حركة فتح المطلق عليها، واستبدال النمط الديمقراطي بنمط المحاصصة والكتوتا بين القوى السياسية، وفي الوقت نفسه تلعب القيادات المتنفذة والمهيمنة في الاتحادات العمالية، دوراً أساسياً في تغييب النهج الديمقراطي، وتقف حجر عثرة أمام توحيد الحركة العمالية، في ظل تصاعد الخلافات ما بينها، وهو الأمر الذي عمل على تعميق التشرذم والصراعات الداخلية على حساب الحركة العمالية والنقابية<sup>(48)</sup>. وبالتالي فإن الخطوة الأولى نحو إصلاح مسيرة الحركة العمالية الديمقراطية، تتطلب إعادة النظر باستمرار هذه القيادة في قيادة الحركة العمالية.

4. الهيمنة والتدخل الحزبي: إن عملية إحاق الحركة العمالية، التي كانت ممثلة في اتحاد النقابات، بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي إحاقها بحركة فتح وسيطرتها عليها، فضلاً عن سيطرتها التي كانت قائمة على اتحاد العمال، إضافة إلى الاتفاقات الوحدوية التي تمت بين الكتل النقابية الممثلة للقوى والأحزاب السياسية، كرست مبدأ المحاصصة، وهو النمط الذي ساد في العلاقة بين القوى في مختلف الأطر النقابية الأخرى، مما جعل الهيمنة الحزبية هي النمط القائم في الحركة العمالية، وباتت إنجازات الحركة العمالية تجير لصالح القوى السياسية، بل أحياناً تجير للقائد النقابي السياسي، الذي قد يكون أحياناً لا يمت للطبقة العاملة بصلة.

5. تدخل الدولة في عمل النقابات: بدأت هذه الظاهرة في الحالة الفلسطينية مع قيام السلطة الفلسطينية، وبحكم الروابط التنظيمية التي تجمع قيادات الاتحادات الرئيسية بها، ظهر ما يمكن تسميته بمحاباة هذه القيادات للسلطة، وللبرجوازية المحلية، وهو يمثل شكلاً من تدخل الدولة في عمل النقابات، الذي كانت بعض قيادات الحركة العمالية تفسره أحياناً بالرغبة في تجاوز الظروف المحيطة بالحالة، مقابل الحصول على مكاسب للحركة العمالية كالتأمين الصحي المجاني، أو موافقة السلطة الفلسطينية على تمرير المساعدات من خلال هذه الاتحادات<sup>(49)</sup>.

6. التمويل الخارجي والأجندات الخارجية: لعب التعاطف النقابي العربي والدولي مع القضية والحركة العمالية الفلسطينية دوراً كبيراً في تمويل أنشطتها ومشاريعها، بل إن بعض الاتحادات كان يمثل لها هذا التمويل مصدراً من مصادر ديمومتها وبقائها وقدراتها. ويمكن القول: إن بعض هذه الاتحادات تملك قدرات هائلة في توفير هذا، وتشكل مصادر التمويل دافعاً وحافزاً نحو انطلاق ولادة مؤسسات نقابية وعمالية، وبخاصة إذا

كانت تتمتع بقدرة على إعداد مشروعاتها بشكل مقنع للمانحين، وإذا ما اقترن ذلك مع شبكة علاقات دولية جيدة، على أن ذلك لا يعني انعدام أهداف الأجندات الخارجية المستترة خلف هذا التمويل<sup>(50)</sup>.

7. عمق الفجوة بين القيادات والجماهير العمالية: ويتضح ذلك من خلال نسب العضوية المتدنية في النقابات، التي لا تتجاوز 17% من مجمل القوى العاملة<sup>(51)</sup>، فيما تنحصر العملية النقابية في مجموعة قليلة من النقابيين والعمال الذين يقومون بإعادة أدوارهم مع كل دورة انتخابية، مما أدى إلى أزمة ثقة ومصداقية بين العمال والنقابات<sup>(52)</sup>، وهو الأمر الذي أدى إلى تحول النقابات، وبالتالي مؤسسات الحركة العمالية إلى مؤسسات فارغة من مضمونها الطبقي العمالي، وتكاد تقتصر علاقتها بالعامل على خدمات محدودة جدا يحصل عليها العامل، دون أن يكون هناك أي انتماء فعلي صادق للنقابة، وهو الانتماء الذي يشكل أحد المقومات الأساسية للعمل النقابي. وفي ضوء هذه الصورة نرى أن العمل النقابي قد فقد دوره الحقيقي، وأصبحت النقابات العمالية معزولة عن الجماهير العمالية، وغير قادرة على التعبير عن مصالح الطبقة العاملة، وتحول معظم قياداتها إلى موظفين لدى السلطة الفلسطينية، مما أفقدها استقلاليتها وعمق الفجوة بين النقابات وقياداتها وبين الجماهير العمالية، حيث أصبحت المصالح الشخصية والفئوية والشللية والامتيازات الخاصة هي المحرك الأساسي لهذه القيادات<sup>(53)</sup>، حيث إن حالة الاغتراب عن واقع الجماهير العمالية تجسدت أيضا في عدم الاهتمام بقضية العضوية والانتساب في الأطر النقابية، وأدت بالنتيجة إلى غياب تفعيل البرامج والأهداف التي تصب في منظومة النضال المطلبي، والمعبر عن قضايا الطبقة العاملة وهمومها، وانحصر بالاهتمام الذي يمكن وصفه باللحظي، أو المؤقت، والمرتبط بظروف معينة<sup>(54)</sup>، كل ذلك أدى إلى حركة نقابية بهيكل بيروقراطية مفرغة من محتواها النقابي والنضالي، وغدت مؤسسات إدارية خالية من جماهيريتها.

8. ضعف القدرة على التأثير في النضال المطلبي: على الرغم من وضوح القضايا المطالبية بأبعادها الاجتماعية والطبقية، وتبني معظمها بوصفها أهدافاً استراتيجية من قبل الاتحادات النقابية، فإننا نلاحظ أن تحركها لم يكن بالقدر الذي يؤهلها لتحقيق مطالبها، أو بالقدر الذي ينسجم مع استجابتها للظروف والعوامل الموضوعية المرتبطة بها، مما يعني الضعف وعدم القدرة في التأثير إيجابيا في القضايا المطالبية. إن مستوى هذا الضعف وانعكاساته على نضال الحركة العمالية ظاهرة يجب أن تخضع للدراسة والتحليل؛ لما لها من تأثير مباشر على أهداف الطبقة العاملة ونضالها، وكونها أداة فاعلة نحو تفعيل دور الاتحادات والحركة العمالية، وإثبات وجودها وقدرتها، وبغير ذلك ستبقى

عاجزة قاصرة على التأثير في أبسط القضايا المطلوبة، ما لم يكن هناك حد أدنى من توحيد الجهود تجاه هذه القضايا (55).

**9.** ظهور الطبقات الطفيلية والتابعة: لا تزال الاتحادات والنقابات العمالية تعيش في ظل قيادات بيروقراطية منتفعة من مواقعها، تربطها علاقات وطيدة بالسلطة الفلسطينية، ولاسيما أن معظمها قد جاء إلى قيادة الحركة العمالية بالتعيين، مما جعلها على رأس كيانات مشوهة تتمسك بقيادتها لأغراض فيها مصلحة، أهمها الارتزاق النقابي، ونظرا لكون مؤسسات الحركة العمالية الفلسطينية القائمة هي بطبيعتها امتداد لأطر سياسية تحكمها الصراعات السياسية والمصالح الفئوية، وتحولها إلى مراكز تنتظر تلقي المساعدات لتقديمها لأعضائها، دون أي مقابل يسهم في تطوير العمل والإنتاج وتنميتها، كجزء من مهام الحركة العمالية، وبخاصة في مرحلة التحرر الوطني التي يعيشها الشعب الفلسطيني، مما عمل على تعزيز الطفيلية سواء على مستوى القاعدة أو القيادة العمالية (56)، بحيث يصبح العامل منتظرا لهذه المساعدات، في حين ينمو ويتعزز النشاط الطفيلي القائم على مبادئ الفهولة والتحايل والكسب السريع، ويجعل حالة الارتزاق النقابي حالة طبيعية في العمل النقابي.

إن ظهور الطبقات الطفيلية في مؤسسات الحركة العمالية، وتنامي ظاهرة الارتزاق النقابي، إذا ما تم ربطها بالتمويل الخارجي والأجندات الخارجية، وغياب المساءلة والشفافية والمحاسبة، ستعمل على تغذية الإشكاليات التي تعاني منها الحركة العمالية، وستبقيها في حالة من التيه الشعبي، وتبعدها عن مصالح الطبقة العاملة.

**10.** غياب المساءلة والمحاسبة والشفافية: إن من أبسط قواعد الحكم الرشيد ومتطلباته، توفر الحد الأدنى من مبادئ المساءلة والمحاسبة والشفافية، وبخاصة في الأمور المالية والإدارية، وهو ما تفتقر إليه معظم مؤسسات الحركة العمالية الفلسطينية. وهي من أهم المشكلات التي تواجهها هذه المؤسسات التي تنعدم فيها الشفافية في القضايا المالية، وانعدام الأنظمة الواضحة في اختيار النقابيين لتمثيلها في الداخل والخارج، أو الاستفادة من عملية التدريب وغيرها من الأنشطة (57)، وفي ظل غياب دور ديوان الرقابة المالية والأجهزة الرقابية على مؤسسات المجتمع المدني، فإن ذلك سيقود إلى فقدان الثقة بآليات عمل هذه المؤسسات، وبالتالي انعزال الطبقة العاملة عن هذه المؤسسات، والبحث عن نقابات تنسجم آليات عملها مع قواعد الحكم الرشيد.

**11.** الوضع الاقتصادي والمعيشي للطبقة العاملة: يلعب تردي الوضع الاقتصادي والمعيشي للطبقة العاملة في فلسطين دورا مهما في التأثير على طبيعة الحركة العمالية



وهيكليتها، التي تعيش في ظل ظروف اقتصادية صعبة، مما جعل النسبة الأكبر من الطبقة العاملة تعيش تحت خط الفقر، وهو الأمر الذي سيعمل على تحولها إلى مجموعات اجتماعية معدمة، في ظل حالة من الانفصال الطبقي، والانفصام عن المجتمع، مما يدفعها بشكل عفوي إلى تغليب القضايا المعيشية على أية اعتبارات أخرى، مما سيحولها إلى بروليتاريا هشة ورثة يسهل استغلالها وتطويعها، هذه الحالة ستدفع بالطبقة العاملة نحو بيع قوتها بغض النظر عن المشتري، حتى ولو كان طفيليا نقابيا، وهو الأمر الذي سيعمل على تشويه ملامح هذه الطبقة ومكوناتها، من خلال خضوعها الاضطراري لقوتها وغياب وعيها لذاتها والظلم الواقع عليها، وبالتالي تعيش حالة من التفكك والتشردم تؤدي إلى توزيع ولاءاتها طمعا بدعم مادي يسهم في تأمين جزء من قوتها (58)، وفي ظل استغلال البعض لهذا الواقع، فقد نشهد ولادة مؤسسات عمالية أو تفرخ لها، بحيث تعمل على استقطاب هذه الفئة، وهذا ما يفسر ارتفاع حجم العضوية الزائف في مؤسسات الحركة العمالية الفلسطينية.

### **أهمية وحدة الحركة العمالية الفلسطينية وضرورتها:**

تنبع أهمية تحقيق وحدة الحركة العمالية الفلسطينية وضرورتها من مدى تعارضها مع أسباب شرذمة الحركة العمالية وتفككها، والمتمثلة في العوامل الذاتية، التي ساعدت على تبلور التعددية في مكونات الحركة العمالية، باعتبارها أداة هامة لتجاوز هذه العوامل وإصلاحها، وبما ينعكس إيجابا على أهداف الطبقة العاملة وأداة تحقيقها، وعليه فإن أهمية تحقيق وحدة الحركة العمالية الفلسطينية وضرورتها تتجسد فيما يأتي:

1. العودة بالحركة العمالية الفلسطينية إلى ذاتها وحقيقتها: نشأت الحركة العمالية الفلسطينية في أتون صراع قومي مرير مع قوى الاستعمار، وتسلبت أنظمة الوصاية العربية عليها، والبرجوازية المحلية التي ارتبطت أهدافها بهذه القوى، وكانت أبرز سمات هذا النضال الجمع بين النضال الوطني التحرري والنضال الاجتماعي الطبقي، وكان دورها طليعيا في العملية النضالية، ولم يبدأ هذا الدور بالتراجع إلا مع سيطرة اليمين على الحركة العمالية، وقيام السلطة الفلسطينية، وفي ظل الإشكاليات العديدة التي عانت منها، حيث بدأت الحركة العمالية تعاني من تراجع دورها النضالي، السياسي منه والمطلبي، وحيث إن وحدة الحركة العمالية تعني في جوهرها تجاوز إشكالياتها، التي أدت بالنتيجة إلى فقدانها لدورها النضالي السياسي وتراجع في نضالها المطلبي؛ لذلك فإن وحدتها تعني العودة بالحركة العمالية إلى حقيقتها، أي إلى كونها حركة وطنية معادية للاستعمار ولاستغلال البرجوازية (59).



## 2. المساهمة في النضال لتصويب الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

القائم: تعيش السلطة الفلسطينية حالة من العجز السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن صور هذه الحالة: فشلها في تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، وتدهور الاقتصاد المحلي الفلسطيني، وتفاقم ظاهرة الفقر والبطالة، حيث إن من مهام مؤسسات الحركة العمالية، المقاومة والنضال لمواجهة السلبيات في المجتمع، وهي في ظل انقسام وتراجع دورها، فإنها ستصبح عاجزة عن القيام بهذا الدور، ولكنها في ظل وحدتها ستتمكن من إعادة الاعتبار للدور الوطني والنضالي النقابي، والاضطلاع بدور الحركة العمالية في المساهمة في النضال من أجل تصويب الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم<sup>(60)</sup>.

## 3. الوحدة أداة الحركة العمالية لمواجهة البرجوازية المحلية والعولمة والطغم

التسلطية: إن إدراك البرجوازية المحلية والقوى الرأسمالية والنظم الديكتاتورية التسلطية لخطر تهديد الحركة العمالية والنقابية لمصالحها، يدفعها إلى محاولات ضرب وحدة النقابات والحركة العمالية، من خلال صور عديدة، منها استبدالها بما يعرف بالنقابات الصفراء، أو النقابات الفئوية، أو تحويلها إلى نقابات سلطة، وهذه الأهداف تجد لها مرتعا خصبا في حالة التفكك والانقسام في الحركة العمالية، وبالتالي فإن تمسكها بوحدتها واستعداد طبيعتها للدفاع عنها وصمودها في وجه هذه القوى والنظم التسلطية، كفيل بمقاومة هذا النهج وإسقاطه<sup>(61)</sup>.

## 4. الإسهام في بلورة حركة اجتماعية فاعلة ومرتبطة بقضايا تطور المجتمع:

ترتبط الحركات الاجتماعية بقيم كبرى تتعلق بالتغيير الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، ومع التراجع الكبير في مدى تحقيق هذه القيم خلال السنوات العشر السابقة، كنتيجة للظروف السياسية التي تعيشها فلسطين، التي كرسها حالة الانقسام السياسي وتراجع دور الأحزاب والقوى السياسية، الذي انعكس على طبيعة عمل الحركات الاجتماعية، مما أدى إلى ابتعادها عن تشكيل حركة اجتماعية قادرة على تحمل مسؤولياتها في الدفاع عن مصالح المجتمع الحيوية وأولوياته<sup>(62)</sup>، إن وحدة الحركة العمالية فيما يختص بهذا الجانب وبما تحمله من مقومات مكنونة، ستشكل حركة اعتراضية على هذا الواقع، وصحوة سابقة على صحوة الأحزاب السياسية، لحمل لواء إعادة بناء حركة اجتماعية قادرة على معالجة قضايا المجتمع، ضمن جدلية النضال السياسي الاجتماعي، الذي اضطلعت به منذ نشأتها.

## 5. إنهاء حالة البيروقراطية النقابية: أصبحت البيروقراطية النقابية في ظل السلطة

الفلسطينية حالة متأصلة في مكونات الحركة العمالية، وهي مصدر أساسي من مصادر

قوة القيادات المتنفذة فيها، وعامل من عوامل ديمومتها وبقائها، وبالتالي لا يمكن تصور تخليها عنها لصالح الديمقراطية النقابية من تلقاء نفسها. وعليه فإن عملية تعديل موازين القوى لصالح الديمقراطية النقابية ضد مظاهر البيروقراطية لا يمكن أن يقوم على تحول تدريجي من داخل المؤسسات القائمة أساساً على هذه البيروقراطية، والخاضعة لسيطرتها ونفوذها، وإنما يتم التعديل معتمداً على مراحل نهوض اجتماعي ونضال عمالي واسع، يؤدي إلى زعزعة سلطة البيروقراطية النقابية اعتماداً على أن أي توافق معها أو تنازل لصالحها، يعني التعاون معها على حساب الحركة العمالية والنقابية<sup>(63)</sup>، في حين أن وحدة الحركة العمالية هي السبيل الأمثل لتعديل ميزان القوى لصالح الديمقراطية النقابية، إذا ما قامت على أسس سليمة تضمن إصلاحاً جذرياً للحركة العمالية الفلسطينية.

**6. قطع الطريق أمام المواجهات التي يمكن أن تحدث بين القوى النقابية: إن سياسات السيطرة والإحاق، التي مورست ضد الحركة العمالية، سواء من قبل السلطة الفلسطينية أو القوى السياسية، أسهمت بشكل مباشر في ظهور قوى نقابية خارجة عن الإطار النقابي التقليدي أو منشقة عنها، وقد استطاعت هذه القوى أن تفرض وجودها وشرعيتها التمثيلية والتفاوضية، حتى في ظل غياب التشريعات العمالية، وقد رافق ذلك أيضاً ظهور مؤسسات وجمعيات مؤازرة وداعمة لها، وبالتالي كسر ما يمكن تسميته بالاحتكار النقابي، وهو الأمر الذي سينتج عنه وضع يتراوح بين المواجهة أحياناً، والتواطؤ في أحيان أخرى<sup>(64)</sup>، وكنتيجة طبيعية لرفض القوى التقدمية والديمقراطية والطيوعية لهذا الواقع للحركة العمالية فإن المواجهة قائمة لا محالة، وبالتالي فإن الوحدة العمالية ستكون السبيل الأنجع لقطع الطريق أمام هذه المواجهات.**

**7. القدرة على التأثير على السلطتين التشريعية والتنفيذية: لعل إحدى أهم المهام الملقة على عاتق الحركة العمالية، هي التأثير على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك في اتجاهين، الأول: إقرار تشريعات عمل عصرية، والثاني: القدرة على التأثير باتجاه تطبيق هذه التشريعات، وتشير الوقائع العملية في فلسطين إلى ضعف الحركة العمالية على التأثير في أي من الاتجاهين، والدليل على ذلك غياب العديد من التشريعات العمالية المهمة، وعدم قدرة الحركة العمالية على فرض وجودها، ومنها قانون التنظيم النقابي. وحتى مجموعة القوانين التي تمكنت الحركة العمالية من انتزاعها من السلطة التشريعية، فإنها تشهد انتهاكات خطيرة تدل على عدم الالتزام بتطبيقها، مثل: قانون العمل الفلسطيني، حيث دلت دراسة أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، على انخفاض مستوى الالتزام بتطبيق قانون العمل الفلسطيني<sup>(65)</sup>، فيما لم تتمكن الحركة العمالية من إجبار السلطة التنفيذية على تطبيق قوانين أخرى مثل: قانون الضمان الاجتماعي الذي**

تتصاعد المطالبات بتطبيقه<sup>(66)</sup>. ولا شك أن ضعف التأثير ناتج عن ضعف أداء الحركة العمالية، الناتج عن تفككها وانقسامها، في حين أن وحدتها ستجعل منها حركة قوية متماسكة قادرة على التأثير المطلق على السلطتين التشريعية والتنفيذية.

**8. تثبيت شرعية التمثيل للحركة العمالية والطبقة العاملة:** في ظل وجود هذا الكم من الاتحادات العمالية كمكونات للحركة العمالية، لا بد أن ينعكس ذلك على شرعية التمثيل؛ ذلك أن كل اتحاد من هذه الاتحادات يتمسك بشرعية تمثيله للطبقة العاملة الفلسطينية دون أن يقر بشرعية تمثيله لأعضائه فقط<sup>(67)</sup>، وهذا الإصرار على شرعية التمثيل يدفع ثمنه العامل الفلسطيني والطبقة العاملة، عندما تتخذ شرعية التمثيل مبررا لدى أصحاب العمل، أو الحكومة لرفض التفاوض مع أي من هذه الاتحادات حول القضايا العمالية، أو أن تتخذ ذريعة لإضعاف موقفها التفاوضي. إضافة إلى أن انخفاض حجم العضوية الفعلي في هذه الاتحادات يعكس حالة من عدم الثقة السائدة في أوساط الطبقة العاملة فيه، ويدل دلالة قاطعة على عدم أهلية أي من الاتحادات لتمثيل الطبقة العاملة منفردا، مما يجعل هذه الاتحادات عبئا على الحركة، والطبقة العاملة بدلا من أن تكون سندا لها<sup>(68)</sup>. وقد بات صراع التمثيل وشرعيته يمثل نمطا انقساما جديدا، يطفو على سطح أوجه الصراع القائم ما بين الاتحادات العمالية، مما يعني أن وحدة الحركة العمالية ستكون إحدى الوسائل الناجعة للخروج من مأزق فوضى التمثيل للحركة والطبقة العاملة، وهذا يتطلب إدراكا فعليا لتأثيرات هذا المأزق على الحركة العمالية والطبقة العاملة، وعلى الاتحادات العمالية نفسها.

**9. تعزيز القدرة على التعبئة والتنظيم:** إن حالة التفكك والانقسام التي تعاني منها الحركة العمالية الفلسطينية تعتبر سببا رئيسيا في انخفاض حجم العضوية فيها، وبالتالي فإن وحدتها ستجعلها قادرة على تفعيل عملية الانخراط في العمل النقابي، وزيادة العضوية من خلال المنظور أعلاه.

**10. إعادة بناء الثقة مع الجماهير العمالية:** تعد حالة اهتزاز الثقة وفقدانها بين الجماهير العمالية وقياداتها أحد أهم العوامل الذاتية التي مهدت لظهور التعددية النقابية واتساعها وديمومتها في فلسطين، وبالتالي فإن الوحدة العمالية إذا قامت على أسس سليمة، مستمدة من مصالح الطبقة العاملة وأهدافها، فإنها ستكون عاملا أساسيا يسهم في تقليل الفجوة بين الجماهير العمالية وقياداتها.

**11. المشاركة في عملية التنمية:** تفرض المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين واقعا معقدا أمام مؤسسات المجتمع المدني، وأمام الحركة

العمالية، نتيجة لتأثيراتها المباشرة على الطبقة العاملة، وإزاء هذه المتغيرات تجد الحركة العمالية نفسها مطالبة بمراجعة استراتيجيتها، وأولوياتها، وهي بذلك تتحمل مسؤولية كبيرة بتفهم طبيعة هذه التغيرات، وتعميق الوعي النقابي لها، والدفع باتجاه خلق آليات حوار وتفاهم إيجابي مع أصحاب العمل، من خلال حوار اجتماعي بناء يساهم في وضع الخطط التنموية السليمة لمواجهة، أو تطويع هذه المتغيرات<sup>(69)</sup>، وهي لن تستطيع القيام بهذا الدور في ظل تفككها وانقسامها، في حين ستعزز دورها عندما تكون موحدة وقوية.

## معوقات تحقيق وحدة الحركة العمالية الفلسطينية:

إن إدراك الطبقة العمالية وطلبتها الواعية لمدى خطر استفحال العوامل الذاتية التي أدت إلى التعددية النقابية، إلى جانب إيمانها بضرورة وحدة الحركة العمالية الفلسطينية، وأهميتها وانعكاساتها على مصالح الطبقة العاملة الوطنية منها والطبقية وأهدافها، ودور هذه الوحدة في صيرورة الصراع الطبقي وتفاعلاته ضمن حركة المجتمع الفلسطيني، وتطوراتها في المنظور الاجتماعي والوطني، وتجليات الصراع السياسي والقومي في التناقضات الرئيسية للمجتمع الفلسطيني، والمتمثلة في صراعه مع الاحتلال، هذا الإدراك والإيمان لا يمكن له أن يؤتي أكله، أو يساهم في إنهاء حالة التفكك والانقسام والتعددية التي تعيشها الحركة العمالية الفلسطينية، ما لم يقترن بالاستعداد والتهيئة لمواجهة المعوقات الأساسية التي تحول دون تحقيق وحدتها، والمحاولات الجادة للقضاء عليها، أو تجاوزها بنقيضها، ومن أهم هذه المعوقات:

### 1. وحدة مصالح السلطة الفلسطينية وأهدافها والبرجوازية المحلية:

تقوم تركيبة السلطة الفلسطينية على هيمنة حركة فتح عليها، وسيطرتها على مجمل مؤسساتها، وكذلك ارتباطها المطلق بمصالح البرجوازية المحلية؛ ذلك أن معظم قياداتها إما امتداد للبرجوازية المحلية وتجسيد لها، التي تعبر عن حالة الامتداد الطبيعي لطبقة الإقطاع الفلسطيني، والتحويلات في طبيعة هذه الطبقة، وإما تعبير عن طبقة البرجوازية الناشئة، التي جاءت نتيجة لاستفادتها من مجمل تطورات الوضع الفلسطيني، واستغلالها لمناصبها السياسية ووظائفها العامة، وهذه الطبقة بشقيها مارست شتى وسائل الاضطهاد الطبقي ضد الطبقة العاملة، وعملت منذ قيام السلطة الفلسطينية على تغييب الشراكة الاجتماعية أو طمسها، وانعدام الحوار الاجتماعي، الذي إن أجبرت عليه فإنه يكون قائماً على استبدال البرجوازية المحلية وتشبثها<sup>(70)</sup>. إذن السلطة الفلسطينية والبرجوازية المحلية يمكن اعتبارهما وجهين لعملة واحدة، والوضع والدور الطبيعي المطلوب من الحركة العمالية هو مواجهتهما، ومقاومة استبدالهما، واستغلالهما للطبقة العاملة، مما

يعمل على توحيد جهود السلطة الفلسطينية والبرجوازية المحلية، وتوجيهها نحو تفتيت الحركة العمالية الفلسطينية وتشتيتها؛ لإضعافها وإنهاك قدراتها واستنفاد وسائلها في مواجهة السلطة الفلسطينية والبرجوازية المحلية.

## 2. رغبة السلطة الفلسطينية في احتواء الحركة العمالية:

في ضوء التحليل أعلاه وبحكم الممارسة على أرض الواقع، نجد أن السلطة الفلسطينية تعمل بشكل مباشر على احتواء الحركة العمالية الفلسطينية؛ لمنعها من مواجهة البرجوازية المحلية ومقاومة استغلالها واستبدالها، وارتباط مصالح قيادات السلطة الفلسطينية معها. حيث عملت على منح الامتيازات المادية والمعنوية لقيادة الحركة العمالية من حركة فتح، وعينتها في مناصب حكومية رفيعة، أو خصصت لها رواتب وحوافز عديدة، وعملت على تعميق البيروقراطية النقابية، وتغيب العمل الديمقراطي في الحركة العمالية، بهدف الإبقاء على سيطرة القوى اليمينية في فتح على مقدرات الحركة العمالية، وغيبت الرقابة الإدارية على آليات عملها بالمعنى الدقيق، وتركت المجال مفتوحاً لاجتهادات هذه القيادات وتقديراتها في تسيير العمل الإداري والمالي في مؤسسات الحركة العمالية<sup>(71)</sup>، مما جعل هذه الامتيازات أداة أساسية بيد السلطة الفلسطينية لاحتواء الحركة العمالية، وتضييق السبل أمام استقلالها بالمعنى المجرد، وبقيائها أسيرة لسياسات السلطة الفلسطينية.

## 3. غياب الإرادة السياسية:

تشكل مكونات الحركة العمالية الفلسطينية مزيجاً من القوى السياسية القائمة في المجتمع الفلسطيني، على الرغم من التفاوت في مدى هذا التمثيل وحجمه بين مؤسسة وأخرى، ففي حين أن قيادات النقابة الإسلامية مثلاً تمثل التيار الإسلامي وبخاصة حركة حماس، نجد أن اتحاد النقابات المستقلة يضم قوى يسارية دون وجود ملحوظ لليمين الفلسطيني وبخاصة حركة فتح، في حين أن الاتحادات العمالية الرئيسية، والممثلة في اتحاد النقابات، واتحاد العمال يسيطر عليها الاتجاه اليميني في حركة فتح بتفاوت لصالح اتحاد النقابات في حجم تمثيل باقي القوى السياسية، وكذلك اتحاد نقابات عمال فلسطين المهنية، وعلى الرغم من سيطرة حركة فتح على ثلاثة اتحادات عمالية رئيسية، فإن الملاحظ أنها لا تملك الإرادة السياسية للشروع في عملية توحيد لهذه الاتحادات، حيث لم تكن وحدة الانتماء السياسي عاملاً موحداً لها، بدليل تصاعد وتيرة الصراع بين قياداتها. أما السلطة الفلسطينية وعلى الرغم من كل ما تملكه من إمكانات مادية، وقانونية، وسلطوية، ومحفزات لوجستية، وتنظيمية، فإنها لم تعمل بالقدر الكافي لفرض أجواء وحدوية بين هذه المكونات، أو المساعدة في توفيرها، وذلك لرغبتها في إبقاء الحركة

العمالة في حالة الشذزمة والانقسام، لحماية تداخل مصالحها مع البرجوازية المحلية، ورغبتها في استمرار احتواء الحركة العمالية؛ إذ إن وحدتها تعني امتلاكها قدرا من القوة يمكنها من مواجهة هذه الأهداف.

#### 4. المصالح الشخصية:

أسهم تكريس ثقافة الارتزاق النقابي واعتماده نهجا لدى بعض قيادات الحركة العمالية الفلسطينية في توفير مناخ خصب لتكريس التعددية والانقسام، مما انعكس فعليا على مقاومة أي محاولة جادة في خطوات توحيد الحركة العمالية؛ ذلك أن الامتيازات التي يتمتع بها هؤلاء القادة، والخوف على فقدانها إذا ما قدر للوحدة العمالية أن تقوم على أسس سليمة تضمن المساءلة والشفافية والحكم الرشيد، شكلت عاملا أساسيا لتمسكها بالوضع القائم، الذي يعتبر ضمانة أساسية لاستمرار هذه الامتيازات (72).

#### 5. غياب التشريعات العمالية المنظمة لعمل مؤسسات الحركة العمالية:

يمثل غياب التشريعات العمالية أهم الذرائع التي يتمسك بها دعاة التعددية لتبرير واقع الحركة العمالية ومقاومتهم لوحدها (73)، وهي في الوقت نفسه تمثل مبررا لدى السلطة الفلسطينية، وأصحاب العمل للطعن في شرعية التمثيل عند أي مفاوضات تتعلق بالقضايا العمالية.

#### 6. غياب الحوار العمالي الوطني الجاد:

الحوار العمالي الوطني إذا ما اتسم بالجدية، فإنه سيقود إلى تحديد القواسم المشتركة بين مكونات الحركة العمالية، وسيعمل على حصر نقاط الخلاف، مما يمهّد الطريق للوصول إلى وضع تصور سليم للأهداف المشتركة، التي تعتبر من الخطوات الأساسية لوضع برنامج عمل مشترك، يمثل منطلقا لتحقيق الأهداف التي تم وضعها، ومن ثم تحديد وسائل العمل المفروض اتباعها بشكل مشترك، التي تتمحور حول الوسائل الأيديولوجية، من خلال توظيف أيديولوجيا الطبقة العاملة كوسيلة توعية لأهمية مشاركة الطبقة العاملة في العمل المشترك، والوسائل التنظيمية التي تعمل على إيجاد تنظيم مشترك، مهمته تطبيق برنامج العمل المشترك، والوسائل السياسية التي يكون هدفها رفع مستوى الإيمان، والإحساس بأهمية العمل المشترك بين مكونات الحركة العمالية (74). هذا الحوار بقي غائبا ما بين مكونات الحركة العمالية الفلسطينية، وافتقر إلى أي مبادرة هادفة لإقامته وإدارته، مما جعله يمثل أحد عوائق تحقيق الوحدة العمالية.

## 7. عدم استقرار الأوضاع السياسية في فلسطين:

شهدت الأوضاع السياسية في فلسطين، حالة من عدم الاستقرار السياسي، نتيجة لتأثيرات السياسات الإسرائيلية، والمتمثلة في تصاعد الهجمة الاستيطانية والاجتياحات العسكرية والحرب على قطاع غزة، كما كان لتأثير حالة الانقسام الفلسطيني دور كبير في زعزعة الاستقرار السياسي، حيث اتخذ ذلك ذريعة لتجاوز البحث في وحدة الحركة العمالية (75).

## 8. اختلال سوق العمل الفلسطيني:

نظرا لارتباط سوق العمل الفلسطيني بالأسواق المجاورة، وبخاصة سوق العمل الإسرائيلي، وخضوعه لمحددات عديدة، فإن نتائج اختلال سوق العمل أدت في أحيان عديدة إلى الانصراف والانشغال بقضايا مرتبطة بهذه النتائج، مثل: برامج التشغيل، والمعونات التي تستغل من قبل مؤسسات الحركة العمالية، باتجاه توجيهها نحو استقطاب عضوية العمال، وبخاصة إذا انفرد اتحاد معين بتقديم هذه البرامج أو المعونات، وهو الأمر الذي يعمل على تضخيم حجم العضوية فيه خلال فترة البرامج، فيدفعه هذا التضخم إلى الاعتقاد الزائف بأنه الاتحاد الأوسع عضوية، وبالتالي فإن من حقه قيادة الحركة العمالية الفلسطينية (76).

## النتائج

على ضوء ما سبق عرضه، نستطيع تحديد أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة بما يأتي:

1. هناك حاجة فعلية لتحقيق وحدة الحركة العمالية، لما لها من انعكاس واضح على تحقيق أهداف الحركة والطبقة العاملة الفلسطينية.
2. إن التعددية النقابية في الحالة الفلسطينية كان لها تأثير سلبي واضح، انعكس على طبيعة عمل الحركة العمالية الفلسطينية وهيكلتها وبنيتها، وعلى حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة.
3. إن تجاوز إشكاليات الحركة العمالية الفلسطينية تنبع من وحدتها، التي تشكل وسيلة للقضاء على العوامل الذاتية للتعددية، التي تعني بالنتيجة تجاوز هذه الإشكاليات.
4. إن معالجة معوقات وحدة الحركة العمالية تمثل القاعدة والأساس لتحقيقها.

## التوصيات

وعلى ذلك فإن أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة تتمثل بما يأتي:

1. حيث إن التعددية النقابية حق كفلته كل الاتفاقيات، ومعايير العمل العربية والدولية، وانطلاقاً من أهمية وحدة الحركة العمالية الفلسطينية توصي الدراسة بإيجاد الآليات المناسبة لتحقيق هذه الوحدة، وبما لا يتعارض مع مبدأ التعددية، وذلك من خلال إيجاد كونفدرالية جامعة لكل مؤسسات الحركة العمالية الفلسطينية.
2. توصي الدراسة بضرورة تكثيف دور دائرة المنظمات الشعبية في منظمة التحرير الفلسطينية باتجاه تقريب وجهات النظر بين مؤسسات الحركة العمالية، وتحقيق وحدتها وفق الآليات المطروحة.
3. ضرورة تعاطي مؤسسات الحركة العمالية مع التوصيات أعلاه، من منطلق نتائج تحقيق وحدتها وأهميتها وضرورتها.



## الهوامش

1. الأمم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - 1948، المادة 23 / 4.
2. الأمم المتحدة: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - 1966، المادة 8 / أ.
3. الأمم المتحدة: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - 1966، المادة 22.
4. منظمة العمل الدولية: اتفاقية العمل رقم 87 - 1948، المادة 2 / 8.
5. الأمم المتحدة: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - 1966، المادة 8 / 1 أ.
6. منظمة العمل العربية: اتفاقية العمل العربية رقم 1 - 1966، المادة 76.
7. منظمة العمل العربية: اتفاقية العمل العربية رقم 8 - 1977، المادة 1.
8. منظمة العمل الدولية: اتفاقية العمل رقم 87 - 1948، المادة 2.
9. منظمة العمل العربية: اتفاقية العمل العربية رقم 1 - 1966، المادة 77.
10. منظمة العمل العربية: اتفاقية العمل العربية رقم 8 - 1977، المادة 3.
11. منظمة العمل العربية: اتفاقية العمل العربية رقم 8 - 1977، المادة 5.
12. منظمة العمل الدولية: اتفاقية العمل رقم 87 - 1948، المادة 7.
13. منظمة العمل العربية: اتفاقية العمل العربية رقم 8 - 1977، المادة 6.
14. منظمة العمل العربية: اتفاقية العمل العربية رقم 8 - 1977، المادة 7.
15. منظمة العمل الدولية: اتفاقية العمل الدولية رقم 98 - 1949، المادة 1.
16. منظمة العمل العربية: اتفاقية العمل العربية رقم 1 - 1966، المادة 78.
17. جريدة المناضل - 5: الوحدة العمالية، أية وحدة، الإنترنت، موقع [www.almounadil-a.info/article2040.html](http://www.almounadil-a.info/article2040.html)، ص 1.
18. الصفار، عدنان: الحركة النقابية العمالية، طبيعتها، مهماتها، الإنترنت، موقع [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94808](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94808)، ص 1.
19. موقع البديل: التعددية النقابية في تونس - قراءة في الوثائق التأسيسية للجامعة

- التونسية للشغل، الإنترنت، موقع  
www. albadil. org/ spip. php?article1031، ص3.
20. الصفار، عدنان: مصدر سابق، ص2.
21. موقع البديل: التعددية النقابية في تونس ، مصدر سابق، ص3.
22. حسن، جاسب عودة: التعددية النقابية والانتخابات العمالية في العراق، الإنترنت، موقع  
www. aljaredah. com/ paper. php?source=interpage&sid=13853، ص1.
23. العرفاوي، منية: التعددية النقابية هل تخدم مصلحة العمال؟، الإنترنت، موقع،  
www. drikimo. com/ vb/ showthread. php?t=33715، ص1.
24. عبد الحق، خالد: وحدة الحركة العمالية الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية، (رسالة  
دكتوراه غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2014، ص 214.
25. عبد الحق، خالد: المصدر نفسه، ص 215.
26. الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب: الحركة النقابية بين الوحدة والتعددية، الإنترنت،  
ص3، موقع:  
www. icatu56. org/ show3. php=show1. php&showit=357&table=secretariat
27. موقع البديل: التعددية النقابية في تونس، مصدر سابق ص4.
28. حسن، جاسب عودة: مصدر سابق، ص1.
29. عبد الحق، خالد: المصدر السابق، ص 215.
30. عبد الحق، خالد: المصدر السابق، ص 215.
31. موقع البديل: التعددية النقابية في تونس، مصدر سابق ص5.
32. أمين، عبد الحميد: الوحدة النقابية، ص3، الإنترنت، موقع:  
www. tansikia. 6ta. net/ php/ articles. php?article\_id=1
33. المصدر نفسه، ص5.
34. الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب: الحركة النقابية بين الوحدة والتعددية، مصدر  
سابق، ص3.
35. جوايرة، محمد: الطبقة العاملة الفلسطينية بين التهميش وإمكانيات النهوض، مركز  
بيسان للبحوث والإفتاء، رام الله، 2010، ص6.

36. عبد الحق، خالد: المصدر السابق ، ص 221.
37. عبد الحق، خالد: المصدر نفسه ، ص 222.
38. مجدلاني، أحمد: في مؤتمر النقابات المستقلة- مجدلاني يدعو لحرية التعبير والتنافس الشريف، وكالة معا الإخبارية، ص 1، الإنترنت، موقع:  
www.maannews.net/ arb/ ViewDetails.aspx?ID=445364
39. سوات فلسطين: وزير العمل يبحث مع اتحاد نقابات عمال فلسطين سبل دعم العمال، ص 1، الإنترنت، موقع: www.swot.ps/print.php?id=736
40. عبد الحق، خالد: مصدر سابق، ص 224.
41. عبد الحق، خالد: المصدر نفسه ، ص 224.
42. عبد الحق، خالد: المصدر نفسه ، ص 225.
43. عبد الحق، خالد: المصدر نفسه ، ص 225.
44. جوايرة، محمد: وحدة الحركة النقابية العمالية الفلسطينية، الإنترنت، موقع:  
www.nq3m.com/vb/archive/index.php/t-292.html
45. عبد الحق، خالد: المصدر السابق ص 227.
46. أبو خديجة، أمال: أسباب إلغاء قانون التأمينات الاجتماعية، المجلس التشريعي الفلسطيني، الإنترنت، موقع:  
www.pal-plc.org/index.php/2010-07-06-16-15-46/699-2010-07-25-21-02-50.html
47. سمارة، عادل: طبقة بلا حركة: العلاقة بالهستدروت تطبيع أم وضع طبيعي من رئاسة اتحاد النقابات، الإنترنت، موقع www.arabgazette.com/v123.html، ص 2.
48. الصفدي، طلعت: الانتخابات الديمقراطية هي المخرج الحقيقي لأزمة الحركة النقابية العمالية الفلسطينية، الإنترنت، موقع  
www.amad.ps/arabic/index.php?action=detail&id=25297، ص 2.
49. عبد الحق، خالد: المصدر السابق، ص 230.
50. عبد الحق، خالد: المصدر نفسه ، ص 232.
51. وزارة العمل الفلسطينية: ملحق التقرير السنوي للإدارة العامة لعلاقات العمل – 2011، منشورات وزارة العمل، رام الله، 2012، ص 6.

52. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) : سبل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسات العامة، إصدارات المعهد، رام الله، 2007، ص 65.
53. الصفدي، طلعت: مصدر سابق.
54. الصوراني، غازي: الطبقة العاملة والعمل النقابي في فلسطين ودور اليسار في المرحلة الراهنة، الانترنت، موقع [www.ahewar.org/rate/bindex.asp?yid=39](http://www.ahewar.org/rate/bindex.asp?yid=39)، ص 16.
55. عبد الحق، خالد: المصدر نفسه ، ص 234.
56. أبو رحمة، سامر: واقع وتحديات العمال الفلسطينيين، ص 1، الانترنت، موقع: [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=213000](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=213000)
57. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) : سبل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسات العامة، مصدر سابق، ص 66.
58. عبد الحق، خالد: المصدر السابق، ص 236.
59. عبد الحق، خالد: المصدر نفسه ، ص 238.
60. عبد الحق، خالد: المصدر نفسه ، ص 239.
61. عبد الحق، خالد: المصدر نفسه ، ص 239.
62. جبريل، كمال: مصدر سابق، ص 1.
63. ناصر، أمين: حول أزمة الحركة العمالية ومحدودية الحركات الاجتماعية الجديدة، موقع التضامن من أجل بديل اشتراكي - رهن الحركة النقابية ومهام اليسار الاشتراكي، الانترنت، موقع [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=216916](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=216916)، ص 7.
64. موقع ميدي برس: الثورات العربية والحركة العمالية، الانترنت، موقع [www.ar.midipress.com/ma/18889.html](http://www.ar.midipress.com/ma/18889.html)، ص 2.
65. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) : تقييم مستوى الالتزام بتطبيق قانون العمل الفلسطيني، الانترنت، موقع، [www.pal-econ.org/newsite/ar/node/90](http://www.pal-econ.org/newsite/ar/node/90)
66. جريدة القدس: المطالبة بحد أدنى للأجور وتطبيق قانون العمل والضمان الاجتماعي، الانترنت، موقع، [www.alquds.com/news/article/view/id/340119](http://www.alquds.com/news/article/view/id/340119)
67. الشريف، هيثم: لتفتتها وفقدان الثقة فيها غالبية العمال في الأراضي الفلسطينية لا ينتمون إلى الاتحادات العمالية، ص 2، الانترنت، موقع:

[www.ekharyat.net/internal.asp?page=articles&articles=details&newsID=](http://www.ekharyat.net/internal.asp?page=articles&articles=details&newsID=)

68. الشريف، هيثم: الاتحادات العمالية الفلسطينية – كل يدعي وصلا بليلي، ص 1، الإنترنت:

[www.tanwer.org/tanwer/news/1386.html](http://www.tanwer.org/tanwer/news/1386.html)

69. الخباز، أحمد: النقابات والتنمية، الإنترنت، موقع:

[www.alwasatnews.com/1333/news/read/585418/1.html](http://www.alwasatnews.com/1333/news/read/585418/1.html)

70. عبد الحق، خالد: المصدر السابق، ص 245.

71. عبد الحق، خالد: المصدر السابق.

72.: عبد الحق، خالد: المصدر السابق، ص 247.

73. عبد الحق، خالد: المصدر السابق.

74. الحنفي، محمد: المعوقات والتحديات التي تواجهها الحركة العمالية والنقابية في العالم

العربي 13، الإنترنت، [www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=252804](http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=252804)، ص 4.

75. عبد الحق، خالد: المصدر السابق، ص 249.

76. عبد الحق، خالد: المصدر السابق، ص 250.

## المراجع

### أولاً: الوثائق والقوانين

1. الأمم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - 1948.
2. الأمم المتحدة: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - 1966.
3. الأمم المتحدة: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - 1966.
4. منظمة العمل الدولية: اتفاقية العمل رقم 87 - 1948.
5. منظمة العمل الدولية: اتفاقية العمل الدولية رقم 98 - 1949.
6. منظمة العمل العربية: اتفاقية العمل العربية رقم 1 - 1966.
7. منظمة العمل العربية: اتفاقية العمل العربية رقم 8 - 1977.
8. وزارة العمل الفلسطينية: ملحق التقرير السنوي للإدارة العامة لعلاقات العمل - 2011، منشورات وزارة العمل، رام الله، 2012.

### ثانياً: الكتب

1. محمد جوابرة: الطبقة العاملة الفلسطينية بين التهميش وإمكانيات النهوض، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2010.
2. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) : سبل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسات العامة، إصدارات المعهد، رام الله، 2007.

### ثالثاً: الرسائل العلمية

1. خالد عبد الحق: وحدة الحركة العمالية الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2014.

### رابعاً: مواقع الإنترنت

1. أحمد الخباز: النقابات والتنمية، الإنترنت، موقع: [www.alwasatnews.com/1333/news/read/585418/1.html](http://www.alwasatnews.com/1333/news/read/585418/1.html)
2. أحمد مجدلاني: في مؤتمر النقابات المستقلة - مجدلاني يدعو لحرية التعبير والتنافس الشريف، وكالة معا الإخبارية، الإنترنت، موقع:

[www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=445364](http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=445364)

3. الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب: الحركة النقابية بين الوحدة والتعددية، الإنترنت، موقع:

[www.icatu56.org/show3.php=show1.php&showit=357&table=secretariat](http://www.icatu56.org/show3.php=show1.php&showit=357&table=secretariat)

4. آمال أبو خديجة: أسباب إلغاء قانون التأمينات الاجتماعية، المجلس التشريعي الفلسطيني، الإنترنت، موقع:

[www.pal-plc.org/index.php/2010-07-06-16-15-46/699-2010-07-25-21-02-50.html](http://www.pal-plc.org/index.php/2010-07-06-16-15-46/699-2010-07-25-21-02-50.html)

5. أمين ناصر: حول أزمة الحركة العمالية ومحدودية الحركات الاجتماعية الجديدة، موقع التضامن من أجل بديل اشتراكي - راهن الحركة النقابية ومهام اليسار الاشتراكي، الإنترنت، موقع [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=216916](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=216916)

6. أمين، عبد الحميد: الوحدة النقابية، ص 3، الإنترنت، موقع:

[www.tansikia.6ta.net/php/articles.php?article\\_id=1](http://www.tansikia.6ta.net/php/articles.php?article_id=1)

7. جاسب عودة حسن: التعددية النقابية والانتخابات العمالية في العراق، الإنترنت، موقع

[www.aljaredah.com/paper.php?source=interpage&sid=13853](http://www.aljaredah.com/paper.php?source=interpage&sid=13853)

8. جريدة القدس: المطالبة بحد أدنى للأجور وتطبيق قانون العمل والضمان الاجتماعي، الإنترنت، موقع، [www.alquds.com/news/article/view/id/340119](http://www.alquds.com/news/article/view/id/340119)

9. جريدة المناضل - ة: الوحدة العمالية، أية وحدة، الإنترنت، موقع

[www.almounadil-a.info/article2040.html](http://www.almounadil-a.info/article2040.html)

10. سامر أبو رحمة: واقع وتحديات العمال الفلسطينيين، الإنترنت، موقع:

[www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=213000](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=213000)

11. سوات فلسطين: وزير العمل يبحث مع اتحاد نقابات عمال فلسطين سبل دعم العمال، الإنترنت، موقع: [www.swot.ps/print.php?id=736](http://www.swot.ps/print.php?id=736)

12. الصفدي، طلعت: الانتخابات الديمقراطية هي المخرج الحقيقي لأزمة الحركة النقابية العمالية الفلسطينية، الإنترنت، موقع

[www.amad.ps/arabic/index.php?action=detail&id=25297](http://www.amad.ps/arabic/index.php?action=detail&id=25297).

13. عدنان الصفار: الحركة النقابية العمالية، طبيعتها، مهماتها، الإنترنت، موقع

[www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94808](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94808)

14. عادل سمارة: طبقة بلا حركة: العلاقة بالهستدروت تطبيع أم وضع طبيعي من رئاسة

اتحاد النقابات، الإنترنت، موقع [www.arabgazette.com/v123.html](http://www.arabgazette.com/v123.html)

15. غازي الصوراني: الطبقة العاملة والعمل النقابي في فلسطين ودور اليسار في المرحلة

الراهنة، الانترنت، موقع [www.ahewar.org/rate/bindex.asp?yid=39](http://www.ahewar.org/rate/bindex.asp?yid=39)

16. محمد الحنفي: المعوقات والتحديات التي تواجهها الحركة العمالية والنقابية في العالم

العربي 13، الانترنت، [www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=252804](http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=252804)

17. محمد جوابرة: وحدة الحركة النقابية العمالية الفلسطينية، الإنترنت، موقع:

[www.nq3m.com/vb/archive/index.php/t-292.html](http://www.nq3m.com/vb/archive/index.php/t-292.html)

18. منية العرفاوي: التعددية النقابية هل تخدم مصلحة العمال؟، الإنترنت، موقع،

[www.drikimo.com/vb/showthread.php?t=33715](http://www.drikimo.com/vb/showthread.php?t=33715)

19. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): تقييم مستوى الالتزام بتطبيق

قانون العمل الفلسطيني، الإنترنت، موقع،

[www.pal-econ.org/newsite/ar/node/90](http://www.pal-econ.org/newsite/ar/node/90)

20. موقع البديل: التعددية النقابية في تونس - قراءة في الوثائق التأسيسية للجامعة

التونسية للشغل، الانترنت، موقع، [www.albadil.org/spip.php?article1031](http://www.albadil.org/spip.php?article1031)

21. موقع ميدي برس: الثورات العربية والحركة العمالية، الإنترنت، موقع

[www.ar.midipress.com/ma/18889.html](http://www.ar.midipress.com/ma/18889.html).

22. هيثم الشريف: الاتحادات العمالية الفلسطينية - كل يدعي وصلا بليلي، الإنترنت:

[www.tanwer.org/tanwer/news/1386.html](http://www.tanwer.org/tanwer/news/1386.html)

23. هيثم الشريف: لتفتتها وفقدان الثقة فيها غالبية العمال في الأراضي الفلسطينية لا

ينتمون إلى الاتحادات العمالية، الإنترنت، موقع:

[www.ekhbaryat.net/internal.asp?page=articles&articles=details&newsID=30786=13](http://www.ekhbaryat.net/internal.asp?page=articles&articles=details&newsID=30786=13)





# دراسة تطبيقية لتوجه الجزائر نحو معايير التدقيق الدولية ISA \*

أ. بن حواس كريمة \*\*  
د. بنية عمر \*\*\*

---

\* تاريخ التسليم: 30 / 6 / 2014م، تاريخ القبول: 8 / 10 / 2014م

\*\* جامعة باجي مختار عنابة/ الجزائر

\*\*\* جامعة باجي مختار عنابة/ الجزائر

## ملخص:

بزغت الحاجة إلى مهنة التدقيق الخارجي تزامنا مع ظهور الثورة الصناعية وظهور مشروعات كبيرة الحجم، حيث عرفت مهنة التدقيق بالجزائر تطورات عدة، لمرورها بالعديد من مراحل التغيير، مما يبرز أهمية هذه المهنة. لكن نلاحظ أن ممارسة هذه المهنة في الجزائر تختلف عن الممارسات الدولية كونها تخضع لقوانين وتشريعات تتميز بإجبارية التطبيق.

رغم محاولتها للتقليص من الفروقات الدولية وتقريب الممارسات بين الدول، وذلك بتبنيها النظام المحاسبي المالي الجديد المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، تلبية لأغراض الأطراف الأخرى وبخاصة المستثمر الأجنبي، إلا أنه تبقى هناك تفاوتات في تقارير المدققين، مما يؤثر سلبا على الثقة حول مصداقية القوائم المالية الموجهة للأطراف الأخرى، في إطار غياب معايير تعزز من الثقة حول مصداقية القوائم المالية.

وعليه وجب التفكير في إمكانية تبني الجزائر معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الاتحادي الدولي للمحاسبين، وبخاصة بعد محاولة الجزائر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتبنيها النظام المحاسبي المالي الجديد.

**الكلمات المفتاحية:** التدقيق الشرعي «الخارجي»، معايير التدقيق الدولية، القوائم المالية المدققة، المستثمر الأجنبي.

## **An Applied Study of Algeria's Orientation towards adopting «the International Standard Audits» ISA**

### ***Abstract:***

*The need for the external auditing emerged with the appearance of the Industrial Revolution and the advent of large corporation. The external auditing profession has gone through several stages and witnessed many changes, thus highlighting the importance of auditing profession. However, auditing profession in Algeria varies from the international practice, because they are subject to the lawas and legislations that govern Algeria and are characterized by the must of their enforcement.*

*Despite the attempts to minimize the international disparities and bridge the gap between countries practices by adopting the new financial accounting system (SCF) which is compatible with the international accounting standards, in order to meet the need of corporations obtaining data that serves other stakeholders, especially foreign investors, still there are discrepancies in the reports of the auditors, which negatively affect trusting the credibility of the financial statements.*

*Algeria should now consider the possibility (and necessity) of adopting the international auditing standards issued by the International Federation of Accountants, especially after its adoption of IAS/ IFRS and its attempt to affiliate to the World Trade Organization.*

**Key words:** *legal audit (external audit) , International Standards of Auditing, Financial audited statements, Foreign Investor.*

## مقدمة:

الجزائر كواحدة من الدول النامية تسعى لأن تواجه الاتجاه المتنامي للعولمة، و تتعامل مع آلياته، حيث قامت بإصلاحات عدة لاقتصادها الوطني، بهدف إرساء قواعد نظام اقتصاد السوق وأسس.

فعملت جاهدة لتطوير نظامها المحاسبي، حيث تبنت النظام المحاسبي المالي الجديد المقتبس من معايير المحاسبة الدولية، هادفة إلى فتح الأبواب على الاستثمار الأجنبي، لغرض تسهيل قراءة القوائم المالية.

هذه القوائم المالية يتم تدقيقها من طرف المدقق الخارجي الذي يعطي تقريرا حول مدى مصداقيتها بالمصادقة عليها، حيث أن إن مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر تخضع لتشريعات ولا تركز على معايير أو توجيهات موحدة على المستوى الدولي، رغم أن هذه المعايير تعمل على تعزيز مهنة التدقيق و زيادة موثوقية القوائم المالية.

فتقرير مدقق الحسابات الخارجي له تأثير كبير على قرار المستثمر الأجنبي، وبخاصة مع محاولة الجزائر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ومع غياب معايير توحد لغة التدقيق قد يصعب:

- فهم تقرير القوائم المالية.

- مقارنة تقارير القوائم المالية.

- اتخاذ القرار الأمثل.

ومن هذا المنطلق يمكن بناء الإشكالية التالية الآتية:

هل الأوضاع الراهنة للجزائر في ضوء التكيف مع المحيط المحاسبي الجديد تساعد على التوجه إلى معايير التدقيق الدولية؟ و ما هي مزايا التوجه لهذه الأخيرة؟

وتتفرع منها جملة من التساؤلات التي تحدد معالم الإشكالية المطروحة وهي كالاتي:

■ هل التوافق مع معايير المحاسبة الدولية يوافق التوجه نحو معايير التدقيق

الدولية؟

■ وهل تعد معايير التدقيق دليلاً مرجعياً يعزز من الثقة في التقرير عن عدالة القوائم المالية؟

■ هل توجد دوافع محفزة لتبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر؟

■ هل لمعايير التدقيق الدولية مزايا عدة؟

للإجابة على التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات العدمية التالية الآتية:

1. التوافق مع معايير المحاسبة الدولية لا يوافقه التوجه نحو معايير التدقيق الدولية لعدم تعزيزها من موثوقية القوائم المالية.

2. لا توجد دوافع محفزة لتبني معايير التدقيق الدولية.

3. إن تبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر ليس له مزايا عدة.

### أهمية الدراسة:

جاءت الورقة البحثية في وقت تشهد فيه الجزائر جملة من تحولات اقتصادية، اجتماعية، وثقافية واسعة النطاق، كفتح المجال للاستثمار الأجنبي، إدماج الاقتصاد الجزائري عن طريق الشراكة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

حيث تكتسب هذه الورقة البحثية أهمية من كونها تعالج مسألة حديثة، ألا وهي توجه الجزائر نحو معايير التدقيق الدولية، حيث تهدف إلى دراسة مختلف نقاط الاتفاق، والاختلاف للقوانين والنصوص التشريعية المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر، مع معايير التدقيق الدولية، مع تبيان مدى ملاءمة الوضع البيئي الجزائري للتوجه نحو هذه المعايير، وبخاصة في إطار تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي الجديد، الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ذلك بالاعتماد على دراسة تطبيقية تركز على نتائج إحصائية.

كما يساهم هذا البحث في وضع خطوة انطلاقاً لباحثين آخرين للمزيد من الاجتهاد وإجراء دراسات أخرى حول هذا الموضوع الحديث.

### أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في ما يأتي:

◆ معرفة مدى ملاءمة التوجه لمعايير التدقيق الدولية في ظل التوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

- ◆ تحديد أهم نقاط الاتفاق والاختلاف بين القوانين والنصوص التشريعية المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية.
- ◆ إبراز أهمية تبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر.
- ◆ دراسة إمكانية تبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر.

## منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي، باستعمال مختلف البحوث والدراسات السابقة المتاحة في المكتبات، وعبر شبكة الأنترنت الإنترنت، والتحليلي الذي يستند على جمع البيانات وتحليلها، والحقائق المرتبطة بحقل علمي حديث النشأة، ألا وهو دراسة تطبيقية لتوجه الجزائر نحو معايير التدقيق الدولية، من خلال استبانة دراسية، ثم استخلاص أهم النتائج، واقتراح بعض التوصيات.

## الدراسات السابقة:

### الدراسات باللغة العربية:

دراسة عريقات ودباغية، بعنوان: «أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على خططها الاستراتيجية التسويقية»، (2011)<sup>(1)</sup>، هدفت الدراسة إلى بيان أثر التزام شركات التدقيق الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على تسويق خدماتها، معتمدة على المنهج الوصفي والاستدلالي، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن: إجابات كل من شركات التدقيق والشركات العميلة جاءت لتؤكد بأن الالتزام بمعايير التدقيق الدولية له أثر في تسويق خدمات شركات التدقيق.

حيث تمحورت توصيات الباحث حول: تفعيل دور جمعية المحاسبين والمدققين في الأردن، في مجال التأكد من الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق، وضرورة الانتشار العالمي لشركات التدقيق الأردنية الكبرى.

دراسة رحاحلة، الموقرة بعنوان: «مقارنة لمعايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين»، (2011)<sup>(2)</sup>، هدفت الدراسة إلى مقارنة معايير التدقيق، والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، بالاعتماد على المنهج الوصفي، وتحليل محتوى الدراسة، لتتوصل الدراسة إلى أهم النتائج المتمثلة في: أن المعايير الإسلامية تضمنت

نصا حول ضرورة تقييد المدقق الإسلامي بالمعايير الدولية الأخرى، وهذا قد يؤدي إلى ضعف التطبيق الفعلي لمعايير التدقيق الإسلامية في العديد من المؤسسات الإسلامية، وأن هنالك حاجة لتطبيق معايير التدقيق الدولية جنبا إلى جنب مع معايير التدقيق الإسلامية في بعض المجالات، مثل التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات وتخطيط عملية التدقيق والأهمية النسبية والرقابة الداخلية وما يتعلق بها من تقييم المخاطر وغيرها من المعايير والتي لا بد للمدقق أن يعمل على تطبيقها.

كما توصلت الدراسة إلى ضرورة العمل على سن القوانين وبالتعاون مع جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين ليتم فرض اتباع معايير التدقيق الإسلامية عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسات الإسلامية.

دراسة حمادة، الموسومة بعنوان: « دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية) »، (2010)<sup>(3)</sup>، تبنت الباحثة المنهج الاستقرائي، وذلك بالاعتماد على أدبيات المحاسبة والمراجعة التي تناولت موضوع لجنة المراجعة وموضوع المحاسبة الإبداعية. فضلاً عن المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على تصميم استبانة عن النشاطات التي تقوم بها لجان المراجعة لترشيد السياسات الإدارية والتقديرات المحاسبية للإدارة

ثم خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة المتعلقة بمهمة الإشراف والرقابة، على التقارير المالية وفحصها، ودراسة نظم الرقابة الداخلية، وتقييمها هي ذات تأثير كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات، كذلك أن النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة المتعلقة بمهمة دعم وظيفة المراجعة الداخلية، ووظيفة المراجعة الخارجية، وآليات الحوكمة هي ذات تأثير متوسط في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات.

وتمثلت أهم التوصيات في: ضرورة تعميم تكوين لجان المراجعة في الشركات العاملة في القطاعين الخاص والعام، لما تقدمه من وظائف إشرافية ورقابية في تلك الشركات، لمساهمتها في ترشيد القرارات للأطراف الأخرى، وتقديمها تأكيداً معقولاً حول عدم وجود تحريفات في البيانات والمعلومات الخاصة بتلك الشركات.

### الدراسات باللغة الأجنبية:

تمثلت في دراسة كل من:

**Kakande, & Arthur, & Baziz**, "Perceived Compliance with International Standards on Auditing and Quality of Auditing", (2014)<sup>(4)</sup>، هدفت هذه الدراسة



إلى قياس مدى الاعتماد على معايير التدقيق الدولية، وقياس جودة التدقيق في أوغندا وعلاقتها بمعايير التدقيق الدولية، وذلك باستخدام كل من المنهج الوصفي والتحليلي، كما كشفت الدراسة عن وجود عراقيل عدة تؤثر على تطبيق المعايير، من بينها: نقص الدراسات حول المعايير، بسبب محدودية الموارد و قلة المهنيين المحاسبين في أوغندا، استقامة المدقق و استقلاليتته، قيود المعايير الأخلاقية في إصدار المعلومة المالية، نقص الوعي لدى الحكومة لأهمية مهام المدقق.

### Ohiokha, & Akhalumeh, (5) "AUDITING STANDARDS AND AUDITORS

PERFORMANCE: THE NIGERIAN", (2013)، ركزت هذه الدراسة على أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية، ودورها في تحسين أداء المدقق، حيث اختصرت الدراسة على البيئة النيجيرية استبانة دراسية دراسة معتمدة على المنهج الوصفي في البحث، وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

إن معايير التدقيق الدولية تعتبر إطاراً يضمن فعالية التدقيق، كما كشفت الدراسة عن أن معايير المحاسبة ومعايير التدقيق تساعد في توفير قاعدة يتم الاستناد عليها، كما ترفع من فعالية التدقيق.

كما تمثلت إرشادات البحث في وجوب أن يتضمن تقرير المدقق كشف الحسابات حول تقويم المدقق لنظام الرقابة الداخلية، و نتائج مراجعة الوحدة، و مدى قدرتها على الاستمرارية، كما يجب على المدقق الخارجي أن يعيد النظر حول المسؤوليات، و يتوجب و يجب عليه كشف الاختلاس، والغش و الأعمال غير القانونية، وأن يفصح عن ذلك في تقريره.

### FadouaTahari, "External auditor facing the first application of financial

reporting norms (IFRS) , (2007)، اعتمدت الباحثة على أحدث المستجدات الصادرة عن الاتحاد الدولي لقيادة مهنة محافظ الحسابات حسب المعايير الدولية للتقرير المالي في المغرب، مستخدمة المنهج الوصفي، ومن أهم ما جاءت به الدراسة، أن للمغرب خيارين للتوجه نحو معايير التدقيق الدولية، تمثلت في: إعادة هيكلة النصوص و القوانين المغربية بما يتوافق مع معايير التدقيق الدولية، لتسهيل التوجه نحو هذه المعايير، أو تبني معايير التدقيق الدولية كمعايير وطنية.

توصي الباحثة بأن التوافق مع معايير التدقيق الدولية يعد من أفضل الحلول نظراً لتسهيلها للتوجه لهذه المعايير، ونظراً لكونها ملائمة للمحيط المغربي.

## استفادة الباحث من الدراسات السابقة، وما يميز هذه الدراسة عما سبقها:

لاحظ الباحث في ثنايا الدراسات السابقة باللغة العربية أن لمعايير التدقيق الدولية تأثيراً على الخطط التسويقية في الأردن، وأنه من الضروري تقارب المعايير الوطنية مع معايير التدقيق الدولية، كما تؤثر لجان المراجعة على وظيفة المراجعة الخارجية، وآليات الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات.

وبالنظر إلى الدراسات الأجنبية، نجد أنه من الضروري تبني معايير التدقيق الدولية، أو التوافق معها وبخاصة في دراسة بالمغرب، نلاحظ أن تطبيق معايير التقرير المالي يؤثر على مهنة التدقيق الخارجي، والدراسات الأخرى أبرزت أن معايير التدقيق الدولية ترفع من فعالية المدقق، وتحسن من أدائه، كما كشفت دراسة أخرى عن عراقيل تبني معايير التدقيق الدولية.

فجاءت هذه الدراسة لمعرفة أهمية توجه الجزائر نحو معايير التدقيق الدولية في ضوء تبني معايير المحاسبة الدولية، حيث تم تسليط الضوء على نقاط عدة منها:

- دراسة إمكانية تطبيق الجزائر لمعايير التدقيق الدولية، وبخاصة في ظل محاولة إعادة هيكلة النظام المحاسبي وتبني معايير المحاسبة الدولية.
- معرفة ما إذا كان التوجه لمعايير المحاسبة الدولية ضرورة حتمية للتوجه لمعايير التدقيق الدولية.
- إبراز أهم الاختلافات بين النصوص والقوانين الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية.
- محاولة معرفة مدى استقطاب المستثمر الأجنبي في ضوء تبني معايير التدقيق الدولية.
- اقتراح بعض الطرق لتبني معايير التدقيق الدولية.
- دراسة مدى ملاءمة الوضع البيئي للتوجه لمعايير التدقيق الدولية.
- التطرق إلى أهم الأسباب الداعية للتوجه إلى معايير التدقيق الدولية.
- معرفة مزايا الانتقال إلى معايير التدقيق الدولية.

## خطة الدراسة

- ◆ المبحث 01: مدخل إلى التدقيق الخارجي.
- ◆ المبحث 02: الهيئة الأكاديمية والمهنية المخولة بإصدار معايير التدقيق الدولية.

- ♦ المبحث 03: البناء الفكري لمعايير التدقيق الدولية.
- ♦ المبحث 04: معايير التدقيق (GAAS- ISA) وطرق التبني.
- ♦ المبحث 05: أبرز أوجه الاتفاق والاختلاف للقوانين و النصوص التشريعية المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية.
- ♦ المبحث 06: الدراسة الميدانية.

## المبحث 01: مدخل إلى التدقيق الخارجي

### أولاً: التطور التاريخي لمهنة التدقيق في الجزائر

لقد مر التطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات في الجزائر بمراحل أساسية عدة، نوجزها في ما يأتي:

#### ◀ التدقيق في الجزائر في الفترة ما بين 1969 - 1980

في هذه الفترة صدر الأمر رقم 69 - 107 المؤرخ في 31 / 12 / 1969 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970، حيث تم تكريس مراقبة الشركات الوطنية بغية تأمين حقوق الدولة.

ثم صدر المرسوم 70 - 173 المؤرخ في 16 / 11 / 1970 الذي جاء بكيفية تحديد واجبات محافظي الحسابات (المدققين الخارجيين) ومهامهم في المؤسسات العمومية وشبه العمومية، حيث أسند مهمة محافظ الحسابات (المدقق الخارجي) في مادته الأولى إلى موظفي الدولة الذين يتم تعيينهم من قبل وزير المالية.

#### ◀ التدقيق في الجزائر في الفترة ما بين 1980 - 1987

بعد الصدمة البترولية التي أصابت أسعار البترول، بدأ التفكير جدياً في إعادة النظر في نمط التسيير المخطط شكلاً و مضموناً، وهكذا أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية تخضع للقانون التجاري، وتأخذ في الغالب شكل شركة بالأسهم، أو شركة ذات مسؤولية محدودة، حيث يمكن أن تخضع للإفلاس، فترتب على ذلك ضرورة إعادة النظر في وظيفة الرقابة، من خلال التخلي عن مفهوم تعدد الرقابة، وإعادة الاعتبار لمهنة التدقيق، وكان ذلك بفعل صدور القانون رقم 80 / 05 المؤرخ في 10 / 30 / 1980.

#### ◀ التدقيق في الجزائر في الفترة ما بين 1988 و 2010

بقيت مهنة التدقيق في الجزائر تتطور بشكل بطيء، نتيجة غياب الحاجة إليها،

في ظل احتكار الدولة للحياة الاقتصادية إلى غاية 1988 تاريخ صدور القانون 01 / 88، إن هذا القانون حرر المؤسسة العمومية من كل القيود الإدارية المتأتية من التبعية، التي كانت ملازمة لها، كما أن هذا الشكل من التنظيم يلزم ضرورة إعادة تأهيل التدقيق الخارجي بما يمكنه من مواكبة هذا التغيير في الحياة الاقتصادية، وبما يسمح بمزاولة الرقابة على المؤسسات حيث صدر القانون رقم 91 - 08 المؤرخ في 27 / 04 / 1991.<sup>(6)</sup>

### ثانياً: تعريف التدقيق الخارجي

بالرجوع إلى أصل كلمة التدقيق نجد أنها كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية الكلاسيكية Audio، Auditem التي تعني (يستمع) أو إتباع وجهة نظر شخص ما، حيث كان المدقق يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وتبرز أهمية المدقق في الوقت القديم من كون الأقلية من الأشخاص تتقن القراءة والكتابة، وكانت الرقابة تتم شفاهياً.<sup>(7)</sup> كما عرف التدقيق الخارجي عدة تعاريف عدة، وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها، نوجزها في ما يلي يأتي:

■ التدقيق الخارجي: هو عملية فحص المستندات، و الدفاتر، و سجلات المؤسسة، فحصاً انتقادياً محايداً للتحقق من صحة العمليات، و إبداء الرأي حول صحة التقارير المالية. وإضفاء المصداقية على المعلومات الأخرى، و المنشورة عن طريق الإدارة، حيث يرتكز المدقق في عمله على نظام الرقابة الداخلية أثناء أدائه للمهمة.<sup>(8)</sup>

■ التدقيق الشرعي (الخارجي) : و يطلق عليه التدقيق القانوني، أو محافظة الحسابات في التشريع الجزائري، فالتدقيق الشرعي يتميز بالزامية التطبيق، و ذلك بقوة القانون، يتولى من خلالها شخص مهني مؤهل مستقل، للتعبير عن الرأي الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية و حسابات النتائج، ومدى تعبيرها عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.<sup>(9)</sup>

■ كما عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين التدقيق الخارجي، بأنه عملية منظمة تهدف للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية، لغرض التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، بغرض توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية.<sup>(10)</sup>

■ في حين جاء تعريف ليونيل و Lionnel et Gerard للتدقيق الخارجي على أنه اختبار تقني صارم يتم بأسلوب منظم من طرف شخص مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأيه حول نوعية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ومصداقيتها، وعلى مدى

احترامها للقواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في إعداد المعلومات، كذلك مدى تمثيلها للصورة الصادقة والوضعية المالية للمؤسسة. (11)

حيث إن الهدف الرئيس للتدقيق من المنظور المحاسبي، هو التوقع من المدقق أن يوفر تأكيدات معقولة، ويتمكن من إبداء رأيه، ليتحقق مما إذا كانت البيانات المالية تظهر الوضعية المالية، و نتائج نشاط المؤسسة:

- من ناحية المصادقية والامتثال للقوانين.
- من احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- من طريقة عرض البيانات وتغييرها مقارنة مع السنة الماضية. (12)

### ثالثاً: المدقق الخارجي ومهنة التدقيق

مهنة التدقيق هي عملية مراقبة تستعمل من طرف مختصين يعرفون بمحافظي الحسابات، أو المدققين الخارجيين، وذلك لإثبات صحة الوثائق السنوية ومصادقيتها، وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. (13)

وتعرف بأنها «مجموعة إجراءات يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص بغرض إبداء رأي مهني محايد في موضوع ما، بحيث يتوفر في الشخص أو الأشخاص الذين يقومون بهذه المهنة جميع ما تتطلبه قواعد التدقيق المتعارف عليها، والمتعلقة بشخص المدقق، وأن تتم إجراءات التدقيق وفق هذه القواعد، وأن تراعى هذه القواعد أيضا في إعداد رأيه. (14)

## المبحث 02: الهيئة الأكاديمية والمهنية المخولة بإصدار معايير التدقيق الدولية

أولاً: الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants - IFA)

الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC: هو المنظمة التي ترعى مهنة المحاسبة على نطاق عالمي. ويعمل الاتحاد مع أعضائه ومنتسبيه البالغ عددهم 157، منتشرين في 119 دولة، لحماية المصلحة العامة، من خلال تشجيع المحاسبين بأنحاء العالم كافة، على استخدام ممارسات مهنية عالية الجودة. (15)

### ثانياً: مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكدات

IAASB (International Auditing and Assurance Standards Board)

قام الاتحاد الدولي للمحاسبين بتكوين لجنة دائمة، هي لجنة التدقيق الدولية (IAASB)، حيث أعطيت للجنة صلاحية ومسؤولية محدودة، تتمثل في إصدار مسودات، ومعايير التدقيق الدولية، بالنيابة عن مجلس الاتحاد. (16)

يتم تنفيذ برنامج عمل المجلس بصورة رئيسة بوساطة مجموعات عمل أصغر، أو بواسطة اللجان الفنية الآتية:

■ لجنة التعليم: تضع معايير التعليم، والتدريب التأهيلي اللازم لمزاولة مهنة التدقيق، بالإضافة إلى التعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة، على أن تخضع بيانات اللجنة لموافقة المجلس.

■ لجنة السلوك المهني: تضع معايير آداب السلوك المهني وتعزز قيمتها، وقبولها من قبل المنظمات الأعضاء بموافقة مجلس الاتحاد.

■ لجنة المحاسبة المالية والإدارية: تعمل على تطوير المحاسبة المالية والإدارية، لإيجاد البيئة التي تزيد من مستوى كفاءة المحاسبين الإداريين في المجتمع بصورة عامة، ولها أن تصدر البيانات اللازمة مباشرة نيابة عن مجلس الاتحاد.

■ لجنة القطاع العام: تضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الإدارة المالية للقطاع العام، وقدرته المحاسبية، ولقد أعطيت للجنة صلاحية إصدار معايير المحاسبة و المراجعة، وإعداد التقارير في القطاع العام نيابة عن مجلس الاتحاد. (17)

### المبحث 03: البناء الفكري لمعايير التدقيق الدولية

#### أولاً: مفهوم معايير التدقيق الدولية

يعتبر هدف المدققين الخارجيين متماثلاً في جميع البلدان، ويتمثل في إعداد تقرير عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها باتباع معايير التدقيق المتعارف عليها أم لا. حيث إن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، أو معايير التدقيق المتعارف عليها المتبعة في أداء عملية التدقيق، غير موحدة أو متماثلة من بلد إلى آخر.

فعملية التدقيق التي يتم إجراؤها طبقاً لمعايير بلد أجنبي، قد لا تتضمن معايير التدقيق المتعارف عليها للولايات المتحدة الأمريكية. فمعظم البلدان أيضاً تعتبر عملية التدقيق الخارجية عملية قانونية إجبارية، تتطلب من المدقق إتباع إجراءات مقررة عن طريق القانون، كأساس للتعبير عن رأي معين على القوائم المالية.

مع تزايد أنشطة الأعمال اليدوية، ومدى حاجة الشركات إلى زيادة رأس مالها، وانتشاره خارج حدودها قد خلق ضغوطاً متزايدة نحو العمل على توحيد معايير المحاسبة و التدقيق. فوجود معايير مختلفة تؤثر على قرارات مختلف الأطراف، إما في الفهم أو الثقة في الرسائل التي يتم توصيلها عن طريق القوائم المالية. (18)

## ثانياً: تعريف معايير التدقيق الدولية

وجدت لمعايير التدقيق الدولية تعاريف عدة مختلفة حسب نظرة الأشخاص إليها، إلا أنها تصب في المفهوم نفسه، ويمكن عرض جزء من التعاريف التي تسلط الضوء على هذه المعايير:

■ حسب المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute Certified Public Accountants) AICPA معايير التدقيق هي تعبير عن الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوافر في المدقق الخارجي، و عن الخطوات الرئيسية لعملية التدقيق اللازمة للحصول على قدر كافي كاف من الأدلة و البراهين التي تمكنه من إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية. (19)

■ كما عرّف ويليام توماس و أمرسون هنكي معايير التدقيق، بأنها عبارة عن الأنماط التي يحتذي بها المدقق أثناء أدائه لمهنته، و التي تستنتج منطقياً من الفروض و المفاهيم التي تدعمها. (20)

■ حيث نجد تعريف نور أحمد لمعايير التدقيق بأنها النموذج أو النمط الذي يستخدم للحكم على جودة العمل ونوعيته الذي يقوم به مدقق الحسابات. (21)

## ثالثاً: فعالية معايير الدولية للتدقيق

لكي تكون معايير تدقيق الحسابات أكثر فعالية، ينبغي أن تمكن من تحقيق الأهداف الآتية:

- أن تكون مرشداً ومعيناً يوضح أسلوب العمل وأهدافه.
- أن تمد المهنيين بمعايير التقييم الذاتي للأداء، بحيث تمكنه من أن يدقق نفسه بنفسه.
- أن تكون مرشداً للقضاء في الحالات التي ينسب فيها التقصير إلى أحد المدققين.
- أن تكون مرشداً معيناً للقائمين بالتدريب والراغبين في دراسة المهنة.
- أن تعمل على رفع مستوى العمل المهني وتطويره. (22)

## رابعاً: الخصائص الإلزامية لمعايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين

تبنى المجلس و البرلمان الأوروبي التعليمات الثامنة الراجعة لمعايير التدقيق الدولية خاصة إجبارية في كل دول الاتحاد الأوروبي، بموجب الالتزام المأخوذ من طرف الجمعيات الأعضاء للاتحاد (نقابة الخبراء المحاسبين و المجلس الوطني للمدققين الخارجيين) ، أن تكون معايير التدقيق الدولية و التوجيهات العملية المناظرة منشورة من طرف الجمعيات لدى الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات (المدققين الخارجيين) لأجل تطبيقها.

### فأعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين يتوجب عليهم:

- عرض أحسن مجهود لتشجيع المسؤولين عن هذه المهنة، لتطبيق بيان العضوية الإلزامي بوضعه تحت التنفيذ.
- مساعدتهم على هذا التطبيق.

حسب بيان العضوية الإلزامي، يستلزم على أعضاء الـ IFAC إعلام الأعضاء المميزين بكل المعايير الدولية، لأحسن التطبيقات المنشورة و المناظرة للمعايير و كذلك كل المنشورات الأخرى للـ IAASB .

على سبيل المثال في فرنسا المادة 14 من القانون الأخلاقي تحدد بأن المدقق الخارجي يحقق مهنته مع احترام معايير الأداء المهني المعتمدة من طرف حافظ الأختام، وزير العدل، و يأخذ بعين الاعتبار التطبيقات الجيدة المهنية المحددة، و المنشورة من طرف المجلس الأعلى لمحافظي الحسابات (للمدققين الخارجيين) . حيث أن إن أساس المعايير المعتمدة في تنفيذ مهنة التدقيق تكون مرتبطة بالتوافق مع معايير التدقيق الدولية في نطاق قانوني فرنسي.

في جوان 2008، نظرا لتبني جميع دول الاتحاد الأوروبي لجميع معايير IAASB، قامت اللجنة الأوروبية بإصدار قرار يتعلق بإنشاء المجموعة الأوروبية للأعضاء المراقبين للتدقيق (European Group of Auditors' Oversight Bodies) EGAOB.

هذه المجموعة تضمن التنسيق، و تطابق أنظمة الرقابة الحكومية للمراقبين الشرعيين، و مكاتب التدقيق في الاتحاد الأوروبي.<sup>(23)</sup>

### خامسا: إجراءات إصدار المسودات والمعايير

تتمثل إجراءات عمل لجنة التدقيق الدولية في اختيار المواضيع الموضوعات، لدراستها بصورة تفصيلية من قبل لجنة فرعية تخصص لذلك الغرض، حيث تتم عملية إصدار المسودات و المعايير على النحو التالي الآتي:

- تقوم اللجنة بتفويض مسؤوليتها للجنة الفرعية لدراسة معيار التدقيق وتجهيزه وكتابته.

- تتولى اللجنة الفرعية بعد ذلك دراسة خلفية الموضوع، والاطلاع على البيانات، والتوصيات، والدراسات، والمعايير الصادرة عن المنظمات المحلية، أو الإقليمية للدول الأعضاء، أو أية منظمات أخرى، ومن ثم تقوم بإعداد "مسودة حول المعايير" تقدمها لأعضاء اللجنة للتصويت عليها.

- إذا تمت الموافقة على المسودة من قبل ثلاثة أرباع من يحق لهم التصويت في لجنة التدقيق الدولية، يتم توزيع المسودة على أعضاء الاتحاد كافة، والمنظمات الدولية



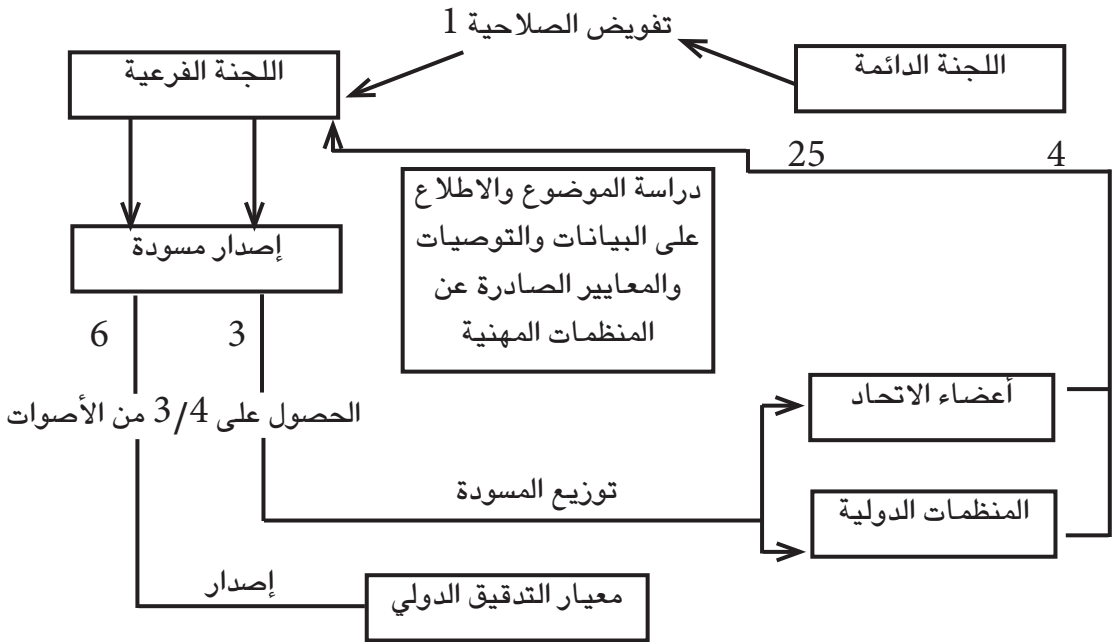
التي يختارها الاتحاد بعد أن يخصص لكل مسودة وقتاً كافياً، تتمكن فيه هذه المنظمات المختلفة من إبداء وجهات النظر والتعليق عليها.

- تتولى اللجنة بعد ذلك دراسة الاقتراحات والتوصيات ووجهات النظر، التي ترد إليها من المنظمات المختلفة، ويتم في ضوء ذلك إعادة صياغة «المسودة»، ومن ثم يتم التصويت على المسودة المعدلة.

- إذا حظيت المسودة المعدلة بموافقة ثلاثة أرباع ممن لهم حق التصويت في اللجنة، يتم اعتمادها وإصدارها «كـمعيـار تدقيق دولي» اعتباراً من تاريخ يتم ذكره ضمن الدليل الدولي. (24)

بالإضافة إلى أنه من الضروري أن يتم التوافق بين الجمعيات العلمية العالمية لمهنة تدقيق الحسابات، على جميع المعايير المتعارف عليها في مهنة موحدة، تتمثل في توصيات المنظمات المهنية المختلفة، للقيام ببذل جهودات مشتركة لدراسة هذه المعايير وتمحيصها لتوحيدها، وتنظيمها في إطار واحد شامل، يتم الاتفاق عليه بين أعضاء المهنة، بحيث تمثل مقياساً موحداً للأداء يلتزمون به. (25)

والشكل الموالي الآتي يوضح طريقة إصدار معايير التدقيق الدولية:



شكل 01:

آلية صياغة معايير التدقيق الدولية و إصدارها وتعميمها. من إعداد الباحثين

## المبحث 04: معايير التدقيق (GAAS- ISA) وطرق التبني

أولاً: معايير التدقيق المتعارف عليها:

### (GAAS) Generally Accepted Auditing Standards

لقد وجدت معايير تدقيق متعارف عليها يلتزم بها المدققون والمحاسبون يعملون حسب ما ورد فيها، حيث ظهرت هذه الأخيرة في الولايات المتحدة في أوائل الخمسينات، حين شكل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لجنة سميت «لجنة إجراءات التدقيق»، و ذلك بهدف وضع تلك المعايير و صياغتها، و قد نشرت اللجنة تقريرها في سنة 1954، و ترتبط معايير التدقيق - تمييزاً لها عن إجراءات التدقيق - ليس فقط بالصفات المهنية للمدقق، و لكن أيضاً بكيفية أدائه لفحصه وإعداد تقريره. (26)

ظهرت هذه المعايير في كتيب تحت عنوان (معايير التدقيق المتعارف عليها) وتنقسم إلى ثلاث مجموعات:



#### 1. المعايير العامة

تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمدقق، وعلاقتها بجودة الأداء المطلوب ونوعيته، ومن ثم فإنه يجب على المدقق قبل الالتزام بمهمة التدقيق، أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها، واستيفائها عند أداء هذه المهمة. (27)

#### 2. معايير العمل الميداني

ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية التدقيق، وتمثل مبادئ التدقيق التي تحكم طبيعة ومدى القرائن (أدلة الإثبات) الواجب الحصول عليها بوساطة إجراءات التدقيق، المرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها من استخدام هذه الإجراءات. (28)

#### 3. معايير إعداد التقارير

يعتبر معيار إعداد التقرير آخر معيار يلتزم به المدقق لإبداء رأيه، إذ ينبغي عليه أن يوضح ويشير في التقرير المقدم - وبكل صراحة - عن رأي فني، و محايد، حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة. (29)

## ثانياً: معايير التدقيق الدولية: ISA (International Standard Audits)

لقد أصدر مجلس المعايير الدولية للتدقيق و التأكيدات عدة معايير عدة، نخص منها ذكر معايير التدقيق الدولية التي تمثلت في:

### جدول 01:

#### معايير التدقيق الدولية. (30)

المعيار	اسم المعيار
200	الأهداف العامة لعمل مدقق الحسابات المستقل، وتنفيذ عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق
210	الاتفاق على شروط التعيين
220	مراقبة الجودة لتدقيق البيانات المالية
230	توثيق التدقيق
240	مسؤولية مدقق الحسابات المتعلقة بالاحتيايل عند تدقيق البيانات المالية
250	النظر في القوانين والأنظمة في تدقيق البيانات المالية
260	الاتصال مع القائمين على الحاكمية
265	الاتصال مع القائمين على الحاكمية والإدارة في حالة ضعف الرقابة الداخلية
300	التخطيط لتدقيق البيانات المالية
315	تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها.
320	الأهمية النسبية في تخطيط التدقيق وتنفيذه
330	إجراءات المدقق لمواجهة المخاطر المقيمة
402	الاعتبارات في التدقيق المتعلقة بمنشأة تستخدم خدمات من منشآت أخرى
450	تقييم الأخطاء الجوهرية المكتشفة خلال التدقيق
500	أدلة التدقيق
501	أدلة التدقيق - اعتبارات محددة لبنود مختارة-
505	المصادقات الخارجية
510	التدقيق لأول مرة- الأرصدة الافتتاحية-
520	الإجراءات التحليلية
530	العينات الإحصائية في التدقيق
540	التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة

المعيار	اسم المعيار
550	الأطراف ذات العلاقة
560	الأحداث اللاحقة
570	استمرارية المنشأة
580	التأكيدات الكتابية
600	اعتبارات خاصة عند تدقيق البيانات المالية للمجموعات (بما فيها أعمال مدققي عناصر تلك البيانات)
610	استخدام عمل المدقق الداخلي
620	استخدام عمل الخبير
700	تكوين الرأي وتقديم تقرير مدقق الحسابات
705	تعديلات الرأي في تقرير مدقق الحسابات المستقل
706	الفقرة الإيضاحية المركزة وفقرات الأمور الأخرى في تقرير مدقق الحسابات المستقل
710	المعلومات المقارنة - مقارنة الأرقام والبيانات المالية المتقابلة
720	مسؤولية مدقق الحسابات عن المعلومات الأخرى في الوثائق الموجودة في البيانات المالية المدققة
800	اعتبارات خاصة في تدقيق البيانات المالية التي تعد وفقاً لأطر عمل للأغراض الخاصة.
805	اعتبارات خاصة في تدقيق حسابات البيانات المالية المفردة وعناصر محددة، أو الحسابات من بنود القوائم المالية.
810	تقرير مدقق الحسابات عن ملخص البيانات المالية

### ثالثاً: طرق تبني معايير التدقيق الدولية

#### 1. التبني الكامل للمعايير:

تقوم بعض المؤسسات بتبني معايير التدقيق الدولية كلياً بنسبة 100 %، وعدم إضافة أي متطلبات تشريعية، أو وطنية لها، وتنتهج بعض الدول هذا الأسلوب، نتيجة لعدم وجود جهات مختصة تقوم بوضع المعايير، وهذا ينطبق على كثير من الدول النامية، التي ترغب في دخول الأسواق العالمية، وهناك أكثر من 70 دولة قامت بتبني معايير التدقيق الدولية بصفة كاملة، منها: على سبيل المثال الأردن، ولبنان.

#### 2. استخدام معايير التدقيق الدولية في تطوير معايير وطنية في ظل عدم وجود

اختلافات هامة:

إن بعض الدول لا تقبل تبني المعايير الدولية للتدقيق دون مراجعة دقيقة للاختلافات ما بين المعايير الوطنية ومعايير التدقيق الدولية. في هذه الحالة فإن الدول تقوم بعمليات

مراجعة ومقارنة لتحديد الاختلافات إن وجدت، وفي حالة عدم وجود اختلافات مهمة تقوم الدول بوضع ملاحظة في نهاية كل معيار من معاييرها الوطنية يوضح الالتزام بهذا المعيار لأغراض وطنية ليكون بمثابة التزاماً بمعايير التدقيق الدولية، ولا تلجأ لإجراءات تدقيق أخرى عند إعداد تقرير يشير إلى أن التدقيق قد تم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.

**3. استخدام معايير التدقيق الدولية في تطوير معايير وطنية في ظل وجود اختلافات هامة:**

في حالة وجود اختلافات هامة بين المعايير الوطنية ومعايير التدقيق الدولية تقوم الدول بوضع ملاحظات في نهاية كل معيار، تحدد فيه مدى الاختلافات بين المعيار الوطني والدولي مع تفسير هذا الاختلاف. إن الهدف من ذلك هو تنبيه المدقق من الاختلاف الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند إعداد تقريره والذي يوضح فيه أن التدقيق الذي قام به قد تم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ففي حالة تطلب المعيار الدولي إجراءات تدقيق إضافية غير مطلوبة في المعيار المحلي، فإنه يجب على المدقق أن يقوم بهذه الإجراءات إذا كان يريد الالتزام بمعايير التدقيق الدولية.<sup>(31)</sup>

## **المبحث 05: أبرز أوجه الاتفاق والاختلاف للقوانين والنصوص التشريعية المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية**

مهنة التدقيق بالجزائر تخضع لقوانين تميزها إجبارية التطبيق، ومعايير التدقيق الدولية تعتبر كدليل كتابي يحتوي على نصوص، وتتميز باختيارية التطبيق، لكن أهم ما صدر في النصوص التشريعية الجزائرية يحوي على جوانب لا تتعارض مع معايير التدقيق الدولية، وجوانب أخرى تتعارض. و الجدول الآتي يوضح ذلك:

### **جدول 02:**

**أوجه الاتفاق والاختلاف للقوانين المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية.**<sup>(32)</sup>

معايير التدقيق الدولي	النصوص والقوانين	أوجه الاتفاق
المعيار الدولي للتدقيق رقم 200 "الأهداف العامة لعمل مدقق الحسابات المستقل وتنفيذ عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق" المعيار الدولي للتدقيق رقم 210 "الاتفاق على شروط التعيين"	المرسوم التنفيذي رقم 11 - 32 ينص على أن عملية التعيين تتم وفقاً لدقتر شروط، يوضح جميع الحقوق والواجبات للطرفين وكذلك ما يخص عملية التكليف.	من حيث تعيين المدقق

أوجه الاتفاق	النصوص والقوانين	معييار التدقيق الدولي
من حيث رقابة الجودة	المادة 05 نصت على إنشاء لجنة مراقبة النوعية لدى المجلس الوطني للمحاسبة	المعييار الدولي للتدقيق رقم 220 "مراقبة الجودة لتدقيق البيانات المالية"
من حيث تحديد مهام المدقق الأساسي والمدقق الثانوي	نصت عليه المادة 30، 46، 47، 48، 49، من القانون 10 - 01	المعييار الدولي للتدقيق 600 "اعتبارات خاصة عند تدقيق البيانات المالية للمجموعات (بما فيها أعمال مدققي عناصر تلك البيانات)
من حيث التقرير وأنواعه	المادة 25 من القانون 10 - 01 نصت على التقرير الخاص بالتهديد المحتمل لاستمرارية نشاط المؤسسة، و التقرير المتعلق بإجراءات المراقبة الداخلية	المعييار الدولي للتدقيق 570 "استمرارية المنشأة" المعييار الدولي للتدقيق 265 "الاتصال مع القائمين على الحاكمة والإدارة في حالة ضعف الرقابة الداخلية"
من حيث التوثيق وحفظ الملفات	المادة 40 من القانون 10 - 01 نصت على ضرورة الاحتفاظ بملفات الزبائن لمدة 10 سنوات ابتداء من آخر سنة لانتهاء العهدة	المعييار الدولي للتدقيق 230 "توثيق التدقيق"
أوجه الاختلاف	تقييم المخاطر أدلة الإثبات، ومدى كفايتها، وملاءمتها عينات التدقيق، وإجراءات الاختبارات الانتقائية (حجم العينة وحدودها ومدى تعبيرها) الأطراف ذات العلاقة الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية وأثرها على تقرير المدقق مراعاة عمل التدقيق الداخلي الاستفادة من عمل خبير	

## المبحث 06: الدراسة الميدانية

### أولاً: عناصر الدراسة التطبيقية:

#### ♦ مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من فئة ذات صلة بالموضوع، تمثلت في المدققين الخارجيين المستقلين، كونهم الأطراف المعنية للقيام بمهمة التدقيق الخارجي، وبلغ عددهم 347 على المستوى الوطني. أما العينة فقد بلغ عدد مفرداتها 80 فرداً، حيث تم اختيار مفرداتها باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، ثم قمنا بتوزيع قائمة الاستبانة عليهم،

باعتبارها أهم الأدوات البحثية الناجعة للتحليل، كما تم الاعتماد على المقابلة الشخصية لتجميع مختلف المعلومات حول الظاهرة المدروسة، فكانت عدد الإجابات 61 إجابة من إجمال الاستمارات الموزعة، فتقدر نسبة العينة بـ 0,17% من المجتمع الإحصائي.

#### ♦ محددات الدراسة:

يمكن إبراز محددات الدراسة في النقاط الآتية:

- محددات مكانية: استهدفت الدراسة مكاتب التدقيق التي يعمل بها المدققون الخارجيون في البيئة الجزائرية.
  - محددات زمانية: تمت الدراسة خلال فترة 2013/2014.
  - محددات بشرية: يقتصر البحث على دراسة فكرة التوجه لمعايير التدقيق الدولية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.
- حيث نجد أن الجدول رقم 01 يعطي وصف لأهم خصائص عينة الدراسة:

#### جدول 01:

##### الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	الخصائص الديمغرافية	
85,24%	52	ذكر	الجنس
14,75%	09	أنثى	
100%	61	المجموع	
6,56%	04	أقل من 30 سنة	العمر
18,03%	11	من 30 إلى 39 سنة	
52,46%		من 40 إلى 49 سنة	
22,95%	14	من 50 سنة فما فوق	
100%	61	المجموع	
11,47%	07	شهادة مهنية	المؤهل العلمي
59,02%	36	ليسانس	
24,59%	15	ماجستير/ ماستر	
4,92%	03	دكتوراه	
100%	61	المجموع	

النسبة المئوية	التكرار	الخصائص الديمغرافية	
09,84%	06	أقل من 05 سنوات	الخبرة المهنية
18,03%	11	من 05 سنوات إلى 09 سنوات	
27,87%	17	من 10 سنوات إلى 14 سنة	
44,26%	27	من 15 سنة فما فوق	
100%	61	المجموع	

المصدر: مستنبط من الاستبانة.

- يتضح من خلال الجدول رقم (01) أن أغلبية مفردات العينة ذكور بنسبة 85,24%، والنسبة الباقية تمثلت في إناث، ومعظم أعمارهم محصور ما بين 40 سنة فما فوق، بنسبة إجمالية قدرت بـ 75,41%،

فيما يخص المؤهل العلمي، فإن ما يعادل 11,47% لهم شهادات مهنية، في حين أغلبيتهم حاصلون على شهادة الليسانس بنسبة 59,02% و باقيهم ترددت نسبتهم بين الحاصلين على شهادة الماجستير/ الماستير و الدكتوراه.

- في الأخير نلاحظ أن الخبرة المهنية تتوزع طبيعياً مع الفئة العمرية لمفردات العينة، حيث نجد أن أغلبية المستجوبين الذين تفوق أعمارهم 40 سنة ذوي خبرة أكبر من 10 سنوات.

#### ♦ أدوات الدراسة:

لقد تم استخدام في مجمل دراستنا الأدوات التالية الآتية:

- أسلوب جمع البيانات: عرفت لأسلوب جمع البيانات أكثر من طريقة ملاحظة، مقابلة شخصية، والاستبانة، ولقد تم الاعتماد على هاتين الأخيرتين الأخيرتين لجمع البيانات.

- مراجعة البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل: تمت مراجعة البيانات وتحليلها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V 20)، حيث تم حساب ما يأتي:

- التكرار المطلق: الذي يبرز عدد مدققي الحسابات الذين يتفقون في الإجابة.
- المتوسط الحسابي: لتحديد الرأي العام لمدققي الحسابات.
- الانحراف المعياري: مقياس تشتت يتم التعرف به على مدى الفروقات في الإجابات لتحليل نتائج الدراسة الميدانية.



■ مقياس ليكارت الخماسي الموضح في الجدول الموالي الآتي:

جدول 02:

مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا
الوزن النسبي	5	4	3	2	1

المصدر: النجار، فايز جمعة، و النجار، نبيل جمعة، و الزعبي، ماجد راضي، أساليب البحث العلمي- منظور تطبيقي، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2010.

♦ اختبار فرضيات الدراسة: تم اختبار فرضيات الدراسة، و ذلك باختبار عباراتها الفرعية باستخدام:

1. اختبار النسب.

2. اختبار كاي مربع.

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

يتم في هذه المرحلة تحليل البيانات التي تم الحصول على إجاباتها من عينة الدراسة التطبيقية، للتوجه نحو معايير التدقيق الدولية في الجزائر، بحيث يتم عرض النتائج، و تحليلها، تبعا لتسلسل أسئلة الاستبانة للوصول إلى مدى تحقيق هدف الدراسة الميدانية.

فتمحورت الدراسة التطبيقية حول ثلاثة أسئلة رئيسية، والجدول الآتي تعبر عن نتائج تحليل البيانات التي تم اقتناؤها من عينة الدراسة:

◀ السؤال الأول: هل التوافق مع معايير المحاسبة الدولية يوافقه التوجه نحو معايير التدقيق الدولية؟ وهل تعتبر معايير التدقيق كدليل مرجعي يعزز من الثقة في التقرير عن عدالة القوائم المالية؟

جدول 03:

نتائج تحليل بيانات السؤال الأول

الرقم	العبرة	التكرار					
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	المتوسط الحسابي
1	توجه الجزائر نحو معايير المحاسبة الدولية سيقودها حتما للتوجه نحو معايير التدقيق الدولية	15	20	13	10	03	3,56
							1,15
							4

التكرار								الرقم	العبارة
الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق مطلقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما		
2	0,64	4,56	00	00	06	15	40	التوجه لمعايير التدقيق الدولية يساعد في خلق إطار مرجعي لمهنة التدقيق بالجزائر	
3	1,20	3,60	07	09	05	20	20	إعداد التقرير وفقا لمعايير التدقيق الدولية تؤدي إلى تعزيز الثقة في التقرير عن عدالة القوائم المالية	
1	0,48	4,81	00	00	00	11	50	تعتبر معايير التدقيق الدولية أفضل دليل يتبعه محافظ الحسابات (المدقق الخارجي) في أداء مهمته	

المصدر: من إعداد الباحثين و استنادا على نتائج الـ SPSS.

### تحليل نتائج الجدول 03:

يتضح لنا من خلال الجدول الثالث أن فكرة معايير التدقيق الدولية، تعتبر أفضل دليل يتبعه محافظ الحسابات (المدقق الخارجي) في أداء مهمته، التي احتلت المرتبة الأولى لتقدير الانحراف المعياري بـ 0,48، وهو أدنى مستوى، مما يعكس مدى توافق وانسجام عينة الدراسة، واتجاه أفكارهم للعبارة.

و المتوسط الحسابي لاقتراح توجه الجزائر نحو معايير المحاسبة الدولية، سيقودها حتما إلى التوجه نحو معايير التدقيق الدولية 3,56، أي أن إجابات أفراد العينة يتجه نحو الاتجاه الموافق الإيجابي، مما يدل على وجود علاقة بين معايير المحاسبة، ومعايير التدقيق، وأن الثاني مكمل للآخر.

وتم اختبار العبارة الأولى، والتأكد منها على أساس مقارنة النسب، حيث تتمتع النتيجة 0,57 بمستوى دلالة إحصائية 99%.

كما تم اختبار كل من العبارة 2,3، و 4 والتأكد منها بواسطة اختبار كاي مربع بمستوى دلالة 99%، أي عند مستوى معنوية 0,01، فكانت نتائج العبارات إيجابية؛ أي تبين أن كاي مربع المحسوب أكبر من كاي مربع الجدولي.

وبناء على نتائج الاختبار السابقة، يتم رفض الفرضية الأولى -العدمية- و قبول الفرضية البديلة أي: التوافق مع معايير المحاسبة الدولية يوافقه التوجه نحو معايير التدقيق الدولية لتعزيزها من موثوقية القوائم المالية.

◀ السؤال الثاني: هل توجد دوافع محفزة لتبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر؟

جدول 04:

نتائج تحليل بيانات السؤال الثاني

الرقم	العبارة	التكرار					
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقا	المتوسط الحسابي
1	الوضع البيئي في الجزائر يلائم التوجه لمعايير التدقيق الدولية	00	00	50	11	00	4,81
2	مدققو الحسابات في الجزائر يلتزمون ببعض معايير التدقيق الدولية	35	20	06	00	00	4,47
3	تساعد معايير التدقيق الدولية في توحيد لغة التدقيق على الصعيد الدولي	51	10	00	00	00	4,84
4	تساعد معايير التدقيق الدولية على فتح مجال، لمنافسة مكاتب التدقيق بالجزائر، مع مكاتب التدقيق على المستوى الدولي	28	31	02	00	00	4,42

المصدر: من إعداد الباحثين واستنادا على نتائج الـ SPSS

### تحليل نتائج الجدول 04:

تبين النتائج الواردة في الجدول أعلاه، أن اتجاه أفراد العينة تتجه نحو الاتجاه السلبي، فيما يخص ملاءمة الوضع البيئي في الجزائر لمعايير التدقيق، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,81 و الانحراف المعياري 0,48 لعبارة: أن محافظي الحسابات (مدققي الحسابات) في الجزائر يلتزمون ببعض معايير التدقيق الدولية، هذا ما يدل على قدرة المهنيين للتوجه إلى معايير التدقيق الدولية بمتوسط الحسابي 4,47، انحراف معياري بمقدار 0,70 مما يعكس أهلية مدققي الحسابات و كفاءتهم في الجزائر، و قدرتهم على

التوجه نحو معايير التدقيق الدولية.

كما تم طرح فكرة أن معايير التدقيق الدولي تساعد في توحيد لغة التدقيق على الصعيد الدولي، وأثبتت نتائج أفراد العينة أن مدققي الحسابات يؤيدون هذه الفكرة، حيث بلغ متوسطهم الحسابي 4.84 وانحراف معياري 0.31.

في حين برزت نتائج الفكرة الرابعة، وهي أن إتجاه اتجاه أفراد العينة بدرجة كبيرة بين موافق وموافق تماماً، وهذا يدل على أن معايير التدقيق الدولية تفتح مجال مجالاً، و تخلق جواً تنافسياً بين مكاتب التدقيق في الجزائر، مع مكاتب التدقيق على المستوى الدولي. تم اختبار العبارات الفرعية (1، 2، 3، 4) بالاعتماد على اختبار كاي مربع بمستوى دلالة 99%؛ أي عند مستوى معنوية 0.01، وكانت النتائج كما يلي يأتي: كاي مربع المحسوب أكبر من كاي مربع الجدولي، أي نتائج إيجابية.

ومن هنا ينتج رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، والمتمثلة في أنه توجد دوافع محفزة لتبني معايير التدقيق الدولية.

### ◀ السؤال الثالث: هل لمعايير التدقيق الدولية مزايا عدة؟

جدول 05:

نتائج تحليل بيانات السؤال الثالث

الرقم	العبارات	التكرار					
		موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	المتوسط الحسابي
1	تبني معايير التدقيق الدولية يقلل من الفروقات في التقارير المعدة من طرف مدققي الحسابات	51	10	00	00	00	4,84
2	تبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر يؤدي إلى إعداد تقرير موحد من طرف مدققي الحسابات	30	19	12	00	00	4,29
3	التوجه لمعايير التدقيق الدولية في الجزائر يشجع على استقطاب المستثمر الأجنبي	05	11	35	10	00	3,18
4	تساعد معايير التدقيق الدولية المستثمر الأجنبي من إمكانية فهم ومقارنة تقارير القوائم المالية ومقارنتها.	24	17	20	00	00	4,06

المصدر: من إعداد الباحثين و استناداً على نتائج الـ SPSS

## تحليل نتائج الجدول 05:

بلغ المتوسط الحسابي لفكرة أن معايير التدقيق الدولية تمكن المستثمر من إمكانية فهم تقارير القوائم المالية ومقارنتها، 4,06 و مؤشر الانحراف المعياري بلغ 0,87 وهذا يعبر عن اختلاف إجابات أفراد العينة.

كما تم تأييد هذه الفكرة في العبارة (3) بانحراف معياري 0,80، التي تمحورت حول توجه الجزائر لمعايير التدقيق الدولية، حيث تشجع على استقطاب المستثمر الأجنبي.

في حين تقلل نتائج فكرة تبني معايير التدقيق الدولية من الفروقات في التقارير المعدة من طرف مدققي الحسابات، بانحراف معياري 0,31، و ترددت بين الموافق و الموافق تماما، هذا ما يدل على أن تجانس إجابات أفراد العينة و ميولهم بدرجة كبيرة نحو العبارة المطروحة.

وفيما يخص عبارة: أن معايير التدقيق الدولية تؤدي إلى إعداد تقرير موحد من طرف مدققي الحسابات، بلغ متوسطها الحسابي 4,29 وانحرافها المعياري 0,80، دلالة على أن الاعتماد على معايير التدقيق الدولية تمكن مدققي الحسابات من إعداد تقارير موحدة.

بين اختبار كل من العبارة 3، 2، 1، نتائج إيجابية باستخدام كاي مربع، و عند مستوى معنوية 0,05 و إن كانت العبارة الرابعة الأخيرة سلبية، حيث أنها إنها غير واردة لدى البعض من المدققين، بمعنى هناك مزايا لتبني معايير التدقيق الدولية، أي أنه بالإجمال يمكن القول إن الفرضية العدمية يتم رفضها، و يتم قبول الفرضية البديلة؛ أي أن تبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر له مزايا عدة.

**خاتمة:**

معايير التدقيق الدولية تعتبر كمرجع رئيس يؤول إليه المدققون المنوطون بالمهنة، فهي توحد لغة التدقيق، وتساعد على تقريب الممارسات، و كذلك تقليص الفروقات الدولية، كما تعمل على تشجيع المنافسة و زيادتها على الصعيد الدولي، مما يخلق فرصا عديدة للطلب على مدققي الحسابات في الجزائر، لممارسة المهنة على الصعيد الدولي، ونظرا لمزايا معايير التدقيق، توجهت العديد من الدول نحو تبني هذه المعايير أو التوافق معها، و الجزائر كغيرها من الدول تعمل على التحضير للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فلا بد من مسايرة التطورات، و مواجهة الجو التنافسي بالتوجه إلى هذه المعايير، و استقطاب المستثمر الأجنبي.

## النتائج والتوصيات:

- على ضوء هذه الدراسة تم التوصل إلى أن:
- معايير المحاسبة الدولية تساعد على التوجه نحو معايير التدقيق الدولية.
- التوجه لمعايير التدقيق الدولية يساعد في خلق إطار مرجعي أمثل لمهنة التدقيق بالجزائر.
- إعداد التقرير وفقا لمعايير التدقيق الدولية، يؤدي إلى تعزيز الثقة في التقرير عن عدالة القوائم المالية، باعتبارها أفضل دليل يتبعه محافظ الحسابات (المدقق الخارجي) في أداء مهمته؛ لكونها قواعد إرشادية تعطي توجيهات للمدقق عند أداءه أدائه لمهمته.
- تبني معايير التدقيق الدولية يقلل من الفروقات في التقارير المعدة من طرف محافظي الحسابات (المدققين الخارجيين) ، وهذا يبرز جليا في هدف الاتحاد الدولي للمحاسبين، من خلال المجالس المستقلة في إشراك الدول غير الأعضاء في إعداد مسودة المعايير، لتقليص الاختلافات على المستوى الدولي.
- التوجه لمعايير التدقيق الدولية في الجزائر يشجع على استقطاب المستثمر الأجنبي.
- الوضع البيئي للجزائر يلائم التوجه إلى معايير التدقيق الدولية؛ لأن محافظي الحسابات (مدققي الحسابات) في الجزائر يلتزمون ببعض هذه المعايير.
- تساعد معايير التدقيق الدولية في توحيد لغة التدقيق على الصعيد الدولي، كما تساعد على فتح مجال لمنافسة مكاتب التدقيق بالجزائر مع مكاتب التدقيق على المستوى الدولي.

## آفاق الدراسة:

- علاقة معايير المحاسبة الدولية مع معايير التدقيق الدولية.
- تكييف الوضع البيئي الجزائري مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
- دراسة معوقات تطبيق معايير التدقيق الدولية.
- الجزائر بين التوافق و تبني معايير التدقيق الدولية.

## الهوامش:

1. عريقات، و دباغية، يناير 2011، ص ص 1339 – 1359.
2. رحاطة، 2011، ص ص 53 – 72.
3. حمادة، 2010، ص ص 87 – 118.
4. Robert, & Arthur and Baziz, 2014, PP 95- 109 .
5. Ohiokha, & Akhalumeh, 2013, PP 5- 23.
6. سيد، ، و بوعرار، 2011، ص ص 3 – 4.
7. p 21. Khelassi, 2007, .
8. عبدالله، 2010، ص 13.
9. شريقي، 2012، ص 93.
10. الصبان، و عبد الوهاب، ص 6.
11. 1992, Lionnel et Gerard, p21, .
12. Belaiboud, 2011, p13. .
13. . p10Belaiboud, 2011, .
14. سواد، 2009، ص 191 .
15. Hamzaoui, , 2005, p34. .
16. Robert, . 2006, p 40 .
17. بن عمارة و حولي، 2011، ص ص 8 – 9.
18. السويدي، 2010، ص 19.
19. دحدوح، والقاضي، 1999، ص 25.
20. وليام، وأمرسون، 1991، ص 52.
21. نور 1984، ص 12.

22. مسعد، و الخطيب، 2009، ص126.
23. . PP 4- 5Hamzaoui, 2005.
24. السويدي، 2010، ص 22.
25. الوقاد و وديان، 2010، ص 141.
26. عبد الله، 2010، ص 55.
27. الصبان و محمد، 1990، ص 24.
28. الصبانو نصر علي، 2002، ص 75.
29. التهامي و مسعود، 2003، ص 53.
30. Robert et Mairesse, 2010B, pp 409- 410 .
31. جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، 2010، ص8.
32. عمورة، 2011، ص 12.



## المصادر والمراجع:

### أولاً- المراجع العربية:

1. أحمد، نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، بيروت، الدار الجامعية، 1984.
2. بن عمارة، منصور، و حولي محمد، معايير المراجعة الدولية، الملتقى العلمي الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البلدة يومي 13 و 14 ديسمبر 2011.
3. جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين مجلة المحاسب القانوني، مجلة دورية مهنية متخصصة، العدد 9، مارس 2010، على الرابط [www.yacpa.org](http://www.yacpa.org)
4. حدوح، حسين أحمد، و القاضي، حسين يوسف، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، عمان، الأردن 1999.
5. ويليام، توماس، و هنكي، امرسون، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، الرياض، دار المريخ للنشر، 1991.
6. الوقاد، سامي محمد، و وديان، لؤي محمد، تدقيق الحسابات 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
7. حمادة، رشا، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، 2010، المجلد 26.
8. مسعد، محمد فضل، و الخطيب، خالد راغب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، الأردن، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 2009.
9. النجار، فايز جمعة، و النجار، نبيل جمعة، و الزعبي، ماجد راضي، أساليب البحث العلمي - منظور تطبيقي، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2010.
10. سواد، زاهرة توفيق، مراجعة الحسابات و التدقيق، دار الراجحة للنشر و التوزيع، 2009.
11. السويدي، سهام محمد، دراسة تحليلية لمستقبل تطبيق معايير المراجعة الدولية في مهنة المراجعة بالجزائر، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2010.

12. سيد، محمد، و بوعرار أحمد شمس الدين، مدى توافق التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق في ظل القانون رقم 01 - 10 (دراسة ميدانية)، الملتقى العلمي الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011.
13. عبد الله، خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة، 2010.
14. عمورة، جمال، ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر و تكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، الملتقى العلمي الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011.
15. عريقات، أحمد يوسف، و دباغية، محمد نديم، أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على خططها الاستراتيجية التسويقية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، العدد 1، يناير 2011، المجلد 19.
16. الصبان، محمد سمير، و محمد، محمد فيومي، المراجعة بين التنظير و التطبيق، بيروت، الدار الجامعية، 1990.
17. الصبان، محمد سمير، و علي، عبد الوهاب نصر، المراجعة الخارجية- المفاهيم الأساسية و آلية التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية، الدار الجامعية، 2002.
18. رحاحلة، محمد ياسين، دراسة مقارنة لمعايير التدقيق و المراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد 1، 2011، المجلد 7.
19. شريقي، عمر، مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، سنة 2012.
20. التهامي، طواهر محمد، و مسعود، صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات- الإطار النظري و الممارسة التطبيقية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

## ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Belaiboud, Mokhtar, *Pratique de l'audit (conforme aux normes IAS / IFRS et au SCF)*, Alger, Berti édition, 2011.
2. Hamzaoui, Mohamed, *Audit, village mondiale*, 2005.
3. Hamzaoui, Mohamed, *Audit « Gestion des risques d'entreprise et contrôle interne »*, village mondial, 2005.
4. Kakande, Robert Ashe J, & Arthur Sserwanga and Baziz Natamba, N, *Perceived Compliance with International Standards on Auditing and Quality of Auditing*, *International Journal of Academic Research in Management*, No 1, 2014, Vol 3.
5. Khelassi, Reda , *l'audit interne « audit opérationnel »*, EDITION HOUMA, 2èmeed, 2007.
6. Lionnel, C et Gerard, V, *Audit et Control Interne « aspects financiers, opérationnel et stratégiques »*, Paris, Dalloz, 1992.
7. Ohiokha, Friday Izien & Akhalumeh, Paul Benign, *Auditing Standards and Auditors Performance: THE NIGERIAN EXPERIENCE*, *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, No 3, September 2013, vol 1.
8. Robert, Obert, *Pratique des normes IFRS « comparaison avec les règles françaises et les US GAAP »*, paris, Dunod, 3ème ed, 2006.
9. Robert, Obert, et Marie, Pierre Mairesse, *DSCG 4 Comptabilité et Audit « manuel et applications »*, Dunod, 3ème ed, 2010.
10. TAHARI, Fadoua, *Le Commissaire aux Comptes face à la première application des normes IFRS*, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme national d'expert- comptable, Mai 2007.

# «أثر نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في التحصيل، وتنمية مهارات التفكير التاريخي لدى طلاب الصف العاشر الأساسي في مادة التاريخ»\*

أ. شيرين صالح أبو عرابي العدوان\*\*

أ. د. إبراهيم القاعود\*\*\*

د. خالد بني خالد\*\*\*\*

---

\* تاريخ التسليم: 2014 / 9 / 2م، تاريخ القبول: 2014 / 11 / 5م

\*\* طالبة دكتوراه/ كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن

\*\*\* أستاذ/ كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن

\*\*\*\* أستاذ مساعد/ كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن

## المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف أثر نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في التحصيل، وتنمية مهارات التفكير التاريخي لدى طلاب الصف العاشر الاساسي في مادة التاريخ. ولتحقيق أهداف الدراسة؛ أعدت أداة تتعلق بمهارات التفكير التاريخي تكون من (25) مهارة، وتم إعداد اختبار تحصيلي للوحدة التعليمية (القدس تاريخ وحضارة) مكون من (30) فقرة، وتم تدريس وحدة (القدس تاريخ وحضارة) وفقاً لمتطلبات نموذج ايزنكرافت الاستقصائي بمراحله السبع.

وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة احصائياً، بين المتوسطات الحسابية لأداء أفراد الدراسة البعدي، على الاختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، يعزى لمتغير طريقة التدريس، ومهارات التفكير التاريخي. وكان لصالح أداء طلبة المجموعة التجريبية التي خضع أفرادها للتدريس باستخدام طريقة (نموذج ايزنكرافت الاستقصائي) ، مقارنة مع طلبة المجموعة الضابطة الذين خضعوا للتدريس باستخدام الطريقة الاعتيادية.

***Effect of Using Eisenkraft Inquiry Model in academic attainment and Developing of Historical Thinking skills with respect to history topic among 10<sup>th</sup> grade students in History***

***Abstract:***

*The study purpose was to explore the effect of Eisenkraft inquiry Model in development of academic attainment and thinking skills skills with respect to history topic among 10th grade students among 10th grade students. To achieve the purpose of the study, an instrument regarding the historical thinking skills was prepared which consisted of (25) items, and then an academic attainment test was entailing Jerusalem history and civilization unit which was taught according to seventh Eisenkraft inquiry Model. The study revealed statistically significant differences at the 0. 05 level favor 10th grade students on academic attainment test and the thinking skills with respect to history topic in favor of the experimental group who were taught according to Eisenkraft inquiry Model.*

## خلفية الدراسة

إن الاتجاهات الحديثة تؤكد على أن تعليم التفكير التاريخي، وتنمية مهاراته لدى المتعلمين يتطلب استخدام استراتيجيات، ونماذج تدريس توفر لهم مرافق تعليمية مناسبة، تتسم بالحيوية، والحرية، واحترام آراء المتعلمين، والتخلي عن القيود المفروضة على ما يقدمونه من آراء، وأفكار، كما تتيح لهم فرص البحث، والتقصي، والتساؤل، والتجريب، وتنفيذ الأنشطة لأكتساب المعرفة بأنفسهم، وتساعد الطلبة على تنمية مهارات التفكير، وتطوير العمليات العقلية لديهم بدلاً من الطرق التقليدية.

فطريقة الاستقصاء تبدأ بإسئلة متبصرة حول ظاهرة ما، ثم صياغة مشكلة والفرضيات، ومن ثم تصميم وسائل للتحقق بالبحث، والتنقيب عن المعلومات، وتركيبها مع ضرورة وجود الهدف، وحب الاستطلاع، والعقل المنتج، وتوفير الرغبة، واحترام وجهات النظر. إن الطالب الذي يكتشف شيئاً في المرحلة الإلزامية، يتابع الاستقصاء من الشيء الذي اكتشفه من مفاهيم، ومبادئ، وحقائق، وتعميمات في المرحلة الثانوية.

يعد نموذج إيزنكرافت الاستقصائي تطويراً لنموذج ”بايبي“ للتعلم بالاستقصاء الخماسي، فقد أضاف ”إيزنكرافت“ مرحلتين جديدتين لمراحل نموذج بايبي، وهما: مرحلة الاستثارة، أو التهيئة (Elicitation) ، وتمثل المرحلة الأولى لنموذجه، ومرحلة التوسع (Extension) وتمثل المرحلة السابعة والأخيرة، كما أضاف بعض الأداءات التدريسية للمعلم في كل مرحلة من مراحل هذا النموذج، وكذلك أدوار المتعلم من خلالها.

ويستند هذا النموذج على أفكار النظرية البنائية، التي تؤكد أن المعرفة تعد متطلباً سابقاً يبني من خلاله الفرد المتعلم خبراته، وتفاعلاته مع عناصر العالم ومتغيراته من حوله، كما أنه يصل إلى هذه المعرفة من خلال بناء منظومة معرفية، تنظم، وتفسر صلاته مع متغيرات حوله، يدرجها من خلال جهازه المعرفي، بما يؤدي إلى تكوين معنى ذاتي، ويستمر ذلك بمرور المتعلم بخبرات تمكنه من ربط المعلومات الجديدة بما لديه من معنى جديد (Judson and Lawson, 2007, 491- 492).

## مراحل نموذج إيزنكرافت الاستقصائي:

يتكون نموذج إيزنكرافت من سبع مراحل تؤكد جميعها على إيجابية المتعلم في كل منها، وهي كما يأتي (Eisenkraft, 2003, 57):

### ◆ المرحلة الأولى: الاستثارة او التهيئة (Elicitation)

تهدف هذه المرحلة إلى تحفيز المتعلمين، وإثارة فضولهم. ويقوم المتعلمون في هذه المرحلة بإظهار الاهتمام حول موضوع الدرس عن طريق التساؤل الذاتي، وأن يسأل المتعلمون أنفسهم هذه الاسئلة: لماذا حدث هذا؟ ماذا اعرف بالفعل عن هذا؟ ماذا أستطيع أن أكتشف حول هذا الموضوع؟

بينما يتحدد دور المعلم في هذه المرحلة فيما يأتي: توجيه بعض الأسئلة للمتعلمين للتعرف إلى خبراتهم، ومعارفهم السابقة مثل (ماذا تعرف عن.....؟ اذكر بعض الأمثلة على.....؟) ، وتشجيع المتعلمين على طرح أفكارهم، ومعلوماتهم السابقة عن الموضوع، واستخراج الاستجابات التي تكشف عن المعلومات، والخبرات السابقة لدى المتعلمين، وكيف يفكرون تجاه الموضوع، وتجميع خبرات المتعلمين السابقة ومعارفهم، وتصنيفها وتحليلها.

### ◆ المرحلة الثانية: الانهماك أو الانشغال (Engagement)

وفيها يتعرض المتعلمون لموقف، أو مشكلة، أو حدث، أو ظاهرة، أو سؤال يستثير تفكيرهم، ويتطلب منهم حل التناقض المعرفي الناشئ بين الخبرات الجديدة، التي يتعرضون لها، وبين ما لديهم من خبرات سابقة.

ويتحدد دور المعلم هنا فيما يأتي: استخدام الوسائل التعليمية والنماذج والعينات البصرية كافة: لاستثارة اهتمامات المتعلمين، وزيادة دافعيتهم نحو تعلم موضوع الدرس، ومساعدة المتعلمين في حل التناقض المعرفي بين الخبرات الجديدة، وما لديهم من خبرات سابقة.

### ◆ المرحلة الثالثة: الاستكشاف (Exploration)

تمثل هذه المرحلة جوهر هذا النموذج، حيث يقوم المتعلمون بعملية استكشاف الخبرات، والمعارف الجديدة بأنفسهم، من خلال إجراء التجارب، والأنشطة الاستقصائية، فيمارسون العديد من مهارات التفكير المختلفة؛ للتوصل إلى نتائج سليمة لهذه الأنشطة، كما يقومون بتدوين الملاحظات والأفكار كافة، واختبار صحة توقعاتهم عن الأنشطة الاستقصائية.

وبذلك يمكن تحديد دور المتعلمين في هذه المرحلة في: استخدام البحث، والاستقصاء لإرضاء فضولهم نحو الموضوع، والتفكير بحرية في حدود النشاط الذي يقومون به، وتبادل المناقشات مع بعضهم البعض، وتسجيل الملاحظات والأفكار والتعليق على الأحكام.



أما دور المعلم في هذه المرحلة، فيقتصر على ما يأتي: تشجيع المتعلمين على العمل الجماعي في إطار مجموعات متعاونة، مع أدنى إشراف منه، والتوجيه، والإرشاد، ومراقبة المتعلمين ومتابعتهم خلال قيامهم بالاستقصاء، وتجميع البيانات عن أداء المتعلمي، وتوجيه بعض الأسئلة للمتعلمين؛ ليتعرف من خلالها على مدى فهمهم للمفاهيم والأفكار التي توصلوا إليها.

#### ◆ المرحلة الرابعة: الشرح أو التفسير (Explanation)

الهدف من هذه توضيح المفاهيم، وتفسير المعلومات الجديدة. فيها يقوم المتعلمون بعملية التفكير، والتأمل، والنقد بهدف الإجابة عن السؤال المحدد، أو تفسير الحدث، أو الظاهرة المستقاة، حيث يقومون بتحليل البيانات، والمعلومات، وتفسيرها، والاستنتاج المبني على ملاحظات دقيقة، واكتشاف مفاهيم جديدة، وشرح الإجابات، أو الحلول الممكنة، وطرح الأسئلة حول شروح الآخرين، واستخدام الملاحظات المدونة في عملية الشرح.

ويتحدد دور المعلم في هذه المرحلة، فيما يأتي: يطلب من المتعلمين تقديم التوضيحات، والتبريرات حول الموضوع، وتشجيع المتعلمين على شرح المعارف، والمفاهيم الجديدة المتعلمة، وإمداد المتعلمين بتغذية راجعة عن تفسيراتهم للحدث، أو الظاهرة، أو الإجابة عن السؤال المحدد مسبقاً، واستخدام خبرات الطلاب السابقة، كأساس لتفسير المفاهيم والمعلومات الجديدة.

#### ◆ المرحلة الخامسة: مرحلة التفصيل (Elaboration)

وفيهما يبدأ المتعلمون في الإطلاع على مصادر أخرى ترتبط بموضوع الدرس، وفحصها بشكل دقيق. كما يتم التأكيد على ما تم استقصاؤه وتعلمه خلال الدرس، وذلك من خلال تعبير المتعلمين لفظياً عما تعلموه من مفاهيم، ومعلومات، وتعميمات، وذكر بعض التطبيقات العملية البسيطة على هذه المفاهيم.

أما دور المعلم، فيتحدد فيما يأتي: إتاحة الفرص المناسبة للمتعلمين للتعبير عما تعلموه في صورة لفظية، وملاحظة المتعلمين خلال عرضهم للمفاهيم، والمعارف، والمهارات الجديدة، ومساعدة المتعلمين على عرض بعض الأمثلة، والتطبيقات البسيطة للمفاهيم والمهارات المتعلمة.

#### ◆ المرحلة السادسة: مرحلة التقييم (Evaluation)

يتم التقييم هنا من خلال مراحل عملية الاستقصاء، ولا يقتصر على نهاية الدرس،

فيتعرف المعلم من خلاله على كيفية تعلم المتعلمين، وكيفية سير الدرس كما هو مخطط له، وذلك لتصحيح الأخطاء مبكراً. وقد يكون التقويم في صورة أسئلة مفتوحة تقدم للمتعلمين، أو يكون في صورة تقويم ذاتي يقوم به المتعلمون في شكل مناقشات استقصائية بينهم لمقارنة مستواهم ببعضهم البعض، كما يمكن أن يكون في صورة أسئلة مثيرة لعمليات التفكير.

ويتحدد دور المعلم فيما يأتي: تقييم المعارف، والمفاهيم، والمهارات الجديدة التي تعلمها المتعلمون في المراحل السابقة، والتأكد من حدوث تحسن ملحوظ في تفكير المتعلمين وسلوكهم، والسماح للمتعلمين بتقييم تعلمهم، وتعلم زملائهم، وتوجيه أسئلة مفتوحة النهاية للمتعلمين، مثل:

(لماذا تعتقد أن.....؟ × ما الدليل على أن.....؟)

بينما يتحدد دور المتعلم فيما يأتي: الإجابة عن الأسئلة مفتوحة النهاية، باستخدام الملاحظات، والأدلة، والتفسيرات السابقة، والمقبولة، وإظهار الفهم، أو المعرفة للمفهوم، أو المهارة، أو المعلومات، وتقييم تقدمهم، ومعرفتهم العلمية، واستخدام التقييم البديل، وذلك للبرهان عن فهمهم للموضوع.

#### ◆ المرحلة السابعة: مرحلة التوسع (Extension)

وفي هذه المرحلة يقوم المتعلمون بعملية تطبيق المفاهيم، والمهارات المتعلمة في مواقف، وسياقات جديدة، وبصورة متعمقة.

ويتحدد دور المعلم فيما يأتي: إتاحة الفرصة المناسبة للمتعلمين، وتهيئة مواقف جديدة لتطبيق ما تعلموه بها، ومتابعة المتعلمين خلال تطبيقهم للمعارف، والمفاهيم الجديدة.

كانت هذه هي مراحل نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، وهو ما تم الالتزام به عند صياغة وحدة "القدس تاريخ وحضارة"، لتنمية مهارات التفكير التاريخي لدى طلاب الصف العاشر الأساسي.

ومن خلال تطبيق هذه المراحل على كتاب التاريخ، كان رأي المعلمين والطلبة أن هذه المراحل أكثر تفاعلاً، وتقضي على التلقين، وتساعد في إثراء المتعة في دراسة التاريخ، وفعالة أكثر، وأن تطبيق نموذج ايزنكرافت أثر إيجابياً على كل من التحصيل، وعلى تنمية مهارات التفكير التاريخي.

## الدراسات السابقة

لقد استعرض العديد من الدراسات فعالية نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في التحصيل وتنمية مهارات التفكير المختلفة.

دراسة الخريشة والصفدي (2001) هدفت إلى تحديد درجة معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية، في كلية التربية بالجامعات الأردنية لمهارات البحث والتفكير التاريخي، وتكونت عينة الدراسة من (118) طالبا بجامعة اليرموك والأردنية وموثة، وقد أعدا اختبار لمهارات البحث، والتفكير التاريخي، والذي تكون من (50)، ودلت نتائج الدراسة إلى تدني مستوى معرفة طلبة معلمي الدراسات الاجتماعية لمهارات البحث، والتفكير التاريخي في الجامعات الثلاث، مما يشير إلى قصور برامج إعداد معلمي الدراسات الاجتماعية في تعريف الطلبة بالتفكير، ووسائل تنميتها، ومنها مهارات التفكير التاريخي.

وهدف دراسة الصعوب (2003) إلى تحديد درجة ممارسة معلمي التاريخ للمرحلة الثانوية في محافظة الكرك الأردن، لمهارات التفكير التاريخي، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما مهارات التفكير التاريخي التي يفترض في معلمي التاريخ للمرحلة الثانوية أن يمارسوها؟ ما درجة ممارسة معلمي التاريخ للمرحلة الثانوية في محافظة الكرك/ الأردن لمهارات التفكير التاريخي من وجهة نظرهم؟ ما درجة ممارسة معلمي التاريخ للمرحلة الثانوية في محافظة الكرك/ الأردن، لمهارات التفكير التاريخي من خلال ملاحظتهم داخل الحجرة الصفية؟ وأشارت الدراسة في نتائجها إلى أن وجهة نظر معلمي التاريخ في درجة ممارستهم لممارات التفكير التاريخي كانت كبيرة، وأن درجة ممارسة مهارات التفكير التاريخي من خلال الملاحظة في حجرة الصف كانت كبيرة في المجال الرابع، ومتوسطة في المجال الثالث، وقليلة في المجال الأول والثاني.

وقام خريشه (2004) بدراسة هدفت إلى التعرف إلى درجة مساهمة كتب التاريخ للمرحلة الثانوية في تنمية مهارات التفكير التاريخي، ولتحقيق أهداف الدراسة؛ أعد الباحث قائمة بمهارات التفكير التاريخي موزعة في خمسة مجالات، هي: مهارات التسلسل الزمني، ومهارات الفهم، والاستيعاب التاريخي، ومهارات التحليل، والتفسير التاريخي، ومهارات البحث التاريخي، ومهارات تحليل القضايا التاريخية واتخاذ القرار. وقد ضمنت هذه المهارات في استبانة موجهة لعينة الدراسة البالغ عددها (51) معلماً من معلمي التاريخ؛ لإبداء آرائهم حول مدى مساهمة كتب التاريخ في تنمية مهارات التفكير التاريخي، وقام الباحث أيضاً في تحليل كتب التاريخ في ضوء هذه المهارات، وقد أشارت النتائج إلى قلة مساهمة كتب التاريخ في تنمية مهارات التفكير التاريخي، وإلى عدم التوافق بين نتائج

تحليل المحتوى، وآراء المعلمين.

وأجرى إدعيس (2004) دراسة هدفت إلى التعرف ومراجعة مهارات التفكير التاريخي في مناهج وكتب التاريخ للمرحلة الأساسية العليا، وإعداد وحدة لتنمية هذه المهارات ومعرفة اتجاهات التلاميذ نحو مادة التاريخ، حيث تكونت عينة الدراسة من (100) تلميذ من تلاميذ الصف العاشر في أربعة شعب من مدارس تربية بني كنانة 2003/2004، وأظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى مهارات التفكير التاريخي للصف العاشر، وكذلك كتابة تاريخ الحرب الحديث وقضايا المعاصرة، ووجود أثر واضح للوحدة المطورة في تنمية مهارات التفكير التاريخي واتجاهات تلاميذ الصف العاشر نحو مادة التاريخ.

قدم مصران (Masran, 2005) دراسة في جامعة اوهايو الأمريكية الأمريكية، هدفت الى مقارنة مهارات التفكير التاريخي ووصفها، لدى عينة مكونة من (5) معلمين، يدرسون الدراسات الاجتماعية في مدارس الغرب الأمريكي، كما هدفت الدراسة إلى وصف وتحليل الخطط الدراسية التي وضعها هؤلاء المعلمون لتدريس التفكير التاريخي، ولتحقيق هذه الأهداف، أجريت مقابلات عدة مع المعلمين، كما تم استخدام أسلوب الملاحظة من خلال الزيارات الصفية المتكررة، ثم تم تدريبهم على استخدام مهارات التفكير التاريخي، وبعد جمع البيانات، وتحليلها. خلصت الدراسة إلى أن المعلمين وضعوا خططاً تدريسية مرنة، ومبنية على المعرفة السابقة، التي حصلوا عليها عبر التدريب في مهارة اختيار المصادر التاريخية، وفي اختيار النشاطات المصاحبة للدروس، وخلصت الدراسة إلى ضرورة استمرارية التدريب للمعلمين أثناء الخدمة؛ لتوسيع فهمهم لمهارات التفكير التاريخي المتنوعة.

أجرت كلاجس (Klages, 2005) دراسة في تكساس الأمريكية، هدفت لتحديد كيفية قيام طلبة الصف الثاني عشر في بناء مهارات التفكير التاريخي، من خلال استخدام الوثائق، والمصادر التاريخية، ولتحقيق هدف الدراسة، قام كلاجس باستخدام الوثائق التاريخية الشفوية حول الركود الاقتصادي الأمريكي في ثلاثينات من القرن الماضي، حيث قام الطلبة بتحليل المقابلات، وإجراء مقابلات وهمية مع زملائهم حول الموضوع، وقد استخدم كلاجس بطاقة ملاحظة لمراقبة عملية تحليل الطلبة للوثائق، وكيفية بناء التفكير التاريخي لديهم، وبعد جمع البيانات، وتحليلها أظهرت الدراسة أن تحليل الوثائق واستخدامها يساعد الطلبة على تفسير الأحداث التاريخية وفهمها، ويطور التفكير التاريخي لديهم من خلال تحليل الأحداث في الفترة الزمنية التي حصل فيها الركود، كما أنهم استطاعوا معرفة أسباب هذا الركود، وتفسير نتائجه، كما خلصت الدراسة إلى أن استخدام

التفكير التاريخي يكسر جمود مادة التاريخ، ويثير حب الاكتشاف عند الطلبة.

وتعد دراسة هيو (Hu,2006) التي أجريت في الصين، من الدراسات القلائل التي هدفت إلى بناء برنامج تدريبي لتدريس التاريخ، يركز على قدرات التفكير التاريخي (مهاراته العملية) للذين يدرسون المنهاج الحالي، كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأداء المعرفي، ومستويات التفكير التاريخي عند طلاب الصف التاسع، كما هدفت إلى اختبار أثر تطبيق البرنامج التدريبي عليهم، وتكونت عينة الدراسة من 33 طالباً، تم تقسيمهم إلى مجموعتين: ضابطة، وتجريبية، درست المجموعة التجريبية بحسب البرنامج، بينما درست المجموعة الضابطة بالطريقة الاعتيادية، وبعد انتهاء فترة التدريس التي استمرت 18 أسبوعاً، تم تطبيق اختبار بعدي على المجموعتين، حيث خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

كانت نتائج الاختبار البعدي للمجموعة التجريبية أعلى من الضابطة في مجال الاستيعاب التاريخي، وفي النتيجة الكلية، إلا أن مجالات التفكير التاريخي، والتحليل، والتفسير التاريخي، وقدرات البحث التاريخي، وتحليل القضايا التاريخية، واتخاذ القرار لم تظهر أية فروق.

كما أجرى جوفين وآخرون (Genen et. al, 2006) دراسة استهدفت التعرف إلى فاعلية نموذج ايزنكرافت الاستقصائي مقارنة بطريقة التدريس، بمساعدة الكمبيوتر في تنمية التحصيل، والاتجاه نحو الفيزياء لدى طلاب الصف الأول الثانوي. وقد أظهرت نتائجها عدم وجود فروق دالة إحصائية، بين المجموعة التي درست الموضوعات الإلكترونية والتقليدية وفق التدريس بمساعدة الكمبيوتر، والمجموعة التي درست الموضوعات نفسها، وفق نموذج ايزنكرافت الاستقصائي بالنسبة لمقياس الاتجاه نحو الفيزياء، بالإضافة إلى وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعتين عن مستوى التذكر، والفهم لصالح المجموعة التي درست وفقاً للتدريس بمساعدة الكمبيوتر، وعدم وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعتين عند مستوى التطبيق.

أجرى باليجرينو (Pellegrino, 2007) دراسة في ولاية فلوريدا الأمريكية هدفت إلى إبراز التفكير الناقد، ومهارات ما وراء المعرفة لدى طلاب المرحلة الثانوية الأمريكية عبر تطبيق خطط دروس، وأنشطة تتضمن مهارات التفكير التاريخي. وتكونت عينة الدراسة من جميع طلاب المرحلة الثانوية في ثلاث مدارس أمريكية ثانوية، وعددهم 600 طالب، حيث تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين: تجريبية، وضابطة، حيث درست المجموعة التدريبية حسب الخطط القائمة على مهارات التاريخي، ودرست المجموعة الضابطة بالطريقة الاعتيادية، وبعد انتهاء التجربة، وإجراء الاختبار البعدي، خلصت الدراسة إلى

أن طلاب المجموعة التجريبية أظهروا تحسناً واضحاً في مهارات ما وراء المعرفة أيضاً. أجرت سوليفان (Sullivan, 2007) دراسة في ولاية تكساس الأمريكية بهدف الكشف عن درجة تدريب المعلمين الطلبة على ممارسة مهارات التفكير التاريخي وتطبيقها في الغرفة الصفية. خلصت الدراسة إلى أن توضيح الإطار النظري، والفكري لمهارات التفكير التاريخي يساعد المعلمين على تبني هذه المهارات وممارستها، إضافة إلى أن تطبيق مهارات التفكير التاريخي يتطلب تشكيل مجتمع صفّي، وبخاصة أن تطبيق المعلم لمهارات التفكير يتطلب تعاوناً في الغرفة الصفية. وأخيراً خلصت الدراسة إلى أن مساقات الجامعات غير كافية، وأن المعلمين بحاجة لبرامج تدريبية مستمرة على مهارات التفكير التاريخي.

كما أجرى سير بنام وتايراكهام (Siribunnam and Tayrukham, 2009) دراسة أشارت نتائجها إلى فاعلية استخدام كل من نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، وطريقة (K. W. L) في تنمية مهارات التفكير التحليلي، والتحصيل المعرفي، والاتجاه نحو المادة عن الطريقة التقليدية، كما أظهرت أن أداء المجموعة التي درست وفق نموذج ايزنكرافت الاستقصائي أفضل من المجموعة التي درست الوحدة نفسها، وفقاً لطريقة (K. W. L) سواء في التحصيل المعرفي، أو في مهارات التفكير التحليلي، أو في الاتجاه نحو مادة الكيمياء.

وأجرى جونين وكوكاكايا (Gonen and Kocakaya, 2010) دراسة هدفت إلى إعداد دروس في الفيزياء، باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، حيث أكد الباحثان أن منطلق هذه الدراسة يكمن في التناقض بين ما يعرفه الطلاب فيما يتعلق بالمفاهيم العلمية، والمفاهيم العلمية السليمة، وبالتالي تصور قدرة المتعلمين على حل المشكلات، بما يحتم على رجال التربية تصويب تلك المفاهيم وفقاً للعديد من النماذج، ومنها نموذج ايزنكرافت الاستقصائي.

وقد عمران (2012) دراسة هدفت للتعرف إلى أثر استخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في تدريس الدراسات الاجتماعية على التحصيل، وتنمية مهارات التفكير الجغرافي لدى تلاميذ الصف الثالث الإعدادي، وأظهرت النتائج أن استخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في التدريس أدى إلى زيادة التحصيل المعرفي.

وفي النهاية تشير الدراسات السابقة إلى فعالية نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في تنمية تحصيل الطلبة في العديد من المباحث. كم أثبتت فعالية في تنمية أشكال متعددة من التفكير. ومن هنا جاءت الدراسة الحالية لمعرفة أثر هذا النموذج على تنمية التحصيل الدراسي لوحدة (القدس تاريخ وحضارة).

يلاحظ من الدراسات السابقة أن استخدام الاستقصاء في التدريس، من شأنه أن يدعم امتلاك الطلبة لمهارات متنوعة، كما أنه يسهم في تحسين تحصيل الطلبة، هذا وتنفرد هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات، في أنها أول دراسة تبحث في تطبيق تدريس نموذج ايزنكرافت الاستقصائي بخطواته، ومهاراته في تدريس مبحث التاريخ لطلبة الصف العاشر الأساسي.

## مشكلة الدراسة

تعد مادة الدراسات الاجتماعية من المواد التدريسية التي يركز عليها أي نظام تربوي في كل بلاد العالم، وإذا ما أحسن الإعداد لها، ولتدريسها، تكون ميداناً حقيقياً لتنمية التفكير عند التلاميذ، لأنها تمثل مجالاً واسعاً لإثارة التفكير، كما أنها تتخذ من الحياة ميداناً لها، يمارس فيه التلاميذ نشاطاتهم المتنوعة لاكتساب مهارات التفكير التاريخي.

بما أن الدور الكبير لتنمية مهارات التفكير ملقى على عاتق التربية عبر مناهجها، وكتبها بعامة، والتاريخ بخاصة، ويتحقق ذلك بامتلاك الطلبة لمهارات التفكير المختلفة بشكل عام، ومهارات التفكير التاريخي بشكل خاص، للوصول بهم إلى غايات، وأهداف التربية التي نريدها جميعاً، ونظراً لتأكيد العديد من الدراسات، والأبحاث على وجود مشكلات عديدة لدى الطلبة في مادة التاريخ، التي تتمثل في مناهجها، وكتبها، حيث تفتقر إلى المعايير اللازمة لاختيارها كالصدق، والواقعية، وإن محتوى وحداتها جاء على شكل مواد منفصلة، ومشتقة من التاريخ، والجغرافيا دون العلوم الاجتماعية، والعلوم الأخرى.

كما تبين للباحثين من خلال حضورهم لبعض حصص مادة التاريخ، أن عدداً كبيراً من معلمي هذه المادة يعتمدون في تدريسهم على الطرق التقليدية، وأنهم لا يهتمون بتنمية مهارات التفكير التاريخي بدرجة اهتمامهم بالحفظ والاستظهار.

وإن كانت تنمية مهارات التفكير التاريخي لدى الطلبة من أهداف تدريس الدراسات الاجتماعية، وأن رفع مستوى تحصيل التلاميذ للمعلومات، والمعارف المتضمنة في مادة الدراسات الاجتماعية يعد من الأهداف المهمة التي تسعى هذه المادة لتحقيقها، ورغم ذلك هناك ضعف ملحوظ لدى الطلبة. بالإضافة لا توجد دراسة تقيس أثر نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في التحصيل، وتنمية مهارات التفكير التاريخي لدى طلاب الصف العاشر. وللتصدي لهذه المشكلة فإن الدراسة حاولت الإجابة عن الأسئلة الآتية.

◀ السؤال الأول: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - على

الاختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، تعزى لمتغيري طريقة التدريس (التدريس باستخدام إستراتيجية نموذج ايزنكرافت الاستقصائي والتدريس باستخدام الطريقة الاعتيادية)، والجنس، والتفاعل بينهما؟“ .

◀ السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، تعزى لمتغيري طريقة التدريس (التدريس باستخدام إستراتيجية نموذج ايزنكرافت الاستقصائي والتدريس باستخدام الطريقة الاعتيادية)، والجنس، والتفاعل بينهما؟ .

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من حيث:

- ندرة الدراسات التي تناولت تأثير استخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في تحصيل الطلبة، ومهاراتهم في التفكير التاريخي.
- تقديمها لمعلمي مادة التاريخ نماذج إجرائية لكيفية استخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في التدريس، بما يعينهم على استخدامه في الغرفة الصفية، والاسترشاد به لبناء نماذج أخرى.
- إفادة واضعي مناهج مادة التاريخ بالمرحلة الإعدادية في تخطيط مناهجهم، بحيث تتبنى المناهج خبرات الطلبة السابقة، وبطريقة تساعد على استخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في تنفيذها، مما يساهم مستقبلاً في تطوير هذه المناهج.

## التعريفات الإجرائية

◀ نموذج ايزنكرافت الاستقصائي (E-learning Model)

نموذج تدريس يقوم على ممارسة طلبة الصف العاشر لعمليات الاستقصاء، ومهاراته المختلفة أثناء دراسته لمادة التاريخ، بحيث يمر الطالب في مواقف الاستثارة، والانهماك، ويمر بعمليات الاستكشاف، والشرح، والتفسير، والتفصيل، والتقويم، والتوسع، ويكون دور المعلم مرشداً ومهيئاً، ومساعداً في عملية التعلم ضمن شعبة صفية تشجع عمليات التفكير.

## ◀ اختبار التحصيل

اختبار يقيس مستوى المعرفة للاستيعاب، والتطبيق في وحدة من كتاب مادة التاريخ للصف العاشر الاساسي، وهو ما تتضمنه اداة القياس المستخدمة لهذا الغرض.



## ◀ مهارات التفكير التاريخي

القدرة على فهم الأحداث التاريخية، والمشكلات التي واجهها الإنسان على البعدين: الزماني، والمكاني، وتحليلها، والمقارنة بينهم، ونقدها، والتنبؤ بحلولها، وإصدار الأحكام بناء على الشواهد والمعطيات. وتقاس على هذه الدراسة من خلال الإجابة على الاختبار المعد لهذه الدراسة.

## ◀ كتاب التاريخ

المحتوى التعليمي المقرر من قبل وزارة التربية والتعليم الأردنية ليدرس في المدارس الأردنية لطلبة الصف العاشر الأساسي للعام الدراسي 2013/2014 م.

## محددات الدراسة

يتوقف تعميم نتائج هذه الدراسة جزئياً؛ لاشتمالها على المحددات الآتية:

- الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة في مدارس وزارة التربية والتعليم التابعة لمديرية تربية وتعليم لواء عين الباشا.
- الحدود البشرية: تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من طلبة الصف العاشر مقسمة إلى مجموعتين: إحداهما تجريبية، والأخرى ضابطة
- الحدود الزمانية: يتم تطبيق هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2013/2014 م.
- الحدود المرتبطة بأدوات الدراسة: وما يتم توفيره لها من خصائص سيكومترية.

## الطريقة والإجراءات

### مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الصف العاشر: ذكوراً وإناثاً في مديرية تربية وتعليم لواء عين الباشا لمادة التاريخ خلال العام الدراسي 2013/2014 م.

### عينة الدراسة

تم اختيار أربع مدارس من مدارس وزارة التربية والتعليم، وتم اعتماد الطريقة العشوائية في اختيار المدارس، كما تم اختيار مدرسين لتطبيق الطريقة الاستقصائية، وكذلك الأمر بالنسبة لاستخدام الطريقة التقليدية، والجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المجموعة، والجنس.

## الجدول (1) :

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المجموعة، والجنس

المجموع	الجنس				
	أنثى	ذكر			
44	23	21	العدد	الضابطة	المجموعة
51.8	27.1	24.7	النسبة المئوية %		
41	22	19	العدد	التجريبية	
48.2	25.9	22.4	النسبة المئوية %		
85	45	40	العدد	المجموع	
% 100.0	% 52.9	% 47.1	النسبة المئوية %		

## أداة الدراسة

- تطلب تنفيذ الدراسة إعداد أداة تتعلق بمهارات التفكير التاريخي تكون من (25) مهارة.

- تم إعداد اختبار تحصيلي للوحدة التعليمية (القدس تاريخ، وحضارة) مكون من عدد من الفقرات من نوع الاختيار من متعدد، حسب مستويات بلوم الثلاثة (معرفة، استيعاب، تطبيق) وكان لكل فقرة أربعة بدائل، واحد منها صحيح، حيث بلغ عدد الفقرات (30).

## معاملات ثبات الإعادة والاتساق الداخلي لاختبار التحصيل في مادة التاريخ

للتأكد من ثبات اختبار التحصيل في مادة التاريخ، تم تطبيقه، وإعادة تطبيقه على عينة استطلاعية من داخل مجتمع الدراسة، ومن خارج عينتها، بلغ حجمها (23 طالبة) من طالبات الصف العاشر الأساسي، وبفاصل زمني مدته أسبوعان بين مرتي التطبيق، ليتم حساب معامل ثبات الاتساق الداخلي (كودر- ريتشاردسون) - من التطبيق الأول - الذي بلغت قيمته (0.93)، وكذلك معامل ثبات الإعادة (بيرسون) - من التطبيقين - التي بلغت قيمته (0.87).

## معاملات ثبات الإعادة والاتساق الداخلي لاختبار مهارات التفكير التاريخي

للتأكد من ثبات اختبار مهارات التفكير التاريخي، تم تطبيقه، وإعادة تطبيقه على عينة استطلاعية من داخل مجتمع الدراسة، ومن خارج عينتها، بلغ حجمها (23 طالبة) من

طالبات الصف العاشر الأساسي، وبفاصل زمني مدته أسبوعان بين مرتي التطبيق، ليتم حساب معامل ثبات الاتساق الداخلي (كودر- ريتشاردسون) - من التطبيق الأول - الذي بلغت قيمته (0.90)، وكذلك معامل ثبات الإعادة (بيرسون) - من التطبيقين - التي بلغت قيمته (0.84).

## متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة، والتابعة الآتية:

1. المتغير المستقل: وهو طريقة التدريس وله فئتان:

- التدريس باستخدام استراتيجية نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس باستخدام الطريقة الاعتيادية).
- الجنس، وله فئتان: ذكر، وأنثى.

2. المتغيرات التابعة:

- أداء أفراد عينة الدراسة على اختبار التحصيل في مادة التاريخ ككل.
- أداء أفراد عينة الدراسة على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل.

## نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصل إليها الباحثون، وقد عرضت بحسب أسئلة الدراسة، وفرضياتها وفق منهجية منظمة تقوم على عرض السؤال، ثم الفرضية المنبثقة عنه، ثم بيان نوع الإحصائي المستخدم، يلي ذلك جدولة البيانات، وإعطاء رقم، وعنوان مناسب وفق طبيعة التحليل، ويختلف ذلك باختلاف نوع التحليل الإحصائي المستخدم، ثم التعليق على الجدول بصورة موجزة.

◀ نتائج سؤال الدراسة الأول الذي نص على «هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، تعزى لمتغيري طريقة التدريس (التدريس باستخدام إستراتيجية نموذج ايزنكرافت الاستقصائي والتدريس باستخدام الطريقة الاعتيادية) ، والجنس، والتفاعل بينهما؟» .

وقد انبثق عن هذا السؤال ثلاث فرضيات صفرية فرعية، مرتبطة مصاحبة هي:

■ الفرضية الصفرية الفرعية الأولى: « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، تُعزى لمتغير طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي والتدريس بالطريقة الاعتيادية)».

■ الفرضية الصفرية الفرعية الثانية: «لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطين الحسابيين لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، يُعزى لمتغير الجنس (ذكر/أنثى)».

■ الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة: «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، تُعزى للتفاعل ما بين طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي والتدريس بالطريقة الاعتيادية)، والجنس».

وللإجابة عن السؤال الأول، وكذلك للتحقق من فرضياته الصفرية المنبثقة عنه، فقد حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأداء أفراد الدراسة على الاختبار القبلي، والبعدي على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، وذلك تبعاً لمتغيري طريقة التدريس المستخدمة (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي والتدريس بالطريقة الاعتيادية)، والجنس، وذلك كما هو مبين في الجدول (2).

#### الجدول (2) :

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - القبلي والبعدي على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، وذلك تبعاً لمتغيري طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس بالطريقة الاعتيادية) والجنس

الأداء البعدي		الأداء القبلي		العدد	الجنس	طريقة التدريس
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي			
2.24	16.67	1.67	3.10	44	ذكر	الاعتيادية
3.29	16.52	1.26	2.96	41	أنثى	
2.81	16.59	1.45	3.02	85	الكلي	

الأداء البعدي		الأداء القبلي		العدد	الجنس	طريقة التدريس
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي			
4.03	20.68	1.30	3.63	40	ذكر	نموذج ايزنكرافت الاستقصائي
3.07	22.91	1.73	3.36	45	أنثى	
3.68	21.88	1.53	3.49	85	الكلي	
3.77	18.58	1.51	3.35	84	ذكر	الكلي
4.51	19.64	1.51	3.16	86	أنثى	
4.19	19.14	1.50	3.25	170	الكلي	

يتبين من الجدول (2) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية القبليّة، والبعديّة لأداء أفراد المجموعة التجريبية على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، حيث كانت جميع قيم المتوسطات الحسابية البعديّة أعلى من المتوسطات الحسابية القبليّة. وكذلك وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية البعديّة، لأداء أفراد مجموعتي الدراسة الضابطة والتجريبية على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، حيث كانت جميع قيم المتوسطات الحسابية البعديّة لأداء أفراد المجموعة التجريبية أعلى من المتوسطات الحسابية البعديّة لأداء أفراد المجموعة الضابطة.

ولمعرفة الدلالة الإحصائية للفروق الظاهرية البعديّة وفقاً لمتغيري طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس بالطريقة الاعتيادية) والجنس، بعد عزل (حذف) الفروق الظاهرية في أداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - في الاختبار القبلي على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل؛ فقد تم استخدام تحليل التباين الثنائي المصاحب (Two Way ANCOVA)، وذلك كما هو مبين في الجدول (3).

### الجدول (3) :

نتائج تحليل التباين الثنائي المصاحب للمتوسطات الحسابية لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - في الاختبار البعدي لاختبار التحصيلي في مادة التاريخ، ككل وفقاً لمتغير طريقة التدريس، والجنس والتفاعل بينهما

حجم الأثر	الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.001	0.814	0.056	0.575	1	0.575	الاختبار القبلي ككل (المصاحب)

حجم الأثر	الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.405	0.000	54.478*	563.679	1	563.679	طريقة التدريس
0.026	0.146	2.152	22.265	1	22.265	الجنس
0.034	0.095	2.850	29.491	1	29.491	طريقة التدريس×الجنس
			10.347	80	827.754	الخطأ
				84	1443.764	المجموع

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ )

وبالنظر إلى نتائج تحليل التباين المبينة في الجدول (3) يتبين ما يأتي:

وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطين الحسابيين لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- البعدي على اختبار التحصيلي البعدي في مادة التاريخ ككل، تعزى لمتغير طريقة التدريس، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) وبذلك فقد رُفضت الفرضية الصفرية الفرعية الأولى، وقبلت البديلة التي تنص على: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، تُعزى لمتغير طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس بالطريقة الاعتيادية)" ولمعرفة لصالح من ذلك الفرق الدال إحصائياً: استخدم اختبار بونفيروني (Bonferroni) على المتوسطات الحسابية المعدلة، وذلك كما هو مبين في الجدول (4).

#### الجدول (4) :

نتائج اختبار بونفيروني (Bonferroni) على المتوسطات الحسابية المعدلة لاختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، حسب متغير طريقة التدريس

الفرق بين المتوسطين الحسابيين المعدلين	الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي المعدل	طريقة التدريس
نموذج ايزنكرافت الاستقصائي	0.49	16.58	الاعتيادية
*5.23	0.51	21.81	نموذج ايزنكرافت الاستقصائي

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ )

يتبين من الجدول (4) وجود فرق دال إحصائياً في اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، بين أداء طلبة المجموعة الضابطة، الذين خضعوا للتدريس باستخدام الطريقة الاعتيادية مقارنة بأداء طلبة المجموعة التجريبية الأولى، التي خضع أفرادها للتدريس باستخدام طريقة (نموذج ايزنكرافت الاستقصائي)، ولصالح أداء طلبة المجموعة التجريبية الأولى التي خضع أفرادها للتدريس باستخدام طريقة (نموذج ايزنكرافت الاستقصائي) بمتوسط حسابي معدل (21.81) ، مقابل متوسط حسابي معدل (16.58) لأداء طلبة المجموعة الاعتيادية.

ولإيجاد فاعلية متغير طريقة التدريس على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، فقد تم إيجاد حجم الأثر Effect Size باستخدام مربع إيتا Eta Square، حيث وجد أنه يساوي (0.405) وهذا يعني أن (40.5%) من التباين في أداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- البعدي على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، عائد لمتغير طريقة التدريس.

كذلك فقد تبين عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطين الحسابيين، لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- البعدي على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، يعزى لمتغير الجنس، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية له (0.146) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ). وبذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية الفرعية الثانية التي نصت على: ” لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطين الحسابيين لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ، ككل يعزى لمتغير الجنس“.

كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية، لأداء طلبة الصف العاشر الأساسي البعدي على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، تعزى للتفاعل الثنائي بين متغيري طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس بالطريقة الاعتيادية) ، والجنس حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية للتفاعل (0.095) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) ، وبذلك فقد قبلت الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة التي تنص على: ” لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية، لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- على اختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، تُعزى للتفاعل الثنائي

بين متغيري: طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي والطريقة الاعتيادية)، والجنس.“

◀ نتائج سؤال الدراسة الثاني الذي نص على «هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، تعزى لمتغيري طريقة التدريس (التدريس باستخدام استراتيجية نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس باستخدام الطريقة الاعتيادية)، والجنس، والتفاعل بينهما؟».

وقد انبثق عن هذا السؤال ثلاث فرضيات صفرية فرعية مرتبطة مصاحبة هي:

■ الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة: ”لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية، لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، تُعزى لمتغير طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس بالطريقة الاعتيادية)“.

■ الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة: ”لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطين الحسابيين، لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، يُعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)“.

■ الفرضية الصفرية الفرعية السادسة: ”لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية، لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، تُعزى للتفاعل ما بين طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس بالطريقة الاعتيادية)، والجنس“.

وللإجابة عن السؤال الأول، وكذلك للتحقق من فرضياته الصفرية المنبثقة عنه، فقد حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأداء أفراد الدراسة على الاختبار القبلي، والبعدي على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، وذلك تبعاً لمتغيري طريقة التدريس المستخدمة (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس بالطريقة الاعتيادية)، والجنس، وذلك كما هو مبين في الجدول (5).



### الجدول (5) :

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي - القبلي، والبعدي على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، وذلك تبعاً لمتغيري طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس بالطريقة الاعتيادية) ، والجنس

الأداء البعدي		الأداء القبلي		العدد	الجنس	طريقة التدريس
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي			
3.39	16.52	2.06	3.14	44	ذكر	الاعتيادية
3.70	15.43	1.89	3.26	41	أنثى	
3.56	15.95	1.95	3.20	85	الكلي	
2.73	19.58	1.66	3.26	40	ذكر	نموذج ايزنكرافت الاستقصائي
2.06	21.05	1.88	3.00	45	أنثى	
2.48	20.37	1.76	3.12	85	الكلي	
3.42	17.98	1.86	3.20	84	ذكر	الكلي
4.11	18.18	1.87	3.13	86	أنثى	
3.78	18.08	1.85	3.16	170	الكلي	

يتبين من الجدول (5) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية القبليّة، والبعديّة لأداء أفراد المجموعة التجريبية على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، حيث كانت جميع قيم المتوسطات الحسابية البعديّة أعلى من المتوسطات الحسابية القبليّة. وكذلك وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية البعديّة لأداء أفراد مجموعتي الدراسة الضابطة، والتجريبية على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، حيث كانت جميع قيم المتوسطات الحسابية البعديّة، لأداء أفراد المجموعة التجريبية أعلى من المتوسطات الحسابية البعديّة، لأداء أفراد المجموعة الضابطة.

ولمعرفة الدلالة الإحصائية للفروق الظاهرية البعديّة وفقاً لمتغيري طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس بالطريقة الاعتيادية) والجنس، بعد عزل (حذف) الفروق في أداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي - في الاختبار القبلي على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل؛ فقد تم استخدام تحليل التباين الثنائي المصاحب (Two Way ANCOVA)، وذلك كما هو مبين في الجدول (6).

## الجدول (6) :

نتائج تحليل التباين الثنائي المصاحب للمتوسطات الحسابية لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- في الاختبار البعدي لاختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، وفقاً لمتغير طريقة التدريس، والجنس والتفاعل بينهما

حجم الأثر	الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.001	0.731	0.119	1.121	1	1.121	الاختبار القبلي ككل (المصاحب)
0.345	0.000	42.223*	397.610	1	397.610	طريقة التدريس
0.001	0.773	0.084	0.790	1	0.790	الجنس
0.044	0.057	3.725	35.074	1	35.074	طريقة التدريس×الجنس
			9.417	80	753.356	الخطأ
				84	1187.950	المجموع

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ )

وبالنظر إلى نتائج تحليل التباين المبينة في الجدول (6) يتبين ما يأتي:

وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطين الحسابيين، لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- البعدي على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، يُعزى لمتغير طريقة التدريس، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ). وبذلك فقد رُفضت الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة، وقبلت البديلة التي تنص على: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية، لأداء أفراد الدراسة- طلبة الصف العاشر الأساسي- على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، تُعزى لمتغير طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس بالطريقة الاعتيادية)" ولمعرفة لصالح من ذلك الفرق الدال إحصائياً: استخدم اختبار بونفيروني (Bonferroni) على المتوسطات الحسابية المعدلة، وذلك كما هو مبين في الجدول (7).

### الجدول (7) :

نتائج اختبار بونفيروني (Bonferroni) على المتوسطات الحسابية المعدلة  
لاختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، حسب متغير طريقة التدريس

الفرق بين المتوسطين الحسابيين المعدلين	الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي المعدل	طريقة التدريس
نموذج ايزنكرافت الاستقصائي	46.	15.98	الاعتيادية
*4.33	48.	20.31	نموذج ايزنكرافت الاستقصائي

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ )

يتبين من الجدول (7) وجود فرق دال إحصائياً في اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، بين أداء طلبة أداء طلبة المجموعة الضابطة، الذين خضعوا للتدريس باستخدام الطريقة الاعتيادية مقارنة بأداء طلبة المجموعة التجريبية الرابعة، التي خضع أفرادها للتدريس باستخدام طريقة (نموذج ايزنكرافت الاستقصائي)، ولصالح أداء طلبة المجموعة التجريبية الرابعة، التي خضع أفرادها للتدريس باستخدام طريقة (نموذج ايزنكرافت الاستقصائي) بمتوسط حسابي معدل (20.31)، مقابل متوسط حسابي معدل (15.98) لأداء طلبة المجموعة الاعتيادية.

ولإيجاد فاعلية متغير طريقة التدريس على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، فقد تم إيجاد حجم الأثر Effect Size باستخدام مربع إيتا Eta Square، حيث وجد أنه يساوي (0.345) وهذا يعني أن (34.5%) من التباين في أداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - البعدي على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، عائد لمتغير طريقة التدريس.

وأظهرت النتائج عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطين الحسابيين، لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - البعدي على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، يعزى لمتغير الجنس، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية له (0.773) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) وبذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة التي نصت على: ” لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطين الحسابيين، لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، يعزى لمتغير الجنس.“

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية، لأداء طلبة الصف العاشر الأساسي البعدي على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، تعزى للتفاعل الثنائي بين متغيري طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس بالطريقة الاعتيادية) والجنس حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية للتفاعل ( $0.057$ ) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ )، وبذلك فقد قبلت الفرضية الصفرية الفرعية السادسة التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، تعزى للتفاعل الثنائي بين متغيري: طريقة التدريس (التدريس باستخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والطريقة الاعتيادية)، والجنس".

### مناقشة نتائج الدراسة

♦ أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول (هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية، لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - على الاختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، تعزى لمتغيري طريقة التدريس (التدريس باستخدام استراتيجية نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس باستخدام الطريقة الاعتيادية)، والجنس، والتفاعل بينهما؟".

أشارت نتائج تحليل التباين الثنائي المصاحب إلى وجود فروق دالة إحصائية ( $a=0.05$ ) بين المتوسطين الحسابيين، لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - البعدي على الاختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، يعزى لمتغير طريقة التدريس، ومتغير الجنس وللتفاعل بينهما، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية ( $0.000$ ) وهي أقل من المستوى الدلالة الإحصائية ( $a=0.05$ ). واستخدم اختبار بونفيروني لمعرفة لصالح من تلك الفروق الدالة إحصائياً، وأشارت نتائج الاختبار على وجود فرق دال إحصائياً في الاختبار التحصيلي في مادة التاريخ ككل، بين أداء طلبة المجموعة الضابطة، الذين خضعوا للتدريس باستخدام الطريقة الاعتيادية، مقارنة بأداء طلبة المجموعة التجريبية الأولى، التي خضع أفرادها للتدريس باستخدام طريقة (نموذج ايزنكرافت الاستقصائي) ولصالح أداء طلبة المجموعة التجريبية الأولى، التي خضع أفرادها للتدريس باستخدام طريقة (نموذج ايزنكرافت الاستقصائي) بمتوسط حسابي معدل ( $21.81$ )، مقابل متوسط حسابي معدل ( $16.58$ ) لأداء طلبة المجموعة الاعتيادية.

### (أداء طلبة المجموعة التجريبية أعلى من الضابطة)

ويفسر الباحثون ذلك بسبب فاعلية طريقة التدريس المستخدمة في تدريس طلبة المجموعة التجريبية، التي استندت أساساً على نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، حيث تعد مثل هذه النتيجة منطقية، قياساً بما تم اتباعه مع طلبة المجموعة الضابطة من استخدام الطريقة الاعتيادية في تدريس مبحث التاريخ، فنموذج ايزنكرافت الاستقصائي الذي تم استخدامه في تدريس المحتوى التاريخي، تطلب من المعلمين القائمين على تدريس طلبة المجموعة التجريبية المرور بمحطات متنوعة.

وربما يفسر الباحثون ذلك بسبب المحطات، أو المراحل المتنوعة التي يشترط المرور بها عند استخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي عبر محطاته:

■ المرحلة الأولى: الاستثارة، أو التهيئة (Elicitation). المرحلة الثانية: الانهماك أو، الانشغال (Engagement). المرحلة الثالثة: الاستكشاف (Exploration). المرحلة الرابعة: الشرح أو التفسير (Explanation). المرحلة الخامسة: مرحلة التفضيل (Elaboration) لمرحلة السادسة: مرحلة التقويم (Evaluation). المرحلة السابعة: مرحلة التوسع (Extension).

ان استخدام المحطات السابقة في نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، قد تمكن الطلبة من استخدام الحواس أكثر في تعلم المحتوى التاريخي، قياساً بما يتم استخدامه أثناء تعلمهم دروس التاريخ باستخدام التلقين، والإلقاء، حيث يسمعون فقط ما يقوله المعلم دون أدنى استخدام لمهارات التفكير المختلفة.

كما ربما يفسر الباحثون ذلك بسبب فاعلية نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، الذي يساهم في تمكين طلبة الصف العاشر الأساسي من إتقان تعلم دروس مبحث التاريخ من جهة، إضافة إلى الأثر الذي تركته هذه الطريقة من الاحتفاظ بما تم تعلمه من دروس مبحث التاريخ، لأطول فترة زمنية ممكنة، مما يساهم في حصولهم على علامات أعلى، قياساً بطلبة الصف العاشر الأساسي الذي تعلموا التاريخ بالطريقة الاعتيادية.

واتفقت هذه الدراسة مع دراسة عمران (2012) التي هدفت إلى التعرف إلى أثر استخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في تدريس الدراسات الاجتماعية على التحصيل، وتنمية مهارات التفكير الجغرافي لدى تلاميذ الصف الثالث الإعدادي، وأظهرت النتائج أن استخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في التدريس أدى إلى زيادة التحصيل المعرفي.

كما اتفقت أيضاً مع دراسة سير بنام و تايراكهام (Siribunnam and Tayrukham, 2009)، التي أشارت نتائجها إلى فاعلية استخدام كل من نموذج ايزنكرافت الاستقصائي

وطريقة (K.W.L) في تنمية مهارات التفكير التحليلي، والتحصيل المعرفي، والاتجاه نحو المادة عن الطريقة التقليدية، كما أظهرت أن أداء المجموعة التي درست وفق نموذج ايزنكرافت الاستقصائي أفضل من المجموعة التي درست الوحدة نفسها وفقاً لطريقة (K.W.L) سواء في التحصيل المعرفي، أو في مهارات التفكير التحليلي، أو في الاتجاه نحو مادة الكيمياء.

كما اتفقت مع دراسة جوفين وآخرون (Genen et.al, 2006) التي هدفت إلى التعرف إلى فاعلية نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، مقارنة بطريقة التدريس بمساعدة الكمبيوتر في تنمية التحصيل، والاتجاه نحو الفيزياء لدى طلاب الصف الأول الثانوي. وقد أظهرت نتائجها عدم وجود فروق دالة إحصائية، بين المجموعة التي درست الموضوعات الإلكترونية والتقليدية وفق التدريس بمساعدة الكمبيوتر، والمجموعة التي درست الموضوعات نفسها وفق نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، بالنسبة لمقياس الاتجاه نحو الفيزياء، بالإضافة إلى وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعتين عن مستوى التذكر، والفهم لصالح المجموعة، التي درست وفقاً للتدريس بمساعدة الكمبيوتر، وعدم وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعتين عند مستوى التطبيق. واتفقت أيضاً مع دراسة كل من الجبور (2007)، ودراسة هيو (2006)، ودراسة ريس (1997).

#### × نتيجة لعدم وجود أثر في التحصيل يعزى لمتغير الجنس

وربما يفسر الباحثون ذلك، بسبب ما تم توفيرة من جهود مدروسة من قبل الباحثة في تدريس المعلمين، والمعلمات الذي يدرسون مبحث التاريخ لطلبة الصف العاشر في مديرية لواء عين الباشا، حيث تم تزويد هؤلاء المعلمين، والمعلمات بالمهارات اللازمة حول كيفية ممارسة خطوات مهارات نموذج ايزنكرافت الاستقصائي من خلال ورش العمل، والجلسات التي تم عقدها مع من فقد الدراسة من معلمين ومعلمات، بحيث تم ضمان امتلاكهم للمهارات اللازمة، مما أدى إلى قيامهم بتدريس الطلبة بالطريقة والآلية نفسيهما، مما يساهم في عدم وجود فوارق لصالح أي منهما.

ويرى الباحثون أن هذه النتيجة منطقية قياساً بما يمتلكه الطلبة الذكور والإناث من مهارات، واستعدادات لتعلم دروس التاريخ، وفي إتقانهم لها، لاسيما في ظل تشابه المعلمين، والمعلمات في مهاراتهم، وكفائاتهم، وفي برامج إعدادهم قبل الخدمة، وفي برامج تدريبهم أثناء الخدمة، وفي التدريس الذي قدمته الباحثة ذاتها في آليات استخدام خطوات نموذج ايزنكرافت الاستقصائي.

♦ ثانياً: مناقشة نتائج السؤال الثاني (هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين

المتوسطات الحسابية لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، تعزى لمتغيري طريقة التدريس (التدريس باستخدام استراتيجية نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، والتدريس باستخدام الطريقة الاعتيادية) ، والجنس، والتفاعل بينهما؟ .

أشارت نتائج تحليل التباين الثنائي المصاحب لأداء أفراد الدراسة في الاختبار البعدي، لاختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، وفقاً لمتغير طريقة التدريس، والجنس، والتفاعل بينهما إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ( $a=$ ) بين المتوسطين الحسابين لأداء أفراد الدراسة - طلبة الصف العاشر الأساسي - البعدي على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، يعزى لمتغير طريقة التدريس، حيث كانت قيمة الدلالة الاحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية.

كما أشارت نتائج اختبار بونفيروني على المتوسطات الحسابية المعدلة لاختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، حسب متغير طريقة التدريس إلى وجود فرق دال احصائياً في اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، بين أداء طلبة المجموعة الضابطة الذين خضعوا للتدريس باستخدام الطريقة الاعتيادية، مقارنة بأداء طلبة المجموعة التجريبية الرابعة التي خضع أفرادها للتدريس باستخدام طريقة (نموذج ايزنكرافت الاستقصائي) ، ولصالح أداء طلبة المجموعة التجريبية الرابعة التي خضع أفرادها للتدريس باستخدام طريقة (نموذج ايزنكرافت الاستقصائي) بمتوسط حسابي معدل (20.31) ، مقابل متوسط حسابي معدل (15.98) لأداء طلبة المجموعة الاعتيادية.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الجبور (2007) التي هدفت إلى قياس أثر تدريس التاريخ بطريقة تحليل النص في اكتساب مهارات التفكير التاريخي، وتنمية الاتجاه نحو مبحث التاريخ لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن، وبينت نتائج الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالات احصائية في مدى اكتساب طالبات الصف التاسع الأساسي لمهارات التفكير التاريخي، لصالح المجموعة التجريبية التي تم تدريسها بطريقة تحليل النص التاريخي، وأن هناك فروقاً ذات دلالات احصائية في المجموعة التجريبية في الصف التاسع نحو مبحث التاريخ، لصالح المجموعة التجريبية التي درست مبحث التاريخ بطريقة تحليل النص.

كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فرق ذي دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ( $a=0.05$ ) بين المتوسطين الحسابيين، لأداء أفراد الدراسة البعدي على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، يعزى لمتغير الجنس، حيث كانت قيمة الدلالة الاحصائية له

(0.773) وهي أكبر من مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha=0.05$ ) بين المتوسطين الحسابين لأداء أفراد الدراسة على اختبار مهارات التفكير التاريخي ككل، يعزى لمتغير الجنس.

واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة الصفدي (1999) التي هدفت إلى تحديد مستوى معرفة معلمي التاريخ للمرحلة الثانوية لمهارات البحث والتفكير التاريخي، وقد أشارت النتائج إلى أن مستوى معرفة معلمي التاريخ للمرحلة الثانوية لمهارات البحث التاريخي، ومهارات التفكير التاريخي أقل من المستوى المقبول تربوياً، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى معرفة معلمي التاريخ للمرحلة الثانوية لمهارات البحث التاريخي، والتفكير التاريخي كل على حدة والمهارات مجتمعة تعزى للجنس والمؤهل والخبرة.

وربما يفسر الباحثون ذلك بسبب الارتباط، والاندماج المتوقع حدوثه جراء تقديم المعرفة التاريخية من خلال استخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، وما قد يترتب على ذلك من إتقان طلبة الصف العاشر الاساسي، وتميزهم في اختبار مهارات التفكير التاريخي، وتؤكد الباحثة أن مهارات ممارسة الاستقصاء، ومكونات الاستقصاء التاريخي ترتبط، وتندمج بشكل لافت مع ما تتضمنه مهارات التفكير التاريخي، وهذا من شأنه أن يقوي طلبة الصف العاشر الأساسي ممن خضعوا لدراسة مبحث التاريخ بالمجموعة التجريبية.

ويرى الباحثون أن ما سبق هو نتيجة منطقية، إذ إنه ليس من المعقول، أن يتفوق طلبة المجموعة الضابطة على التجريبية في اختبار مهارات التفكير التاريخي، حيث إن دراسة التاريخ اعتماداً على التلقين، والإلقاء لا يمكن أن يسهم في إكسابهم مهارات التفكير التاريخي.

ويفسر الباحثون عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في اختبار مهارات التفكير التاريخي بين الطلبة الذكور، والإناث، وذلك بسبب تشابه الظروف التي تعرض لها طلبة الصف العاشر الاساسي، سواء أكانوا من الذكور أو من الإناث، والمرتبطة بعدة متغيرات ابتداءً بالمعلم/ المعلمة، حيث تم إخضاعهم للظروف الإرشادية والتدريبية نفسها، وجلسات الحوار، والمناقشة، تمهيداً لإكسابهم المهارات اللازمة لإنجاح تدريس مبحث التاريخ وفق نموذج ايزنكرافت الاستقصائي، وثانيها الظروف المتعلقة تشابه الظروف الاجتماعية، والاقتصادية المرتبطة بالطلبة ذكوراً، وإناثاً وذلك بسبب طبيعة المنطقة الجغرافية التي ينتمون إليها.



## المراجع العربية

1. البعلي، ابراهيم. (2010). ” فاعلية استخدام نموذج ايزنكرافت الاستقصائي في تنمية التفكير الأبتكاري والتحصيل الدراسي في مادة العلوم لدى تلاميذ الصف الثاني المتوسط بالمملكة العربية السعودية“ دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية لمناهج وطرق التدريس، كلية التربية- جامعة عين شمس، العدد 154. يناير، ص ص 176 – 204.
2. الخريشه، علي. (2004). مهارات التفكير التاريخي في كتب التاريخ للمرحلة الثانوية. مجلة كلية التربية، جامعة الامارات العربية المتحدة، السنة التاسعة عشر، العدد 21. ص ص 149 – 182.
3. الخريشة، علي والصفدي، حسين. (2001). معرفة طلبة معلمي مجال الدراسات الاجتماعية في عمليات التربية والجامعات الأردنية لمهارات البحث والتفكير التاريخي. مجلة جامعة دمشق، المجلد، 170، ص 128.
4. رفعت، ريهام. (2011). فاعلية وحده عن التنمية المستدامة بمنهج الجغرافيا قائمة على نموذج ايزنكرافت الاستقصائي لتنمية المفاهيم والاتجاهات نحوها لدى طلاب الصف الأول الثانوي. مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية. كلية التربية- جامعة عين شمس. العدد 32، ص ص 130 – 163.
5. عمران، خالد عبد اللطيف. (2012). أثر استخدام ايزنكرافت الاستقصائي في تدريس الدراسات الاجتماعية على التحصيل وتنمية مهارات التفكير الجغرافي لدى التلاميذ الصف الثالث الإعدادي.
6. الصعوب، ماجد محمود. (2003). درجة ممارسة معلمي التاريخ للمرحلة الثانوية في محافظة الكرك لمهارات التفكير التاريخي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

## المراجع الأجنبية.

1. Eisenkraft, A. (2003). «Expanding the 5E Model”. A proposed 7E model emphasizes “transfer of learning” and the importance of eliciting prior understanding, Science Teacher. Vol. 70. No (6) . pp. 56–59.

2. Gonen, S and Kocakaya, S. (2010). A “physics lesson designed according to 7E model with the help of instructional technology”. (lesson plan) Turkish online Journal of distance Education. Vol. 11. No (1) . Pp 98-113.
3. Judson, E. and Lawson, A. (2007) . What is the role of constructivist teachers with in faculty communication networks. Journal of research in science teaching. Vol 44. No (3) . Pp. 490- 505.
4. Kanli, U. (2007) “the effect of laboratory based on the 7E Model with certification Laboratory approach on Students development of science process skills and conceptual achievement” Ph. D. Thesis, Gazi University, Ankara.
5. Klages. C. (2005) . Secondary social studies students engagement with historical thinking and historical empathy as they use oral history interviews. Ph. d. ,The University of Texas at Austin.
6. Masran, N. (2005) . Historical thinking skills of preservice teachers in Secondary School Social Studies Methods Course. Ph. D thesis, University ofIOWA.
7. Siribunnam, S. and Toyrankhan, S. (2009) . “ Effects of 7- E, KWL and conventional instruction on Analytical thinking. Learning Achievement and attitudes to and chemistry learning” Journal of social sciences, Vol 5. No (4) , Pp. 279- 282.
8. Sullivan, C. (2007) . Engaging with Socioconstructive Pedagogy: Four Social Studies Preservice Teachers , Understandings and Experiences in contemporary classrooms. Phd thesis, University of Texas.

أ. شيرين صالح أبو عرابي العدوان  
أ. د. إبراهيم القاعود  
د. خالد بني خالد

”أثر نموذج إيزنكرافت الاستقصائي في التحصيل. وتنمية  
مهارات التفكير التاريخي لدى طلاب الصف العاشر  
الأساسي في مادة التاريخ“

---

# نماذج من التجارب الآسيوية في تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، واستفادة الجزائر منها \*

أ. شريفة العابد برينيس \*\*

---

\* تاريخ التسليم: 2014 /9 /21 م، تاريخ القبول: 2014 /10 /13 م

\*\* طالبة دكتوراه، أستاذة مساعدة.

\*\*\* المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة- الجزائر.

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، باعتبارها خيارا استراتيجيا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذا ندرس تجارب بعض الدول الآسيوية، كالهند، وماليزيا، والصين، باعتبارها نماذج رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة يؤخذ بها في كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادها، ومؤسساتها، كالجزائر لتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها، أنه بالرغم من أن لكل تجربة مميزات إلا أن كل الحكومات محل البحث لعبت دورا رائدا في مواجهة العقبات، التي تعترض إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها، حيث أدركت الدور الاقتصادي الهام الذي تؤديه هذه المؤسسات في توليد الدخل الوطني، وتوفير فرص العمل، وتطوير الابتكارات التكنولوجية.

وأوصت الدراسة بمجموعة هامة من التوصيات لنجاح التجربة الجزائرية، أبرزها أنه يتطلب أن تعي الدولة أن قضية تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة ليس شأنا خاصا بهذه المؤسسات، لأن وراء كل مؤسسة مزاحمة ورائدة دولة.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجارب الآسيوية، التنمية الاقتصادية.

## **Models from Asian experiences in terms of developing Small and Medium Enterprises and utilizing them by Algeria**

### ***Abstract:***

*This study sheds some light on the development of small and medium-enterprises as a very important strategic option in the economic and social development in both developed and developing countries. This study deals with the experience of some Asian countries such as Malaysia, China and India, since these countries are considered as pioneers in the development of small and medium enterprises. Their experience is being imitated by all the countries looking to promote this sector to achieve a real economic advance including Algeria.*

*Among the results obtained from the study is that despite the special features of every experience, governments concerned by this research have always played a leading role in defeating the obstacles that face regarding the creation and development of small and medium enterprises, Where they realized the important economic role of such societies in increasing the national income, creating new job opportunities and developing technological inventions.*

*Among the recommendations of the study and in order to guarantee the success of the Algerian experience, the government shall be aware that the importance of developing small and medium enterprises is not limited to the enterprise itself, since behind every leading and successful society, a concerned state.*

**Keywords:** *small and medium enterprises, Asian experiences, economic development.*

## مقدمة:

شغل دور المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في النمو والتشغيل حيزا كبيرا في أدبيات التنمية، إذ بالرغم من أنه لا توجد نظرية متكاملة، وقائمة بذاتها تخص هذه المؤسسات، إلا أنه منذ ظهور الاقتصاديين الكلاسيكيين، أمثال آدم سميث، وألفرد مرشال، كان هناك تركيز على دور المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الاقتصاد، وتأثير المناخ الذي تعمل فيه على أدائها، كما برر بعض الاقتصاديين منذ عشرينات القرن الماضي وجود المؤسسة الصغيرة في حالة السلع ذات الطلب المنخفض، وذات الطابع الشخصي كالصناعات الحرفية، واليدوية، وبالتالي حجم المنشأة تفرضه طبيعة السلعة، أو النطاق الجغرافي بالنسبة للخدمات التي تتطلب القرب من الزبون. (Pierre André, 2008, p119-144)

ومنذ السبعينات من القرن الماضي تراجع عدد المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الصدمة البترولية الأولى، التي تعتبر حقبة نهاية الفوردية (Fordism)، وهو نظام التصنيع المبني على كبرى الشركات، وإنتاج سلع نمطية، ومنخفضة التكلفة، إذ تزامنت الفترة مع الارتفاع الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الولايات المتحدة والدول المتقدمة، ما وضع حداً لهيمنة التيلورية (Tay-lorism) كوسيلة لتنظيم عملية الإنتاج بالأحجام الكبيرة، ومع ظهور بوادر العولمة، واشتداد المنافسة الدولية، تحتم على المؤسسات الكبرى اتخاذ أساليب أكثر مرونة في التنظيم، من خلال التعاقد مع المنشآت الصغرى، الأمر الذي عزز مساهمات المؤسسات الصغيرة في القيمة المضافة والعمالة والنمو.

وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العقود الأخيرة تمثل طرْحًا يحتل أولوية متقدمة على صعيد اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، ومنها البلدان الآسيوية، فقد حظيت باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، حيث تساهم تلك المشروعات في توليد العمالة، وخفض معدلات الفقر، وتحقيق توزيع عادل وأوسع للثروة، والفرص الاقتصادية، ولكن هناك بعض المخاطر التي تواجه تلك المؤسسات، وتحول دون تحقيقها للأهداف المرجوة منها.

والجزائر كمتيلاتها من الدول الراغبة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، تمتلك موارد حيوية لم تستغل بالشكل الأمثل لتطوير مؤسساتها، لذلك لابد من وجود آلية ما تؤدي إلى الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وذلك قد يكون بالتطرق لبعض التجارب الآسيوية،

ودراسة مدى إمكانية الاستفادة من بعض جوانب هذه التجارب، وبخاصة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## إشكالية الدراسة:

تمثل هذه الدراسة محاولة لإيضاح الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتبارها الرهان الجديد للتنمية الاقتصادية، حتى تأتي القرارات المستقبلية متوافقة مع ما يتطلبه الواقع، وما يقتضي تحقيقه من أهداف اقتصادية، على هذا الأساس طرح الباحث التساؤل الآتي:

هل اتبعت الدول الآسيوية نهجا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، يمكن الجزائر إتباعه والاستفادة منه مع اختلاف الظروف والمقومات؟

## الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء نظرة تحليلية على أهم السياسات الصناعية في مجموعة مختارة من البلدان الآسيوية الناهضة، باعتبار أن هذه السياسات تعتبر من أهم معالم تجربة التنمية في بلدان آسيا الناهضة، لذلك تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، في ظل خطط التنمية الاقتصادية في بعض الدول لمعرفة تجربتها، ومدى إمكانية الاستفادة من نتائج هذه التجارب في الدول الأخرى، كالجزائر التي تضطلع بتنفيذ خطط للتنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر.

## منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب هذه الدراسة، سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على الإشكال الرئيسي، وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

## أولا: التجربة الهندية

### 1. التجربة النموية في الهند

منذ عام 1950 أصبح التخطيط مبدأ مقررا في الحكومة الهندية، حيث أنشأت لجنة للتخطيط القومي لتتولى إعداد خطة عامة لاستغلال موارد البلاد استغلالا فعالا متوازنا،



وتحقق التنمية الاقتصادية في الهند على شكل خطط خماسية كما هي ملخصة في الجدول الموالي:

## الجدول رقم 01:

## المسيرة التنموية في الهند إبان المراحل الأربع (1950 - 2001) (%)

حقبة ثانية (1981 - 1980 حتى 2001 - 2002)			حقبة أولى (1950 - 1951 حتى 1979 - 1980)			
مرحلة ثانية (2001 - 1992)	مرحلة أولى (1991 - 1980)	حقبة ثانية	مرحلة ثانية (1979 - 1965)	مرحلة أولى (1964 - 1951)	حقبة أولى	
6.0	5.5	5.7	2.9	4.4	3.6	النتاج المحلي الإجمالي
3.9	3.3	3.6	0.6	2.3	1.4	نتاج المحلي الإجمالي الفردى
4.9	4.5	4.7	2.8	3.7	3.2	استهلاك خاص
6.6	6.0	6.3	5.1	6.6	5.8	استهلاك عام
7.8	5.0	6.3	4.5	7.9	6.1	استثمار
7.9	9.9	8.9	3.7	9.7	6.6	آلات وتجهيزات
8.6	8.4	8.5	3.8	3.5	3.6	استثمار خاص
10.8	8.4	9.5	10.2	0.0	3.8	صادرات أدوات وخدمات
13.2	6.9	9.8	37.1	-	-	واردات بترولية

Source : Virmani (2004) avec CSO (Series a prix 1993- 1994) et RBI

أصدرت لجنة التخطيط القومي في الحقبة الأولى أول مشروع لخطة السنوات الخمس سنة، 1951 الذي انتهى بتحقيق معظم أهدافه، ليتم بعده وضع مشروعين: ثان وثالث، إلا أن الهند شهدت في المرحلة الثانية من هذه الحقبة سلسلة من الأزمات الغذائية، انتكس خلالها الاستثمار، والتي تخللتها ثلاث خطط سنوية من 1966 - 1969، وبعدها انطلقت الخطة الخمسية الرابعة، وتلتها الخامسة حيث شهدت هذه المرحلة إعادة توجيه الأولويات نحو الزراعة، والصناعات المرتبطة بها، حيث أصبح نموذج الاعتماد على الذات يعتمد على نموذج إحلال الواردات؛ لتحقيق نتائج ملموسة بالنسبة للاستقلال الزراعي الذاتي في الهند. (البكري، 1986، ص 204 - 209)

أما الحقبة الثانية بدأت بانطلاق الخطة الخمسية السادسة التي كان شعارها الاعتماد على الذات، بعدها الخطة الخمسية السابعة حيث بدأ الاقتصاديون يتحدثون عن إقلاع الهند، إلا أنه بحلول عام 1991 وصل العجز لدى الحكومة إلى 8% من إجمالي الناتج المحلي، تبعه عجز كبير في احتياطات الصرف، حيث وضعت الحكومة جملة من الإصلاحات، وهو ما انعكس إيجابيا بتوسع كبير في التجارة، وزيادة الاستثمار الأجنبي، وتحقيق نهضة في مجالي التكنولوجيا والخدمات، وأصبح القطاع الخاص يشكل العمود الرئيسي لنمو الناتج القومي الهندي، وتوسعت العديد من الشركات الهندية. (ايفيشيوسستروس، بوزمان، 2009، ص35)

وفقا لما تذكره البيانات، فإن عدد سكان الهند سنة 2012 يفوق المليار نسمة أي حوالي 1.3 مليار نسمة، يلعب هذا العامل عنصرا فعالا في اتساع السوق ممثلا في شريحة السكان، التي تتمتع بقوة شرائية عالية، إذ تشير التقديرات الدولية في هذا الصدد، إلى أنه من المتوقع أن يتجاوز حجم السوق الهندي حجم السوق الصينية خلال العقود القادمة، لتصبح الهند أكبر سوق اقتصادي في العالم، ويشهد نمو الناتج المحلي للهند نمو مستمرا وصل إلى 10.5% سنة 2010 ما يعزز القوة الاقتصادية بشكل كبير، ويسهم لحد كبير في تحقيق إستراتيجية تعديل الهيكل الاقتصادي.

## 2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند

كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رأس المال المستثمر، وعدد العمال، بحيث وضعت حدا أقصى لا يتجاوز 50 عاملا، مما أدى إلى عدم التخفيف من حدة مشكلة البطالة، ومن ثمة قامت الحكومة سنة 1967 بقصر التعريف على رأس المال وحده، (Sellami, 1985, p36) وحسب التقرير السنوي 2011 - 2012 لوزارة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الهند تصنف المؤسسات حسب رقم أعمالها كالتالي: (MSME, 2011- 2012, p16)

■ المؤسسات الصغيرة: لا يتجاوز رقم أعمالها 2.5 مليون روبية<sup>(1)</sup>

(25 lakh<sup>(2)</sup> de roupies)

■ المؤسسات الصغيرة: رقم أعمالها لا يقل عن 2.5 مليون روبية، ولا يفوق عن 5 مليون روبية (5 crore<sup>(3)</sup> de roupies)

■ المؤسسات المتوسطة: رقم أعمالها لا يقل عن 5 مليون روبية، ولا يفوق 10 ملايين روبية.

(1) 1 روبية هندية = 0.0163819 دولار أمريكي

Lakh= 10<sup>5</sup> (2)

Creore= 10<sup>6</sup> (3)

## 1.2. الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند

- وزارة الصناعات الصغيرة، والصناعات الريفية الزراعية: قامت الهند بإنشاء وزارة خاصة تعمل على دعم الصناعات الصغيرة، والمتوسطة، والتنسيق بين الهيئات المختلفة التي تعمل لخدمة هذا القطاع (راتول، بن داودية، 2006، ص176)، وفي 2007 تحولت إلى وزارة المنشآت الصغرى، والصغيرة، والمتوسطة بعد أن اندمجت فيها وزارة الصناعة الغذائية، والريفية، اهتمت الوزارة الجديدة بالسياسات، والبرامج، والخطط المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والتنسيق مع حكومات الولايات لتطوير هذا النوع من المؤسسات، وضمان توفير التمويل اللازم لها من المؤسسات المالية، والبنوك، وتنمية قدراتها التكنولوجية، وتوفير الإدارة الحديثة لها. (MSME, 2011- 2012, p14)

- مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة: تقدم خدمات مختلفة في مجالات الإنتاج، والتمويل، والتسويق، وتعد برامج تدريبية تهدف إلى زيادة المهارات الفنية للعامل، وتزود أصحاب المؤسسات الصغيرة بالمعلومات، والبيانات الخاصة بالأسواق العالمية. (عبده، 2004، ص164)

- صندوق تطوير التكنولوجيا: أنشأت الحكومة الهندية صندوقا للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة، حيث استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم، وضرائب على المنتجات المستوردة، إلى تقديم الدعم المادي، والفني لتطوير المنتجات، وهذا أكثر جدوى لتنمية الاقتصاد القومي على المدى القصير والطويل. (على عمر، 2007، ص262)

## 2.2. السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الهند

- البرامج والمساعدات المالية: عملت الحكومة الهندية على توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، ذلك من خلال إيجاد العديد من المصادر التمويلية لتقديم الخدمات التمويلية كافة من قروض لتمويل رأس المال الثابت، والعامل، والأخذ بنظام التمويل الإيجاري، وذلك عن طريق جهات عديدة، مثل: البنوك التجارية، كبنك الهند للتنمية الصناعية، والبنوك الإقليمية، وجهاز تنمية الصناعات الصغيرة، كما قامت الهند باتباع نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات، عن طريق وضع احتياطي بالبنك المركزي لمواجهة الخسائر المحتملة بالصناعات الصغيرة.

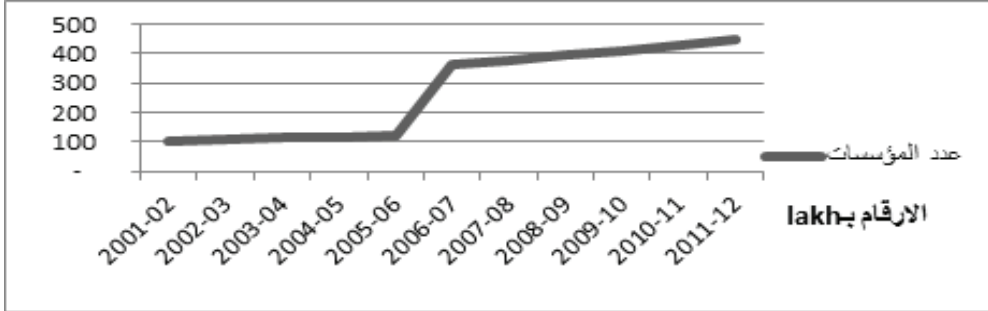
- نظام التعاقد من الباطن: تعتبر الهند من أكبر المتعاملين في نظام التعاقد الفرعي من الباطن، الذي يتم بين المؤسسات الصغيرة، والكبيرة سواء في نطاق التعاقدات الدولية أو المحلية، فالأول يتم التعاقد فيه بين المؤسسات الصغيرة بالداخل، والمؤسسات الكبيرة

بالخارج، أما الثاني فيتم التعاقد فيه بين المؤسسات الكبيرة، والصغيرة داخل الدولة. (بوقمقوم، 2010، ص 99 - 100)

### 3.2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند

الشكل رقم 01:

التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند (2001 - 2012)

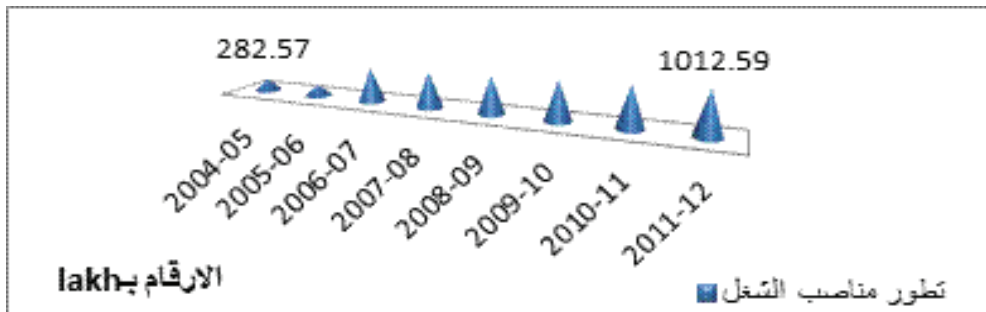


Source: Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report 2011- 2012, P17

إن النظرة الإجمالية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند، تكشف أن هذا النجاح هو ثمرة تضافر مجموعة من العوامل، والإمكانات الشرعية، والإدارية (مخيمر، عبد الفتاح، 2005، ص 68 - 69) ونظرا للمنحنى البياني أعلاه، يتبين العدد الهائل لهذه المؤسسات التي وصلت إلى 44.773.000 مؤسسة خلال 2011 - 2012 وهذا بعدما كانت 10.521.000 مؤسسة في 2001.

الشكل رقم 02:

تطور مناصب الشغل المصرح بها من طرف المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الهند 2004 - 2012

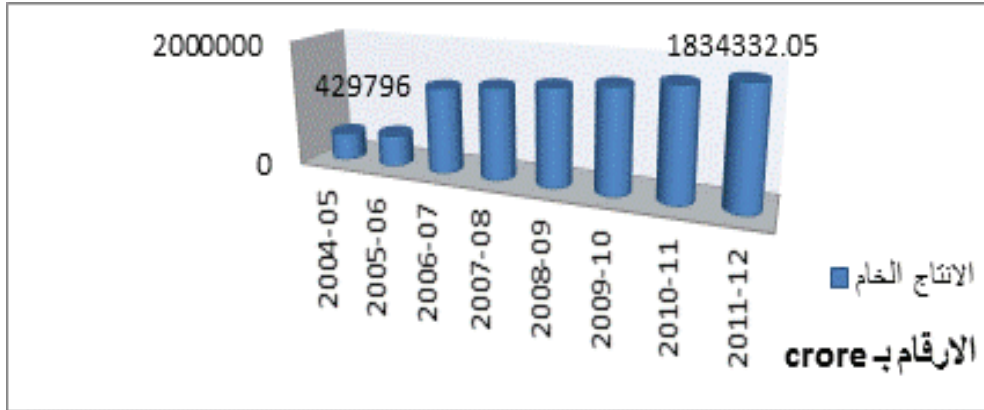


Source: Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report 2011- 2012, P18

أثبتت الدراسات في الهند أن المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة هي المولد الأكبر لفرص العمل، فلقد حققت معدل نمو في التشغيل بلغ في المتوسط 7% سنويا خلال الفترة 1992 - 2009، ووفقا لما تذكره البيانات، والأرقام في الشكل رقم 02 نلاحظ تطورا، وزيادة كبيرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وصلت إلى أكثر من 101 مليون منصب أواخر 2012. وهذا ما يبين أهمية هذه المؤسسات في تنمية الاقتصاد الهندي، ودورها في معالجة مشكلة البطالة، ولتبيان أهميتها نعتمد على مؤشر آخر، وهو مساهمتها في الإنتاج الخام، التي قدرت بـ 1.834 تريليون روبية سنة 2012 كما موضح في الشكل أسفله.

### الشكل رقم 03:

الإنتاج الخام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



Source: Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report 2011- 2012, P18

## ثانيا: التجربة الماليزية

### 1. تجربة التنمية في ماليزيا

بدأت المسيرة التنموية في ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال سنة 1958، من خلال استراتيجية الإحلال محل الواردات، حيث كانت تقوم على صناعات السلع الاستهلاكية، إلا أنه نظرا لضيق السوق المحلية، وضعف حجم الطلب المحلي، ظلت عمليات التصنيع خلال الستينيات محدودة، ولم تحقق طفرة كبيرة في حجم العمالة، والقيمة المضافة، (ضلوش، كياس، 2011، ص6) كما هو ملخص في الشكل الآتي:

الشكل رقم 04:

تطور المسار التنموي الماليزي

فترة التسعينيات	فترة الثمانينيات	فترة السبعينيات	فترة الستينيات
2000	1995	1985	
الصادرات ذات المحتوى التقني العالي.	صادرات صناعية ذات "مكون محلي مرتفع".	الصادرات الصناعية "كثيفة العمالة".	الاعتماد على صادرات سلع محدودة أولية متنوعة: - البترول والغاز. - الكاكاو. منتجات صناعية محدودة.
			الاعتماد على صادرات سلع محدودة من السلع التقليدية: - المطاط. - القصدير.

المصدر: د.محمود عبد الفضيل (2000) : العرب والتجربة الآسيوية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص52.

لحقت العديد من التحولات بمسار التنمية في ماليزيا منذ نهاية الستينيات، حيث اتسم التحول في هذه الفترة بتوسيع حصة القطاع العام في الاقتصاد الماليزي، وتطوير دور الدولة التدخلية، ورافق هذه الفترة تحسين توزيع الدخل والثروات، وساعدت الزيادة في عائدات النفط في تمويل المتزايد للنفقات العامة.(القاسم، 2010، ص336)

ومع بداية حقبة الثمانينيات: أي فترة التصنيع الثقيل التي تعتبر المرحلة الثانية المعمقة لاستراتيجية الإحلال محل الواردات، ركزت مسيرة التنمية في السياسات التصنيعية على تطوير الصناعات الثقيلة، وعلى تطوير قطاع الصناعات الرأسمالية لزيادة نصيب المكونات المحلية في بنية الصناعات التصديرية.(الصاوي، 2003، ص46)

انطلقت مرحلة التحرير الاقتصادي من منتصف الثمانينيات لنهاية التسعينيات، وتتسم هذه الفترة بإنجاز ثلاث خطط خمسية مترابطة، حيث اتسمت بتشجيع القطاع الخاص، وإعطائه المزيد من الحوافز على الاستثمار، والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية، وفتح المجال لرأس المال الأجنبي المباشر، وركزت الخطة الصناعية الرئيسية في هذه الفترة على الصناعات ذات الوجهة التصديرية، ورافق ذلك التركيز على التطوير، والتحديث التقني، وتنمية رأس المال البشري؛ ليصبح الاقتصاد الماليزي أكثر تنافسية في السوق العالمية.(القاسم، 2010، ص336)

## 2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

تعتمد ماليزيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة على معيارين اثنين، وهما: عدد العاملين، أو حجم المبيعات السنوية، وبالتالي مؤسسة يتم تصنيفها على أنها مؤسسة صغيرة، ومتوسطة إذا استوفت عددا محددًا من العاملين، أو حجم المبيعات السنوية كما هو موضح في الجدول الآتي:

### الجدول رقم 02:

#### تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

القطاع حجم المؤسسة	التصنيف (بما في ذلك القائمة على الزراعة والصناعة المتصلة بالخدمات)	الزراعة الأولية والخدمات (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال)
مصغرة	عدد العمال أقل من 5 عمال أو حجم المبيعات أقل من 300.000 رينجت ماليزي*	عدد العمال أقل من 5 عمال أو حجم المبيعات أقل من 300.000 رينجت ماليزي
صغيرة	عدد العمال ما بين 5 إلى أقل من 75 عامل أو حجم المبيعات مابين 300.000 رينجت ماليزي وأقل من 15 مليون رينجت ماليزي	عدد العمال ما بين 5 إلى أقل من 30 عامل أو حجم المبيعات مابين 300.00 رينجت ماليزي وأقل من 3 مليون رينجت ماليزي
متوسطة	عدد العمال ما بين 75 إلى 200 عامل أو حجم المبيعات ما بين 15 مليون رينجت ماليزي إلى 50 مليون رينجت ماليزي	عدد العمال ما بين 30 إلى 75 عامل أو حجم المبيعات ما بين 3 مليون رينجت ماليزي إلى 20 مليون رينجت ماليزي

Source: SME Annual Report (2012/ 2013) : Department of Statistics, Malaysia, P41

\*1 رينجت ماليزي = 0.307276 دولار أمريكي.

## 1.2. الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

- المجلس الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (4) (NSDC) تم إنشاؤه في يونيو 2004 برئاسة رئيس الوزراء، مع ممثلين من وزراء ورؤساء الإدارات والوكالات المشاركة في تطوير المشاريع الصغيرة، والمتوسطة، يجتمع المجلس مرتين في السنة لمناقشة استراتيجيات، وسياسات جديدة لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في

NSDC: The National SME Development Council.

جميع القطاعات، وكذلك رصد التقدم المحرز وتقييمه، وكذلك فعالية السياسات المخصصة لتعزيز نمو هذه المؤسسات، وتطورها. ([www.smecorp.gov.my](http://www.smecorp.gov.my))

- بنك المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة: من أهم مؤسسات التمويل الإنمائي في ماليزيا، هي المؤسسات المالية المتخصصة التي أنشأتها الحكومة الماليزية لتطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة؛ لتكون محركا للنمو في البلاد، وذلك تماشيا مع البرنامج الاقتصادي للحكومة تحت إشراف البنك المركزي ([www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my))

- هيئة تنمية الاستثمار الماليزية: تعرف سابقا باسم هيئة تنمية الصناعة الماليزية، حيث بدأت بتنفيذ مهامها منذ 1976، فهي الوكالة الحكومية الرئيسية لرصد المؤسسات وتحفيزها، وبخاصة الصغيرة، والمتوسطة للاستثمار في قطاعي الصناعات التحويلية، والخدمات في ماليزيا، وتعتبر في الوقت الحاضر قوة ديناميكية، ورائدة في فتح مسارات لآفاق جديدة في جميع أنحاء العالم. ([www.mida.gov.my](http://www.mida.gov.my))

## 2.2. سياسات تنمية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة وتطويرها في ماليزيا

- البرامج الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة: بتكاتف جهود الوزارات والوكالات المعنية تم سنة 2012 تنفيذ 139 برنامجا لتنمية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة بلغ حوالي 7.1 مليون رينجت ماليزي، حيث استفادت منهم أكثر من 430000 مؤسسة صغيرة، ومتوسطة، إذ ركزت البرامج على خمسة مجالات، حيث كان الجزء الأكبر من الإنفاق للحصول على تمويل بنسبة 29.4%، وتليها تنمية رأس المال البشري بما يقدر بـ 22%، وكما هو موضح في الجدول لتبني الابتكار، واعتماد تكنولوجيا متطورة سخرت 29 برنامجا؛ أي بنسبة 21% أي كانت نسبة الإنفاق نفسها للوصول إلى الأسواق، في حين خصص 10 برامج فقط للبنية التحتية، وكما يوضح الجدول رقم 03 خصص سنة 2013 لعدد البرامج نفسها حصة مالية أكبر تقدر بـ 9.9 مليون رينجت ماليزي، منها أكثر من 50% من الإنفاق للحصول على تمويل لصالح 337385 مؤسسة كما هو موضح في الجدول الآتي:

### الجدول رقم 03:

البرامج الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة (2012 - 2013)

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة		الالتزام المالي (مليون رينجت ماليزي)		عدد البرامج		المجالات
2013	2012	2013	2012	2013	2012	
5.736	2.402	400.7	112.4	25	29	تبني الابتكار والتكنولوجيا



عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة		الالتزام المالي (مليون رينجت ماليزي)		عدد البرامج		المجالات
2013	2012	2013	2012	2013	2012	
42.081	42.725	139.9	34.4	28	30	تنمية رأس المال البشري
337.385	355.835	9165.3	6731.9	52	41	الحصول على تمويل
45.212	28.115	78.7	91.3	20	29	الوصول إلى الأسواق
1.074	3.932	92.2	90.3	14	10	البنية التحتية
431.488	433.009	9876.8	7060.6	139	139	المجموع

Source: Economic/ SMEs (2011) : Department of statistics, Malaysia.

- حاضنات الأعمال في ماليزيا: أثبتت أغلب الدول أن الجامعات والمعاهد هي أنسب الجهات لترجمة الأفكار الإبداعية ونقلها إلى الصناعة، ففي إطار الخطة الاقتصادية 1996 – 2005 التي تعتمد على سياسات التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، قامت ماليزيا بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض، منها: شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية التي تمت إقامتها عام 1997 بغرض نقل الأفكار الإبداعية وتسويقها من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ للربط بين هذه الجهات وسوق العمل. (www.escwa.un.org)

### 3.2. واقع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في ماليزيا

الجدول رقم 04:

تعداد المؤسسات وتوزيعها حسب القطاعات في ماليزيا (2011) .

إجمالي المؤسسات	المؤسسات الكبيرة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة %	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	متوسطة	صغيرة	مصغرة	القطاع
39669	1808	5.9	37861	2308	13934	21619	الصناعة
591883	10898	90.1	580985	12504	106061	462420	الخدمات
8829	2121	1	6708	992	1941	3775	الزراعة
22140	2857	3	19283	3971	6725	8587	البناء
418	119	0.05	299	116	126	57	السياحة

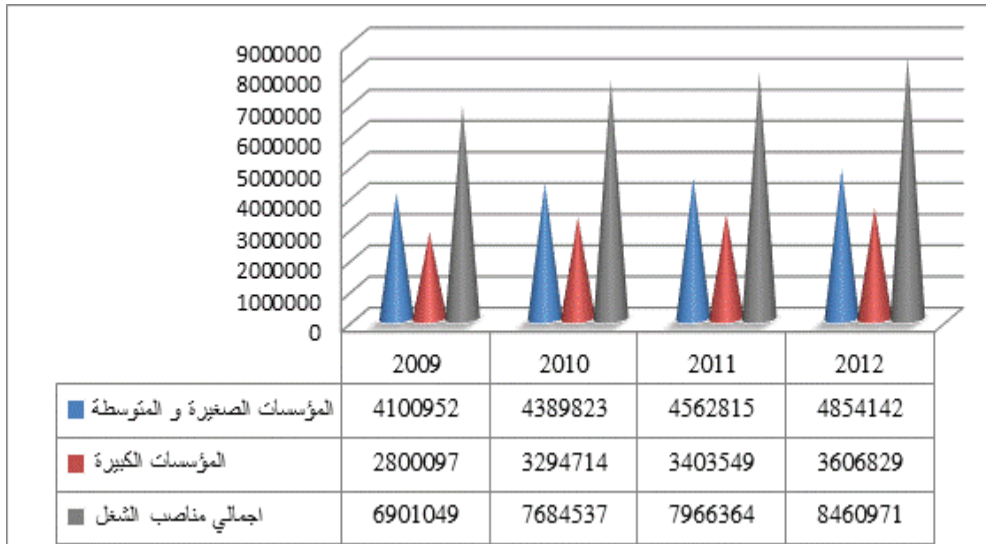
إجمالي المؤسسات	المؤسسات الكبيرة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة %	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	متوسطة	صغيرة	مصغرة	القطاع
662939	17803	100	645136	19891	128787	496458	إجمالي المؤسسات

Source: Economic/ SMEs Census (2011) : Department of statistics, .Malaysia

طبقاً لأحدث إحصائيات التعداد الاقتصادي لسنة 2011، فإن عدد المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في ماليزيا يشكل 97.3% من إجمالي عدد المؤسسات أي 645136 مؤسسة، أغلبها مؤسسات مصغرة بـ 496458 مؤسسة أي بنسبة 77%، في حين نجد 20% مؤسسات صغيرة، ونسبة ضئيلة جداً للمؤسسات المتوسطة تقدر بـ 3%، من خلال بيانات الجدول يظهر الفارق الكبير بين المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة، إذ تشكل هذه الأخيرة 3% من النسيج المؤسساتي. وهنا يظهر ارتكاز الحكومة الماليزية على هذا القطاع لبناء اقتصادها وتحقيق قفزة نوعية، أما عن توزيع هذه المؤسسات على القطاعات، نجد أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة بنسبة 90.1% من مجمل المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة لتليها الصناعة بنسبة 5.9%.

#### الشكل رقم 05:

تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة الماليزية

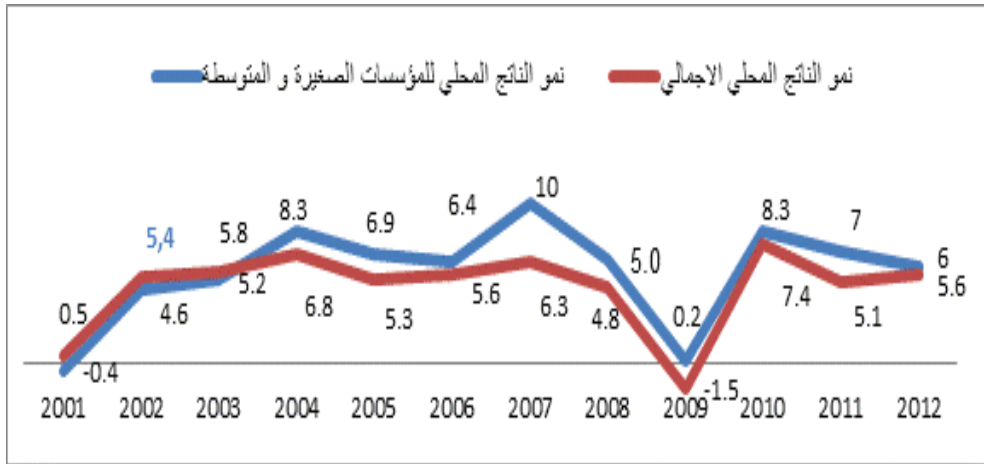


Source: SME Annual Report (2012/ 2013): Department of Statistics, .Malaysia, P24

من القراءة الأولية للشكل البياني أعلاه، يبين تطور مناصب الشغل المصرح بها من الحكومة الماليزية في الفترة الممتدة من 2009 لغاية 2012، يظهر أن معدل نمو العمالة من المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة أعلى منه في الشركات الكبيرة، أي سجلت مساهمة متزايدة قدرت بنسبة 57.4 % سنة 2012 أي حوالي 4854142 منصب شغل بعد أن كانت 57.1 % سنة 2010، فهذه الوضعية الإحصائية تعطي صورة واضحة عن الوزن، والأهمية، والمكانة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في مجال التشغيل.

### الشكل رقم 06:

مساهمة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي



Source: SME Annual Report (2012/ 2013) : Department of Statistics, Malaysia, P20

لقد صاحب نمو تعداد المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في ماليزيا زيادة أهميتها من خلال الدور الذي تقوم به كمحرك أساسي في الاقتصاد، من خلال الشكل أعلاه الذي يبين تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي تساهم به المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة مقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إذ إن متوسط معدل النمو السنوي لهذه المؤسسات قدر بـ 6.3 % أي سجلت نسبة أعلى من متوسط النمو الاقتصادي الكلي الذي قدر بـ 4.7 % في الفترة الممتدة من 2006 – 2012، ونتيجة لذلك زادت مساهمة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 29.4 % عام 2005 إلى 32.7 % عام 2012، وتعود الزيادة في حصة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حد كبير لقطاعي الخدمات والبناء، حيث حققا نسباً عالية في متوسط المعدل السنوي 8.1 % و 7.3 % على التوالي. (SME Annual Report, 2012/ 2013, P20- 21).

## ثالثاً: تجربة الصين

### 1. تجربة التنمية في الصين

بعد الحروب والصراعات التي سبقت قيام الثورة الشيوعية 1949، كانت المهمة العاجلة للصين هي استعادة الاقتصاد وتأهيله، حيث بدأت بتنفيذ أولى خطوات الإصلاح بالارتكاز على أساليب التخطيط المركزي، باتباع استراتيجية السير على الساقين، التي ركزت على تنمية الزراعة والصناعة بشكل متوازن، حيث اعتمدت الصين على التخطيط متوسط المدى في شكل الخطط الخمسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، والمسار التنموي ملخص في الشكل الموالي:

#### الشكل رقم 07:

المسار التنموي للصين «رحلة المائة عام»

2050	2000	1978	1950
تطوير قوى الإنتاج والتحديث	تجربة "اشتراكية السوق"	نظام التخطيط المركزي	بداية النظام الجديد.
نقطة اكتمال المسار.	الصين قوة اقتصادية وتصديرية مهمة.	بدء موجة الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة.	الوصول إلى مصاف الأمم المتقدمة.
الوصول إلى مصاف الأمم المتقدمة.	الوصول إلى منتصف الطريق.		

المصدر: د.محمود عبد الفضيل (2000): العرب والتجربة الآسيوية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص119.

يوضح الشكل أعلاه تطور مسيرة التنمية في الصين خلال مائة عام بدء بالخطوة الأولى التي كان هدفها تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي، حيث تم وضع الأسس الأولية للتصنيع الاشتراكي، والتأكيد على الزراعة في آن واحد، وبعد نجاح الخطة تم وضع الخطة الخمسية الثانية لتحقيق القفزة الكبرى إلى الأمام، وذلك بتعزيز قضية الاشتراكية، إلا أنه لم تنجح القفزة في دفع الإنتاج الصناعي إلى المستويات المرجوة، وكان الفشل أيضاً في الزراعة بسبب استخدام السياسات الخاطئة. (لوموان، 2010، ص15 - 16)

ومع مطلع 1964 بدأ التفكير في وضع مشروعات جديدة لدعم الزراعة، وتعزيز الصناعة في ظل الخطة الخمسية الثالثة، والرابعة التي احتلت الصين من بعدها المركز

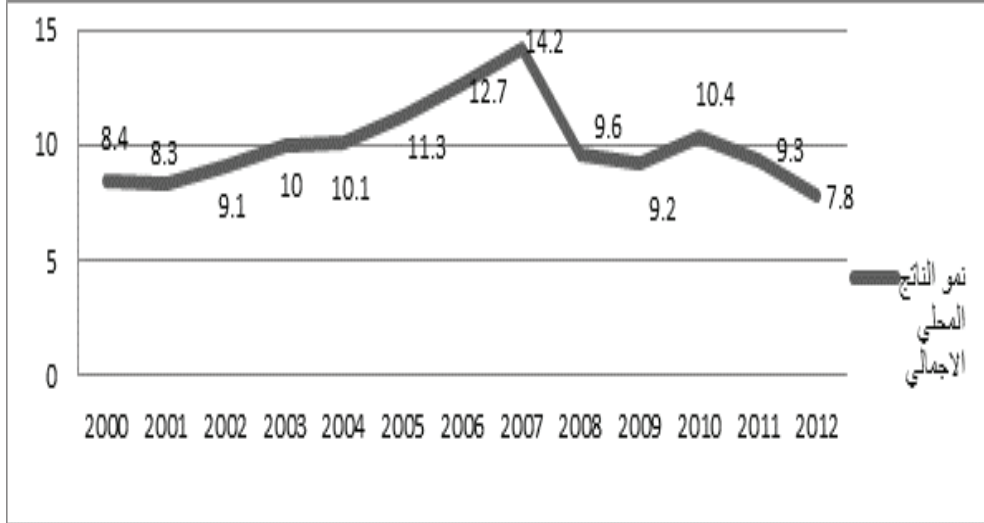
الثالث في العالم بعد روسيا وأمريكا، من حيث حجم الإنتاج الصناعي، وتنوعه، واستمرت في سياسة الاعتماد على الذات، وزيادة الاستثمار المخصص للصناعة مع استمرار الجهود الاجتماعية لتوسيع فرص التعليم، وتحسين المستوى الصحي. (عطية، 2010، ص 55 - 57)

بدأ الانفتاح على العالم، والإصلاح الفعلي في الصين في عام 1979؛ أي مع أواخر الخطة الخمسية الخامسة التي امتدت لغاية 1980، ركزت هذه المرحلة على الإصلاح في الريف الصيفي، وتنمية الاقتصاد الزراعي، وتم دمج الاقتصاد الصيني في منظومة الاقتصاد العالمي بتطبيق نظام السوق الاجتماعي، الذي جمع بين النظامين: الرأسمالي، والاشتراكي في الصين؛ أي معادلة اشتراكية السوق. (طاقة، 2001، ص 6 - 7)

واستمرت الإصلاحات في ظل الخطط الخمسية السادسة، وتلتها الخطة السابعة، الثامنة والتاسعة، إذ حققت تغييرات ديناميكية وسريعة في بنية الاقتصاد الصيني، حيث حققت نقلة نوعية في تركيبة الصادرات، والهيكل الإنتاجي للصناعة التحويلية، بذلك ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العشرين سنة (1978 - 1998) بنسب هائلة تراوحت بين 9% و 13% في السنة.

#### الشكل رقم 08:

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين (2000 - 2012)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 06 / 28 / 2014، متاحة على الموقع الإلكتروني:

[http:// data.worldbank.org/ indicator/ NY.GDP.MKTP.KD.ZG](http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG)

المنحنى البياني أعلاه يبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، مع بداية أول خطة ضخمة في القرن الجديد الخطة الخمسية العاشرة، التي كان من أبرز أهدافها أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي نحو 7% تقريباً، والملاحظ أنه شهدت الفترة الأخيرة معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي بلغت أقصاها سنة 2007 بـ 2.14%، صاحبها تنوع مستمر لهياكل الإنتاج، وتحقيق قفزات هائلة في حجم الصادرات وتركيباتها.

## 2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين

تم تصنيف المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الصين وفق قانون ترقية المؤسسات الصادر عام 2003، إذ يحدد المبادئ التوجيهية لتصنيفها كما هو موضح في الجدول رقم 05 حيث توظف المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة 2000 عامل كحد أقصى، مع تحقيق إيراد سنوي لا يتجاوز 300 مليون يوان<sup>(5)</sup> كما يجب أن لا تفوق الأصول الكلية للمؤسسات 300 مليون يوان، وفي عام 2011 عدلت وزارة الصناعة، وتكنولوجيا المعلومات تعريف المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة بإزالة معيار مجموع الأصول، وتخفيض الحد الأعلى لعدد الموظفين، وتغيير الحد الإجمالي للإيرادات، حيث في المؤسسات الصغيرة لا يفوق عدد العمال 300 عامل، ويبلغ الحد الأقصى للإيرادات السنوية 20 مليون يوان، أما المؤسسات المتوسطة تشغل من 300 إلى 1000 عامل، مع تحقيق إيراد سنوي يفوق 20 مليون يوان، ولا يتجاوز 400 مليون يوان.

### الجدول رقم 05:

تعريف المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الصين

2011		2003		المعايير
المتوسطة	الصغيرة	المتوسطة	الصغيرة	
1000 - 300	300>	2000 - 300	300>	عدد العمال
-	-	400 - 40 مليون يوان	>40 مليون يوان	مجموع الأصول
20 - 400 مليون يوان	>20 مليون يوان	300 - 30 مليون يوان	>30 مليون يوان	مجموع الإيرادات السنوية

Source : Final Report (October 2012) : Study On The Potential Of Sustainable Energy Financing For Small And Medium Enterprises in CHINA, .International Finance Corporation, P01

(5) 1 يوان صيني = 0.163134 دولار أمريكي

## 1.2. الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الصين

قامت الحكومة الصينية بإنشاء العديد من الهيئات، واللجان، والمؤسسات المالية، والصناديق المتخصصة التي تهتم بدعم المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة بالتنسيق مع مختلف هيئات الحكومة، نذكر بعض منها:

- وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات: وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات تأسست في مارس 2008، هي وكالة الدولة لجمهورية الصين الشعبية مسؤولة عن تنظيم الخدمة البريدية وتطويرها، والانترنت، وإنتاج المنتجات الالكترونية، والمعلومات، والبرمجيات، وتعزيز الاقتصاد الوطني من صناعة المعرفة. ومن أبرز مهامها تحسين حيوية الابتكار في المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وتوسيع قدراتها على استيعاب العمالة، وتحسين الهيكل الصناعي، وتحسين مستوى الإدارة، ونظام الخدمة للشركات الصغيرة، والمتوسطة. ([www.miit.gov.cn](http://www.miit.gov.cn))

- صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة: أنشأت الحكومة الصندوق من خلال تشجيع التبرعات المتأتية من الحوافز الضريبية، والمنح، والأرباح التي تحققت من الاستثمارات، وسبقى الصندوق تحت وصايتها، حيث يهدف لتمويل المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، ودعم تطويرها. (Law of the PRC on Promotion of SME, 2002, P5)

- صندوق الابتكار: وهو صندوق حكومي خاص غير ربحي، تم إنشائه في 25 يونيو 1999 في شكل مؤسسة رأسمال مخاطر عمومية تحت وصاية وزارة العلوم والتكنولوجيا، ووزارة المالية، وتقوم على تسييره لجنة من الخبراء الاستشاريين لدعم أنشطة الابتكار في المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة. (Liang, 2005, P10- 12)

## 2.2. السياسات الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الصين

- تطوير أسواق المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وتحسين الخدمات الحكومية: تعمل الحكومة الصينية على تشجيع جميع أنواع التعاون بين المؤسسات الكبيرة، والصغيرة، والمتوسطة في مجال التسويق، وتطوير التكنولوجيا، والإنتاج، وتوريد المواد الخام، وشبه المصنعة، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في جهودها لدخول الأسواق الخارجية، والمشاركة في التجارة الدولية، وتطوير السوق الدولية.

- تقوية مؤسسات الدعم، والاعتماد على الابتكار التكنولوجي: تشجع الدولة التعاون، والتبادل التكنولوجي بين المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، ومؤسسات البحث العلمي، والتعليم العالي، هذا لدعم نشاط المؤسسات التي تستخدم المنجزات، والمخرجات العلمية،

والتكنولوجية وتطويرها، بالإضافة لإنشاء مراكز للنهوض بالمؤسسات المنتجة، وأسس الإبداع العلمي، والشركات القائمة على التكنولوجيا لتوفير استشارات تقنية، ومعلومات، وخدمات لنقل تطوير المنتجات والتكنولوجيا (Law of the PRC on Promotion of SME ,2002 , articles 29- 36)

- حاضنات الأعمال: في عام 1988 بدأت الصين بإعداد برنامج قومي مركزي يعرف باسم Torch ، يرتكز على إعادة هيكلة البحث العلمي من خلال ثلاثة محاور رئيسية، وهي: التركيز على تسويق الأبحاث، وتطوير التصنيع، والاتجاه نحو العولمة، وقد أدى البرنامج إلى إنشاء 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينات، ونجح في إقامة 465 حاضنة أواخر 2002 جميعها حاضنات تكنولوجية، مما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة.(زايدي وآخرون، 2012، ص33)

#### رابعا: المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر

حسب القانون 01 - 18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001 يعتبر المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، وتشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار جزائري<sup>(6)</sup> أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسة مليون دينار جزائري، تستوفي معايير الاستقلالية.(عبد الرزاق، 2006، ص182)

#### الجدول رقم 06:

##### تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري

مجموع الحصيلة السنوية (دينار جزائري)		رقم الأعمال (دينار جزائري)		عدد العمال		المعيار
حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حجم المؤسسة
10 مليون	10 مليون	01 مليون	20 مليون	01	09	مؤسسة مصغرة
100 مليون	10 مليون	20 مليون	200 مليون	10	49	مؤسسة صغيرة
500 مليون	100 مليون	200 مليون	2 مليار	50	250	مؤسسة متوسطة

المصدر: القانون التوجيهي رقم -01 18 المؤرخ بـ: 27 رمضان 1422 الموافق لـ: 12 / 12 / 2001، المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد77، الصادر بتاريخ 15 / 12 / 2001، ص05.

(6) 1 دينار جزائري = 0.0119844 دولار أمريكي.



## 1. مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج الإنعاش ودعم النمو

## الاقتصادي

- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) : يمثل منعطفًا هامًا في مسار الإصلاحات الاقتصادية، تم الإعلان عنه بتاريخ 26 / 04 / 2001، وهو برنامج إنفاق رأسمالي، رصد له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، حيث يشكل هذا البرنامج وسيلة، وأداة تمكن المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة من إحداث الكثير من الأنشطة، والقيام باستثمارات متنوعة، وقد أدرج قانون المالية التكميلي لسنة 2001 غلافًا ماليًا قدر بملياري دينار جزائري لصالح صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وقد استفادت من عملية الإصلاح 39 منطقة صناعية بقيمة إجمالية قدرها 1.2 مليار دينار جزائري.

- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009) : من خلال هذا البرنامج تم تخصيص أكثر من 160 مليار دولار، حيث استفاد برنامج التنمية الاقتصادية بغلاف مالي قدره 337.2 مليار دينار جزائري من المجموع المرصود والمقدر بـ: 2202.7 مليار دينار جزائري، وكان نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها 4 مليار دينار جزائري (شلابي، 2011، ص 333 - 334) كما يوضح الجدول الآتي:

## الجدول رقم 07:

توزيع برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009) الخاص ببرنامج التنمية الاقتصادية

المبلغ (مليار دينار جزائري)	القطاعات
300.0	الفلاحة والتنمية الريفية
13.5	الصناعة
12.0	الصيد البحري
4.5	ترقية الاستثمار
3.2	السياحة
4.0	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية
337.2	مجموع برنامج دعم التنمية الاقتصادية
2202.7	مجموع البرنامج الخماسي (2005 - 2009)

المصدر: برنامج دعم النمو 2005 - 2009 (أفريل 2005) : مجلس الأمة.

- المخطط الخماسي (2010 - 2014) : إن هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة العمومية من أجل تسريع مشاريع

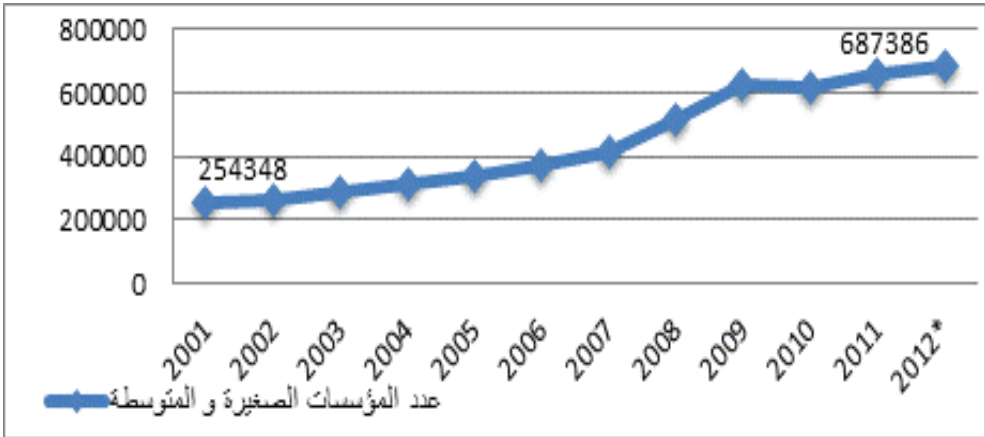
التنمية الاقتصادية وتعزيزها، ويتطلب هذا البرنامج الخاص بالاستثمارات العمومية من النفقات 21214 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل على شقين: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري، وإطلاق مشروعات جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري، تستفيد المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة من مبلغ يقارب 150 مليار دينار جزائري لترقيتها، من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل، وتسيير القروض البنكية لفائدة هذا القطاع، التي تصل إلى 300 مليار دينار جزائري لنفس الغرض. (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010، ص 1 - 23)

## 2. واقع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر

لقد ورثت الجزائر بعد استقلالها بعض الصناعات الصغيرة التي كانت تابعة للقطاع الخاص، ثم قامت الدولة بعد ذلك بإنشاء القطاع العمومي الذي راح يتوسع تدريجاً، حيث انتقل عدد المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة من 1275 مؤسسة سنة 1964 إلى 2501 مؤسسة سنة 1977، لينتقل العدد إلى 14150 مؤسسة سنة 1984، ويتضاعف بعدها ليصل إلى 29000 مؤسسة سنة 1994، ولمتابعة تطور عدد المؤسسات نحاول إدراج الشكل الموالي الذي يوضح تطورها خلال الفترة (2001 - 2012) على اعتبار أنها الفترة التي شهدت نمو تشريعياً موسعاً. (بهلول، 1999، ص 362)

الشكل رقم 09:

التطور العددي للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر 2001 - 2012



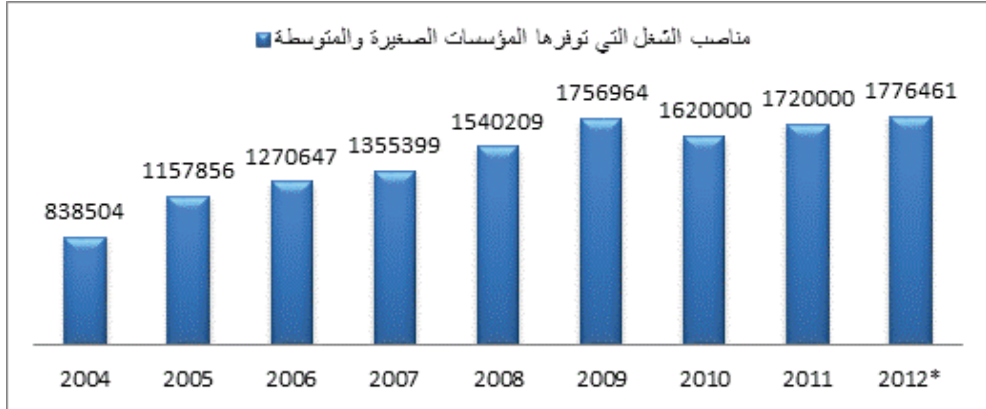
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية، المؤشرات الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2010 الموافقة لإعداد من 6 إلى 18، من موقعها الإلكتروني. [www.pmeart-dz.org](http://www.pmeart-dz.org)

نلاحظ من خلال المنحنى التصاعدي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 2001، أي كانت مقدرة بـ 245348 مؤسسة لتصل إلى حوالي 687386 مؤسسة نهاية السدس الأول من سنة 2012، وهو يمثل زيادة هائلة قدرت بـ 442038 مؤسسة، إذ تعتبر زيادة معتبرة جداً تعكس الجهود المبذولة، والإرادة الواضحة لتطوير القطاع، فهي بذلك تشكل ما نسبته 94% من النسيج المؤسساتي بما فيها المؤسسات المصغرة.

تعد المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة أحد أهم الروافد المولدة للشغل، والمستوعبة للطاقات المعطلة، فهي بذلك تساهم بنسبة 56% من اليد العاملة، وبذلك أصبحت تحتل مكانة هامة في مجال التشغيل، حيث تزداد كل سنة بصفة خاصة أي بعدما وفرت 838504 منصب شغل سنة 2004 تضاعفت لتصل إلى توفير 1776461 منصب شغل نهاية السدس الأول من سنة 2012، كما هو موضح في الشكل رقم 10، ولقد صاحب نمو تعداد المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة زيادة أهميتها من خلال الدور الذي تقوم به كمحرك أساسي في الاقتصاد، وهذا ما جعلها تساهم بنسبة هامة في الناتج الداخلي الخام، التي وصلت إلى 48% (براهيتي، 2012، ص 6)

#### الشكل رقم 10:

تطور عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2004 - 2012)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية، المؤشرات الخاصة بالسنوات من 2004 إلى 2012، الموافقة للأعداد من 9 إلى 21، من موقعها الإلكتروني [www.pmeart-dz.org](http://www.pmeart-dz.org).

\* إلى نهاية السدس الأول عام 2012.

### 3. المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر مشكلات عديدة تحد من نموها

وتطورها، حيث يعاني القطاع من مشكلات أساسية، مثل: صعوبة الحصول على التمويل، والضمانات، ومشكلات كثيرة أخرى متعلقة بالعقار، وضعف الخبرات في مجال إدارة المشاريع، والتسويق، ونقص المعلومات، كما أن عددا كبيرا من هذه المؤسسات يستهدف الأسواق المحلية، وهو بالتالي غير قادر على المنافسة إقليمياً ودولياً.

- مشكلات التمويل والائتمان: تعد مشكلة نقص التمويل في الجزائر من أهم المشكلات الأساسية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والسبب في ذلك القصور في ثلاثة عوامل رئيسية، وهي: الإطار القانوني، والتنظيمي للقطاع المالي، والبنية التحتية التمويلية، وقدرات المؤسسات التمويلية.

يتجسد الإطار القانوني والتنظيمي في ضعف الجوانب التشريعية، والأنظمة التي تحدد نطاق المؤسسات المالية وعمقها، وعدم تطور الأدوات التمويلية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، أما ضعف البنية التحتية للقطاع التمويلي يظهر في نقص المعلومات الائتمانية، وعدم توفر مكاتب للاستعلام الائتماني، وعدم وجود آليات لتصنيف المقترضين، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص 221) كما تعتبر قلة المنافسة بين البنوك من الأسباب الرئيسية لمحدودية الإقراض الموجه للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة ففي دراسة قام بها Anzoategui وآخرون، تبين أن درجة المنافسة بين بنوك اثنتي عشرة دولة عربية، من بينهم الجزائر هي الأضعف بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم، فضلاً عن أنها لم تتحسن في السنوات الأخيرة. (Anzoategui et al, 2010, P10)، وتحتل الجزائر مرتبة متدنية في مجال البنية التحتية للقطاع التمويلي، كما هو موضح في الجدول الآتي:

#### الجدول رقم 08:

مؤشرات تطور البنية التحتية المالية في الجزائر في مؤشر تسيير الأعمال للبنك الدولي

الدولة	الترتيب (185 دولة)	مؤشر حقوق الدائنين والمدنيين (0 - 10) ×	عمق المعلومات الائتمانية (0 - 6) ×	نسبة تغطية مكاتب الائتمان العمومية (% من البالغين)	نسبة تغطية مكاتب الائتمان الخاصة (% من البالغين)
الجزائر	129	3	4	2.3	0

\* تشير القيمة الأعلى للمؤشر إلى ترتيب أفضل

Source: Doing Business (2013) : Smarter Regulation for Small and Medium- size Enterprises, The World Bank and the International finance .corporation, P146

أما ضعف قدرات المؤسسات التمويلية، وعدم ملاءمة نماذجها الإقراضية تقلل من

حصول المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة على التمويل، وذلك لاستخدامها استراتيجيات، أو نماذج إقراض لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات تلك المؤسسات، مثل طلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة. (بن عمر، باللموشي، 2013، ص11)

- المشاكل الإدارية والتنظيمية: إن توافر القدرات الإدارية والتنظيمية هي حجر الأساس لنجاح أي مؤسسة، كما أن غياب هذه القدرات هو سبب فشلها، (عبده، 2004، ص94) والمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر تعاني من قصور شديد في الخبرات الإدارية، والتنظيمية، وسيادة الإدارة العائلية، أو الإدارة الفردية في هذه المؤسسات كنمط مختلف عن أنماط الإدارة، حيث لا تعتمد على الأساليب العلمية الحديثة، وإنما يقوم على مزيج من التقليد والاجتهادات الشخصية.

- المشاكل المتعلقة بالعمارة: يعتبر العمارة من بين الصعوبات التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر، وذلك لأسباب عدة، منها: عدم تنظيم آليات الحصول على العمارة الصناعي، وغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي، وتسيير المساحات الصناعية، بالإضافة لعدم وفرة الأراضي الصناعية. (عبد الرزاق، 2006، ص187)

- مشكلات تسويقية: تواجه المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر مجموعة من المعوقات تعترض تسويق منتجاتها، مثل: نقص المعلومات عن أسواق الموارد، والسلع، ومستلزمات الإنتاج، وعدم وجود أسواق جديدة، وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنتظم للسلع المستوردة، بالإضافة لعدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة.

- مشكلة العمالة الفنية المدربة: يعتبر نقص العمالة الفنية المدربة من أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر، وذلك نظرا لضعف مستوى التدريب المهني، وعدم توافقه مع احتياجات تلك المؤسسات، وتفضيل العمالة المدربة للعمل في المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى. (بن عمر، باللموشي، 2013، ص12 - 13)

- مشكلة التسيير الداخلي: أغلبية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر تعمل بأنماط تسيير غير فعّالة، ولا تتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي الذي يتطلب عصرنة تسيير المؤسسات، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي في ممارسة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يحتمّ تحسين عملية التسيير من خلال تحسيس أصحاب المؤسسات الصغيرة،

والمتوسطة بضرورة التكيف مع بيئة الأعمال الحديثة، التي لا يمكن الصمود فيها إلا بانتهاج أساليب التسيير الحديثة. (قريشي، 2013، ص 167)

إضافة إلى المشكلات السابقة الذكر التي تحد من نمو المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر، توجد بعض المشكلات الأخرى والمتمثلة في: (عازب، غربي، 2013، ص 9)

- ثقل الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، التي تؤدي إلى تعدد الأنشطة الموازية التي تصب في خاتمة التهرب الضريبي.

- غياب الفضاءات الوسيطة مثل: البورصة، والتظاهرات المحلية والدولية، وغرف التجارة بصفتها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية، وتمثل حلقات ضرورية لتنظيم الاقتصاد الوطني، وخلق انسجام بين المصالح المختلفة، وبالرغم من وجود هذه الغرف إداريا إلا أن عملها محدود.

- ضعف استخدام التكنولوجيات الحديثة راجع ذلك إلى ضعف الموارد المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى.

#### 4. الاستراتيجية المقترحة للاستفادة من التجارب الآسيوية في الجزائر

لتجاوز المشكلات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة يتحتم رسم سياسات تنموية وطنية شاملة، تأخذ في الحسبان الإمكانيات المحلية المتاحة، والاحتياجات الفعلية للاقتصاد الجزائري، ولتحقيق ذلك على الجزائر تسيير استراتيجية لتنمية الصادرات، والابتعاد عن الأحادية في التصدير، بالنظر لكون أن ما يفوق 95% من صادراتها عبارة عن نفط، فماليزيا نجحت في تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة دون الكبيرة، وبذلك دعمت الصادرات، وأوجدت فرصا للابتكار وبخاصة في مجال الخدمات، والاقتصاد الرقمي، وحققت جودة عالية مرفقة بإنتاجية مرتفعة، أما الهند منذ فترة بعيدة اعتبرت المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة قاطرة لنموها، واعتمدت عليها في استثمار المعرفة لتصبح الهند قطبا في تصدير خدمات التقنية الرفيعة في الاتصال، والنظم، والمعلوماتية، كما نجد أن الصين ركزت على تقليل صادرات المواد الخام، وزيادة صادرات المواد المصنعة، انطلاقا من أن تصدير المواد الخام لا يحقق قيمة مضافة، ويتناسب مع عطالة الموارد، وعدم تحقيق الأرباح المرجوة.

ومن خلال عرضنا للتجارب الآسيوية الناجحة في تطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، يمكن الاستفادة منها في صياغة استراتيجية متكاملة تعتمد على تطوير العديد من المجالات التي من الممكن أن تساهم بشكل أو بآخر في تنمية هذه المؤسسات وتطويرها، للنهوض بالاقتصاد الجزائري، ونعرضها في ما يأتي:

- في مجال التمويل: أولت الهند اهتماما كبيرا بتمويل المؤسسات عبر البنوك التجارية، وبنك الهند للتنمية الصناعية، والبنوك التعاونية، والجهاز القومي للصناعات الصغيرة، وجهاز تنمية الصناعة الصغيرة، كما تعتمد على نظام ضمان مخاطر الائتمان لتسهيل إقراض هذه المؤسسات، أما في ماليزيا فتتعدد أشكال التمويل، ومن أهمها: بنك المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وهيئة تنمية الاستثمار الماليزية، وتركز الصين على تمويل مؤسساتها من خلال صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة.

ويتضح مما سبق تنوع أشكال الهيئات الممولة للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة من بنوك، وصناديق وجمعيات، كما اتضح ضرورة وجود نظام لضمان مخاطر الائتمان لنجاح الهيئة التمويلية، لذا نقترح إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، الذي يهدف إلى تسيير الحصول على التمويل لهذه المؤسسات في الجزائر، يتبعه إنشاء شركات لضمان مخاطر الائتمان تتولى ضمان إقراض المؤسسات أمام الجهات التمويلية المختلفة.

- في مجال التسويق: إن المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة لها نمطها التسويقي الذي يتلاءم مع احتياجاتها، لذا تقوم الحكومة الهندية بتقديم المساعدات التسويقية المختلفة، بما يحقق زيادة كفاءة الأسواق الداخلية، والخارجية، وتقوم كل من ماليزيا والصين بتخصيص برامج مالية لتسويق منتجات مؤسساتها، والوصول إلى الأسواق، أما في الجزائر تتبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشطة تسويقية بسيطة غير مخططة مسبقاً، لذلك توجد ضرورة لإنشاء شركات تسويق تساهم في دعم مؤسساتها وتطويرها.

- الحاضنات: تعتبر تجربة الجزائر في ميدان حاضنات الأعمال لا تزال مجرد مشروع يحتاج إلى التفعيل، والتجسيد الميداني، في حين التجارب الآسيوية محل البحث كانت سباقة في إنشاء حاضنات الأعمال بكل أشكالها، حيث ساهمت في توفير الدعم، والخدمات الإرشادية، والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها، لذا نقترح تفعيل دور هذه الحاضنات وبخاصة الحاضنات التقنية لرفع قدرة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة على استخدام التكنولوجيا المتطورة بما ينعكس على جودة منتجاتهم، وقدرتهم على المنافسة في الأسواق الدولية.

- الابتكار والتكنولوجيا: قامت الهند بإقامة صندوق لدعم التطوير التكنولوجي بما يرفع من الكفاءة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويزيد من قدرتها التنافسية، في حين قامت الصين بإنشاء صندوق الابتكار وخصصت ماليزيا برامج مالية ضخمة لتبني الابتكار والتكنولوجيا في مؤسساتها، لذا نقترح إنشاء صندوق الابتكار وتطوير التكنولوجيا في الجزائر لدعم أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا.

- تنمية رأس المال البشري: خصصت التجارب الآسيوية قيد الدراسة برامج مالية

لتقوية المكون المعرفي لدى المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وأعطت أولوية للنهوض بالمهارات الإدارية، والتنظيمية من خلال تقديم دورات تدريبية لرواد الأفكار المبتكرة وأصحابها، في حين تعتبر قضية الموارد البشرية من أهم المشكلات التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر، الأمر الذي يحتم وضع برامج تدريبية لتنمية المهارات الإدارية، ومهارات العاملين في أنشطة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة.

والجدول الآتي يلخص الإستراتيجية المقترحة لتطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر بالاستفادة من مقومات نجاح التجارب الآسيوية.

### الجدول رقم 09:

الإستراتيجية المقترحة لتطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر

المجالات	الآليات المقترحة	الهدف منها	الإجراءات التنفيذية
التمويل	إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- تبسيط الإجراءات والسياسات الخاصة بالحصول على تمويل - الربط بين أهداف خطط التنمية والحصول على التسهيلات التمويلية	- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لقيام الصندوق - عرض الدراسة على الجهات التمويلية التي يمكنها المشاركة في تمويل الصندوق، مثل: الحكومة، والبنوك، والمؤسسات الكبرى، وجهات التمويل - إصدار قرارات إنشاء الصندوق
	إنشاء شركات لضمان مخاطر الائتمان	- تسهيل إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية - تحديد السوق الذي تستهدفه الشركات - وضع آليات محددة لعمل الشركات
	إدخال البورصات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة	- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على التوسع والنمو - العمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية	- وضع قواعد تنظيمية خاصة لهذه البورصات - زيادة الوعي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمزايا البورصات
التسويق	إنشاء شركات لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة	- نشر المعلومات التسويقية لمساعدتهم على تسويق منتجات المؤسسات داخل الجزائر وخارجها - تقديم خدمات تسويق متخصصة	- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية - إعداد الدراسات اللازمة لتأسيس الشركات التسويقية - عرض مشروع إنشاء الشركات التسويقية على المستثمرين للمساهمة في تأسيسها



المجالات	الآليات المقترحة	الهدف منها	الإجراءات التنفيذية
التسويق	تنظيم معارض متخصصة لترويج منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- إقامة المعارض الدائمة والموسمية محلياً وخارجياً وأيضاً المعارض المتنقلة.
الحاضنات	إنشاء حاضنات الأعمال وتفعيلها وبخاصة الحاضنات التقنية	- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة وتسريع نموها ونجاحها	- تحديد موقع ومباني الحاضنة - دراسة السوق المتاح للمؤسسات الملتحقة بها - تحديد برامج عمل الحاضنة - اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة للحاضنة وفقاً لخبرة وكفاءة أصحابها، وإمكانية تكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة
الابتكار والتكنولوجيا	إنشاء صندوق للابتكار وتطوير التكنولوجيا	- دعم أنشطة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - توفير استشارات تقنية، ومعلومات، وخدمات لنقل وتطوير المنتجات والتكنولوجيا	- تحديد برامج عمل الصندوق - اختيار المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا
تنمية رأس المال البشري	برامج تدريبية للعاملين في المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة	- تطوير مهارات العاملين في أنشطة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة	- تقديم دورات في مجالات الإدارة، والمحاسبة، والإنتاج، والتسويق بما يتلاءم مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة - التعاون بين مراكز الأبحاث، والجامعات، والهيئات الحكومية لاقتراح برامج تدريبية ومشروعات ريادية حسب الاحتياجات القطاعية للاقتصاد الجزائري

المصدر: من إعداد الباحث

## نتائج الدراسة:

إن عرض هذه التجارب التنموية يسمح لنا باستخلاص بعض الدروس، للاستفادة منها بنقلها إلى دول عديدة، منها: الجزائر، وتكييف واقع منظومة المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة معها، بغية تحقيق قفزة نوعية وفرض إقلاع حقيقي،

## ونلخص أهم النتائج كما يأتي:

1. وجدت الهند في قطاع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة ضالتها المنشودة لتوفير

فرص العمل اللازمة

لمواجهة البطالة، لذا اهتمت الحكومة الهندية بوضع السياسات اللازمة لتطوير القطاع، وتوفير التسهيلات في ظل التطورات العالمية، وسيادة مبدأ المنافسة، وآليات السوق الحرة.

وقد قامت الحكومة الهندية بدعم مختلف المجالات وتطويرها، وذلك بتبني برنامج موسع لزيادة القدرة على التنافس للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة يتكون من برامج تتضمن الحاضنات الصناعية، وإدارة الجودة، ودعم الأنشطة في الاقتصاد الجديد، ودعم التسويق، وهذا ما ساهم في نجاح الهند، وبروزها كمثال يحتذى به في مجال دعم هذا النوع من المؤسسات وتطويرها.

2. أما ماليزيا اعتمدت سياسة التركيز على التصنيع للخروج من دائرة التخلف، مكنتها أن تكون دولة مصدرة للصناعات عالية التكنولوجيا بعد أن كانت تصدر مواد خام على رأسها المطاط، وبفضل هذا التوجه ارتفعت صادراتها، وحققت معدلات نمو عالية.

ما يميز التجربة الماليزية هو العناية الحكومية بالمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وإدماج هذه العناية في خطط التنمية، وبذل جهود استثنائية لتحسين الجودة، وزيادة فرص التصدير، وتطوير القدرات التكنولوجية، وتتميز التجربة بتبني حاضنات الأعمال خاصة التكنولوجية منها.

3. كما حققت الصين تجربة رائدة، ونوعية في عملية الإصلاح الاقتصادي جعلتها محط أنظار، ودهشة الكثير من الدول، إذ إن الانفتاح الاقتصادي الصيني ليس ككل الانفتاحات التي تمت في بقاع عديدة من العالم، فمن المتوقع أن تصبح الصين الأكبر اقتصاديا بحلول عام 2030، فقد انتهجت الحكومة الصينية استراتيجية ناجحة استهدفت توفير المساعدات الفنية، والتمويلية، والإدارية، والتسويقية كافة للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة لوضعها في مجمع عنقودي، وعملت على تشجيع تمويلها، واستحداث صناعات متخصصة، كما ساهمت الحاضنات الصينية في إحداث تغيير ثقافي كبير، حيث قام هذا البرنامج الضخم بسد الفجوة بين الأبحاث الممولة من جانب الدولة، والأبحاث التي يمولها القطاع الخاص، بالإضافة إلى تنمية حب العمل الحر، والرغبة في إقامة مشروعات خاصة.

4. بينت التجارب الآسيوية قيد الدراسة أهمية وجود جهة مسؤولة عن دعم المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة وتطويرها، تتولى مسؤولية تنسيق جهود كل الأطراف المعنية، ووضع استراتيجية متكاملة لتطوير القطاع، وتقييم مدى جدوى البرامج المتبناة لتنمية هذه المؤسسات، كما أدركت حكومات هذه الدول أهمية اعتماد تكنولوجيا المعلومات، والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة لتحسين نفاذها للأسواق، وزيادة قدرتها، كما يعد الابتكار أحد أهم رافعات النمو في اقتصاد هذه الدول، وبخاصة من حيث تأثيره الإيجابي على إنتاجية عناصر الإنتاج، مثل: العمل، ورأس المال، لذا عملوا على تقوية البنية التحتية للابتكار لتحسين النفاذ إلى المعلومات، وتقوية المكون المعرفي لدى المؤسسات من خلال تقديم التدريب، والمشورة لرواد الأفكار المبتكرة وأصحابها.

كما أبرزت التجارب السابقة أهمية تحفيز البنوك، والمؤسسات التمويلية باستخدام وسائل غير إجبارية تعتمد على آليات السوق، وحثها على اعتماد نماذج إقراضية حديثة، وتطوير أساليب تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، كالاتماد على مكاتب الاستعلام الائتماني الخاصة، مما له آثار إيجابية على زيادة إقراض البنوك للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، كما بينت التجارب أنه من المهم زيادة وعي المؤسسات حول نوافذ التمويل المتاحة، والمنتجات المالية، وتعزيز قنوات الاتصال بين المؤسسات والبنوك، وتبين كذلك أن وجود برامج ذات كفاءة عالية لضمان الائتمان يساهم بشكل مباشر في زيادة حجم القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة.

## التوصيات:

إن استقراء التجارب الآسيوية التي حققت معجزة تنمية، ونهوضا اقتصاديا متميزا صاحبه تطوير مؤسساتها الصغيرة، والمتوسطة، واستخلاص أهم مقومات نجاحها يساهم بدرجة كبيرة في تكوين الملامح الرئيسية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر، وفي ضوء ما سبق يمكن تقديم أهم الآليات المقترحة كما يأتي:

1. تشجيع القطاعات التي يمتلك فيها الاقتصاد الوطني ميزة نسبية عالية، كالصناعات الزراعية، والنهوض بقطاع التصنيع لما له من أثر إيجابي كبير على أداء الاقتصاد الوطني، وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتبار أن للصادرات دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. بناء الإطار التنظيمي لأعمال المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وتطوير عناصر الدعم الفني وبخاصة في مجالات التوعية، والاستشارات والتسويق، بالإضافة لتفعيل و دور حاضنات الأعمال وتطويرها، وترقية المناولة من الباطن لما لها من أثر كبير على تنمية هذه المؤسسات.

3. ضرورة تحسين بيئة الأعمال، وذلك بالعمل على تبسيط إجراءات الدخول والخروج من الأسواق، والضمانات الخاصة بالحصول على تمويل، والمرونة في قوانين العمل لتشجيع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة وزيادة التشغيل.

4. العمل على تطوير البنية التحتية بكل مكوناتها، إذ تمثل أحد أبرز العناصر الداعمة لقطاعات الإنتاج من خلال تحسين الإنتاجية، وتقليص التكاليف، ودعم التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة.

5. تفعيل دور البنوك التنموية، وهيئات الدعم لتوفير الاحتياجات التمويلية بالحجم، والشروط الملائمة للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وإصدار التشريعات اللازمة لتفعيل وسائل التمويل المستحدثة، واستحداث صناديق ضمان مخاطر القروض، وشركات رأس مال المخاطر، وإنشاء مؤسسات مالية متخصصة، بالإضافة إلى إنشاء سوق حقيقي لروؤس الأموال للمساهمة في فتح بدائل تمويلية لهذه المؤسسات.

6. تكوين فريق متخصص من خبراء لدراسة مجالات الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة وتطويرها.

## قائمة المراجع والمصادر:

### أولاً: المراجع العربية

1. أيفيشيوسستروس بيتراس، بوزمان جون (2009): اقتصاد الهند... الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، سلسلة دراسات القوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات.
2. براهيتي، عموري (2012): واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة المنعقد بتاريخ 24 - 26 أبريل 2012، تونس.
3. برنامج دعم النمو 2005 - 2009 (أفريل 2005): مجلس الأمة.
4. البكري، كامل (1986): التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت.
5. بن عمر الأخضر، باللموشي علي (2013): معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الدولي حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد 05 / 06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر.
6. بهلول، محمد بلقاسم حسين (1999): الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (حالة الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
7. بوقموم، محمد (2010): نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة.
8. بيان اجتماع مجلس الوزراء (2010): برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الصادر بتاريخ 24 ماي، الجزائر.
9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2013): صندوق النقد العربي.
10. راتول محمد، بن داودية وهيبة (2006): بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - الدروس المستفادة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 / 18 أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر.

11. زايدي، عبد السلام وآخرون (2012) : حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 / 19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
12. شلابي، عمار (2011) : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر.
13. الصاوي، عبد الحافظ (2003) : قراءة في التجربة الماليزية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، الكويت.
14. ضلوش كمال، كياس عبد الرشيد (2011) : قراءة سوسيواقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد يومي 15 / 16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، الجزائر.
15. طاقة، محمد (2001) : اقتصاد السوق الاشتراكي«التجربة الصينية»، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، بغداد، العراق.
16. عازب الشيخ احمد، غربي العيد (2013) : دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق مدخل إدارة الجودة الشاملة، الملتقى الدولي حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 05 / 06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر.
17. عبد الرزاق، فوزي (2006) : إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر.
18. عبد الفضيل، محمود (2000) : العرب والتجربة الآسيوية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
19. عبده، السيد فتحي أبو السيد أحمد (2004) : الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، جمهورية مصر العربية.
20. عطية، محمد ریحان (2010) : التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة.

21. علي، عمر أيمن (2007) : إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
22. القاسم، عبد العزيز (2010) : في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان.
23. القانون التوجيهي رقم 01 – 18 المؤرخ بـ: 27 رمضان 1422 الموافق لـ: 12 /12 /2001، المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 /12 /2001.
24. قريشي، محمد الصغير (2013) : واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة 2001 – 2012، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
25. لوموان فرانسواز، ترجمة كعدان صباح محمود (2010) : الاقتصاد الصيني، آفاق ثقافية، الكتاب الشهري 82، دمشق، سوريا.
26. مخيمر عبد العزيز جميل، عبد الفتاح احمد عبد الحليم (2005) : دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية «بحوث ودراسات»، جمهورية مصر العربية.
27. معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية المؤشرات الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2010 الموافقة للإعداد من 6 إلى 18، من موقعها الإلكتروني [www.pmeart-dz.org](http://www.pmeart-dz.org).

## ثانيا: المراجع الأجنبية

1. *Annual Report (2011- 2012) : Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India.*
2. *Anzoategui Diego, Martinez Peria Maria, Rocha Roberto (2010) , Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region, Review of Middle East Economics and Finance, Vol. 6,n°2.*
3. *Doing Business (2013) : Smarter Regulation for Small and Medium- size Enterprises, the World Bank and the International Finance Corporation.*
4. *Economic/ SMEs Census (2011) : Department of Statistics, Malaysia.*

5. *Final Report (October 2012) : Study On The Potential of Sustainable Energy Financing For Small and Medium Enterprises in China, International Finance Corporation.*
6. *Law of the People's Republic of China on Promotion of Small and Medium- sized Enterprises (29 June 2002) : China.*
7. *Liang, Gui (2005) : Policy System on Promoting SME Innovation & Entrepreneurship in China, Torch high technology industry development Centre, Ministry of Science and Technology, China.*
8. *Pierre- André, Julian (2008) : Trente ans de théorie en PME: de l'approche économique à la complexité, Revue internationale P. M. E : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, vol. 21, n°2.*
9. *Sellami, Ammar (1985) : Petite et Moyenne Industrie et Développement Economique, Entreprise national du livre.*
10. *SME Annual Report (2012/ 2013) : Department of Statistics, Malaysia.*
11. *Virmani, (2004) : avec CSO (Series a prix1993- 1994)*

### ثالثاً: المواقع الالكترونية

1. *BNM : Bank Negara Malaysia, [http:// www. bnm. gov. my/ index. php?ch=fs\\_mfs&pg=fs\\_mfs\\_dfi&lang=en](http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=fs_mfs&pg=fs_mfs_dfi&lang=en)*
2. *ESCWA: Economic and Social Commission for Western Asia, [http:// www. escwa. un. org/](http://www.escwa.un.org/).*
3. *MIDA: Malaysian Investment Development Authority, [http:// www. mida. gov. my/](http://www.mida.gov.my/).*
4. *MIIT: Ministry of Industry and Information Technology, [http:// www. miit. gov. cn/ n11293472/ index. html#](http://www.miit.gov.cn/n11293472/index.html#).*
5. *SME Corporation Malaysia, [http:// www. smecorp. gov. my/ vn2/ node/ 40](http://www.smecorp.gov.my/vn2/node/40).*
6. *World Bank: [http:// data. worldbank. org/ indicator/ NY. GDP. MKTP. KD. ZG](http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG)*





# تفانم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية دراسة تحليلية لفترة (2004-2013) \*

أ. سليم مجلخ \*\*  
د. كمال حمادة \*\*\*

---

\* تاريخ التسليم: 2014 / 9 / 21م، تاريخ القبول: 2014 / 12 / 13م.  
\*\* أستاذ مساعد قسم أ. / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير / جامعة باجي مختار عنابة.  
\*\*\* أستاذ محاضر قسم أ. / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير / جامعة باجي مختار عنابة.

## الملخص:

عرفت الموازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا، ودائما، ناتجا عن الاختلال الحاصل بين نمو الإيرادات العامة، ونمو النفقات العامة. وقد ساهمت الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية في تعميق هذا العجز، من خلال آثارها السلبية المباشرة، وغير المباشرة على شقي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات)، وقد اتخذت الجزائر لأجل التقليل والتخفيف من هذا العجز مجموعة من التدابير والسياسات. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر، وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عليها، ومن ثم تحديد آليات التحكم وسياساته فيها. وتوصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة العامة في الجزائر، هو عجز هيكلي مستمر على طول فترة الدراسة، نتيجة لارتفاع النفقات العامة، بسبب سياسة تمويل المخططات الإنمائية، وانخفاض الإيرادات العامة المتأثرة بالأزمة المالية، والاقتصادية العالمية التي انتقلت إلى الجزائر عبر قناتي التجارة الخارجية والتضخم.

الكلمات الدالة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة في الجزائر، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

***Exacerbate the budget deficit in Algeria in the shadow  
of the global financial and economic crisis.  
An analytical study during the period (2004- 2013) .***

***Abstract:***

*The general budget in Algeria has always witnessed a continuous deficit. It is the result of imbalance between the growth of the public revenues and the growth of public spending. The global financial and economic crisis has contributed in deepening this deficit through its direct and indirect negative effects on both sides of the Algerian general budget (revenue and expenditure) . As a result, Algeria has taken set of measures and policies in order to minimize and mitigate this deficit. The aim of this study is to determine the causes of the budget deficit in Algeria and the effects of the global financial and economic crisis on it and then to determine the mechanisms and policies of controlling it. The study has concluded that the budget deficit in Algeria is a structural deficit that continues along the study period due to the increasing expenditure due to the developmental financial schemes, on the other side public revenues were negatively affected by the global financial and economic crisis which moved to Algeria through foreign trade and inflation.*

***Key words:*** *public expenditure, public revenue, the Algerian general budget, the global financial and economic crisis.*

## 1- المقدمة:

يعتبر عجز الموازنة العامة من أهم المشكلات، والتحديات الاقتصادية التي تعاني منها الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، وهذا العجز يفسر الاختلال الحاصل بين جانبي الإيرادات العامة (الموارد)، والنفقات العامة (الأعباء)، وتختلف أسباب هذا العجز ومسبباته، باختلاف الدول، واختلاف مصادر إيراداتها، وتركيبية نفقاتها.

ولقد عرف العالم مع نهاية سنة 2008 ميلاد أزمة مالية موروثة عن أزمة عقار، سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية، انتقلت تداعياتها وآثارها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية دول العالم، واختلفت حدة آثارها وشدتها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة من دولة إلى أخرى، وهذا باختلاف الدول، وارتباطها بالاقتصاد الأمريكي والعالمي، وقد اعتمدت الجزائر مع بداية سنة 2001 على سياسة إنفاقية توسعية من خلال انتهاجها لسياسة التخطيط نتيجة لارتفاع أسعار البترول، لكن مع بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أصابت العالم بركود اقتصادي، وأثرت على أسعار البترول مما قد يؤدي ذلك مستقبلا إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للجزائر، من خلال اختلال التوازن بين نمو الإيرادات العامة القائمة على الجباية البترولية، ونمو النفقات العامة القائمة على سياسة التوسع الإنفاقي.

## 1-1. مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال بلوغ عجز الموازنة العامة في الجزائر مستويات قياسية مخيفة ومقلقة، تطلبت وضع سياسة لاستهدافها والتحكم فيها، ويمكن إيجاز مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي: ما أهم الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة للجزائر؟ وما السياسات المنتهجة من طرف الجزائر للتقليل من هذا العجز؟

## 1-2. فرضيات الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة التأكد من مدى صحة الفرضيات الآتية:

- هل أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة الفعلية والتقديرية للجزائر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر؟

- هل اعتماد الجزائر على سياسة إنفاقية توسعية ساهم في ارتفاع عجز الموازنة العامة للجزائر؟
- هل اعتماد الجزائر على المحروقات يساهم في زيادة مخاطر العجز في الموازنة العامة في ظل التأثيرات الخارجية على أسعارها؟
- هل اعتمدت الجزائر على سياسة إنفاقية حذرة وتقشفية للتحكم في عجز الموازنة العامة؟

### 1-3. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة، التي بلغت عجزا كبيرا في الجزائر، والتي حتمت على السلطات انتهاج سياسة علاجية على المدى القصير، تهدف من ورائها إلى التحكم في العجز واستهدافه، هذا من جهة، كما تبرز أهمية الدراسة من جهة ثانية من خلال تشخيص العجز، الذي بلغته الموازنة العامة في الجزائر، وزيادة هذا العجز تزامنا مع بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي أثرت على جانبي الموازنة العامة.

### 1-4. أهداف الدراسة:

يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- ◆ معرفة أهم آثار الأزمة المالية والاقتصادية على الموازنة العامة في الجزائر.
- ◆ تحديد أسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر.
- ◆ معرفة التطورات الحاصلة في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2004 - 2013.
- ◆ تحديد الآليات والسياسات المتبعة من طرف الجزائر للتحكم في العجز المسجل في جانب الموازنة العامة.

### 1-5. مبررات الدراسة ومحدداتها:

تتمثل مبررات الدراسة ومحدداتها فيما يأتي:

- ◆ بلوغ العجز في الموازنة العامة للجزائر أرقاما قياسية خلال السنوات الأخيرة، استوجبت دراستها وتحديد أسبابها ومعالجتها.

♦ قلة الدراسات المتعلقة بآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة خاصة في الجزائر.

♦ ضرورة وضع استراتيجية فعالة للتحكم في العجز المستمر، والدائم في الموازنة العامة في الجزائر.

## 1-6. منهجية الدراسة:

نعتمد في دراستنا لهذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف أهم التطورات وتحليلها، التي عرفتها الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وكذلك وصف الأزمة المالية وتحليلها، التي تحولت إلى أزمة اقتصادية، ثم تحديد آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتحليلها، على الموازنة العامة للجزائر، وأخيرا تقديم وصف لأهم السياسات والإجراءات المتخذة للحد من هذا العجز.

## 2- الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الموازنة العامة أو أحد شقيها (الإيرادات أو النفقات) ، والتي حصرت في معظمها أسباب العجز إما لارتفاع النفقات العامة، أو لضعف الإيرادات العامة، أما الدراسات التي سلطت الضوء على تفانم العجز في الموازنة العامة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فهي قليلة وبخاصة في ما يتعلق بالجزائر. ومن بين الدراسات السابقة نذكر:

### 2-1. الدراسات العربية: منها:

دراسة (الغزالي، 2007) بعنوان «عجز الموازنة: المشكلات والحلول»، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل عجز الموازنة العامة سواء في الدول المتقدمة، أو النامية، وذلك من خلال التعرض لأسباب هذه الظاهرة، والحلول الممكنة لها، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المشكلة تعاني منها كل دول العالم، وبدرجات متفاوتة، ولها آثار كبيرة وبخاصة على الجانبين: الاقتصادي، والاجتماعي، والتي قد تتعداها إلى الجانب السياسي، كما قدمت الدراسة حلين مختلفين للمشكلة: تيار المؤسسات المالية الدولية، والتيار المعارض له.

دراسة (سالن، 2012) بعنوان «عجز الموازنة العامة، رؤى وسياسات معالجته»، حيث هدفت الدراسة إلى رسم إطار وتحديد، وحيثيات مشكلة العجز في الموازنة العامة والعوامل المسببة لها، إضافة إلى رؤى معالجتها وسبلها. وتوصلت الدراسة إلى أن العجز الموازني في العراق عجز دائم ومستدام، ومن أهم أسبابه النفقات العسكرية، إضافة إلى ضعف تقديرات

## إنتاج النفط وتسويقه.

دراسة (مفتاح، 2010 - 2011) بعنوان «تحديث النظام الميزاني في الجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى أهمية تبيان توفر نظام ميزانية سليم في الدولة، وكذلك التعرف إلى مشروع تحديث النظام الميزاني الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام الميزاني الجزائري يعاني من مجموعة من النقائص، الأمر الذي أدى إلى وضع مشروع نظام موازني جديد، والذي يبقى الحكم على مدى نجاعته إلى حين التطبيق الفعلي لعناصره.

دراسة (عتو، 2013 - 2014) بعنوان «انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر (1996 - 2012)»، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد دور الصادرات النفطية الجزائرية في ميزانية الدولة، وتوصلت الدراسة إلى أن انعكاس الصادرات النفطية على الموازنة العامة للجزائر يكون سواء بالزيادة أو النقصان.

دراسة (هزشي ولباز، 2011) بعنوان «دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي»، حيث هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين أساليب تمويل عجز الموازنة العامة بالنسبة للاقتصادين: الإسلامي والوضعي. وتوصلت الدراسة إلى أن مصادر تمويل العجز الموازني في الاقتصاد الإسلامي قابلة للزيادة، وأكثر منها في الاقتصاد الوضعي الذي تعتبر مصادره محدودة.

دراسة (عرب وعلاي، 2010) بعنوان «خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي»، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أدوات السياسة المالية الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن أدوات السياسة المالية في الاقتصادي الإسلامي تستخدم أدوات شرعية كفيلة بتغطية العجز الموازني، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي.

دراسة (أولاد العيد، 2002 - 2003) بعنوان «دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة، والعجز في الموازنة العامة للدولة حالة: الجزائر»، وهدفت الدراسة إلى الإحاطة بالعوامل المؤثرة في تحديد عجز الموازنة العامة في الجزائر باستخدام دراسة قياسية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة، ونفقات التسيير والنفقات الاستثمارية ذات الطابع الاقتصادي، وإلى وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة، والنفقات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي.

دراسة (حليمي، 2008 - 2009) بعنوان «أهمية إصلاحات الميزانية ودور الضريبة في تمويلها في ظل التطورات الاقتصادية في الجزائر»، وهدفت الدراسة إلى تحديد الإصلاحات الميزانية من خلال إصلاح الجهاز الضريبي، وتوصلت الدراسة إلى أن إصلاح الميزانية



العامة يمر عبر إصلاح الجهاز الضريبي لزيادة الإيرادات العامة، ومن ثم تقليل العجز في الموازنة العامة.

## 2.2 الدراسات الأجنبية: نذكر منها

دراسة (مجلخ، 2013) بعنوان: «انحراف الإيرادات العامة في الجزائر في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية»، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد آليات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر من جهة، وكذلك تحديد آثار الأزمة على الإيرادات العامة في الجزائر من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة إلى أن انتقال الأزمة إلى الجزائر كان نتيجة أسباب غير مباشرة، وأن تأثير الإيرادات العامة نتج عن تأثير أسعار المحروقات بإفرازات الأزمة.

من الملاحظ أن جميع الدراسات السابقة تناولت عجز الموازنة العامة، أو أحد شقيها (الإيرادات أو النفقات العامة) سواء في الجزائر أو دول أخرى، وحاولت هذه الدراسات في مجملها تحديد أسباب هذا العجز، وربطها بمتغيرات مختلفة، مع تقديمها لمجموعة من الحلول، والوصفات، للتقليل أو القضاء على العجز القائم دون أن تحدد دور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 في تعميق العجز الموازني في الجزائر، من خلال تأثيرها عبر قناة البترول الذي يعتبر عماد الإيرادات العامة في الجزائر، فتراجع أسعار البترول أثر على الإيرادات العامة في الجزائر، الأمر الذي انعكس على تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقمها. وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها دراسة حديثة جداً، تعتمد على إحصائيات جديدة إلى غاية 2013، وترتبط بين الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كعامل مؤثر في تعميق عجز الموازنة العامة، التي عرفت ارتفاعاً كبيراً في الجزائر، مما أدى إلى اتباع السلطة المعنية سياسة لاستهدافها. على عكس الدراسات السابقة التي تناولت عجز الموازنة العامة، سواء بالنسبة للجزائر، أو بالنسبة لدول أخرى بصفة عامة، دون أن تبين أو تبرز أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كسبب مباشر، أو غير مباشر في ارتفاع هذا العجز وتعمقه.

## 3 الإطار النظري للدراسة:

3 - 1 - الموازنة العامة في الجزائر: عرفت السنوات الأخيرة عجزاً دائماً ومستمرًا في الموازنة العامة للجزائر، وبخاصة مع زيادة الضغوط التضخمية، وبروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

3 - 1 - 1 مفهوم الموازنة العامة: تعرف الموازنة العامة حسب هيئة الأمم

المتحدة (سلوم والمهاني، 2007، ص 96) : على أنها عملية سنوية تتركز على التخطيط، والتنسيق، ورقابة استعمال الأموال لتحقيق الأغراض المطلوبة بالموارد المتاحة بكفاءة، فهي أساسا أساس عملية اتخاذ القرار بطريقة يمكن أن يقوم بها الموظفون الرسميون على مختلف المستويات الإدارية، بالتخطيط، والتنفيذ لعمليات البرامج بطريقة مخططة للحصول على أفضل النتائج، من خلال التوزيع والاستخدام الأكثر فعالية. ويعرفها القانون الجزائري في المادة 06 من القانون 84 - 17 بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا، بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنفيذية المعمول بها.

3 - 1 - 2 - مفهوم عجز الموازنة العامة: يعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، أو الوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة (سالم، 2012، ص 295).

3 - 1 - 3 - تطور الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2004 - 2013: عرفت الموازنة العامة عجزا كبيرا ومتواصلا خلال هذه الفترة، والجدول رقم 01 يبين تطور النفقات العامة بشقيها (تسيير وتجهيز)، وكذلك الإيرادات العامة والموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2004 - 2013.

#### الجدول رقم (01) :

#### تطور الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2004 - 2013 الوحدة مليار (دج)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة	الإيرادات العامة المقدره	فائض/ عجز الموازنة العامة التقديري	الإيرادات العامة الفعلية	فائض/ عجز الموازنة العامة الفعلي
2004	1200.00	720.00	1920.00	1528.00	392.00 -	1606.4	313.6 -
2005	1200.00	750.00	1950.00	1635.83	314.17 -	1714.0	236.0 -
2006	1283.40	1348.00	2631.40	1667.92	963.48 -	1841.0	790.4 -
2007	1574.94	2048.82	2623.76	1802.62	821.14 -	3478.6	854.84
2008	2017.97	2304.89	4322.86	1924.00	2398.86 -	2680.7	1642.16 -
2009	2593.74	2597.72	5191.46	2786.60	2404.86 -	3071.9	2119.56 -
2010	2838.00	3022.86	5860.86	3081.50	2779.36 -	3074.6	2786.26 -

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة	الإيرادات العامة المقدرة	فائض/ عجز الموازنة العامة التقديري	الإيرادات العامة الفعلية	فائض/ عجز الموازنة العامة الفعلية
2011	3434.31	3184.12	6618.43	2992.40	3626.03 -	3489.8	3128.63 -
2012	4608.25	2820.42	7428.67	3455.65	3973.02 -	3804.0	3624.67 -
2013	4335.61	2544.21	6879.82	3820.00	3059.82 -	3878.6	3001.22 -

Source: - Medjellekh Salim, Déviation Des recettes générales en Algérie a la lumière de la crise financière et économique mondiale, journal d'Etudes .Economiques, Romania, 2013, V 4 (18) , N 02, p 24. - www. ons. dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- نفقات التسيير ارتفعت خلال الفترة 2004 / 2012، إلا أنها تراجعت خلال الفترة 2012 / 2013، أما نفقات التجهيز فقد ارتفعت خلال الفترة 2004 - 2011 وتراجعت خلال الفترة 2011 / 2013. إن التراجع المسجل على نفقات التسيير والتجهيز في نهاية فترة الدراسة انعكس على النفقات العامة التي تراجعت بدورها؛

- النفقات العامة ترتفع من سنة إلى أخرى (نتيجة اعتماد سياسة التخطيط والتي نتناولها لاحقا) مع تراجع ملحوظ خلال الفترة 2012 / 2013؛

- الإيرادات العامة المقدرة تزداد بوتيرة متناقصة على طول الفترة مع تراجعها خلال الفترة 2010 / 2011 نتيجة تراجع أسعار البترول، والموازنة العامة المقدرة للدولة في حالة عجز على طول فترة الدراسة وتراجعت تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة 2004 / 2012، وتحسنت خلال سنة 2013.

- الإيرادات العامة الفعلية ارتفعت بصورة متباطئة خلال الفترة 2004 / 2006 لتبلغ قيمة قياسية سنة 2007، ثم تراجعت سنة 2008 لترتفع مجدداً وبوتيرة متناقصة خلال الفترة 2009 / 2013، والموازنة الحقيقية في حالة عجز على طول فترة الدراسة ما عدا سنة 2007 التي كانت في حالة فائض نتيجة لارتفاع أسعار البترول.

- العجز في الموازنة العامة للجزائر هو عجز كلي ناتج عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

3 - 1 - 4 - أسباب عجز الموازنة العامة: عجز الموازنة العامة هو الاختلال الحادث بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وبعبارة أخرى هو عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أو تطور النفقات العامة بوتيرة أسرع من تطور الإيرادات العامة،

وهذا النوع من العجز يصيب الدول النامية، والجزائر واحدة منها، وهناك عجز آخر يظهر في الدول المتقدمة نتيجة استخدام إحدى السياسات الاقتصادية التي تحقق هذا العجز، ولهذه الظاهرة التي تصيب الدول النامية أسباب نذكر منها (سالم، 2012، ص 296):

- عدم مواكبة نمو الإيرادات العامة لنمو النفقات العامة.
- غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءتها.
- اعتماد بعض الدول على سياسة العجز المفتعل لمعالجة الأزمات الاقتصادية وتفشي ظاهرة الفساد الحكومي.
- خطأ في تقدير الإيرادات والنفقات، التهرب الضريبي (دراوسي، 2005 / 2006، ص 143):
- الإنفاقات الكبيرة على المجال العسكري، توسع الجهاز الإداري الحكومي، زيادة المدفوعات التمويلية والتضخم (الغزالي، 2007، ص 06):
- تدهور القوة الشرائية للنقود، زيادة حدة الضغوط التضخمية، ارتفاع كلفة الاستثمارات العامة نتيجة الفساد الإداري، وعدم تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة، الزيادات العشوائية في الأجور والرواتب وارتفاع خدمات الديون (العجز في الموازنة العامة، نقلا عن الموقع ([http:// www. mouwazaf- dz. com/ t501- topic.](http://www.mouwazaf-dz.com/t501-topic))).

3 - 1 - 5 - أسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر: يعتبر العجز الموازني مشكلة تعاني منها جميع الدول على حد سواء، ويمكن تقسيم هذا العجز إلى: عجز موازني تعترف به السلطة التنفيذية، ويظهر عند اعتماد الموازنة؛ أي في بداية السنة المالية، وعجز بنيوي يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في النفقات العامة، دون أن تصاحبها زيادة مماثلة في الإيرادات العامة، وعجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد الدولة، ويظهر كذلك في نهاية السنة المالية ويحدث عند تنفيذ الميزانية. ومن أهم أسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر نذكر:

- اعتماد الجزائر على سياسة إنفاقية توسعية، مبنية على سياسة التخطيط.
- انتشار ظاهرة الفساد وتبذير المال العام أو اعتماد الجزائر في إعدادها لقانون المالية على سعر مرجعي لأسعار البترول 37 دولار للبرميل.
- اعتماد الإيرادات العامة للجزائر على مداخيل المحروقات.
- الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

3 - 2 - الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008: ظهرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نتيجة لمجموعة من الجذور، التراكمات، البوادر، المعالم، التي تفاعلت فيما بينها مشكلة مجموعة من الأسباب التي انفجرت معلنة عن ميلاد أزمة مالية، موروثه عن أزمة عقارية ومتطورة إلى أزمة اقتصادية فيما بعد، ومنقلة من أزمة دولة مست الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القطاعين المالي (أزمة سيولة، إفلاس وانهيار للعديد من البنوك، المؤسسات المالية والبورصات... الخ) ، والإنتاجي (اختلال التوازن بين القطاع الحقيقي الإنتاجي والافتراضي الناتج عن التوريق والمشتقات المالية التي ضخمت المعاملات والتعاملات، وانهارت أسعار المباني بعد أن بلغت أرقاما قياسية... الخ) ، إلى أزمة عالمية مست وتداعت وأثرت على سائر دول المعمورة، سواء المتقدمة، أو المتخلفة، وبدرجات متفاوتة الخطورة، وجعلت العالم بأسره يقف مصدوما، مشدودا وحائرا أمام خطورتها وتداعياتها، كما فتحت المجال أمام النقاد، والسياسيين للإدلاء برأيهم وإلقاء اللوم على المتسببين فيها.

3 - 2 - 1 - انتشار العدوى وانتقال الأزمة وتعممها: بعد أن انفجرت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، أخذت في الانتشار عبر مختلف دول العالم، وذلك بدرجات مختلفة باختلاف الدول وارتباطاتها بالولايات المتحدة، عبر ترابط الأسواق فيما بينها حسب ما أنتجته العولمة في شتى المجالات المالية والاقتصادية و.... الخ، وبالتالي انتقال عدوى الأزمة إلى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية أمر لا مفر منه، صف إلى ذلك الهيمنة الكبيرة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على سائر دول العالم، باعتبارها أكبر قطب اقتصادي عالمي، ومن خلال سيطرتها على مختلف المنظمات التي تعتبر أضلاعا للعولمة، وهي: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، هذا بالإضافة إلى منظمات أخرى. وانتشار الأزمة خارج الولايات المتحدة يمر عبر العوامل الآتية (غربي، 2009):

- أمريكا أكبر مستورد عالمي حيث تقدر وارداتها 15.5 % من الواردات العالمية، وعليه ظهور بوادر الانكماش والكساد على الاقتصاد الأمريكي سيؤثر على بقية دول العالم من خلال انكماش وتراجع صادراتها.

- سهولة تعويض الخسارة بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال، من خلال قيام العديد منهم بالاستثمار في العديد من الأسواق المالية في آن واحد، فإذا ما تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة، فإنهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها.

- المخاوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية، التي تعني اقتصاديا حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار، سواء كانت في الولايات المتحدة نفسها أو خارجها، وبخاصة في الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار. وعليه فإن حدوث أزمة مالية في أمريكا سوف يقود إلى سحب الاستثمارات من الدولة المرتبطة بالدولار (بسعر صرف ثابت) لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة.

3 - 2 - 2 - تطور الأزمة: لقد مرت الأزمة الحالية بمجموعة من التطورات والتحويلات السريعة عبر أربع موجات رئيسية تمثلت في أزمة عقار، أزمة مالية، أزمة اقتصادية، أزمة بطالة.

- الموجة الأولى أزمة عقار: ظهرت الأزمة الحالية في بدايتها في شكل أزمة عقار، فترعرت وانتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سمح القانون الأمريكي بتمليك البيوت بالنسبة للفئات المحدودة الدخل عن طريق الاقتراض، الأمر الذي دفع أسعار البيوت إلى الإرتفاع، الشئ نفسه بالنسبة للسندات والأوراق المالية المرتبطة بها، التي أخذت هي الأخرى منحني تصاعديا، وقد تم تضخيم حجم الديون بالنسبة إلى حجم العقارات، فتوسع الاقتصاد الافتراضي على حساب الاقتصاد الحقيقي والإنتاجي، فبعد أن بدأت الأزمة في قطاع العقار انتقلت شرارتها لتشمل القطاع المالي (بنوك وبورصات).

- الموجة الثانية أزمة مالية: بعد أن بدأت الأزمة في سوق العقار، انتقلت إلى المؤسسات المالية (بنوك وبورصات)، فمع انفجار سوق العقارات أدى ذلك إلى حالة زعر؛ فتهافت المودعون على سحب أموالهم، ضف إلى ذلك قيام البنوك بتسديد ديون المودعين، كما تشددت في منح قروض جديدة، فتسبب ذلك في أزمة ائتمان وأزمة سيولة، فنتج عن ذلك ظهور أزمة مالية أصابت القطاع المالي العالمي برمته، وأدت لانهايار العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

- الموجة الثالثة أزمة اقتصادية: انتقلت الأزمة من مالية إلى اقتصادية؛ فضربت الإقتصاد الإنتاجي الحقيقي من خلال الركود الاقتصادي الناتج عن تراجع معدلات الاستهلاك والنمو العالمي.

- الموجة الرابعة أزمة بطالة: بعد انحسار الأزميتين المالية والاقتصادية بدأت موجة سوق العمل، أو أزمة البطالة التي بدأت تعصف بملايين العمال (Hyun, 2009, pp 26- 27) وأدت إلى تقليص عدد العاملين، وفرص العمل بسبب تراجع معدلات الإنتاج في الشركات، الأمر الذي دفعها إلى تخفيض معدلات الإنتاج وتقليص عدد العمال، حيث بلغ عدد عاطلين عن العمل في العالم 210 مليون نسمة

بزيادة أكثر من 30 مليون شخص منذ 2007 وتشير الاحصائيات إلى أن أغلب هذه الزيادة كانت في الدول المتقدمة، وبخاصة بؤرة الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من تجاوز الولايات المتحدة مرحلة الركود، إلا أن مشكلة البطالة تحتاج إلى وقت أطول وبالتالي ستكون تكاليفها أكبر (Mai chi, 2010, pp22- 23).

أما الجزائر فلم تتأثر بالأزمة في مرحلتها الأولتين الأوليين: العقارية (حيث واصلت أسعار العقارات الارتفاع في الجزائر)، والمالية كونها غير مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي والأمريكي طالما أنها لا تملك سوقا ماليا (بورصات) مؤثرا، إضافة إلى الإجراءات الرقابية الصارمة المفروضة على البنوك، في حين تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى الركود الاقتصادي العالمي، الذي انعكس على أسعار المحروقات التي تعتبر المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

3 - 2 - 3 - قنوات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر:  
تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وقد انتقلت آثار الأزمة إلى الجزائر من خلال:

3 - 2 - 3 - 1 - القطاع المالي: يتكون القطاع المالي من البنوك والبورصات، ويعتبر القطاع المالي الجزائري بمنأى عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛ لعدم اندماجه في الاقتصاد العالمي من خلال:

- البنوك: يرجع سبب عدم انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر بنوكها إلى:
  - البنوك الجزائرية في معظمها بنوك عمومية لا تمارس عمليات المضاربة.
  - البنوك الجزائرية بنوك تجزئة، والقروض التي تقدمها للأفراد لا تتعدى 10 % من حافضة البنوك الجزائرية، والعملة الوطنية الدينار غير قابلة للتحويل، إضافة إلى كون جزء كبير من الكتلة النقدية تدور في الاقتصاد غير الرسمي (مغاري، 2009، ص 6).
  - البورصات: فرص انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر قناة البورصة ضعيف؛ لأنه:
    - لا توجد بالجزائر سوق مالية بمعنى الكلمة: فالسوق المالي الجزائري سوق فتي تعود فكرة إنجازها إلى مرحلة نهاية الثمانينات، وبداية التسعينات وفقا لمتطلبات الاقتصاد الحر (السوق)، وكان الانطلاق الفعلي لهذه السوق سنة 1996، وبقي دورها محتشما في التمويل، حيث يمثل رأسمالها إلى الناتج المحلي الإجمالي قيما ضعيفة (0.22 % في سنة 2003) (زيدان وتورين، 2006)؛
    - الجزائر مصنفة ضمن الدول المنغلقة من الجانب المالي، التي ليس لها ارتباطات

قوية بالأسواق المالية العالمية، كما أنها غير مستقطبة للمستثمرين في البورصة: لعدم تنوع سلة أوراقها المالية، إضافة إلى غياب المعلومات والشفافية، حيث تتذيل الجزائر الترتيب العالمي العامي لسنتي 2013 و 2014، من حيث مقياس كفاءة أسواق المال (المرتبة 143 من أصل 148 دولة) (جريدة النهار) نظرا للغياب الشبه التام لبورصتها في تمويل الاقتصاد الوطني، حيث توجد 4 مؤسسات فقط مدرجة في البورصة، وتأمل الجزائر إلى رفع عدد المؤسسات إلى 40 مؤسسة قبل نهاية 2015 لبعث ديناميكية جديدة للبورصة الجزائرية.

- الجزائر بلد يعتمد في صادراته على المحروقات، وهي القناة التي تعمل على نقل الأزمة إلى الجزائر، فتأثر أسعار المحروقات، وتراجعها بسبب انخفاض الطلب عليها نتيجة الركود الاقتصادي العالمي يؤدي إلى تراجع إيرادات الجزائر (Medjellekh, 2013, p 26).

3 - 2 - 3 - 2 - القطع الحقيقي: انتقال الأزمة عبر القطاع الحقيقي في الجزائر مرتبط بـ:

- قطاع التجارة الخارجية: من خلال انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، فالجزائر بلد يعتمد في صادراته على المحروقات بنسبة 97 %، وبلوغ الأزمة مرحلة الركود الاقتصادي العالمي يعني كساد المحروقات، وتراجع الطلب عليها، مما يؤدي إلى تراجع أسعارها، ومن ثم تتكبد الجزائر خسائر مالية كبيرة جراء هذا التراجع، كما تقوم الجزائر باستيراد معظم حاجياتها الغذائية التي تتميز بارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية بـ 9 % سنة 2013 ساهم في ارتفاع تكلفة الاستيراد، والنتيجة عجز في قطاع التجارة الخارجية إضافة إلى عدم ميل التبادل التجاري في صالح الجزائر؛ لأن أغلبية واردات الجزائر باليورو، في حين صادراتها بالدولار (طالبي، 2009/2010، ص 180).

- ارتفاع التضخم في الاقتصاديات الغربية وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية: إن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاديات الغربية وبخاصة في الولايات المتحدة جراء الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، يؤثر على الجزائر من خلال ارتفاع قيمة السلع المستوردة، والأموال الموظفة في تلك الدول (مجلخ، 2013، 465).

- تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد المؤسسات المرتبطة بها (يوم برلماني، 2009).

4 - أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة في الجزائر: أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة في الجزائر تأثيرا مباشرا



وغير مباشر من خلال:

4 - 1 - الآثار على النفقات العامة: إن ارتفاع النفقات العامة في الجزائر مرده انتهاء سياسة مالية إنفاقية إنفاقية توسعية امتدت من 2001 إلى 2014 تمثلت في البرامج التالية (مسي، 2012، ص 147):

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي 2001 - 2004) خصص له غلاف مالي أولي بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يبلغ غلافه المالي النهائي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار).

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005 / 2009) خصص له 8705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتناس السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف النهائي فقد قدر بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) في نهاية 2009، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010 / 2014) خصص له 21214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار)، أي أن البرنامج خصص له 11534 مليار دينار (155 مليار دولار). ويمكن تقييم تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على النفقات العامة في الجزائر بناء على معطيات الجدول رقم 01:

- تراجع النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006 / 2007، أما نفقات التجهيز فكانت أكبر من نفقات التسيير، خلال الفترة 2006 / 2009، وهذا راجع للتخصيص المالي لنفقات الاستثمار الموجهة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو. كما أن نفقات التسيير استمرت في الزيادة بوتيرة متسارعة خلال الفترة السابقة نفسها، على عكس نفقات التجهيز التي تغيرت زيادتها، فبعد أن كانت تزداد بوتيرة متسارعة خلال الفترة 2006 / 2007 أصبحت تزداد بوتيرة متناقصة خلال الفترة 2007 / 2009، وهذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بصفة مباشرة على برنامج دعم النمو، وعلى المشروعات المسطرة من خلال تأثيرها على أسعار البترول التي تراجع، وعلى احتياطي الصرف الذي تآكل بفعل آثار الأزمة المالية، مما أدى إلى تحفظ الدولة، وتراجعها في سياستها من خلال اعتمادها على سياسة حذرة، وتخفيض وتيرة إنجاز المشروعات المبرمجة وبخاصة في ظل دخول العالم مرحلة ركود جراء الأزمة، وارتفاع

معدلات التضخم في الجزائر إلى أرقام قياسية.

- أما خلال الفترة 2009/2010 فترة الركود الاقتصادي العالمي، نلاحظ من الجدول رقم 01 أن النفقات العامة أصبحت تزداد بوتيرة متناقصة مقارنة مع الفترات السابقة، وهذا راجع إلى آثار الأزمة والمتمثلة في انخفاض أسعار البترول، الذي أدى إلى انخفاض حجم الإيرادات العامة التي تعتمد على الربح البترولي، وبالتالي تراجع حجم التوقعات، وتراجع معها حجم النفقات العامة المخصصة للموازنة، مما أثر بصورة مباشرة على نفقات التسيير والتجهيز خلال هذه الفترة، حيث تغيرت الموازين فأصبحت نفقات التسيير أكبر من نفقات التجهيز، ومرد ذلك النفقات الكبيرة التي خصصتها الدولة للدعم، وزيادة الأجور التي كانت بأثر رجعي منذ سنة 2008 لتجنب الانفجار الاجتماعي. وعليه فنمو الإيرادات العامة مرتبط بنمو الجباية البترولية المرتبطة بأسعار البترول، وهي علاقة طردية، فارتفاع أسعار البترول، ونموها يؤدي إلى نمو الجباية البترولية، ونمو الإيرادات العامة، والعكس بالعكس، كما يرتبط نمو النفقات العامة بنمو أسعار البترول ارتباطا طرديا، فارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى التوسع في السياسة الانفاقية، كما هو الحال خلال الفترات المتعلقة بروج أسعار البترول، من خلال اتباع سياسة انفاقية إنفاقية توسعية بداية من سنة 2001، تاريخ بداية المخططات الإنمائية في العشرية الأولى من الألفية الثالثة، وتراجع أسعار البترول يؤدي إلى تراجع النفقات العامة واتباع سياسات انكماشية، وإنفاقية حذرة كما هو الحال خلال سنتي 2009 و 2010.

- خلال الفترة 2011/2012 استمر ارتفاع النفقات العامة بوتيرة متناقصة، ويمكن اعتبارها بداية انكماشية لتطبيق سياسة تقشفية في ظلل تأثيرات الأزمة الاقتصادية، أما بالنسبة لنفقات التسيير والتجهيز، فقد انقلبت الموازين مرة أخرى، وأصبحت نفقات التجهيز تفوق نفقات التسيير، وتزداد بوتيرة متسارعة، وهذا راجع إلى المخطط الخماسي الثاني (2009/2014) ومحاولة الدولة استدراك التعطل المسجل في هذا المخطط بفعل إفرازات الأزمة الاقتصادية العالمية، من خلال تكملة المشروعات الكبرى منها، مثل مشروعات مليوني سكن (اجتماعي، ريفي، تساهمي مدعم، ترقوي مدعم، ترقوي عمومي، البيع بالإيجار) ومشروع الطريق السيار شرق غرب والطرق الرابطة به، إضافة إلى العديد من المشروعات الأخرى الجديدة، كإنشاء مناطق صناعية وسياحية. وعلى عكس نفقات التجهيز التي ارتفعت بوتيرة متسارعة، تراجع نفقات التسيير بوتيرة متسارعة خلال هذه الفترة.

- وخلال الفترة 2012/2013 تراجع النفقات العامة، وكذلك نفقات التسيير والتجهيز، ويعود هذا إلى سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنتها الدولة لمجابهة التأثيرات المحتملة للأزمة الاقتصادية.

## 4 - 2 - الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الإيرادات العامة في الجزائر:

4 - 2 - 1 - الآثار المباشرة (بن خالفة، 2008): تعتبر الجزائر من الدول المنغلقة، وغير مندمجة في الاقتصاد العالمي، وغير المرتبطة بالأسواق العالمية، وبالتالي فهي غير معنية بالآثار المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، طالما أن هذه الآثار تمس البنوك والصناديق الاستثمارية التي لها تعاملات، وارتباطات بالأسواق الأمريكية، وكذلك خسارة المستثمرين الخواص الذين لهم تدخل في الأسواق المتضررة، وبالتالي فالجزائر غير معنية لا عن طريق مستثمريها ولا عن طريق اقتصادها ولا بنوكها.

### 4 - 2 - 1 - 2 - الآثار غير المباشرة: تتلخص في النقاط الآتية:

- أسعار البترول: عرفت أسعار البترول تطورات هامة بالزيادة والنقصان قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وخلالها، وبعدها، حيث أخذت الأسعار في الارتفاع لتبلغ 39.48 و 54.54 \$ للبرميل خلال سنتي 2004، 2005 على التوالي (مجلخ، 2013، ص 119) لتبلغ بعد ذلك 61.7 \$ للبرميل خلال سنة 2006 وفي سنة 2007 بلغت 68.19 \$ للبرميل (خميس، 2013، ص 302)، ثم واصلت أسعار البترول ارتفاعها في 2008 لتبلغ أكثر من 140 \$ للبرميل في شهر آب 2008، ثم أخذت في التراجع لتبلغ أقل من 40 \$ للبرميل في ظرف قياسي مع نهاية سنة 2008، وفي سنة 2009 أخذت أسعار البترول تتحسن تدريجا من سنة إلى أخرى.

- الاحتياطات: أثير جدل كبير في الجزائر حول مصير الاحتياطات من العملة الصعبة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والجدول الآتي يبين تطور الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة مع الذهب وبدون الذهب.

### الجدول رقم (02) :

تطور الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة خلال الفترة 2004 / 2013: الوحدة: مليار دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطات بما فيها الذهب	45.69	59.17	81.46	114.97	148.10	155.11	170.46	191.37	200.59	201.44
الاحتياطات بدون ذهب	43.25	56.30	77.91	110.32	143.24	149.04	162.61	182.82	/	/

المصدر: - البنك الدولي، المؤشرات، متاح على الموقع الإلكتروني: [http:// data.albankaldawli.org/ indicator](http://data.albankaldawli.org/indicator) تم الاطلاع عليه في 23 / 11 / 2012.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة لم تتأثر بشكل كبير بالأزمة المالية والاقتصادية، حيث واصلت قيمها الارتفاع، لكن الملاحظ كان في وتيرة الزيادة التي ارتفعت بسرعة خلال الفترة 2004 / 2008، من 43.24 إلى 143.24 مليار\$ على التوالي ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط كما أشرنا له سابقا، إلا أن حجم هذه الاحتياطات تزايدت بنسبة قليلة خلال الفترة 2008 / 2009 من 143.24 إلى 149.04 مليار\$ بسبب تراجع أسعار البترول لتراجع الطلب العالمي عليه نتيجة لإفرازات الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم ازدادت وتيرة الزيادة بعد ذلك إلى أن بلغت الاحتياطات في سنة 2012 (200.59) مليار\$ (نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي والارتفاع التدريجي لأسعار النفط) بدون احتساب الذهب، لتتراجع وتيرة الزيادة في سنة 2013 (201.44) مليار\$ نتيجة بداية التراجع في أسعار البترول، والملاحظة نفسها تنطبق على الاحتياطات بما فيها الذهب، فالاحتياطات الموظفة في شكل ذهب لا خوف عليها. لكن التخوف الذي كان مطروحا من قبل هو ما مصير هذه الاحتياطات في ظل الأزمة بسبب أن:

- 90% من الاحتياطات موظفة في الخارج منها 43 مليار\$ الموظفة في أدونات الخزينة الأمريكية المضمونة (مغاري، 2009، ص 7) والإشكال الذي كان مطروحا هو أن هذه الأموال موظفة بمعدلات فائدة 2%، وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم العالمي وبخاصة الأمريكي وتجاوزها عتبة 2%، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل هذه الاحتياطات وفقدانها لقيمتها.

- إضافة إلى أن جزءا من هذه الاحتياطات موظفة في بنوك أمريكية، يابانية وأوروبية تتصف بكونها ذات سمعة جيدة، ومن التصنيف AAA (تصنيف تعتمده شركات مختصة تعرف بشركات التصنيف) وبمعدلات فائدة 4%، إلا أن الجدول القائم هو التكتم الذي تقوم به السلطات حول المبالغ المستثمرة في هذا الجانب، وكذلك مدى تأثر البنوك المودع لديها من الأزمة. كما أنه بداية من سنة 2012 سجل تراجعاً في تطور حجم الاحتياطات، نتيجة لمجموعة من الأسباب المتعلقة أساسا بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وارتفاع الضغوط التضخمية، وأسعار الواردات هذا من جهة، ومن جهة ثانية تمويل المخطط الخماسي بـ 65% من العملة الصعبة لاستيراد التجهيزات والتقنيات، إضافة إلى اليد العاملة والدراسات التقنية للمشاريع (موقع وزارة المالية: [www.Finances-algeria.org](http://www.Finances-algeria.org)).

■ انخفاض الدولار والتضخم: يؤثر هذا العاملان على الإيرادات العامة كما يأتي:

- تقييم صادرات البترول في الجزائر بالدولار، وتدهور قيمة الدولار تعني انخفاض عائدات الجزائر من البترول (غلة، 2009 / 2010، ص 21)، ومن الاحتياطات المستثمرة في سندات الخزينة الأمريكية المضمونة، وبالتالي التأثير على

حجم الإيرادات العامة، والجدول الآتي يبين تطور سعر صرف اليورو معبرا عنه بالدولار خلال الفترة 2004 / 2009.

**الجدول رقم (03) :**

**تطور سعر صرف اليورو معبرا عنه بالدولار خلال الفترة 2004 - 2013**

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر صرف اليورو مقابل الدولار	1.24	1.24	1.25	1.37	1.47	1.39	1.33	1.39	1.29	1.32

المصدر: - (2004 - 2009) : عبد الرحمان مغاري، مرجع سابق، ص 11.

- (2010 - 2013) : نقلا عن الموقع: [http:// www.bank- of- algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل سعر صرف اليورو مقابل الدولار كان في حدود 1.24، إلا أنه بداية من سنة 2006 أخذ معدل الصرف يرتفع إلى غاية 2008، وهذا بسبب الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في شكل أزمة رهن عقاري، ثم أصبحت أزمة مالية فاققتصادية، والملاحظ كذلك هو تراجع معدل سعر الصرف بداية من سنة 2009 إلى غاية سنة 2013 نتيجة الانخفاض الجزئي في قيمة اليورو مقابل الدولار، وهذا بسبب انتعاش الاقتصاد الأمريكي، وكذلك الركود الاقتصادي الذي ضرب منطقة اليورو.

- أما التضخم المالي هو العامل الثاني الذي يؤثر على إيرادات الجزائر، وبخاصة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، فارتفاع التضخم عن مستوى أسعار الفائدة الموظفة بها الاحتياطات الجزائرية (غلة، 2009 / 2010، ص 21) يعني تأكلا، وتراجعا وخسارة جزء من هذه الاحتياطات (الفرق بين معدل الفائدة ومعدل التضخم).

4 - 2 - 2 - الآثار حسب مراحل تطور الأزمة: مرت الأزمة في تطورها بمراحل (أزمة عقار، أزمة مالية، أزمة اقتصادية، أزمة بطالة)، وكل مرحلة لها آثار ناتجة عنها تمس جانب الإيرادات العامة في الجزائر كما يأتي:

4 - 2 - 2 - 1 - آثار أزمة العقار: إن منح قروض الإسكان في الجزائر قليلة، وبشروط مضبوطة، ومحترمة بدقة متناهية، لذلك فالجزائر لم تتأثر بأزمة الرهن العقاري التي عرفتها الولايات المتحدة، ثم انتشرت في بقية دول العالم (بلطاس، 2008)، لكن الملاحظ هو التأثير الطفيف وبصورة غير مباشرة للعقارات من خلال انخفاض في أسعار الحديد المخصص للبناء.

4 - 2 - 2 - 2 - آثار الأزمة المالية: انحصرت تأثير الأزمة المالية على الاحتياطات الدولية، وعلى السيولة النقدية.

#### 4 - 2 - 2 - 3 - آثار الأزمة الاقتصادية: تجلت تأثيرات الأزمة الاقتصادية في

التأثير على أسعار البترول، التي أثرت على الإيرادات العامة المحصلة للجزائر.

#### 4 - 2 - 3 - آثار الأزمة حسب هيكل الإيرادات العامة: يتكون هيكل الإيرادات

العامة في الجزائر من إيرادات (جبائية، عادية، جباية بترولية) ، وكل جانب من هذه الجوانب الثلاثة تأثر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية كان كما يأتي:

#### 4 - 2 - 3 - 1 - الأثر على الإيرادات الجبائية: تتكون الإيرادات الجبائية

في الجزائر من حواصل (الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الطابع، الرسوم المختلفة والجمارك) والموضحة في الجدول الآتي:

#### الجدول رقم (04) :

#### تطور الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2004 - 2013

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات الجبائية (مليون دج)	532.30	596.93	610.77	676.12	754.80	921.00	1068.50	1324.50	1595.75	1831.40

المصدر: قوانين المالية من 2004 إلى 2013. على الموقع الإلكتروني: [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات الجبائية ترتفع من سنة إلى أخرى، وبوتيرة متقاربة ومتوازنة، وهذا يدل على أنها لم تتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

#### 4 - 2 - 3 - 2 - الأثر على الإيرادات العادية: تتكون الإيرادات العادية في

الجزائر من حاصل دخل الأملاك الوطنية، الحواصل المختلفة للميزانية، الإيرادات النظامية، والموضحة في الجدول الآتي:

#### الجدول رقم (05) :

#### تطور الإيرادات العادية خلال الفترة 2004 - 2013

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات العادية (مليون دج)	19.50	38.00	22.50	23.00	68.50	86.60	44.70	38.00	73.30	82.70

المصدر: قوانين المالية من 2004 إلى 2013 على الموقع الإلكتروني: [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العادية ترتفع من سنة إلى أخرى بوتيرة

مقاربة ومتوازنة، وهذا يدل على عدم تأثرها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.  
4 - 2 - 3 - الأثر على الجباية البترولية: تعتبر الجباية البترولية أهم مورد في الإيرادات العامة لميزانية الجزائر، والجدول الآتي يبين تطور الجباية البترولية المقدره والحقيقية.

الجدول رقم (06) :

تطور الجباية البترولية الحقيقية والمقدرة خلال الفترة 2004 - 2013 الوحدة: مليار دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
جباية على النفط الحقيقية المحصلة	0.9406	0.9772	1.0890	2.7119	1.7154	1.9270	1.5017	1.5294	1.5190	1.6745
جباية على النفط المقدره حسب قوانين المالية	0.8622	0.8990	0.9160	0.9730	0.9702	1.6285	1.8358	1.4724	1.5616	1.6159
الفرق بين الجباية البترولية الحقيقية والتقديرية	0.0784	0.0782	0.173	1.7389	0.7452	0.2985	0.3341 -	0.057	0.0426 -	0.0586
نسبة الفرق بين الجباية البترولية الحقيقية والتقديرية بالنسبة إلى التقديرية %	9.09	8.70	18.89	178.62	76.81	18.33	10.20 -	3.87	2.73 -	3.63

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: [www.Finances-algeria.org](http://www.Finances-algeria.org), [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع تدريجي للجباية البترولية الحقيقية المحصلة خلال الفترة 2004 / 2007، نتيجة التحسن التدريجي في أسعار البترول، بسبب زيادة الطلب العالمي عليه، كما أخذت الجباية البترولية المقدره ترتفع خلال الفترة نفسها، ولكن بوتيرة أقل من وتيرة نمو الجباية البترولية الحقيقية، وهذا ما نلاحظه من خلال نسب الفرق خاصة خلال سنة 2007.

كما نلاحظ تراجعاً في إيرادات الجباية البترولية المحصلة خلال سنة 2008، مقارنة مع سنة 2007 بـ 0.9965 مليار دج، وهذا راجع إلى تراجع أسعار البترول، بسبب ضعف الطلب العالمي الناتج عن تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أنها ارتفعت خلال سنة 2009 بـ 0.2116 مليار دج ومرد ذلك هو الارتفاع والتحسين الطفيف في أسعار البترول، لتتراجع بعد ذلك تدريجياً خلال الفترة 2010 - 2012 نتيجة الركود الاقتصادي العالمي، وبخاصة في أوروبا، وتذبذب أسعار البترول مع

## تحسن طفيف سنة 2013.

أما الجباية البترولية المقدرة، فقد ارتفعت بصورة متباطئة خلال الفترة 2004/2008، وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر على سعر مرجعي للبترول، إلا أنها تحسنت خلال سنتي 2009/2010 نتيجة تحسن الجباية البترولية الحقيقية خلال سنتي 2007 و2008، مما أثر على زيادة التقديرات الجبائية البترولية، أما الفرق فقد كان كبيرا خلال سنة 2007 بين المقدر والمحصل، فقد بلغ نسبة 178.62% زيادة على التقديري إلا أنه تراجع إلى 76.81% و 18.33% على الترتيب خلال سنتي 2008 و2009 ليستمر التراجع خلال الفترة 2010/2013 من خلال تسجيل أرقام سلبية للفرق بين الجباية الحقيقية والمقدرة سنتي 2010 و2012 بـ 10.20% و- 2.73% على التوالي، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار البترول المتأثرة بالأزمة الاقتصادية، والركود الاقتصادي العالمي.

4 - 2 - 4 - آثار الأزمة على الإيرادات العامة الحقيقية والمقدرة: انحرفت الإيرادات الحقيقية عن المقدرة بفعل تأثيرات الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي الآتي:

### الجدول رقم (07) :

الإيرادات العامة المقدرة والمحصلة للميزانية خلال الفترة 2004 - 2013 (الوحدة: مليار (دج))

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات الحقيقية المحصلة	1606.4	1714.0	1841.0	3478.6	2680.7	3071.9	3074.6	3489.8	3804.0	3878.60
الإيرادات المقدرة حسب قوانين المالية	1528.00	1635.83	1667.92	1802.62	1924.00	2786.60	3081.50	2992.40	3455.65	3820.00
الفرق بين الإيرادات الحقيقية والتقديرية	78.40	78.17	173.08	1675.98	756.7	284.4	6.90 -	497.4	348.35	58.60
نسبة الفرق بين الإيرادات الحقيقية والتقديرية بالنسبة إلى التقديرية %	5.13	4.78	10.38	92.97	39.33	10.21	0.22 -	16.62	10.08	1.53

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: [www.Finances-algeria.org](http://www.Finances-algeria.org), [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:



- هناك فرقا كبيرا بين الإيرادات الحقيقية الفعلية المحصلة، والإيرادات المقدره حسب قوانين المالية، حيث بلغ الفرق أكبر قيمة خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي.  
- نسبة الفرق بين الإيرادات الحقيقية والتقديرية محسوبة بالنسبة للإيرادات التقديرية بلغت نسبة عالية، حيث أخذت ترتفع خلال الفترة 2004 / 2007 لتبلغ ذروتها خلال سنة 2007 بـ: 92.97 %، لتتراجع خلال الفترة 2007 / 2010 وتبلغ أدنى قيمة لها (- 0.22 %) سنة 2010 لترتفع سنة 2011 وتتراجع في السنتين الأخيرتين. ويمكن إرجاع هذا التغير السريع والكبير في الإيرادات الحقيقية الفعلية، والفرق بين الإيرادات الحقيقية والتقديرية إلى سببين رئيسيين:

■ أولا: اعتماد الجزائر في وضعها لقانون المالية في قسم الإيرادات على سعر مرجعي لسعر البترول (37 دولار للبرميل)، وهذا ما يؤثر على الإيرادات المقدره، ويجعلها أقل بكثير من الإيرادات الحقيقية الفعلية المحصلة في حالة ارتفاع أسعار البترول، وهذا ما يفسر الفرق الكبير بين الإيراد الفعلي والتقديري لسنة 2007، 1675.98 مليار دج، حيث اعتمدت الجزائر في تقديراتها على سعر مرجعي، إلا أن أسعار البترول ارتفعت، فحققت إيرادا فعليا مرتفعا، فكان الفرق كبيرا بين الإيرادين.

■ ثانيا: تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أسعار البترول، التي تراجعت في الأسواق الدولية مما أدى إلى تقليص الإيرادات الجبائية الفعلية، وتراجع في الإيرادات العامة الفعلية الحقيقية وهو ما نلاحظه في سنة 2008 (تراجع الإيرادات العامة الحقيقية المحصلة من 3478.6 مليار دج سنة 2007 إلى 2680.7 مليار دج سنة 2008 أي بفارق 797.9 مليار دج)، كما نلاحظ أن في سنة 2008 أن الإيرادات العامة التقديرية لم ترتفع كثيرا مقارنة مع سنة 2007، وهذا راجع إلى أخذ السلطات في تقديرها بعين الاعتبار آثار الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية على الطلب العالمي وعلى أسعار البترول، فقلصت بذلك تقديراتها. أما في سنة 2009 نلاحظ تقلص الفرق بين الإيرادين الحقيقي والتقديري إلى 285.3 مليار دج وانهيائه إلى قيمة سالبة سنة 2010، نتيجة لرفع التقديرات الأمر الذي انعكس على الإيرادات المقدره التي فاقت الإيرادات الحقيقية المتأثرة بإفرازات الأزمة في جانب الجباية البترولية (تراجع أسعار البترول نتيجة الركود الاقتصادي العالمي)، أما خلال الفترة 2011 / 2013 فقد كان الفرق متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، نتيجة لتذبذب أسعار البترول من جهة، ومن جهة أخرى إلى: انخفاض تحويلات المهاجرين الجزائريين، بسبب ضغوط الأزمة التي أجبرت الحكومات الأوروبية (فرنسا، بريطانيا... الخ) على اعتماد بنوك إسلامية؛ مما يساهم في تقليل تحويلات المهاجرين المسلمين والعرب، ومنهم الجزائريين طالما أن هناك بنوكا ومؤسسات تتعامل بالنظام الإسلامي (جريدة الخبر،

18 / 10 / 2008). أو بسبب آثار الأزمة على العالم (البطالة نتيجة التسريح، انخفاض الدخل والأجور نتيجة انخفاض الطلب، وكساد العرض. كما أدت الأزمة إلى انخفاض في أسعار العديد من المنتجات (القمح، السكر، الحليب... الخ) بفعل الركود الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد العالمي، وكان بالإمكان أن يعدل هذا الانخفاض من انخفاض إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، إلا أن الجزائر وسعيها منها للحفاظ على احتياطي البلد من العملة الصعبة، لجأت إلى تخفيض قيمة العملة (الدينار الجزائري) للتأثير على الطلب على الواردات، ومن ثم الإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق (موقع وزارة المالية: www.Finances- algeria)

4 - 3 - الأثر على الموازنة العامة: أدت الآثار المزروجة للأزمة المالية، والاقتصادية العالمية على النفقات والإيرادات العامة (الحقيقية والمقدرة) إلى التأثير على الموازنة العامة للجزائر، سواء الحقيقية الفعلية، أو المقدرة. ويمكن تقييم ذلك بالرجوع إلى الجدول رقم 01:

فبالنسبة للموازنة العامة الحقيقية الفعلية نلاحظ:

- ارتفاعا، وتعمق عجز الموازنة العامة سنة 2006، مقارنة مع سنة 2005 بـ 544.4 مليار دج نتيجة لتضاعف نمو النفقات العامة بـ 681.4 مليار دج (بسبب مخصصات المخطط الخماسي الأول كما أشرنا لها سابقا) مقارنة مع ضعف نمو الإيرادات العامة الفعلية بـ 117 مليار دج خلال نفس الفترة.

- فائض في الموازنة العامة سنة 2007 بـ 854.84 مليار دج نتيجة لارتفاع الإيرادات العامة الفعلية وتضاعفها بـ 1637.6 مليار دج، متأثرة بزيادة الجباية البترولية الفعلية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

- تفاقم عجز الموازنة العامة وتدهورها خلال الفترة 2008 / 2012، نتيجة لتأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال:

■ ارتفاع النفقات العامة وتضاعفها بفعل ارتفاع الأسعار، والتضخم المستورد الناتج عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مما أثر على التكاليف النهائية للمشاريع المسطرة ضمن المخططين الخماسيين.

■ كما تأثرت الموازنة العامة في الجزائر من خلال تآكل الأموال المستثمرة في شكل سندات خزينة في الولايات المتحدة، بفعل ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض سعر صرف الدولار الناتج عن الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

■ الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم مع نهاية سنة 2008 وبداية سنة، 2009 التي ساهمت في ركود الاقتصاد العالمي، وبروز أزمة البطالة، وانخفاض أسعار البترول، وتراجع الطلب العالمي، أثرت على الموازنة العامة في الجزائر بزيادة عجزها خلال الفترة 2009/2008.

■ بداية من سنة 2010 عرفت الموازنة العامة للجزائر انحرافا خطيرا نتيجة تطبيق الأنظمة التعويضية للأجور، والقوانين الأساسية، وتوسع الإنفاق العمومي حيث تجاوز العجز 25% مقارنة من الناتج الداخلي الخام لسنة 2010، حيث أشارت وزارة المالية إلى أن عجز الموازنة العامة بلغ 22.8 مليار يورو سنة 2012 مقارنة مع 17.61 مليار يورو سنة 2011، ويتم تسديد هذا العجز في الموازنة العامة للجزائر عن طريق صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشئ سنة 2000، وقد انتقد مجلس المحاسبة الحكومة الاعتماد على هذا الإجراء، إضافة إلى ضعف الرقابة على الحسابات الخاصة، وغياب آليات الرقابة الداخلية القوية، وتجدر الإشارة إلى أن صندوق ضبط الإيرادات له القدرة على تمويل المشاريع الخماسية، وعلى الوتيرة الحالية نفسها إلى غاية سنة 2016 (مغاري، ص 5).

■ ساهمت الظروف التي عرفها العالم في ظلال أزمة العقار، التي أصبحت أزمة مالية في موجتها الأولى، ثم أزمة اقتصادية في موجتها الثانية، فأزمة بطالة في موجتها الثالثة، في تعميق العجز في الموازنة العامة في الجزائر من خلال آثارها غير المباشرة على: الطلب العالمي على المحروقات، رؤوس الأموال المستثمرة، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، عوائد المهاجرين،.... الخ.

أما الموازنة العامة التقديرية، فالعجز الدائم المزمّن على طول فترة الدراسة يعود بالدرجة الأولى إلى الاعتماد على سعر مرجعي للبترول، ولكن تعمق هذا العجز يعود أساسا إلى الآثار السلبية للأزمة المالية، والاقتصادية العالمية على النفقات العامة السابقة الذكر، حيث نلاحظ من الجدول رقم 07 أنه في سنة 2010 مع زيادة التقديرات الخاصة بالإيرادات العامة، ومع تراجع الإيرادات الحقيقية المتأثرة في جانب الجباية البترولية كانت نتيجة الفرق سالبة، حيث تفوقت النفقات العامة الحقيقية على النفقات العامة التقديرية، نتيجة لآثار الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية.

ومما سبق يمكن القول إن عجز الموازنة العامة في الجزائر، هو عجز كلي ناتج عن الفرق بين الإيرادات العامة، والنفقات العامة، وقد تعمق هذا العجز نتيجة للأزمة المالية، والاقتصادية العالمية.

5 - السياسات والإجراءات المتبعة لتقليل عجز الموازنة العامة في الجزائر: إن اعتماد سياسة ناجعة لاحتواء النمو المتزايد لعجز الموازنة العامة في الدول يعد أمرا صعبا، حيث برزت رؤيتين مختلفتين ومتعارضتين (الغزالي، 2007، ص 19): تيار تمثله المؤسسات المالية الدولية بقيادة صندوق النقد، والبنك الدوليين، والمدعمين من قبل الاقتصاديين المنتميين إلى المدرسة النقدية. ويقترح هذا التيار علاج المشكلة عن طريق تخفيض الضرائب على الدخل العالية، ورؤوس الأموال، وتخفيض الإنفاق العام الجاري، وبخاصة الموجه إلى الخدمات الاجتماعية، أما التيار الثاني فيرى علاج الأزمة عن طريق إعطاء الدولة دورا هاما للتنمية ومراعاة العدالة الاجتماعية.

أما في الجزائر، فقد اعتمدت سعيا للتحكم في عجز الموازنة العامة للدولة على مجموعة من الإجراءات تمثلت في:

- إنشاء صندوق ضبط الإيرادات: أنشأت الجزائر سنة 2000 صندوقا لضبط إيراداتها (موارده ناجمة عن الفرق بين الإيرادات الفعلية، والإيرادات المقدرة) والنتائج عن الفرق في مداخيل الجباية البترولية بين الأسعار الحقيقية المطبقة في الأسواق المالية، والأسعار المرجعية المطبقة في إعداد الميزانية على أساس 37 دولارا للبرميل، لتغطية العجز وتمويله في الموازنة العامة (من الموقع الإلكتروني [http:// www.djazairress.com/ elhayat/ 3593](http://www.djazairress.com/elhayat/3593)).

- برنامج الإصلاح والتنمية الذاتية: اعتمدت الجزائر مع بداية سنة 2001 على مجموعة من المخططات الإصلاحية، التي مست شتى المجالات، معتمدة في ذلك على سياسة التمويل الداخلي لمعالجة العجز الموازني، وبخاصة مع توافر الموارد المالية الناتجة عن تراكم مداخيل المحروقات.

- الاعتماد على سياسة تقشفية: إن تراجع الطلب على البترول أدى إلى انخفاض أسعاره، نتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية، والاقتصادية العالمية، التي أصابت الاقتصاد العالمي بركود اقتصادي، لذلك اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى اتباع سياسة إنفاقية تقشفية.

- مشروع تحديث نظام الموازنة العامة، وهو مشروع يهدف إلى إصلاح نظام الموازنة العامة في الجزائر، من خلال الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل، إلى التسيير القائم وفق النتائج في تسيير النفقة العامة، وهو يعتبر خطوة هامة في سبيل تحقيق الرشادة والكفاءة في تسيير المال العام، وذلك من خلال تخصيص النفقات العامة في برامج ومهام واضحة، وذات أهداف معينة، وقياس مدى تحقق هذه الأهداف باستعمال

مؤشرات الأداء (مفتاح، 2010 / 2011، ص 95). ويتمثل أساس هذا المشروع في (مفتاح، 2010 / 2011، ص 96):

- إعداد إطار موازنة قائم على أساس النتائج، وتحسين التخطيط من خلال اعتماد التخطيط المتوسط الآجل؛ لكي يتم ربط تخطيط الميزانية بالأوضاع الاقتصادية الكلية.

- اعتماد معايير دولية في تصنيف النفقات، مع إثراء قانون المالية بوثائق جديدة.

- منح حرية أكبر لمسيري الموازنة العامة مقابل المسؤولية، إضافة إلى تفعيل مهام ودور الرقابة.

أما أهداف المشروع يمكن تلخيصها في (مفتاح، 2010 / 2011، ص 98):

- استخدام أفضل للموارد العامة.

- تعزيز فعالية النفقة العمومية، وزيادة الأداء بتوجيه الموازنة نحو النتائج.

- التحكم الدقيق في النفقات العمومية، والحد من الإسراف وهدر المال العام.

- تعزيز الشفافية في عمليات الموازنة العامة.

- ضمان المزيد من الجدوى، والنجاعة والفعالية على التصرف العمومي وتدعيم

آليات الرقابة وفعاليتها.

وتبقى هذه الإجراءات غير كافية؛ لذلك ينبغي على السلطات اتخاذ جملة أخرى من الإصلاحات، التي من شأنها أن تساهم في حماية الاقتصاد الوطني، وتنشيطه، وتفعيله، وضبط الموازنة العامة للدولة من خلال:

- محاربة الفساد وتبذير المال العام: حماية المال العام، ومنع عمليات التبذير،

والاختلاس، والملاحظ هو انتشار رهيب لعمليات السرقة، والتبذير، والاختلاس، بشكل كبير

خلال السنوات الأخيرة، نذكر منها: (إفلاس بنك الخليفة، فضائح شركة سوناطراك، ... الخ)،

لذلك يستوجب تشديد عمليات الرقابة الداخلية، والخارجية على المال العام، وكذلك تشديد

العقوبات في حق المتسببين في اختلاس المال العام أو تبذيره.

- تنويع مصادر الصادرات: من خلال إيجاد بدائل جديدة ودائمة، لثروة المحروقات

الزائلة، وقد تكون هذه البدائل في مجالات عديدة تمتلك فيها الجزائر مقومات هائلة،

كالزراعة، والصيد البحري، والسياحة، والصناعات الغذائية... الخ.

- إدخال إصلاحات جذرية على القطاعات العاجزة التي لا تحقق إنتاجية وربحية.

- إنشاء صندوق سيادي للاستثمار في الخارج، من خلال شراء أسهم بأسعار

منخفضة لشركات معينة، واستغلال تأثيرات الأزمة المالية، والاقتصادية على هذه الشركات، لنقل التكنولوجيا للجزائر.

- ضرورة تحديث النظام الحالي للموازنة.

**6 - النتائج والتوصيات:** أثرت الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة للجزائر، من خلال مساهمتها في تعميق العجز الدائم والمستمر، حيث تراجعت الإيرادات العامة للجزائر بفعل تراجع أسعار البترول، وارتفعت النفقات العامة بفعل ارتفاع النفقات المخصصة لتغطية البرامج المعتمدة في المخططات الإنمائية، وكذلك ارتفاع النفقات الإضافية الموجهة للمشروعات المعطلة، والمتأخرة بفعل تأثير الأزمة عليها بصفة مباشرة، أو غير مباشرة.

**ولقد توصلنا من خلال دراستنا للنتائج الآتية:**

**1.** أثرت الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة الفعلية في الجزائر تأثيرا مباشرا وغير مباشر.

**2.** عجز الموازنة العامة الفعلية في الجزائر، هو عجز حقيقي فعلي كلي ناتج عن اختلال التوازن بين الإيرادات العامة الفعلية، والنفقات العامة، وتعمق هذا العجز نتيجة لآثار السلبية للأزمة المالية، والاقتصادية العالمية بصورة مباشرة، وبصورة غير مباشرة من خلال آثارها على كل من النفقات العامة والإيرادات العامة (في الجانب المتعلق بالجباية البترولية ضمن الإيرادات العامة الفعلية).

**3.** عجز الموازنة العامة التقديرية في الجزائر، هو عجز كلي مزمن ومستمر على طول فترة الدراسة 2004/2013 ناتج عن الاعتماد على سعر مرجعي للبترول في جانب الإيرادات العامة المقدرة (الجباية البترولية المقدرة)، وعن ارتفاع النفقات العامة، نتيجة تبني سياسة إنفاقية توسعية مبنية على سياسة التخطيط، وقد تعمق هذا العجز بفعل آثار الأزمة سواء بصفة مباشرة على الموازنة التقديرية، أو على شقيها (الإيرادات والنفقات العامة).

**4.** يمكن حصر أهم أسباب تفاقم عجز الموازنة العامة الفعلية في الجزائر إلى سببين: عدم مواكبة نمو الإيرادات العامة لنمو النفقات العامة، وآثار الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية التي ساهمت في تعميق العجز.

**5.** ساهمت الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية في التأثير على أسعار البترول، ومنها على الجباية البترولية في جانب الإيرادات العامة.

6. نمو النفقات العامة في الجزائر بوتيرة متسارعة مرده اعتماد الجزائر على سياسة إنفاقية توسعية، لتمويل البرامج المعتمدة في المخططات الإنمائية السابقة الذكر هذا من جهة، ومن جهة أخرى محاولة الدولة امتصاص غضب مواطنيها من خلال تخصيص نفقات أخرى، لها تأثيرات مباشرة، وغير مباشرة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ضوء هذه النتائج، يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

1. تقليص حجم النفقات العامة وترشيدها.
2. ضرورة تنويع مصادر الدخل خارج الجباية البترولية، بالاعتماد على الفلاحة والصيد البحري، السياحة... الخ.
3. تحقيق توازن في الموازنة العامة للجزائر، وهذا عبر ترشيد نفقاتها، وتنويع مصادر إيراداتها عبر إصلاح النظام الموازني الحالي وتحديثه.

## قائمة المراجع:

1. « العجز في الموازنة العامة »، نقلا عن الموقع [http:// www. mouwazaf- dz. com/](http://www.mouwazaf-dz.com/) topic-501t، تم الاطلاع على المقال في 11 / 09 / 2014.
2. الغزالي، عيسى محمد، ماي 2007، « عجز الموازنة المشكلات والحلول»، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 63.
3. بلطاس، عبد القادر، 05 / 10 / 2008، « ندوة الشروق اليومي حول الأزمة المالية العالمية »، متاح على الرابط الإلكتروني: [http:// www. echoroukonline. com/ ara/ economie/ 26871. html](http://www.echoroukonline.com/ara/economie/26871.html) تم الاطلاع على المقال (15 / 01 / 2013).
4. بن خالفة، عبد القادر، 05 / 10 / 2008، « ندوة الشروق اليومي حول الأزمة المالية العالمية » متاح على الرابط الإلكتروني: [http:// www. echoroukonline. com/ ara/ economie/ 26871. html](http://www.echoroukonline.com/ara/economie/26871.html) تم الاطلاع على المقال (15 / 01 / 2013).
5. جريدة النهار، 2013، « بورصة الجزائر من أصغر البورصات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، متاح على الرابط الإلكتروني: [http:// www. ennaharonline. com/ ar/ algeria\\_ news/ 185869. html#](http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185869.html#Uvs3l-GJ5PFA). Uvs3l-GJ5PFA، تم الاطلاع على المقال في (15 / 02 / 2014).
6. جريدة الخبر، 18 / 10 / 2008، « تحويلات المهاجرين الجزائريين ستراجع خلال الأعوام القادمة بسبب الأزمة المالية.
7. دراوسي، مسعود، 2005 / 2006، « السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر»، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
8. زيدان، محمد ونورين، بومدين، 2006، « دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر»، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والاقتصاديات، جامعة بسكرة، الجزائر.
9. طالبي، صلاح الدين. 2009 / 2010. « تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها- حالة الجزائر) »، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد



تلمسان، الجزائر.

10. « يوم برلماني حول الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني»، 06 / 2009،  
متاح على الرابط الإلكتروني:

[http:// www. apn- dz. org/ apn/ arabic/ journees\\_ parlementaires/ journ- ee\\_ 30\\_ 06\\_ 09/ journee\\_ 30\\_ 06\\_ 2009. htm](http://www.apn-dz.org/apn/arabic/journees_parlementaires/journee_30_06_09/journee_30_06_2009.htm)

11. مجلخ، سليم. 2013. « فعالية برامج السكن في الجزائر في ظل سياسة التخطيط وإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ». مجلة الاقتصادي، جامعة عدن، اليمن، العددان (6 و 7).

12. « موارد صندوق ضبط الإيرادات كافية لتغطية ثلاث سنوات عجز في الميزانية »، نقلا عن الموقع الإلكتروني [http:// www. djazairss. com/ elhayat/ 3593](http://www.djazairss.com/elhayat/3593) تم الاطلاع على المقال في (11 / 04 / 2013).

13. موقع وزارة المالية: [www. Finances- algeria. org](http://www.Finances-algeria.org)

14. مسعي، محمد، 2012، « سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثرها على النمو»، مجلة الباحث، عدد 10.

15. مفتاح، فاطمة، 2010 / 2011، « تحديث النظام الميزاني في الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

16. مغاري، عبد الرحمان، 20 / 21 أكتوبر 2009، « انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري »، الملتقى العلمي السابع حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر.

17. سالم، عبد الحسين سالم، 2012، « عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته »، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68.

18. سلوم، حسن عبد الكريم والمهاني، محمد خالد، 2007، « الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة »، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64.

19. خميس، محمد، جانفي 2013، « تأثير الطفرة النفطية في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك»، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقة.

20. غلة، مراد، خريف 2009 وشتاء 2010، « الأزمة المالية العالمية تأمل ومراجعة »، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48 / 49.

21. غربي، فوزية، 05 /06 /ماي/ 2009، « أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية والجزائر»، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر لعلوم الإسلامية قسنطينة.

Available on Website : [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz), retrieval : 11/ 09/ 2014. 22

Hyun- Sung, Khang, December 2009, «surviving the Third Wave», Journal of Finance and Development, V46, N4. 23

Mai Chi, Dao and Prakash, Loungani, December 2010, «The Tragedy Of Unemployment», Journal of Finance and Development, V47, N4. 24

Medjellekh. Salim, 2013. « Déviation Des recettes générales en Algérie a la lumiere de la crise financière et économique mondiale », journal d'Etudes Economiques, Romania, V 4 (18) , N 02. 25



# الموقف التركي من حربي غزة \* 2014 - 2012

د. سامي محمد الأخرس \*\*

---

\* تاريخ التسليم: 2014 / 11 / 8م، تاريخ القبول: 2014 / 12 / 27م.  
\*\* موظف سلطة فلسطينية/ غزة.

## ملخص:

جاءت الدراسة كقراءة معمقة تحليلية للسياسات، والمواقف التركية من حربي عام 2012، 2014، التي شنتهما «إسرائيل» ضد قطاع غزة، دون أي أهداف معلنة، بالرغم من أن القارئ لهذين الحربين، ومواقف القوى الإقليمية العربية يدرك أن الهدف الأساسي والرئيسي هو ترويض المقاومة، وترويض غزة التي تعتبر حجر العثرة في تمرير أي مشاريع سياسية، تتساقق وتتناسب مع نتائج الحركات ومفارزها، وأن الأحداث والمتواليات السياسية، والهزات العنيفة التي شهدتها المنطقة أثرت وبشكل فاعل على كل المواقف الإقليمية، ومنها الموقف التركي، الذي بدأ يتصاعد شيئاً فشيئاً منذ فوز حزب العدالة والتنمية عام 2002، وانحيازه للقضية الفلسطينية على حساب علاقاته مع «إسرائيل»، كمدخل للمشرق العربي بعدما أغلق بوجه أبواب الغرب. هذه السياسات للحكومة التركية استمرت في الحفاظ على المنهجية نفسها، والنهج في حربي عام 2012، 2014، وإن شهدت سكوتاً وتراجعاً في حرب عام 2014، نتيجة الأزمة السورية التي حيّدت النظام السوري وحزب الله. وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمها: أن الظاهرة التحولية التركية في المواقف والسياسات نحو القضية الفلسطينية، هي ظاهرة صوتية على المستوى السياسي مدعومة بمساعدات إنسانية، وتحركات شعبية للوقوف مع الشعب الفلسطيني. وأن الحركات العربية والمتغيرات في المنطقة، وبخاصة في سوريا، ومن ثم الإطاحة بحكم الرئيس المصري محمد مرسي، أثر على المواقف والسياسات التركية، وجعلها تقف لإعادة حساباتها الاندفاعية في المنطقة خشية من التأثير داخلياً مع تصاعد لهجة القوى المعارضة التركية في الشارع التركي. واستكفاء تركيا بلعب دور الوسيط فقط، دون الاندفاع لخسارة الطرف الإسرائيلي والتي ترتبط معه باتفاقيات سياسية، واقتصادية، وثقافية، وعسكرية. وضعف الموقف التركي، ومحور الممانعة من خلال تراجع الموقف الإيراني وضعفه، وتراجع سوريا وحزب الله.

## **Turkey's position regarding both 2012 and 2014 wars on Gaza**

### ***Abstract:***

*The study came as a result of profound analytical reading of the Turkish policies and attitudes regarding the wars in 2012, 2014 attacks by "Israel" against Gaza Strip, despite the fact of non-declared goals, and the positions of the Arab regional powers realize that the basic and main aim is to tame the resistance, and tame Gaza Strip which is considered an obstacle in passing any political projects consistent and with the results of the current Arab movements, and political events and sequences of violent tremors in the region significantly affected all regional positions, including the Turkish position, which was slowly escalated since the victory of the Justice and Development Party in 2002 and their bias to the Palestinian question on its relations with "Israel", as an access card to the middle east after West closing their doors to Turkey. generally speaking. These policies of the Turkish government continues to maintain the same methodology and approach in the wars in 2012, 2014, but this position has witnessed decline in the 2014 war, as a result of the Syrian crisis, which neutralized the Syrian regime and Hezbollah.*

*The study found many of the most important result, the transformative phenomenon in the Turkish attitudes and policies towards the Palestinian cause, is only a Turkish show off on the political level, in addition to the humanitarian aid and popular movements to stand by the Palestinian people. The Arab movements and the changes happening in the region, particularly in Syria and the overthrow of Egyptian President Mohamed Mursi, impacted the Turkish positions and policies and made Turkey stop to recalculate its rushy positions regarding the situation in the region, fearing that this might impact the internal situation in Turkey given the mounting voice of Turkish opposition in Turkey.*

*Turkey merely played the role of a mediator, without the rush to tose the Israel due to the political, economical, cultural and military agreements with Israel. Moreover, the weak Turkish position, and reluctance by decline and weakness of Iran and Syria and Hezbollah*

## تقديم:

الجدلية الإقليمية والمحلية الفلسطينية حول الدور التركي، تشهد تجاذبًا حادًا بين القوى المتحالفة، والمتصارعة سواء في الواقعية الإقليمية، أو في التجاوب الإنقسامي في الساحة الفلسطينية، والذي الذي يعتبر بحد ذاته تعبيرًا مصغّرًا في المساحة الجيوسياسية الفلسطينية لحالة الساحة، أو البيئة العامة (الإقليمية) وانعكاسًا موضوعيًا للجدلية التي فرضت ذاتها على الهامش المتصارع في حدود السيطرة والهيمنة، والأطماع التي فرضت نفسها بعد احتلال العراق عام 2003، ومحورت المنطقة ضمن سياسات النفوذ التي تخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، ضمن سياسات منهجية عمدية تقود المنطقة من مرحلة لأخرى، ومن واقع استراتيجي منهجي يعتمد على التكتيك في التنفيذ.

في هذه الحدود الشمولية، بدأت تركيا منذ عام 2002 تخطو إلى المنطقة خطوة تلو خطوة، اعتمادًا على سياسة محدودة وواضحة مرنة، تتعامل مع الأمور مرحليًا، أو جزئيًا في دائرة أو دوائر المصالح التركية الأيديولوجية، والسياسية، والاقتصادية الناظرة بعين الحكمة والقدرة على التعامل مع كل التجليات والافرازات والتقلبات، بناءً على حساب فكرة التهيئة للطوارئ، أو المستجدات في إحداثيات المنطقة غير الثابتة، وهو ما جعل هذه المواقف أو السياسات في دائرة الجدلية، وتحت مبعض الجراح السياسي باستمرار، وخاصة وبخاصة فيما يتعلق بمواقفها المستجدة، أو الأكثر جدية نحو القضية الفلسطينية وتطوراتها، بالرغم من علاقتها الاستراتيجية مع «إسرائيل»، وحرص كلا الدولتين على الحفاظ على مستوى معين من العلاقة، والإلتقاء مهما توترت أو تأزمت هذه العلاقة، إلا أن هناك حرصاً على عدم قطعها، أو التوقف عند نهاية الماراتون في فهم القطعية النهائية (لا يفنى الغنم ولا يموت الذئب)، وهو ما يضع هذه الصورة السريالية ضمن حدود الجدل المستمر حول الدور التركي في المنطقة، وبخاصة بعد ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي (الحراكات العربية)، وعلى وجه التحديد الحالة السورية والمصرية، والصدام مع إيران في الموقف من سوريا، والأزمة السورية، والتوافق المؤقت مع السياسات النظرية من جهة، واتباع السياسة المرنة مع التوجهات الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى، أي التصادم مع القوى الإقليمية متعددة المواقف، سواء مع السعودية فيما يتعلق بالموقف من حماس، وانقلاب مصر ضد الرئيس محمد مرسي، أو في صدامها مع إيران في سوريا، وكذلك موقفها من ليبيا، والتدخل الأطلسي بما أنها عضو في هذا الحلف، وتوافقها مع قطر في العديد من المسائل، وعلى رأسها حصار غزة والمصالحة الفلسطينية - الفلسطينية، وتجليات الفرز

السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في (مصر- تونس- ليبيا).

هذه الصورة الملحمية السياسية عن السياسات التركية، انعكست على موقف كل قوة من القوى في رؤيتها، وتحالفاتها السياسية على الصعيد الفلسطيني، بالرغم ما تبديه تركيا من سياسة متوازنة في التعامل مع طرفي الصراع الفلسطيني، ومحاولتها الدبلوماسية والمستمرة في التصادم مع السياسات الإسرائيلية ضد غزة وحصارها، ومواقفها المتقدمة من القضية الفلسطينية على صعيد الاعتداءات الإسرائيلية، وكذلك على صعيد الحصار الإسرائيلي لغزة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006. من هنا؛ فإننا في هذا البحث نتناول السياسات والمواقف التركية من الاعتداءات الإسرائيلية على غزة عامي 2012، 2014، ومدى تأثير هذا الدور على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وانعكاس المواقف التركية الإقليمية على تبني مواقفها وسياساتها من أطراف الصراع.

## مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة في ظل حالة الجدل حول الموقف التركي على الصعيد الإقليمي، الذي يمر بحالة تجاذب وصراع مستمر منذ حرب احتلال العراق عام 2002، وتساعد وتيرته بعد اندلاع الحركات العربية، وانعكاس هذه الجدلية على مواقف القوى المتصارعة والمتنازعة فلسطينياً، وهو ما يمكن صياغته في سؤال هو: ما مدى تأثير المواقف التركية من حربي 2012، 2014 على الصراع والانقسام الفلسطيني- الفلسطيني؟ وما مدى تأثير المواقف التركية على الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل؟

## أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

1. لا شك أن الفلسطينيين وبخاصة في قطاع غزة، وعلى وجه التحديد قوى المقاومة الفلسطينية، يعولون على دور مؤثر وفعال لتركيا في المعادلة الإقليمية؛ كسند لهم في التصدي لتمدد السياسات الإسرائيلية، والقوى العدائية لنهج المقاومة، وطموحاتها ليس في مجال المساعدات الإنسانية، والمواقف السياسية والتصريحات، بل في مجالات فاعلة، ومواقف مؤثرة تلجم العدوان على غزة.

2. الدور الذي تتمتع به تركيا كقوة فاعلة سياسياً واقتصادياً، ونداً للاحتلال من



- جهة، ولقوى إقليمية تحاصر أو تشارك في حصار غزة من جهة أخرى.
3. استنهاض الحالة الشعبية التركية في ردد القضية الفلسطينية كقوة لها وزنها السياسي والإعلامي المؤثر.
4. الضغط على الحكومة التركية لمزيد من القطيعة مع الاحتلال وكيانه.
5. يرى فيها الفريق الآخر قوة تتساق مع جماعة الإخوان المسلمين عامة، وحركة حماس خاصة، وأنها نقيض للمشروع الوطني المناهض، أو المناقض للفكر والمشروع الإخواني؛ وعليه فهي بمثابة وريد لضخ الدم لقلب هذه الجماعة، ويساهم في صمودها ونجاحها، ومجابتها لكل مشاريع مشروعات القتل لفكر الإسلام السياسي في المنطقة.

### منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في المقام الأول على المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لجدلية الموضوع وخصوصيته، وارتكازه على الوصف والتحليل، وكذلك منهج صناعة القرار لتوضيح كيفية القرارات وآلياتها المؤثرة والهامة، التي تتخذها تركيا لمواجهة الاحتلال في اعتداءاته على الفلسطينيين، بالرغم من العلاقات الاستراتيجية مع الاحتلال، والتجاذبات الإقليمية الكبرى في فترة الحربين عامي 2012، 2014.

### الخلفية التاريخية:

حمل عام 2002 قطعاً أو خطأ فاصلاً في مسيرة الجمهورية التركية (العلمانية)، جمهورية أتاتورك، حيث قاد هذا العام حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم على حساب الأحزاب العلمانية، والمؤسسة العسكرية الحارس والذراع الأمين للجمهورية العلمانية، ومثل هزة في العرف السياسي والمفاهيمي الذي كان يؤسس على التنبؤ بمحاربة أي قوة إسلامية تظهر في الجمهورية العلمانية، بناء على محاربة نجم الدين أربكان الأب الروحي للحركة الإسلامية التركية وإقصائه، والتصدي والالتفات على كل محاولاته في بسط نفوذه السلطوي على الجمهورية التركية، وهو ما عد حسب وجهة نظر المراقبين والمتابعين للحالة التركية، أنه درب من الخيال صمود أي قوة إسلامية في الحكم في ظل علمنة كل مظاهر المجتمع التركي ومؤسساته، وتنبؤ الجميع بأن انتصار حزب العدالة والتنمية ما هو سوى تعبير عن مزاج جماهيري، سيتم وأده من قبل مؤسسة العلمانية التركية، وذراعها الضارب (المؤسسة العسكرية). ولكن استطاع رجب طيب أردوغان منطلقاً من سياسته البراغماتية المنفتحة، أن يخطو خطوات كبيرة في تقليص أظافر معارضيهِ ومحاربيه العلمانيين الأتراك،

وكذلك المؤسسة العسكرية حامية الصبغة العلمانية، من خلال السياسات السياسية والاقتصادية التي أنتجتها، وتقديماً بقوالب مرنة للشعب والمجتمع التركي، حتى رسخ وجوده في السلطة، ومن ثم تغيير العديد من القوانين ليتمكن من السيطرة رويداً رويداً على مقاليد الأمور، وحسمها لصالح حزب العدالة والتنمية.

فقد شهدت تركيا عام 2002، فوزاً ساحقاً لحزب العدالة والتنمية الذي استطاع تشكيل حكومة تركية دون رئيس الحزب الذي كان ممنوعاً مموماً من ممارسة أي نشاطات سياسية، إلا أنه شكل الحكومة برئاسة عبد الله غول، حتى رفع الحظر عن رئيس الحزب أردوغان عام 2003، بعد إجراء تعديل دستوري تم بموجبه السماح للأخير بقيادة الحكومة.<sup>(1)</sup> ومع النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية في حقبة حكمه الأولى، استطاع أن يستحوذ على ثقة الجماهير التركية، مما مكنه من إعادة الفوز من جديد عام 2007، بل وانتخب عبد الله غول رئيساً للجمهورية، أي استطاع الحزب بسط نفوذه على الحكومة ومؤسسة الرئاسة التركية.

منذ أن نجح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية، شهدت السياسات التركية عامة تغيراً ملحوظاً في نسج علاقات وتحالفات جديدة، حيث اتجهت السياسات التركية من وجهتها الأحادية نحو الغرب وأوروبا، ومحاولات مضمّنة للانضمام للاتحاد الأوروبي إلى التوجه نحو الشرق، وإعادة التقارب مع المنطقة العربية عامة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، بناءً على نظرية «صفر مشاكل» التي صاغها أحمد داود أوغلو، انطلاقاً من تصغير المشاكل مع القوى الدولية والإقليمية، ومنح تركيا حرية إعادة لصياغة تحالفات جديدة تصنع لصالح تركيا في سلم الأولويات.<sup>(2)</sup>

أدركت تركيا أن هناك مداً إسلامياً متصاعداً في المنطقة، وهو ما تناغم مع الخلفية الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية، والرغبة التركية في أن تدخل في هذه الموجة حتى لا تكون ضدها، مع ما سبق وأشرنا إليه إلى أن تركيا تبحث عن دور استراتيجي في مرحلة إعادة ترتيب الشرق الأوسط، مع إدراك تركيا أن العرب باتجاهيهما الممانع والمعتدل في حاجة إلى الدور التركي أو لتركيا، حتى لا تستفرد إيران كقوة إقليمية بالمنطقة.

أي أن الرغبات هنا تلاقت سواء من الاتجاه التركي الذي يبحث عن دور مميز واستراتيجي في الشرق الأوسط، بعدما أوصدت أوروبا أبوابها بوجهه، والعرب حتى لا تستفرد إيران بمنطقته، وتملي وتفرض سياساتها منفردة اعتماداً على قوتها السياسية والعسكرية الأقوى بعد احتلال العراق عام 2003، إضافة لعوامل أخرى استخدمتها تركيا كقوة ضاغطة، ممثلة باقتصادها، ومصادر المياه التي تتحكم فيها، مع تغاضي الولايات

المتحدة عن التحرك التركي في المنطقة، وحاجتها لهذا الحراك الذي يعتبر مواجهًا للدور الإيراني المتعاظم في المنطقة بعدما جرى في أفغانستان والعراق<sup>(3)</sup>.

لكي تحقق تركيا هذا الدور، وتحقق ضغطها الاستراتيجي، فإنها حتمًا وكضرورة لا بد من وأن تطرق باب القضية الفلسطينية كمدخل رئيسي وحيوي لتثبيت أقدامها رسميًا وشعبيًا، مما للقضية الفلسطينية من أهمية وحساسية سواء في رسم السياسات الإقليمية ومدخلاتها، أو الوجدان العربي - الإسلامي الشعبي، بما أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب والمسلمين عامة، وأن الصراع بحدوده العليا مع «إسرائيل» هو صراع عربي - إسرائيلي، وإسلامي - صهيوني، أضف لذلك الخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، رغم أن هناك من يقول أن السياسة الدولية لا تعرف الأيديولوجيات بل تعرف المصالح، إلا أن الأيديولوجيا تكون عامل هام في بعض الحالات؛ كصياغة لمنطية العلاقات الدولية والتحالفية وبنائها ونوعيتها<sup>(4)</sup>.

تحسنت العلاقات التركية - العربية بعد عام 2002 بشكل ملموس ومتقدم، وأصبحت السياسات التركية أكثر قسوة مع «إسرائيل»، بل ورفض رئيس الوزراء التركي أردوغان طلبًا ملحًا من السفير الإسرائيلي لمقابلته، وفي المقابل عقد اجتماع مع السفراء العرب في أنقرة، وكشف لهم عن نيته إعادة إحياء العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي<sup>(5)</sup>.

أي أن حزب العدالة والتنمية بنى سياساته وانطلاقاته صوب الشرق العربي معتمدًا على مقوماته الاقتصادية، والسياسية، وموروثه التاريخي الحضاري المرتبط بالمنطقة التي بسطت السلطنة العثمانية نفوذها عليه لمدة طويلة جدًا، وكذلك الدفع بتركيا بناء على القواسم المذهبية والعقائدية المشتركة مع دول المنطقة، في ظل تنامي المفهوم الطائفي، وتعزيز دوره في المنطقة بين هلالين (الهلال السنّي - الهلال الشيعي)، حيث استهدفت تركيا من سياساتها أهداف عدة، أهمها<sup>(6)</sup>:

1. وضع تركيا كقوة إقليمية مؤثرة، ولاعب رئيسي في صناعة السياسات الإقليمية والدولية وصياغتها في المنطقة.
2. الحد من انفراد اللاعب الإيراني واستفراده في المنطقة وحيدًا، وخلق قاعدة صراع كقوة رئيسية تتصدى للتمدد الإيراني.
3. تعزيز القدرات الاقتصادية التركية، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها وصناعاتها في المنطقة العربي، مما ساهم في إنعاش الاقتصاد التركي، ومنافسة المنتج التركي للمنتجات الغربية والأمريكية والصينية.

4. تعزيز الخلفية العقائدية لحزب العدالة والتنمية ذات التوجه الإسلامي، وربطها مع قوى الإسلام السياسي في المنطقة العربية، وعلى وجه التحديد جماعة الإخوان المسلمين.
5. تعزيز دورها في التأثير على النزاعات الإقليمية، ولعب دور محوري فيها، بل ولجوء الولايات المتحدة لتركيا في العديد من المسائل الشائكة والعالقة في المنطقة، على قاعدة تبادل المنافع بينهما.
6. مجابهة القوى العلمانية الداخلية التي عسكرت المجتمع التركي، وأرهقت اقتصادها في محاولة الانضمام للاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية دون جدوى، وهو ما نجح فيه حزب العدالة والتنمية في نقل الاقتصاد التركي نقلة نوعية، زادت وعمقت من التفاف المجتمع التركي حول الحزب وقيادته، ومنحته الثورة في التصدي للمؤسستين العلمانية والعسكرية.
7. مجابهة القوى الأوروبية والغربية ومواجهتها على وجه التحديد فرنسا، التي كانت تقف حجر عثرة في طريق انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي على خلفية قضية الأرمن<sup>(7)</sup>.
8. التخلص من الضغط الإسرائيلي العسكري- والأمني الذي كان يعتبر شريكاً رئيسياً لتركيا في المنطقة، ويلوح بها كورقة ضاغطة على المنطقة العربية، وبخاصة فيما يتعلق بمسائل المياه ومنابعها، ومسألة الأكراد في سوريا والعراق. بناء على ذلك؛ فإن السياسات التركية أثبتت نجاعتها، وأكدت على صوابية توجهها نحو المنطقة العربية؛ كبديل للغرب في وضع تركيا على مسار القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية، وذهابها بعيداً في الشراكة، بل والتدخل في رسم الخطوط والتوجهات السياسية لبعض الأحداث والأزمات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وأصبحت قبلة، ومركزاً حيويًا في معادلة الصراع الإقليمي، ورسم السياسات الإقليمية وهو ما سنأتي عليه أكثر تفصيلاً في هذا البحث. وخروج تركيا من الدوائر غير الفاعلة وغير المؤثرة، إلى دولة وجاهت بوصلتها إلى الاتجاه الصحيح، لتتحول إلى قوة أكثر دينامية وأكثر فاعلية، ساهمت بها سياسياتها الموجهة أيدلوجياً مع بعض التطورات الموضوعية التي شهدتها المنطقة، إضافة للعب دور ذكي وفاعل في الأحداث الفلسطينية، واستغلال الأزمات الفلسطينية- الإسرائيلية، والفلسطينية- الفلسطينية، مع غياب البديل العربي القادر على أخذ مكانه تركيا، خاصة وبخاصة عدم استقرار مصر كدولة مؤثرة في الحقبة الأخيرة، وكذلك في تغييب السعودية نفسها عن الفعل الذكي، والمجتهد في احتواء القوى الناهضة في المنطقة؛ كقوى الإسلام السياسي المتصارعة معها عقائدياً ومذهبياً، وتبعيتها للسياسات الأمريكية؛ كنهج للسعودية التي تتمتع بقوة دينية واقتصادية تمكنها من لعب دور بديل وجامع في المنطقة.

## تركيا والقضية الفلسطينية:

لم تستبعد تركيا العرب، ولم تصالحهم في ظلّ الحكومات العلمانية، بل بنت سياجاً وجداراً من العزلة حولها وحولهم، نافضة يدها من الإرث الحضاري والديني مع المنطقة، واتجهت صوب الغرب بكل المتجهات الدينية، الثقافية، القيمة، محاولة التعلق بذيل أوروبا، والبناء عليه كتركيا الأوروبية، وانتهاج سياسات الغرب والولايات المتحدة في الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي - السوفيتي، وتحولت لقوة أطلسية لها دور تقوم به، فلم تعرّظها الشرقى أي اهتمام، بل اعتزلته، وسارعت كذلك للاعتراف بالدولة الإسرائيلية كأول دولة إسلامية عام 1949 تقربت من «إسرائيل» بعلاقات سياسية، ودبلوماسية، واقتصادية، وعسكرية، وثقافية متينة جداً، فأقامت مع «إسرائيل» محوراً استراتيجياً وقف موقف العداء مع سوريا والدول العربية، إلا أن هذه السياسات لم تمنع تركيا من تبني المواقف، والسياسات المؤثرة، والداعمة للمحور الفلسطيني، ولل قضية الفلسطينية، ولكن ضمن دائرة الاهتمام والدعم النظري المستند على مقررات الأمم المتحدة، والأسرة الدولية، حيث اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وصوتت في الأمم المتحدة لصالح قرار اعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية عام 1975، كما اعترفت بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في 15 تشرين ثان (نوفمبر) 1988، وحولت مكاتب منظمة التحرير إلى سفارة، ودعمت حقوق الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره بناءً بناءً على مقررات الأمم المتحدة.<sup>(8)</sup>

هذه المواقف كانت تتأتى بدون فعل مؤثر وفاعل واهتمام، كوّن الجمهورية التركية أدارت ظهرها للمنطقة العربية برمتها، فلم تحتاج للقضية الفلسطينية كقضية مركزية، وألوية لدخول المربع العربي الذي لم تحتاجه، بل تقربت لدولة «إسرائيل» وبنت جسوراً متينة معها للتقرب إلى الغرب وأوروبا؛ كألوية رئيسية في سلم أولويات السياسات التركية آنذاك، وهي تدرك الموقف الغربي من «إسرائيل»، وحيوية دور الأخيرة في منح الغرب وأوروبا صك قبول تركيا كدولة غربية أوروبية، مع نسخ هويتها الأسيوية، وخلفتها الدينية، وهو ما لم تحقق منه تركيا أية فوائد، بل زادت عمق أزماتها السياسية والاقتصادية، وحولتها لدولة عاجزة لا تمتلك أي حق سوى دورها في الناتو وحلف الأطلسي، والذي انتهت صلاحيته مع انتهاء الحرب الباردة فعلاً.<sup>(9)</sup>

هذا الواقع هو ما فسر حدوث التحوّل والانحراف الحاد في ظلّ حزب العدالة والتنمية لسياساته نحو الشرق العربي بالهزة، حيث غير مسار السياسات والاهتمامات الرئيسة للسياسة التركية وتوجهاتها من الغرب إلى الشرق، وهو ما دفع أغلب المحللين والمفكرين

تصنيفه ضمن الهزات أو التقلبات، كذلك تفاجئ تفاجأ العديد بالتعمق التركي في القضية الفلسطينية، بالرغم من أنه حالة طبيعية، وضرورة حتمية لتغيير مسار هذه السياسات التي كانت تجد «إسرائيل» مدخلاً للغرب، فإن فلسطين هي المدخل الأساسي للشرق العربي، أي استبدال لاعب مركزي بلاعب مركزي آخر لما تقتضيه الحالة السياسية، والخطاب الذي يمكن له جذب التعاطف والقبول؛ فتركيا العلمانية استهدفت القبول العربي من خلال التقارب مع «إسرائيل»، وتركيا الأردوغانية استهدفت القبول العربي - الإسلامي، من خلال التقارب مع القضية الفلسطينية في ظل حزب العدالة والتنمية<sup>(10)</sup>.

نوهنا باقتضاب لماهية السياسات التركية في ظل الجمهورية العلمانية التي أسست بناء على المبادئ الأتاتوركية، هذه المبادئ التي كانت المؤسسة العسكرية التركية الحامي لها، والتي التي أسست على سلخ تركيا من تاريخها وماضيها، والتوجه بها صوب الحضارة والتمظهرات الغربية، حيث نهج كمال أتاتورك ما يمكن إطلاق عليه «الانقلاب المجتمعي، أي قيادة المجتمع التركي بقوة الإصرار والإرغام للقفز عن موروثه الحضاري، وقيمه ومعتقداته الدينية والمجتمعية، وهو ما تطلب أوراق جديدة، وثقافة جديدة، ولغة جديدة، تحاكي هذا الانقلاب الشمولي لبناء أجيال تستوعب وتهضم هذا الانقلاب، مما ترك راثاً عميقة في مجتمع انتقل من قيم محدودة ورثها، إلى قيم إجبارية بأدوات إجبارية، حتى جاء حزب العدالة والتنمية ليعدل من هذه القيم وهذا الانقلاب معتمداً على سياسة الإحياء، أي إحياء الموروثات القيمية الموروثة في الذهنية التركية، مستبدلاً الأدوات ولكن ليس كما فعل أتاتورك بالإجبار، فبشكل شمولي عام، ولكن بخطوة خطوة لإيمانه وإدراكه لطبيعة المجتمع التركي، وتأثير المتغيرات على الشباب التركي، فتبنى النموذج الإسلامي البراغماتي تأسيساً على تجاوز الأخطاء التي ارتكبها الأب الروحي نجم الدين أربكان، فقدم تلامذته طيب رجب أردوغان وعبد الله غول والمفكر داود أوغلو نهجاً أكثر مرونة، وأكثر تحليلاً مستنديين إلى بعدين هاميين، هما:

♦ أولاً: البعد الديني المعتدل المرن في الخطاب السياسي للحزب وللحكومة، وإعادة إحياء روح المعتقدات الدينية رويداً رويداً، وإحياء القيم المجتمعية الحضارية التركية في صور منتقاة من التشويه أو التسويد التي غلفت فيه خلال الفترات والعقود والمراحل السابقة، والابتعاد عن التطرف والراديكالية في طرح الأيديولوجيا، مع مزامنة ذلك في استنهاض الحالة الاقتصادية والتنمية التي تكمل ترسيخ أفكار ومبادئ الحزب محلياً، وتمنحه التمكين المجتمعي.

♦ ثانياً: التقرب الشديد للقضية الفلسطينية، وتبني المواقف المدافعة عن المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وحقوقه، وتمثيل مواقف الند مع «إسرائيل»، وهذه

الرسالة أوصلتها تركيا عبر مواقفها العلنية، وعبر خطاب الانسحاب الذي تلاه رئيس الوزراء التركي في مؤتمر دافوس عام 2009، احتجاجاً على عدم منحه فرصة كافية كما منحت للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس»، وبذلك روضت تركيا الموقف الشعبي العربي والإسلامي ترويضاً فاعلاً لصالحها، ممّا مكنها من التقارب مع الشعوب، ومن ثم الوصول إلى المنطقة الإقليمية.

أي دَعمت موقفها من خلال القضية الفلسطينية الداخلية، بما أن الشعب التركي ناصر ودعم القضية الفلسطينية، ودعمت موقفها من الشعوب العربية والإسلامية، استدراكاً بأن القضية الفلسطينية هي القضية الأهم في وجدان هذه الشعوب، وهنا ندلل على التعبير في الموقف التركي بالمقارنة بين شريحتين، لنقرأ عمق هذا التحول وهذا التغيير في الموقف التركي من القضية الفلسطينية، ومدى فاعلية هذا التحول.

في 8 شباط (فبراير) 1949، أطلق نجم الدين صادق وزير الخارجية التركي تصريحاً جاء فيه: «إن دولة «إسرائيل» أصبحت حقيقة واقعة، اعترف بها أكثر من 30 دولة، وأن المندوبين العرب يتحدثون مع المندوبين الإسرائيليين، وفي هذه الظروف وجب ألا نغير موقفنا في عضوية لجنة الأمم المتحدة للتدقيق بشأن فلسطين، كما علينا أداء واجبنا في هذه اللجنة على ما يرام»<sup>(11)</sup>.

هذا التصريح لوزير الخارجية التركي حمل في طياته اعترافاً ضمناً من قبل تركيا بـ «إسرائيل»، لما حمّله من مسوغات قانونية وسياسية وتبريرية عيرت عن الإرادة التركية تجاه «إسرائيل»، وهي سياسة ربما انتظرت بعض الوقت حتى تستطيع استكمال مبرراتها السياسية في الإيعاز للشعب التركي المستسلم لسياسة الانفتاح الغربي كلية. أما ياسين أقطاي مساعد رئيس حزب العدالة والتنمية للشؤون الخارجية، متحدثاً في مؤتمر منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال «تواصل»، المنعقد في 23 نيسان (أبريل) 2014 في اسطنبول، فقد قال: إن مشكلة العالم هي الكيان المحتل «إسرائيل» وليس فلسطين»، مضيفاً: «أن الشعب التركي بكامله يقف إلى جانب القضية الفلسطينية»، ومؤكداً: «أنه متوحد على دعم الشعب الفلسطيني». وهنا يتضح مسألة الحسم السياسي للتصريح المنسوب إلى ياسين أقطاي، من مسألة العلاقة المتشابكة في الوعي العالمي حول المشكلة التي تعصف بالشرق الأوسط والمنطقة وهي «إسرائيل» وليست فلسطين، أي أن فلسطين وشعبها هما الأصل فلا يمكن أن يكونا المشكلة، بل المشكلة هي بالكيان الذي اقتلع شعب، وهجره من وطنه، وهذا ما يوضح التحول الكبير في فهم النسيج المتشابك للموقف السياسي من الكيان، ومدى التغيير في هذا الفهم بين الحكومات التركية العلمانية، وحكومة حزب العدالة والتنمية<sup>(12)</sup>.

كما أن السياسة التركية اتجهت بمتجهات ومنحنيات تعبيرية عن التوجهات الرسمية للحكومة، حيث عبرت صحيفة حريات التركية في 30 آذار (مارس) 1949، بمقالاً جاء فيه: «تقتضي مصلحة تركيا الاعتراف بـ «إسرائيل»»<sup>(13)</sup>. في حين عبر أقطاي قائلاً: «عن الأمم المتحدة، إنهم نادراً نادراً ما يتفقون، إلا أنهم تعاونوا واتفقوا على تأسيس دولة إسرائيل»<sup>(14)</sup>.

إذن فالمتحول الرئيسي في السياسات التركية هو التحول في صياغة المصالح التركية، والتعبير عن هذه المصالح في عملية تقاربية وفق الأيديولوجيا السياسية لكل فكر في اختيار أولوية مصالحه بين الغرب الأوروبي، وبين المشرق العربي، هو وجه الاختلاف بين السياستين التركيتين، وإن كان جمعهما المصالح التركية (فقط)، أي أن المتجهين اختلفا في الرؤية والتوجه، ولكنهما اتفقا على قاعدة «المصلحة التركية»، مع الدقة في اختيار الأداة لكل نهج وتوجه.

وفي هذا الجزء نستعرض أهم السياسات التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية بولاياته الثلاث المتتالية حول المسألة الفلسطينية عامة، وغزة خاصة ليتسنى لنا بناء تحليل علمي وموضوعي للمواقف التركية العامة في هذا الشأن. «تم الاختصار حسب تعديل المحكم»

#### - السياسات التركية حول المسألة الفلسطينية منذ عام 2002 حتى 2008:

لا يمكن الاعتماد أو استخدام مفهوم «المدد القصيرة» في شرح العلاقات الاستراتيجية في المنظومة السياسية لدولة ما، مع تعقب مفهوم الجيل في تحديد ما نحن بصدده، دون صياغة الافتراضات المستندة على حركة التآرجح السياسي، التي لا يمكن رصدها أو استشراقها بتحديد زمني يتماثل مع متجهات التعبيرات أو المنطق التحولي (المتغير والمتبدي وفقاً لقطائع مرحلية قد تستلزم أكثر من حدودها الزمنية).<sup>(15)</sup>

فقد فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية، وشكل حكومة غير آمنة وغير مستقرة، نتاج الحالة التركية المتذبذبة بين تجربتين الديمقراطية من جهة، وحكم المؤسسة العسكرية وسيطرتها، وحالة الترقب التي كانت في أوجها لسلوك المؤسسة العسكرية، بما أن حزب العدالة والتنمية هو وريث حزب الرفاه المنحل بقيادة نجم الدين أربكان، وكذلك في ظل منع رئيس الحزب أردوغان من رئاسة الوزراء نتيجة إلقاء قصيدة شعرية، وهو ما تطلب الحذر الشديد من قادة وأركان الحزب، ومحاولة التوازن في التعامل مع مؤسسات الدولة التركية، بل جمّد حزب العدالة والتنمية أي محاولات للتغيير في بنية وهيكل الدولة



والمجتمع، وذهب أردوغان بصحبة قرينته عام 2005 بزيارة إلى «إسرائيل»، وصفها سليفان شالوم (وزير الخارجية الإسرائيلي) بالقول: «إن هذه الزيارة تظهر واقع أن البلدين يقيمان علاقات مستقرة تكاد تكون حميمة»<sup>(16)</sup>، رغم أن هذه الزيارة جاءت بعد توتر شديد في العلاقات التركية - الإسرائيلية دام أكثر من سنة، على خلفية اغتيال الإمام أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي<sup>(17)</sup>.

وهنا يتضح أن حكومة حزب العدالة والتنمية اتبعت سياسة التوازن بين كل القوى الإقليمية وعلى وجه التحديد «إسرائيل» والفلسطينيين، حيث زار عبد الله غول وزير الخارجية التركي عام 2005، مقر السلطة الفلسطينية في رام الله، وصرح بعد اللقاء: بأن الأساليب التي تتبعها وتستخدمها «إسرائيل» ضد الشعب، والمتمثلة في الضغط والحصار لن تجلب الأرض والراحة لها، مشدداً على أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة هي الطريق الأمثل للسلام والأمن<sup>(18)</sup>. وصرح غول بأن تركيا مستعدة لبذل ما في وسعها وتقديم العون للطرفين، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، مؤكداً على أن الأمن وحده لا يجلب السلام في الشرق الأوسط، وسياسة العنف والإرهاب لن تخدم سوى الأطراف المعادية لعملية السلام<sup>(19)</sup>.

هذه التصريحات تؤكد ما ذهبنا إليه سابقاً، أن التحول الذي حدث في الجمهورية التركية هو تحول من مواقف نظرية إلى مواقف عملية، أي أن تركيا جادة في البحث عن مكانة في الشرق الأوسط، وأن غرس قدمها في هذه المنطقة لن يكون إلا عبر القضية الفلسطينية، إدراكاً منها أنها المدخل الأوحى والمركزي الذي يؤهلها للعب دور استراتيجي وحيوي مع بعض العوامل الأخرى المساعدة مثل الشراكة الحضارية والتاريخية، وجذور السلطنة العثمانية، والاقتصاد، ومصادر المياه التي تمتلك تركيا منابعها، إضافة لغياب أي قوة عربية يمكن لها أن تشكل قوة إقليمية مؤثرة وعميقة بعد احتلال العراق عام 2003، وغياب مصر والسعودية عن المشهد كقوى فاعلة ومؤثرة وجامعة، وانحيازها لحلف الاعتدال العربي ومواجهة حلف الممانعة.

## تركيا وغزة:

تحولت غزة لمنطقة يثار حولها الجدل والنزاع والصراع ليس على المستوى المحلي الفلسطيني فحسب، بل على المستوى الإقليمي، وأصبحت غزة هي المحور الذي يحدد يمين ويسار الموقف المتعلق بمفهومين، الأول: المقاومة بما أن غزة أصبحت تحت سيطرة حركة حماس بعد عام 2007 التي ترفع - ولا زالت - شعار المقاومة، وتلوح به في وجه الجميع،

مع القوى الفلسطينية الأخرى التي تؤمن بالمقاومة مثل حركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تعتبر قوى إرهابية وفق وجهة النظر الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية. والثاني: النظر إلى غزة ممثلة بحماس على أنها إمعطة لمشروع السلام مع الكيان الإسرائيلي من جهة، وامتداد لمشروع الإخوان المسلمين من جهة أخرى، وعليه تم مواجهتها من قوى الاعتدال العربية وعلى رأسها مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة، والتعامل معها كمنظمة خارجة عن القانون، وهي الدوافع التي ساهمت في تعميق حصار غزة وحماس، وتشديد الخناق عليها عبر تجفيف مواردها المالية، ومراقبة منافذها البرية بما فيها معبر رفح المشترك مع مصر، ودعم القوى المواجهة لها الممثلة بحركة فتح، ورفض أي صياغات يمكن لها أن تتقبل حركة حماس بوجهها الحالي، واشتراط ترويضها، وهي حالة أشبه بالحالة الفلسطينية العامة بعد حرب لبنان عام 1982، حيث فتحت العواصم العربية أذرعها لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدما تم ترويضها، وتسييسها، وإنهاكها، وتجريدها من أسلحتها، وأوراق الضغط عام 1988.

عليه؛ فإن تركيا استغلت بدهاء هذه الحالة، وهذه الأحداث لتفرض نفسها بقوة مدافعة عن غزة، وداعمة لحقوق المقاومة والشعب الفلسطيني ومطالبه من جهة أخرى، وبدأت في سياسة الهجوم والتحدي مع «إسرائيل» من جهة، ومع دول الاعتدال من جهة أخرى، أضف لهذه العوامل عاملاً في غاية الأهمية، ألا وهو الخلفية العقائدية لحزب العدالة والتنمية الذي خرج منتصراً في معركته الداخلية مع المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية في تركيا. وذهب أردوغان بعيداً وبشكل واضح عندما أكد خلال لقائه مع المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل، إلى أن التوصل إلى سلام أو اتفاق سلام غير ممكن من دون إشراك حركة حماس كطرف أساسي في المعادلة<sup>(20)</sup>. هذا التأكيد يأتي كتعبير كفي عن التوجهات التركية المستقبلية، وموقفها الأساسي من حركة حماس التي ترى فيها حليفاً، يمكن بناء عليه العديد من السياسات في الدور الاستراتيجي الذي تسعى إليه تركيا في المنطقة، كما يعبر عن قراءة عميقة للمزاج الجماهيري والشعبي الملتف حول المقاومة، وحركة حماس كمثل عن المقاومة، وهذا نقطة إلتقاء بين تركيا وإيران وإن اختلفت الأهداف بينهما<sup>(21)</sup>.

جاءت الانتخابات التشريعية عام 2006 في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتضع العالم أمام حقائق جديدة ضمن المنظومة السياسية في المنطقة، بما أنها عبرت عن نتائج مفاجئة، أي فوز حركة حماس بأغلبية مطلقة في المجلس التشريعي الفلسطيني، ليشكل العالم دوره التمثيلي بالمفاجأة، ويفرض إملأته واشتراكاته على القضية الفلسطينية، ويمارس ضغوطاته مستغلاً الفرصة الديمقراطية التي مارسها الشعب الفلسطيني باختيار

ممثلية، هذه الضغوطات لم تستهدف حماس فقط، بل استهدفت الضغط على القيادة الفلسطينية والكل الفلسطيني للتساق والتجاوب مع رغبات «إسرائيل».

أما تركيا فقد حددت سياساتها نحو حركة حماس وفق محددات عدة تناغمت مع سياسات حزب العدالة والتنمية الساعية إلى دور إقليمي فاعل ومؤثر، الذي حددته من خلال الاستراتيجية التي صاغها أوغلو «صفر مشاكل»، وهذه السياسات دفعت بتركيا للاعتراف بنتائج الانتخابات الفلسطينية، وتحسن العلاقات على أثرها بدرجة كبيرة مع حركة حماس، وإسهام الخلفية الإسلامية للطرفين في تعميق هذه العلاقة، إلا أن هذا التحسن سواء مع حركة حماس أو القضية الفلسطينية ارتبط بمحددات عدة حكمتها، وحكمت السياسة التركية، من أهم هذه المحددات<sup>(22)</sup>:

1. الاستجابة للرغبة الشعبية للشعب التركي في دعم القضية الفلسطينية وتأييدها، انطلاقاً من الانتماء للإسلام، والروابط التاريخية، واستقطاب شرائح واسعة من الشعب التركي في إطار تبني المواقف السياسية والإنسانية الداعمة للشعب الفلسطيني وحقوقه.

2. التعامل مع القضية الفلسطينية كمدخل رئيسي للمنطقة العربية والشرق الأوسط، ولعب دور فاعل ومؤثر في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا.

3. المحافظة على علاقات مع المحيط العربي ضمن السقف المحدد للقضية الفلسطينية، والحفاظ على توازن في العلاقات مع قيادة السلطة الفلسطينية، وتبني المبادرة العربية، وسياسة التطبيع مع «إسرائيل».

4. جذب حركة حماس للمفهوم الإسلامي التركي، وإخراجها من عباءة الراديكالية في مواقفها ضد «إسرائيل»، وهو ما يؤكد عليه تصريح رئيس الوزراء التركي في 27 كانون ثاني (يناير) 2006، قائلاً: «إن لب الاتصالات والمبادرات يقوم على الشرح لحماس، بأن سياسة عدم الاعتراف بـ «إسرائيل» لن تكون مساعدة في عملية السلام».<sup>(23)</sup>

5. التدرج في العلاقة مع حماس بما يتوافق وقدرة حزب العدالة والتنمية على الدعم، واتخاذ المواقف السياسية المتناسبة مع الوضع الداخلي وقوته.

6. مراعاة السياسات والعلاقات الرسمية لتركيا مع الولايات المتحدة وأوروبا، وعضويتها في حلف الناتو، وعدم تجاوز السقف الذي يؤدي لتوفير هذه العلاقات مع هذه القوى.

7. مراعاة العلاقات التركية - الإسرائيلية: سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، دون حدوث مواجهة مباشرة مع «إسرائيل» تضعف من الحزب داخلياً.

وعليه؛ فإن السياسات التركية تدرك أنها تعمل إنطلاقاً من بيئة علمانية، وفي ظلّ نظام سياسي داخلي لا زالت به قوى علمانية تمتلك أوراق التأثير الداخلية، ومحيط أوروبي له أدوات ووسائل نفوذ مختلفة، تستطيع العمل على إسقاطه وإرباكه، بما أن البيئة التركية بيئة ديمقراطية تحتكم للديمقراطية، ولصناديق الاقتراع؛ لذلك فإن علاقته بحركة حماس علاقة احتكمت لمحددات ومحاذير عديدة، واشتراكات لا بد من مراعاتها والعمل وفقها، وهذا ما أكدته من خلال دعمها للعملية السلمية والسياسية، والحفاظ على توازن في العلاقات مع قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله، مع العمل على رفع سقف سياساتها ومواقفها بناء على حسابات داخلية وإقليمية ودولية معقدة.

إلا أن هذه المحددات والاشتراطات لم تمنع تركيا من جلب حركة حماس إلى بوتقتها، والتقرب منها، ومساعدتها، والاتصال بها مباشرة سياسياً وإنسانياً، بل ودعت خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس عام 2006 لزيارة أنقرة، والدعوة لشراكة حماس في العملية السياسية، وضرورة التعامل الإيجابي مع حركة وحكومة حماس<sup>(24)</sup>. وهو ما يمكن القول بأن تركيا نجحت إلى حد بعيد في التأثير على الكثير من مواقف حركة حماس التي كانت تعتبر أكثر تشدداً في بعض القضايا، بل إنها واصلت اتصالاتها ودعمها ورفدها لحكومة حماس في قطاع غزة بعد الانقسام الفلسطيني الداخلي عام 2007، كما أدانت وبشدة الحصار المفروض على غزة وحرب عامي 2008، 2009، وساهمت مساهمة فاعلة ومؤثرة في التخفيف من حدة الحصار المفروض على غزة وحماس، وسيرت أسطولاً بحرياً (أسطول الحرية) لرفع الحصار الذي هاجمته «إسرائيل» وسقط به تسعة قتلى أترك في البحر، ممّا ساهم في زيادة التوتر بين تركيا و«إسرائيل»، واستغلال حزب العدالة والتنمية هذه الحادثة في تمتين مواقفه على الجبهة الداخلية، ليرفع من سقف دعمه وتأييده للقضية الفلسطينية، ومجابهة «إسرائيل» إقليمياً ودولياً، وكذلك استغلال هذه الحادثة لفتح البوابة الإقليمية لتركيا على مصراعيها رسمياً وشعبياً.

وكما طرحنا في السياق أن تركيا استغلّت هذه الحادثة في تحشيد الرأي العام المحلي والإقليمي ضد «إسرائيل»، ووصلت العلاقات درجة قصوى من التوتر والقطيعة أجبرت «إسرائيل» على الاعتذار رسمياً لتركيا، وموافقته على شروط رئيس الوزراء التركي، وتخفيف حدة الحصار المفروض على غزة، وهو اعتراف ضمني من «إسرائيل» بأن السياسة التركية ضدها قد آتت أكلها، إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تخرج عن محدداتها التي سقناها سابقاً في التعامل مع حركة حماس، بل وإنها حافظت عليها، كما حافظت على التوازن في العلاقة مع رام الله، بل صعدت من دعواتها بضرورة فتح قنوات رسمية تدعو إلى فتح قنوات حوار مع حماس، وضمها إلى العملية السياسية والدبلوماسية في

إيجاد حلول للقضية الفلسطينية، ودعا وزير الخارجية التركي على باباجان حركة حماس في 27 كانون الثاني (يناير) 2009، إلى انتهاج سياسة سلمية لتحقيق أغراضها بدلاً من الكفاح المسلح، بينما قال غول: نحن ندعم مبادرة السلام العربية، ونعتقد أنها أفضل حل لمشكلات المنطقة.<sup>(25)</sup>

### - تركيا وحرب عامي 2008، 2009، وأسطول الحرية.

قال أوغلو في مقال بمجلة فورين بوليسي (foreign policy) الأمريكية في حزيران (يونيو) 2010: «رؤيتنا للسياسة الخارجية التركية تعتمد على ثلاثة محاور، الأول يتعلق بدولتنا، وهو قائم على التوازن بين الأمن والحرية من أجل أن أخذ تركيا موقعها بين أقوى دول العالم، المحور الثاني يتعلق بالإقليم من حولنا، ويقوم على التأثير القوي في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، المحور الثالث وهو المحور العالمي القائم على أن يكون لتركيا دور وكلمة في جميع القضايا العالمية من تغيير المناخ إلى القضايا السياسية المختلفة من تشيلي وحتى الفلبين». <sup>(26)</sup> من هذه العبارة يتم النظر إلى الخطوط العامة للسياسة التركية، التي تتلخص في أن تركيا تسعى لأن تكون قوة فاعلة ومؤثرة في كل قضايا العالم سواء المؤثرة فيها مباشرة، أو غير المؤثرة، مع الأخذ بعين الاعتبار في المقام الأول مصالح الدولة التركية كركيزة وقاعدة أساسية في سياساتها الأساسية، وأنها حسب رؤية أوغلو ليست في موقع التصادم أو حتى التناقض مع الولايات المتحدة ولا مع «إسرائيل»، بل إنها تبحث عن أفضل الأدوار والطرق لإحلال السلام في بيئتها الإقليمية، بما في ذلك السلام العربي الإسرائيلي.<sup>(27)</sup>

**وبناءً وبناءً على ما تقدم؛ فإن السياسة التركية بنيت فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية من خلال مرحلتين متداخلتين:**

◆ الأول: منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تشرين ثان (نوفمبر) 2002 حتى العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008، حيث استمر الموقف التركي المؤيد لإعلان الدولة الفلسطينية عام 1988، التي اعترفت بها تركيا، ولم يطرأ أي تغيير على هذا الموقف المعلن، والرفض لاحتلال القدس الشرقية.

◆ الثاني: الهجوم الإسرائيلي على غزة كانون أول (ديسمبر) 2008 حتى تشرين ثان (نوفمبر) 2010.

تتميز الموقف التركي برفض الحصار الذي فرض على قطاع غزة، ودعمه لحركة حماس، مع الحذر والحرص حيث رفض رئيس الوزراء التركي استقبال خالد مشعل في عام 2006 بشكل رسمي، بل كلف عبد الله غول بلقاء مشعل ووفد حماس بصفة حزبية

وليس رسمية، وهذا جننا عليه توضيحاً سابقاً، ثم أصبح الموقف التركي يتصاعد تدريجياً بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في كانون أول (ديسمبر) 2008، وكانون ثان (يناير) 2009، حيث وصف رئيس الوزراء التركي العدوان الإسرائيلي؛ بأنه «عدوان سافر» وأن من لم يدينوا العدوان الإسرائيلي على غزة مزدوجو معايير.<sup>(28)</sup>

كما صرح علي باباجان في رده على وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني؛ بأن أبوابنا مفتوحة: «لكن عليك أن تتحدثي عن شروط وقف إطلاق النار إذا أردت المجيء إلى تركيا».<sup>(29)</sup>

وتصاعد الموقف التركي بين رئيس الوزراء أردوغان والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في مؤتمر دافوس بعد انتهاء العدوان في 29 كانون ثان (يناير) 2009، حيث قال أردوغان: «أشعر بالأسف أن يصفق الناس لما تقوله لأن عدداً كبيراً من الناس قد قتلوا، وأعتقد أنه من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج»<sup>(30)</sup>، ثم انسحب من الجلسة احتجاجاً على عدم منحه الوقت الكافي والمساوي لبيريز. وهو ما يعتبر قمة الصعود والتصاعد في الموقف التركي، ورسالة واضحة وهامة وجهها أردوغان للشعب التركي الذي يميل مزاجه لدعم مواقف حكومته للقضية الفلسطينية، وللمنطقة والشعوب العربية والإسلامية التي وجدت في الموقف التركي جرأة لم يفعلها العرب من قبل، وساهم في زيادة أسهم الدولة والسياسة التركية لدى هذه الشعوب، بل وتزامنت هذه المواقف السياسية مع الدعم الإنساني اللامحدود الذي بدأت تقدمه تركيا كدولة وكمنظمات أهلية لقطاع غزة، والشعب الفلسطيني بغزة، وهو ما يؤكد أن السياسة التركية حققت أهدافها التي كانت رسمتها في إجلاب المنطقة إليها مع الحرص على التوازن، حيث إنها رغم هذا التصعيد لم تقطع علاقاتها بـ «إسرائيل» وإن شابها التوتر والقطيعة المؤقتة، إلا أنها لم تقطع شعرة معاوية في توازنها وعلاقاتها مع «إسرائيل»، بل استمرت في علاقاتها الاقتصادية والعسكرية وإن كانت بوتيرة أخف عما سبق. «تم الاختصار حسب التحكيم».

وفي 31 أيار (مايو) 2010، اعتدت «إسرائيل» على السفينة التركية في ممرمة التي كانت متوجهة إلى غزة، وأدى الاعتداء إلى مقتل تسعة أتراك على ظهر السفينة، ووصف أردوغان الاعتداء في كلمته أمام البرلمان التركي قائلاً: «ضمير الإنسانية تلقى واحداً من أشد الجروح على مر العصور»، وأنه يستحق أشكال اللعن كافة، و«سقوطاً من الناحية الإنسانية، وتهوراً حقيقياً وإرهاب دولة». وحذر «إسرائيل» من ألا تحاول اختبار صبر تركيا، وبالقدر الذي تعتبر صداقة تركيا غالية؛ فإن معاداتها قاسية بالقدر نفسه».<sup>(31)</sup>

وفي رد سريع على حادث الاعتداء على سفينة ممرمة، قامت تركيا بسحب سفيرها من

«إسرائيل» وطالبتها بالاعتذار، وبدأت بتحشيد سياسي وإعلامي ضد الجانب الإسرائيلي، وفي تمّتين علاقتها بحماس، بل واستقبلت تركيا مجموعة من أسرى حماس المبعدين في خريف العام 2010، ومنحهم جوازات سفر تركية لتسهيل حركتهم، وهو ما يعتبر أحد أهم المؤشرات على إصرار تركيا تطوير علاقتها مع حركة حماس، بل وهددت تركيا بأنّها ستُرسل أسطول الحرية (2) ترافقه قوات البحرية التركية، وعبرت تركيا عن عدم رضاها على «إسرائيل»، حيث أعلن دواد أوغلو في كانون ثان (ديسمبر) 2011، أن السياسة التركية هي عزل «إسرائيل» وتركيعها في المنطقة<sup>(32)</sup>، وهنا مع هذه العبارة لنا وقفة مبسطة، حيث أن قراءتها لا تتوقف عند موقف تركيا فقط من اعتداءات «إسرائيل»، بل إنّها تنظر لها كقوة إقليمية يجب أن تحبط غرورها، وكبرياءها، وتقر بأن تركيا قوة إقليمية تظاهيها أيضاً، أي دلالة على أن تركيا أصبحت ترى نفسها الند لـ «إسرائيل»، وأن الغرور والعنجهية الإسرائيلية لم تعد وحيدة تمارس اللعب في الساحة وحدها كقوى لا ترى بعينها غير نفسها، وهي عبارة تعبر بعمق عن السياسات التركية الجديدة، وإدراك قوة ومكانة هذا الدور الجديد الذي لا يمكن استصغاره أو التعامل معه مثل أي قوة في المنطقة يتم الاعتداء عليه، فيأتي الرد، سنرد في المكان والزمان المناسبين.

وهذا يؤكد أن السياسة التركية حاولت أولاً أن تحجم الغرور الإسرائيلي إقليمياً ودولياً، وإنهاء حالة الاستفراد في المنطقة التي تنتهجها «إسرائيل» في تصرفاتها، والثاني: انتهاج سياسة التوازن في تحميل كل طرف جزء من المسؤولية، وبخاصة فيما يتعلق بجزئية مسؤولية حماس، وهي عبارة عن رسالة ضمنية تؤكد لحماس أن المقاومة والصدام ليس هو مدخل الحل مع «إسرائيل» وأن الكفاح المسلح لن يجدي، ولن يحقق نتائج مرجوة في المنطقة عامة وفي القضية الفلسطينية.

بل إن تحرك رئيس الوزراء التركي كان يعتبر رسائل مباشرة إلى «إسرائيل»، حيث أعلن عن تجميد وساطته بين سوريا و«إسرائيل»، معلناً من دمشق في 31 كانون أول (ديسمبر) 2008 بمؤتمر صحفي مع الرئيس بشار الأسد، بأن العدوان على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة.<sup>(33)</sup> وفي لقاءه في كانون ثان (يناير) 2009 مع الرئيس المصري حسني مبارك، أكد على ضرورة وقف «إسرائيل» إطلاق النار مباشرة، ورفع الحصار، والسماح للمساعدات الإنسانية بالمرور لغزة، وطالب حماس بوقف إطلاق الصواريخ، كما أوقف كل الاتصالات مع المستوى الرسمي الإسرائيلي إلى أن تعلن «إسرائيل» وقف إطلاق النار، وأكد على ضرورة منع «إسرائيل» من دخول الأمم المتحدة لرفضها قرار مجلس الأمن رقم (1860)، الذي دعا لوقف إطلاق النار في غزة.<sup>(34)</sup>



هذه المواقف التركية والزيارات المكوكية لرئيس الوزراء التركي تحمل في طياتها رسائل إزعاج وتهديد مباشرة لـ «إسرائيل»، حيث من ضمنها أن تركيا تستطيع التحشيد الإعلامي الإقليمي والدولي ضد «إسرائيل»، وبخاصة أن أردوغان هاجم بعض القوى الأوروبية واتهمها بالكيل بمكيالين، وبعد التحرك عند شن «إسرائيل» عدوانها على قطاع غزة بالسرعة ذاتها التي تحركت بها عند نشوب النزاع في جورجيا حول أوستيا الجنوبية، أي مباغثة «إسرائيل» بوقف الاتصالات معها، وتجميد وساطتها مع سوريا، وتأييب الموقف المصري ضدها، وبخاصة أن تسييفي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية، أعلنت الحرب على غزة من مصر خلال مؤتمرها في القاهرة، وهنا باغت أردوغان «إسرائيل» بإيحاء مباشر، أنه يمتلك مقومات ومعززات التأثير على الموقف المصري المرتبط مع «إسرائيل» بعلاقات جيدة ومتينة، كما يمتلك إخراج مجلس الأمن والقوى الغربية والتأثير عليها، وبخاصة مع سياسة التقارب والتوازن مع كل الأطراف والمصداقية التركية التي اكتسبتها في المنطقة وفي البيئة الدولية، نظير مواقفها وسياساتها التحولية والمؤثرة: كلاعب يوازي ويضاهي اللاعب الإيراني الأكثر راديكالية في مواقفه من تدخل الولايات المتحدة في المنطقة، ومن «إسرائيل»، وكذلك من دعمه المادي والسياسي والعسكري لقوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية، أي أن الخيار التركي بديل لا بد منه، وأكثر أريحية وقبولاً من الغرب والولايات المتحدة وكذلك «إسرائيل».

#### - تركيا والتحركات العربية:

تميزت السياسة التركية منذ عام 2002 وحتى مطلع 2011 في المنطقة، بالسياسة المتوازنة التي انتهجت نظرية «صفر مشاكل»، حيث تقاربت هذه السياسة مع كل الأطراف، بما فيها الطرف السوري الذي كان على عدااء مع تركيا سابقاً حول العديد من القضايا، منها لواء الإسكندرونة، والمياه، والعلاقات التركية الإسرائيلية، إلا أن السياسات التركية في ظل حزب العدالة والتنمية تقاربت مع النظام السوري، ولعبت دوراً في تخفيف حدة التوتر، وتجسيد فصل جديد من فصول العلاقة السورية- التركية، ليس فحسب بل كذلك مع إيران، حيث زارها رئيس الوزراء التركي على رأس وفد كبير ضم سياسيين واقتصاديين، محدثاً اختراق صمام في الجدار السني - الشيعي في المنطقة، وكذلك مع معظم الأنظمة الرسمية العربية، وأصبح لتركيا حضور هام في مشكلات المنطقة، وصياغة الحلول لها كما حدث في الأزمة اللبنانية عام 2006، وكذلك في خلق تقارب بين سوريا و«إسرائيل»، وبين الخليج العربي وحلف الناتو، وحول الأزمة العراقية، حتى أصبحت تركيا دولة عضو مراقب في جامعة الدول العربية.



ومما ساهم في دور تركي فاعل، بعض العوامل التي فرضتها البيئة الإقليمية في هذه المرحلة، والتي تتمثل في: (35)

- أ. انهيار النظام الإقليمي العربي والتفكك الذي أحدثه احتلال العراق عام 2003.
- ب. امتلاك الدول العربية مفاتيح جيوبوليتيكية هامة، ومصادر ثروات أساسية، وجغرافية سياسية لا تقل أهمية عن الأهمية الجيوبوليتيكية لكل إيران وتركيا في حسم الصراعات الكونية. (36)
- ت. الدور الإقليمي الإيراني، والاستثمار الإيراني في بناء تحالفات من الدول والحركات والأحزاب السياسية.
- ث. أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي (الجوار) لتركيا الذي يمكنها من لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية.
- ج. صورة تركيا الإيجابية عند شرائح عربية واسعة والترحيب بدورها، والحديث عن "النموذج التركي" وضرورة الاستفادة منه.
- ح. المواقف التركية من القضية الفلسطينية وبخاصة أحداث غزة من حصار وحرب عام 2008.

إذن فتصاعد الدور التركي في المنطقة هو نتيجة للتوافق الموضوعي بين عوامل مختلفة، داخلية وخارجية، مما دفع قدرات السياسة التركية لخلاصة مفادها: ضرورة اتباع سياسة مناسبة كنوع من الاستثمار الواعي والنشيط، وتجلي ذلك في المزاوجة بين البعدين الشرقي والغربي في التكوين التركي المعاصر. من هنا فإن سياسة صفر مشاكل التي اعتمدها تركيا في سياساتها، لم تعد تلائم وتناسب المتغيرات والتطورات في المنطقة، كما لم تعد للسياسة الناعمة، وبدأت تركيا تنتهج تحولات ومتغيرات تقتضي البحث عن دور أعمق في المنطقة وأزماتها.

ومع انطلاق الحركات العربية أصبحت تركيا تتبنى مفهوم الإصلاح الديمقراطي، وبدأت السياسات التركية تختلف من حالة لأخرى حسب تقديراتها لطبيعة كل حالة، والتحرك وفق محددات معينة، ومراحل معينة، حيث تميز الموقف التركي من هذه الحركات بالتحرك وفق المرجعية، أو حسب الرؤية التركية للمتغيرات التي يمكن تمييزها بأربع مراحل مختلفة، منها: (37)

♦ مرحلة التحرك الحذر: حيث بدأت هذه المرحلة بالترحيب بالحركات العربية، وخيارات الإصلاح السياسي، والحذر حيال تقديم دعم واضح وصريح خشية على مصالحها

الاقتصادية وبخاصة في ليبيا، كما وتميزت هذه المرحلة بالتردد في قبول الضغوط الدولية لتغيير النظام.

♦ مرحلة المشاركة المترددة: أي المشاركة بطريقة مترددة في تدخل الناتو في ليبيا، تحت ضغط دولي متنام ومخاطر خسارة دعم الحراك العربي، وامتناعها عن القيام بدور فاعل في ليبيا، أما في سوريا فقد اتبعت سياسة استباقية من خلال الضغط على النظام السوري لتقديم تنازلات.

♦ السياسة الاستباقية: بعد فوز حزب العدالة في الانتخابات التشريعية التركية عام 2011، انعكست السياسة الخارجية التركية وأصبحت أكثر نشاطاً حاولت من خلالها تركيا اتخاذ مركز الصدارة، والانتقاد القوي لـ «إسرائيل»، ومناصرة القضية الفلسطينية كوسيلة للحفاظ على أهمية تركيا في العالم العربي، والتقرب إلى مصر، والتصاعد في النبرة الهجومية على النظام السوري.

♦ مرحلة المشاركة: حيث بدأت تركيا في المشاركة الفعلية والمواقف العلنية من الحركات العربيّة، وبخاصة بعد دعمها لحزب النهضة التونسي، وتدريبها لعدد من نشطاءها، ودعم حزب العدالة والحرية المصري، ومهاجمة الجيش المصري وقائده عبد الفتاح السيسي في أعقاب الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي، ومشاركتها في حملة الناتو ضد ليبيا، ودعمها للحكومة المؤقتة في ليبيا، ومن ثم لعب دور فاعل في الأزمة السورية ودعم المجلس الوطني السوري، وتسهيل انتقال الأسلحة القادمة من قطر والسعودية، ودعم المجموعات المسلحة بما فيها جبهة النصرة.

وعليه؛ فإن القراءة العلمية للموقف التركي من الحركات العربيّة، يوضح أن تركيا لم تلعب أي دور كبير في مقدمات الربيع العربي، إلا أنها ساهمت وشاركت بعد ذلك بقوة في هذه الثورات ودعمتها وبخاصة بعدما تأكدت أن قوى الإسلام السياسي هي المسيطرة على المشهد السياسي في المنطقة، وهو ما يمثل فرصة للالتقاء العقائدي مع حزب العدالة والتنمية، وكذلك تقديم هذه القوى كبديلة عن القوى الأكثر تطرفاً، والتي يمكن لها استغلال مشهد الفوضى الذي عم المنطقة في أعقاب انهيار المؤسسات الفعلية لدول الحراك العربي، وهو وفق وجهة النظر التركية يمكن أن يتوافق ورؤية الغرب والولايات المتحدة في هذه المرحلة.

وهنا يمكن الخلوص لنتيجة هامة، أن تركيا تسعى استغلالاً للحركات العربيّة، ودعمها لها، إلى تحقيق نتائج تصب في مصلحة استراتيجية كدولة محورية إقليمية، تكون هي أحد أهم رافعاتها اقتصاداً واستقراراً وسياسياً وعسكرياً، وتساهم في

إعادة تشكيل المنطقة ومشروعها في ظل ضعف دول الجوار الجغرافي، والدول المؤثرة كسوريا والعراق ومصر.

### - السياسات والمواقف التركية في حرب غزة 2012

لا شك أن المواقف والسياسات التركية المتغيرة مع صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002، وبخاصة بعد الحصار الإسرائيلي على غزة، المترتب عن فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006، ورفض الغرب الاعتراف بنتائجها، وتصاعد العدوان الإسرائيلي على غزة، وتقاربها من القضية الفلسطينية، والحراكات العربية ودعمها المطلق لقوى الإسلام السياسي، الذي يعتبر أحد أهم إفرانات هذه الحراكات في تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا، وعقد الشعوب العربية والإسلامية الأمل على المواقف التركية، فإن الفلسطينيين وبخاصة حركة حماس عولت على دور أكبر، ومواقف أكثر حزمًا لتركيا في اتجاهين:

♦ الأول: في المعادلة الإقليمية التي تسهم نوعًا ما في حصار غزة، والضغط على حركة حماس للتخلي عن حكم غزة، والدعوة للعمل تحت قيادة السلطة الفلسطينية ومشروعها مع «إسرائيل».

♦ الثاني: لجم العدوان الإسرائيلي والتأثير في مواقفه العدوانية، وأن يتجاوز الدور التركي المساعدات الإنسانية، والتصريحات السياسية والمعتادة، وهذا بناء على أن:

- تركيا دولة قوية في حضورها الإقليمي السياسي والاقتصادي ويمكن أن تشكل نداءً لدولة الاحتلال. (38)

- الاتجاهات التركية الداعمة للحق الفلسطيني رسميًا وشعبيًا.

- توتر العلاقات التركية - الإسرائيلية لدرجة القطيعة بعد الاعتداء على سفينة مرمرة عام 2010.

جاءت اعتداءات الاحتلال الصهيوني على غزة عام 2012، وعدوانية وقسوة هذه الضربات التي بدأت باغتيال قائد كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس «أحمد الجعبري»، في ظل أزمة تشدد في سوريا وتلقي بظلالها وتبعاتها وتجلياتها على كل المنطقة، بل على المستوى الدولي، وكذلك في ظل حالة اندفاع متهورة سياسيًا من تركيا بدعم وتدعيم قوى المعارضة السورية، وبخاصة أن هذه القوى حملت رسائل سلبية للأسرة الدولية، من خلال التطرف والمغالاة التي قدمتها هذه القوى الإسلامية، مما شكل حذرًا شديدًا من قبل السياسات الرسمية التركية، التي بدأت تتراجع أو تقف مكانها في

تصادمها مع الاحتلال الإسرائيلي، ولم تقدم خطوة كما تقدمت سابقاً، بل تترسبت خلف مواقفها التقليدية: التنديد، والدعم الإنساني، والحفاظ على التوازن في كل ظلّ الممكن والمأمول والطموح والمعيقات، وهذا الجمود في التقدم يعود لاعتبارات عدة، وأسباب لا يمكن للسياسة التركية تجاوزها، أو التغاضي عنها، من أهمها على سبيل المثال<sup>(39)</sup>:

- طبيعة السياسات الخارجية التركية ونمطيتها، التي تنحون نحو التنديد والتصريحات والدعم الإنساني، دون الوصول إلى صدمات أو مواجهات مباشرة.

- عدم قدرة حزب العدالة والتنمية بعد مرور عشر سنوات على حكمه تجاوز الموروث السابق في قضايا الأمن والجيش.

- عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، وتحالفاتها مع الولايات المتحدة، وملف عضوية الاتحاد الأوروبي، وهو ما يحده سقف تحركات تركيا.

- العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية مع الاحتلال الإسرائيلي، وهي علاقات تمكنها من القيام بدور الوسيط ولعب دور وسيط بين الأطراف في المعادلة الفلسطينية التي تعتبر مفتاحها للأقلمة.

- دورها الاندفاعي في سوريا، والتراجع في إمكانية انهيار النظام السوري وانتصار المقاومة، وعليه لا تسعى لفتح ملف صدامي آخر في المنطقة<sup>(40)</sup>.

إلا أن ذلك لم يحد من اتخاذ تركيا لبعض الخطوات في حرب غزة عام 2012، وإن كانت ليس بحجم التوقع من الفلسطينيين، والتعويل على الدور التركي، وتمثلت هذه الخطوات في التالي الآتي<sup>(41)</sup>:

- إدانة العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة، ودعوة الاحتلال لوقف العمليات العسكرية فوراً.

- دعوة المؤسسات الدولية والأمم المتحدة للتحقيق بوقف إطلاق النار، والتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها «إسرائيل» في غزة.

- اتصال أردوغان رئيس الوزراء التركي بخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وهو ذو مغزى سياسي.

- إعلان أردوغان عدم المصالحة مع «إسرائيل» في ظلّ استمرار العدوان على غزة.

- إصدار قرارات حكومية تركية لمختلف المؤسسات ببدء حملة مساعدات فورية لقطاع غزة.

- تطوير الحالة الشعبية التركية للتظاهر والاعتصام أمام السفارة الإسرائيلية. هذه هي المواقف التي ترجمتها الحكومة التركية على الأرض في حرب 2012 ضد غزة، ورغم أهمية هذه المواقف وتقدمها كونها تعتبر متقدمة عن مواقف بعض الدول العربية، إلا أنها محصورة في ظلّ محددات وأبعاد داخلية وإقليمية، ودولية لا يمكن لتركيا تجاوزها، أي ضمن إطار ودوائر محددة، وبخاصة أن الانتخابات التركية الداخلية كانت قريبة، وهو ما سعى حزب العدالة والتنمية على الحفاظ على توازنه السياسي خشية التأثير على الموقف المحلي، واستغلال العديد من القوى الداخلية لأي مواقف اندفاعية كما استغل موقفه من سوريا.

### - السياسات التركية والمواقف من حرب 2014:

بعد نجاح التحركات العربية في تونس وليبيا واليمن والإطاحة بالأنظمة الحاكمة هناك، انهارت المحاور القديمة، وبدأت تظهر ملامح أحلاف ومحاور جديدة، وبخاصة المحور الذي تبلور من تركيا، مصر، تونس، قطر، وأحياناً ليبيا واليمن، حيث بدأ هذا المحور يتخذ مواقف أقرب منها لمحور الممانعة السابق في مواقفه وتعامله مع القضية الفلسطينية، وإن تغيب عنه سوريا وإيران، في حين لم تتغير المواقف العربية الأخرى في تحفظاتها وخاصة السعودية، إلا أن هذا المحور الجديد إنهار أو تجمد مع الإطاحة بحكم الرئيس المصري محمد مرسي في 3 تموز (يوليو) 2013، وهذه الإطاحة هي ترياق الحياة لمحور الاعتدال الذي كاد أن يندثر ويسقط، إلا أنه عاد للحياة والتمدد تحت شعار «محرارة التطرف»، وهو ما شهد تبدل المواقف من الحرب على غزة، لتتحول إلى أكثر تحفظاً وبخاصة الجزائر وموريتانيا، فكان له الأثر الفاعل على ضعف الموقف العربي من حرب غزة عام 2014 عما كان عليه الموقف التركي السابق، إلا أنه ورغم هذا الضعف لا يمكن القول إن هناك تغييراً في المواقف والسياسات التركية، وإن كانت ليست بقوة سابقاتها، ولم تكن التحركات الشعبية التركية بزخم وقوة الحروب السابقة، وهو ما يؤكد تأثر العنفوان الاندفاعي التركي بعاملين هما<sup>(42)</sup>:

1. اندفاعه في الأزمة السورية وخشيته من تجليات أي اندفاع آخر سلبي باتجاه «إسرائيل».

2. انهيار حلفائه في مصر على وجه التحديد بعد الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي، وكذلك الأحداث غير المستقرة في ليبيا، أضف إليها عداءه مع إيران على خلفية الأزمة السورية، وهو ما أضعف قوته الاندفاعية.

فتصريحات أردوغان القوية في حربي 2008، 2012، التي وصف فيها النهج

الإسرائيلي بأنه لا يختلف عن عقلية الزعيم الألماني الراحل أدولف هتلر، واتهامه لتل أبيب بارتكاب جرائم وحشية ممنهجة، وانتقد صمت المجتمع الدولي بسبب التراخي، لم يتسم في حرب 2014 القوة نفسها، واكتفى بالتصريحات، أي الظاهرة الصوتية «دون أي فعل دبلوماسي مؤثر»<sup>(43)</sup>، دون موقفه من المقترح القطري بإنشاء ميناء تجاري بقطاع غزة تحت إشراف دولي، والتنسيق بين الأمير تميم بن حمد ورئيس الوزراء التركي أردوغان في 16 يوليو (تموز) 2014، للنقاش بشأن غزة، أي مما يؤكد أن هناك حالة تنشيطية خلفية بين القوى الإقليمية وبخاصة التركي بدأت متأثرة إلى حد كبير بما يحدث من متغيرات في المنطقة، وبخاصة في مصر وفي سوريا، وإن تركيا حاولت لملت سياساتها ومواقفها بأكثر توازن وحسابات عن السابق، ورغم ذلك إلا أن الموقف التركي لا زال يتمتع بقوة تأثيرية وبخاصة على حركة حماس، حيث طالب المبعوث الأمريكي جون كيري تركيا الضغط على حركة حماس لقبول المبادرة المصرية التي واجهت رفضاً شديداً في بادئ الأمر من كل قوى المقاومة الفلسطينية، وكذلك من القوى الإقليمية، إلا أن الموقف المصري الراض لأي محاولات تغيير بموقفه ومبادرته وبدعم من السلطة الفلسطينية، والسعودية وقوى الاعتدال العربية، ومهاجمة تركيا وقطر وحماس أدى لقبول المقاومة الفلسطينية، وحركة حماس أخيراً بالمبادرة المصرية، والتوجه إلى القاهرة للمفاوضات التي لم تحقق سوى هدنة مقابل هدنة فقط.

أي أن حرب 2014 أكدت على أن المواقف التركية السابقة تأثرت بالعوامل المناخية السياسية في المنطقة، وتقلبات الطقس السياسي غير المستقر، وانتهجت سياسة التسكين والرزانة في توجهاتها، وإن حافظت في الوقت نفسه على الظاهرة الصوتية نفسها في التصريحات دون أي فعل إسنادي حتى للمقاومة الفلسطينية، التي وجدت نفسها عارية الظهر سياسياً وهي تواجه الآلة الصهيونية في حرب شرسة تدميرية، مع تفعيل الإعلام الموجه محلياً وإقليمياً ضد المقاومة عامة، وضد حركة حماس خاصة، وعزلها جماهيرياً وإقليمياً ودولياً.

وعليه فإن تحركات تركيا النشطة على المستويين الرسمي والمجتمعي رداً على حروب «إسرائيل» في قطاع غزة تؤكد أنها تسعى لتعزيز دورها الواضح بوصفها داعية السلام، والوسيط المتوازن بين أطراف الصراع، وتعتمد في تحركها، وسياساتها على نقاط عدة منها<sup>(44)</sup>:

1. أن تبحث تركيا عن حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على موقف واشنطن تجاه القضية الفلسطينية وتغييره.

2. إنشاء لجان تركية تنسق توصيل المساعدات العاجلة الشعبية إلى غزة بشكل أكثر تنظيماً.
  3. تجتهد وتسعى أنقرة في نقل مأساة غزة إلى جدول أعمال الاتحاد الأوروبي بطريقة تدفع الاتحاد إلى إعادة النظر في سياساته نحو القضية الفلسطينية.
  4. أن تتعاون تركيا وفرنسا وبريطانيا، وتستفيد من تجارب هذه البلدان في إيجاد حل للقضية الفلسطينية، بما أن فرنسا وبريطانيا لهما تجارب تاريخية، وإستراتيجية في هذه القضية، وقضايا الشرق الأوسط.
  5. أن تضع الحكومة التركية القضية الفلسطينية على جدول أعمال البرلمان، حيث أعربت جميع الكتل البرلمانية التركية عن تأييدها ودعمها للقضية الفلسطينية، واعتماد موقف رسمي موحد من شأنه الدفع بمزيد من القوة إلى البيئة الدولية.
  6. ينبغي على السياسيين الأتراك الاستجابة لمطالب المجتمع التركي، الذي تعتبر القضية الفلسطينية قضية حساسة في وجدانه.
  7. الاستفادة من عضوية تركيا غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي، واستغلال هذه المدة سنتين لوضع القضية الفلسطينية على جدول أعمال الرأي العام العالمي.
  8. على تركيا أن تكون أكثر استعدادية للاشتراك في إعادة إعمار غزة، من خلال تسوية شاملة ودائمة، وإنشاء مؤسسات دولية ومنظمات خيرية، وجامعات ومعاهد بحثية للمساعدة في إغاثة اللاجئين، وإعادة بناء قطاع غزة.
- في الختام، فإن السياسات التركية يمكن لها أن تكون حافزاً وداعماً في خلق أرضية لتسوية شمولية للقضية الفلسطينية، وتقديم مبادرة فاعلة ومؤثرة في جمع الأطراف المتصارعة إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، بالتعاون مع بعض القوى الدولية والإقليمية في المنطقة.

## استنتاجات

من خلال تناولنا للمواقف التركية منذ فوز حزب العدالة والتنمية عام 2002، والتحول في السياسات التركية نحو القضية الفلسطينية، يمكن استنتاج العديد من النتائج التي يمكن إجمالها في النقاط التالية الآتية:

1. أن الظاهرة التحولية التركية في المواقف والسياسات نحو القضية الفلسطينية، هي ظاهرة صوتية على المستوى السياسي مدعومة بمساعدات إنسانية، وتحركات شعبية

للقوف مع الشعب الفلسطيني.

2. أن الحركات العربية والمتغيرات في المنطقة وبخاصة في سوريا، ومن ثم الإطاحة بحكم الرئيس المصري محمد مرسي، أثر على المواقف والسياسات التركية، وجعلها تقف لإعادة حساباتها الاندفاعية في المنطقة خشية من التأثر داخلياً مع تصاعد لهجة القوى المعارضة التركية في الشارع التركي.

3. استكفاء تركيا بلعب دور الوسيط فقط، دون الاندفاع لخسارة الطرف الإسرائيلي والتي ترتبط معه باتفاقيات سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية.

4. ضعف الموقف التركي، ومحور الممانعة من خلال تراجع الموقف الإيراني وضعفه، وكذلك سوريا وحزب الله.

5. استدراك تركيا لمأزقها في الأزمة السورية، وتبنيها للمعارضة السورية، بعد انقلاب الولايات المتحدة والغرب على الدول الإسلامية في العراق وسوريا "داعش"، وتراجعها عن التحرك دبلوماسياً بما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

6. التحول من استراتيجية "صفر مشاكل" التي انتهجتها تركيا إلى التدخل المتحفظ، ثم التدخل المباشر في ليبيا وسوريا، وهو ما يؤكد تحرك المواقف التركية بناء على مصالحها وارتباطاتها مع الغرب والشرق والولايات المتحدة.

7. التأثير السلبي في صعود الأمير تميم بن حمد لرأس السلطة في قطر، خلفاً لوالده حمد بن خليفة على الموقف التركي، وبخاصة مع الميل للأمير تميم في عدم التصعيد مع قوى الخليج السعودية والإمارات العربية واستعداداتها.



## الهوامش:

1. شبكة النبا (2007): « حلف حزب العدالة والتنمية التركيّة »؛  
http:// annabaa. org/ nbanews/ 2010/ 09/ 125. htm
2. صالح، عبد الله (2007): « تركياً هل تتغير قواعد اللعبة الداخليّة»، مجلة السياسة الدولية؛  
http:// www. siyassa. org. eg
3. المرجع نفسه.
4. المرجع نفسه.
5. الغول، يسري (2011): أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية- الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص108.
6. د. الأخرس، سامي (2014): السياسات الرسمية والشعبية التركية نحو القضية الفلسطينية من 2002 - 2008، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان، ص221.
7. د. الأخرس، سامي: المرجع السابق.
8. د. الأخرس، سامي (2014): دور السياسات الرسمية والشعبية التركية تجاه القضية الفلسطينية من 2002 إلى 2008، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ص175.
9. الضميري، عماد (2003): تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ص101.
10. كوثراني، وجيه (2010): تمثلات الهوية لدى الأتراك العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص248.
11. معوض، جلال (1996): العلاقات التركية - الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، مجلة شؤون عربية، ص127.
12. المرجع السابق.
13. العزاوي، وصال (2000): تطور التحالف التركي - الإسرائيلي والأمن العربي، مجلة الدراسات الشرق أوسطية، عمان، عدد 12، ص25.

14. عبد الرحيم، إكرام (2004): العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية، مجلة رؤية، غزة، ص31.
15. كوثراني، وجيه (2010): مرجع سابق، ص348.
16. موقع بنك الأخبار (2005): أردوغان يبدأ أول زيارة رسمية إلى «إسرائيل» - بهدف تحريك العلاقات عقب توتر بين الجانبين؛  
[http:// news- bank. net/ cached- version. aspx?id=jsc- 113773](http://news-bank.net/ cached- version. aspx?id=jsc- 113773)
17. ليندن شتراوس، غاليا (2010): فرضيات جديدة في سياسات تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على «إسرائيل»: ترجمة: يوسف غنيم، هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، رام الله، ص 24.
18. الأخرس: مرجع سبق ذكره، ص 227.
19. نفس المرجع.
20. د. الأخرس، سامي: مرجع سبق ذكره، ص 228.
21. ميرال، زيا، جوناثان، س باريس (2010): تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات وافتشارات، تشرين أول (أكتوبر)، ص23.
22. صالح، محسن (2014): محددات السياسات التركية تجاه حماس، الجزيرة،  
<http:// www. aljazeera. net/ knowledgagate/ opinions/ 2014/ 4/21/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3>
23. الحياة (2008): 28 كانون أول (يناير) .
24. صالح، محسن: مرجع سبق ذكره.
25. نفس المرجع.
26. مجلة فورين بوليسي (2010): والنص المترجم عن جريدة الأخبار اللبنانية 4 حزيران (يونيو).
27. عتريسي، طلال (2010): حلقة نقاشية عن القضية الفلسطينية عام 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - يناير.
28. التقدير الاستراتيجي 25 (2010): أسطول الحرية وكسر الحصار: التدايعات

- والاحتمالات، أغسطس 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
29. تركيا والقضية الفلسطينية (2010) : تقرير معلومات صادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
30. رجب، الباسل (2010) : دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من 2002-2010، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي - التركي للعلوم الاجتماعية، ATCOOS2010 الثقافة ودراسات الشرق الأوسط، 10 - 12 كانون أول (ديسمبر)، أنقرة، تركيا.
31. صالح، محسن: مرجع سبق ذكره.
32. السفير (2009) : 1 كانون ثان (يناير) .
33. الحياة (2009) : 18 كانون أول (ديسمبر) .
34. صالح، محسن: محددات السياسة التركية تجاه حماس، مرجع سبق ذكره.
35. عمر كوش: تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط، موقع الجزيرة.
- <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/5/20/%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7>
36. د. مصطفى اللباد (2011) : الأبعاد الجيوبولوتيكية للحوار العربي التركي الإيراني. <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3087.html>
37. ضياء أدنيس (2012) : تركيا والربيع العربي «معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد 1، العدد 7.
38. سعيد الحاج (2014) : الموقف التركي من العدوان على غزة، <http://hala.ps/NewsDetails.aspx?id=18349>.
39. نفس المرجع.
40. نفس المرجع.
41. شبكة الإعلام العربية (2014) : ثلاث حروب على غزة، عدو واحد ومواقف إقليمية متغيرة، 4 آب (أغسطس) .

42. أزوترك، كمال (2014): غزة، حصار حرب مقاومة، وكالة الأناضول، تركيا، اسطنبول، ص119.

43. ثلاث حروب على غزة، عدو واحد ومواقف إقليمية متغيرة، مرجع سابق.

44. أراس، بولنت (2009) : السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات،

[http:// www. aljazeera. net/ NR/ exeres/ 527D6177- 3049- 4E4C- B32F- 489485629A78. htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/527D6177-3049-4E4C-B32F-489485629A78.htm)

## مراجع الدراسة

1. أزوترك، كمال (2014): غزة، حصار حرب مقاومة، وكالة الأناضول، تركيا، اسطنبول، ص 119.
2. كوثراني، وجيه (2010): تمثيلات الهوية لدى الأتراك والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3. ليندنشتراوس، غالبا (2010): فرضيات جديدة في سياسات تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على «إسرائيل»: ترجمة يوسف غنيم، هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، رام الله.
4. معوض، جلال (1996): العلاقات التركية - الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، مجلة شؤون عربية.
5. عبدالرحيم، إكرام (2004): العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية، مجلة رؤية، غزة.
6. د. الأخرس، سامي (2014): دور السياسات الرسمية والشعبية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002 - 2008، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
7. العزاوي، وصال (2000): تطور التحالف التركي - الإسرائيلي والأمن العربي، مجلة الدراسات الشرق أوسطية، عمان، عدد 12.
8. الغول، يسري (2011): أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية - الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
9. د. عتريسي، طلال (2010): حلقة نقاشية عن القضية الفلسطينية عام 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يناير.
10. التقدير الاستراتيجي 25 (2010): أسطول الحرية وكسر الحصار: التداعيات والاحتمالات، أغسطس 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
11. رجب، الباسل (2010): دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من 2002 - 2010، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي - التركي للعلوم الاجتماعية - ATCOSS - 2010، «الثقافة ودراسات الشرق الأوسط» - 10 - 12 ديسمبر، 2010. أنقرة، تركيا.

12. تقرير (2010): تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات صادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان.
13. ضياء أدنيس (2012): تركيا والربيع العربي « معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد 1، العدد 7.
14. شبكة الإعلام العربية (2014): ثلاث حروب على غزة، عدو واحد ومواقف إقليمية متغيرة، 4 آب (أغسطس).
15. السفير (2009): 1 كانون ثان (يناير).
16. الحياة (2009): 18 كانون أول (ديسمبر).
17. الحياة (2008): 28 كانون أول (يناير).
18. مجلة فورين بوليسي (2010): والنص المترجم عن جريدة الأخبار اللبنانية 4 يونيو (حزيران).
19. أراس، بولنت (2009): السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات، [http:// www. aljazeera. net/ NR/ exeres/ 527D6177- 3049- 4E4C- B32F- 489485629A78. htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/527D6177-3049-4E4C-B32F-489485629A78.htm)
20. شبكة النبا (2007): « حلف حزب العدالة والتنمية التركيّة»  
[http:// annabaa. org/ nbanews/ 2010/ 09/ 125. htm](http://annabaa.org/nbanews/2010/09/125.htm)
21. صالح، عبدالله (2007): « تركيا هل تتغير قواعد اللعبة الداخليّة»، مجلة السياسة الدولية. [http:// www. siyassa. org. eg](http://www.siyassa.org.eg)
22. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2010): الدور التركي المتصاعد وانعكاساته على القضية الفلسطينية، [http:// www. alzaytouna. net/ mobile/ permalink/ 4573. html# VFXQrDSsWbQ](http://www.alzaytouna.net/mobile/permalink/4573.html#VFXQrDSsWbQ)
23. موقع بنك الأخبار (2005): أردوغان يبدأ أول زيارة رسمية إلى «إسرائيل» - بهدف رريك العلاقات عقب توتر بين الجانبين، [http:// news- bank. net/ cached- ver- sion. asp? id= jsc- 113773](http://news-bank.net/cached-ver-sion.aspx?id=jsc-113773)
24. صالح، محسن (2014): محددات السياسات التركية تجاه حماس، الجزيرة، [http:// www. aljazeera. net/ knowledgagate/ opinions/ 2014/ 4/ 21/ %D9%85 %D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/4/21/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-)
25. عمر كوش: تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط، موقع الجزيرة.

[http:// www. aljazeera. net/ knowledgegate/ opinions/ 2010/ 5/ 20/ %D8%AA%D9%8](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/5/20/%D8%AA%D9%8)

26. د. مصطفى اللباد (2011): الأبعاد الجيوبولوتيكية للحوار العربي التركي الإيراني.  
[http:// www. politics- ar. com/ ar/ index. php/ permalink/ 3087. html](http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3087.html)

27. سعيد الحاج (2014): الموقف التركي من العدوان على غزة،  
[http:// hala. ps/ NewsDetails. aspx?id=18349.](http://hala.ps/NewsDetails.aspx?id=18349)

# فهم النصوص (دراسة مقاصدية) \*

أ. محمد رفيق مؤمن الشوبكي \*\*

---

\* تاريخ التسليم: 10 / 11 / 2014م، تاريخ 17 / 1 / 2015م.  
\*\* ماجستير قانون عام/ كلية الشريعة والقانون/ الجامعة الإسلامية/ غزة.



## ملخص

إن لكل نص من النصوص الشرعية والقانونية روحاً ومقصداً وضع لأجله هذا النص، فالنصوص شرعت لحماية مصلحة معينة يتوخاها المشرع، وحتى يتم تطبيق النصوص على النحو الأمثل لا بد من فهمها فهماً سليماً، وإن من أهم طرق فهم النصوص فهمها في ضوء المقاصد والمصالح، ومن هذا المنطلق تناول الباحث هذا الموضوع تحت عنوان: «فهم النصوص دراسة مقاصدية».

واتبع الباحث في بحثه المنهج الوصفي التحليلي، وتحدث في بدايته عن التعريف المقاصدي للنصوص، ثم تناول الحديث عن أهمية فهم النصوص بالنسبة للمجتهد والمفسر والقاضي والمشرع، كما بين الضوابط التي تحكم عملية فهم النصوص، ثم تناول الحديث عن طرق فهم النصوص الشرعية والقانونية، ووضح بالشرح والتمثيل مسألة فهم نصوص الشرعية والقانونية في ضوء المقاصد، وختم الباحث بحثه بخاتمة لخص فيها النتائج والتوصيات.

## **Understanding the texts «Use wit to reach purposes»**

### ***Abstract***

*For every text of the legal and Shariah texts, a theme and a purpose are put for this text. Thus, the texts are written to protect a certain interest, that is what legislator seek to achieve it. Even texts are applied optimally, must be understood properly, so the most important ways for understand texts understand it with respect to the purposes and interests. From this perspective, the researcher dealt this issue under title “Understanding the texts, Use wit to reach purposes”.*

*In his research, the researcher followed descriptive and analytical method. At the beginning of the search, he talked about definition of texts in terms of purpose. Then he dealt with the importance of texts understanding by the diligent person, the who explains it, the judge and the legislator. He also dealt with the purposes that govern the process of understanding the texts. After that, he talked about ways of legal and shariah texts understanding, he illustrated this by explaining and representing the issue of legal and shariah texts understanding in the light of the purposes. The researcher has come up with some conclusions and recommendations.*

## مقدمة:

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً، أحمده سبحانه وأشكره، وأسأله التوفيق والسداد، والهداية والرشاد، فهو وحده الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً رسول الله المرسل رحمة للعالمين بشيراً، ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه، وسراجاً منيراً، خير من علم وأعلم، وبلغ الرسالة فأحكم، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية شريعة غراء، فهي شريعة ربانية كاملة متكاملة، شاملة متوازنة، صالحة لكل زمان ومكان، ولكل البشر على اختلاف ألوانهم وأجناسهم ولغاتهم.

جاءت هذه الشريعة وهدفها الأول والأخير، هو إسعاد العباد، وتحقيق مصالحهم، والمحافظة عليها، ودرء الأضرار والمفاسد عنهم، بل والعمل على إقصائها واستئصال شأفتها، فهي شريعة إنما وضعت لإقامة مصالح العباد في المعاش والمعاد في العاجل والآجل<sup>(1)</sup>، وإن الشريعة الإسلامية بجملتها وتفصيلها وبكل مكوناتها وبكل حركاتها وسكناتها تشهد بذلك.

ووضعت النصوص القانونية كذلك لحماية مصلحة معينة يتوخاها المشرع، فلكل نص من النصوص الشرعية والقانونية روح ومقصد وضع لأجله هذا النص.

وحتى يتم تطبيق النصوص على النحو الأمثل، لا بد من فهمها فهماً سليماً، فسلامة فهم النصوص ابتداءً، وحسن التجاوب انتهاءً، هما العاصم من كل غلو فكري واعوجاج فطري، وانحراف سلوكي، مؤذن بانحطاط الإنسانية نحو المزيد من مظاهر الترف الفكري والمادي، والصراع الجدلي القاتل للقيم والمعاني، والتغالب الشهواني المثير للغرائز البهيمية<sup>(2)</sup>.

وعليه فإن لجميع النصوص الشرعية والقانونية مقاصد سامية، وفوائد نبيلة، وأسرار بدیعة لا بد من مراعاتها، وإلا ترتب على ذلك الوقوع في الزلل والخطأ. هذا ما دعاني إلى إنجاز هذا البحث الذي أتوجه بعنوان: «فهم النصوص دراسة مقاصدية» راجياً بذلك خدمة الشريعة الإسلامية الغراء، وإثراء المكتبة الشرعية القانونية بالعلم النافع الراجع.

## أولاً: أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية الآتية:

1. أهمية مقاصد الشريعة الإسلامية بشكل عام، فهي تسهم بشكل كبير في إمداد

المجتهد بثروة عظيمة تعينه في عملية الاجتهاد، وتساعده في فهم النصوص، واستنباط الأحكام.

2. أهمية فهم النصوص بالنسبة للقاضي الذي يقع على عاتقه تطبيق النصوص، فإذا أشكل عليه فهم النصوص يقع الجور والظلم.

3. أثر المقاصد التي تتمثل في جلب المصالح، ودرء المفاسد على فهم النصوص الشرعية والقانونية.

## ثانياً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن فهم النصوص لا بد له من ضوابط محددة ينبغي الالتزام بها، حتى يكون الفهم في إطاره السليم والصحيح، ففهم النصوص من ظاهرها أو بعيداً عن مقاصدها قد يؤدي إلى القول بقصور النص عن استيعاب الوقائع المستجدة، وعدم صلاحية النص للتطبيق، والسؤال الرئيس هنا: ما هي ضوابط فهم النصوص، وما دور المقاصد بهذا الشأن؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية الآتية:

1. ما المقصود بالفهم المقاصدي للنصوص؟
2. ما أهمية فهم النصوص للمجتهد والمفسر والقاضي والمشرع؟
3. ما طرق فهم النصوص في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي؟
4. هل يمكن للقاضي تطبيق نصوص القانون في ضوء المقاصد التي وضعت لأجلها، أم عليه الالتزام بحرفية النص؟

## ثالثاً: منهجية البحث:

اتبعت في بحثي المنهج الوصفي التحليلي، بحيث يتم تجميع المعلومات المتعلقة للبحث وتكييفها وتحليلها والتعليق عليها.

## رابعاً: هيكلية البحث:

- المبحث الأول: حقيقة الفهم المقاصدي للنصوص
- المبحث الثاني: ضوابط فهم النصوص وطرقها
- المبحث الثالث: فهم النصوص الشرعية والقانونية في ضوء المقاصد

## البحث الأول

### حقيقة الفهم المقاصدي للنصوص

#### المطلب الأول: تعريف الفهم المقاصدي للنصوص:

##### ◀ أولاً: تعريف الفهم:

- الفهم في اللغة: يقال فهمت الشيء؛ أي عقلته وعرفته وعلمته، ولهذا فإن « فهم النص » بتعقل معناه وتفهم المعنى الذي يتضمنه؛ لأن الفهم: العلم بالشيء ومعرفته (3).
- الفهم في اصطلاح علماء التربية: هو مستوى يلي مستوى المعرفة أو التذكر، ويتمثل بقدرة المتعلم على التفسير، وعلى صياغة المعلومات بأسلوبه دون التقييد بنصها الحرفي (4).

##### ◀ ثانياً: تعريف النصوص:

- النصوص في اللغة: النصوص جمع نص، والنص: رفع الشيء، يقال: نص الحديث ينصه نصاً: رفعه. وكل ما أظهر فهو نص، وأصل النص: منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها، وكذلك النص في السير إنما هو أقصى ما تقدر عليه الدابة (5).
- النصوص عند الأصوليين: المراد بالنص هو كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة، سواءً أكانت دلالة هذا النص قطعية أم ظنية، وهذا المعنى هو المراد بالنص في تقسيم الأصوليين للدلالات: عبارة النص، ودلالة النص، وإشارة النص، واقتضاء النص (6).

وقد أورد الشافعي لفظ النص في كتابه الرسالة، وكان يطلق كلمة النص على كل خطاب جاء عن الشارع - وهو نص الكتاب والسنة - مقررًا لحكم من الأحكام (7).

ويقول ابن حزم: «النص هو اللفظ الوارد في القرآن والسنة المستدل به على حكم الأشياء وهو الظاهر نفسه، وقد يسمى كل كلام يورد كما قاله المتكلم به نصاً» (8).

- النصوص عند القانونيين: ترد كلمة النصوص كثيراً في كتب القانون، وفي المواد القانونية، وفي القرارات القضائية كذلك، ذلك أن القوانين كلها تأتي على شكل نصوص، وهذه النصوص تعتبر قوالب لغوية تقدم بها القواعد القانونية التي يريدها المشرع، فالقاعدة القانونية هي الفكرة المنظمة لوضع معين. ويطلق النص على كل ملفوظ مفهوم المعنى، سواءً أكان مادة قانونية، أم عقداً، فالمادة القانونية تأتي للتعبير عن إرادة المشرع،

وصيغة العقد تأتي للتعبير عن إرادة المتعاقدين أو النية المشتركة لهما<sup>(9)</sup>.

#### ◀ ثالثاً: تعريف المقاصد الشرعية:

■ المقاصد في اللغة: القصد من الفعل الثلاثي (قصد) ، وعند النظر والتمحيص في معاجم اللغة نجد أن المقاصد لغةً تدل على معاني عدة نذكر منها: العدل، والوسط بين الطرفين، والكسر، واستقامة الطريق، والاعتزام والتوجه نحو الشيء، وإتيان الشيء، والاعتماد<sup>(10)</sup>.

■ الشرعية في اللغة: مصدر من الشرع، والشرع: الدين والسنة، والملة، والسبيل، والظاهر المستقيم من المذاهب، ويأتي لمعان غير ذلك<sup>(11)</sup>.

■ المقاصد الشرعية في الاصطلاح: عرف الفقهاء القدامى والمحدثون المقاصد تعريفات متعددة، وسنتطرق هنا إلى تعريف كل منهم:

#### أ. تعريف الفقهاء القدامى للمقاصد:

- عرف الآمدي المقاصد بقوله: «المقصود من شرع الحكم إما جلب مصلحة أو دفع مضرة أو مجموع الأمرين بالنسبة إلى العبد»<sup>(12)</sup>.

- تعريف الشاطبي: لم يعرف الشاطبي المقاصد تعريفاً صريحاً، ولكن من خلال دراسة الباحثين المعاصرين لكتاب الموافقات استطاعوا أن يستنبطوا تعريفاً على النحو التالي الآتي: «كل من المعاني المصلحية المقصودة من شرع الأحكام، والمعاني الدلالية المقصودة من الخطاب، التي تترتب عن تحقق امتثال المكلف لأوامر الشريعة ونواهيها»<sup>(13)</sup>.

#### ب. تعريف العلماء المعاصرين للمقاصد:

- تعريف ابن عاشور: قسم ابن عاشور المقاصد الشرعية إلى قسمين ثم عرف كل قسم منها على حدة: القسم الأول: مقاصد التشريع العامة وقد قال في تعريفها: هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، أما القسم الثاني: مقاصد التشريع الخاصة، وعرفه بقوله: الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة، أو لحفظ مصالحهم العامة في تصرفاتهم الخاصة، ويدخل في ذلك كل حكمة روعيت في تشريع أحكام تصرفات الناس مثل: قصد التوثيق مع عقدة الرهن، وإقامة المنزل والعائلة في عقدة النكاح<sup>(14)</sup>.

- تعريف الريسوني: «المقاصد هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد»<sup>(15)</sup>.

- تعريف الخادمي: «المقاصد هي المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعية، والمرتبة عليه سواءً أكانت تلك المعاني حكماً جزئية أم مصالح كلية أم سمات إجمالية، وهي تتجمع ضمن هدف واحد هو تقرير العبودية لله ومصحة الإنسان في الدارين» (16).

ويرى الباحث بأنه يمكن تعريف مقاصد الشريعة بأنها: غايات ومعان وحكم أتت بها الشريعة الغراء، من أجل تحقيق مصالح العباد في الدارين، ودرء المفساد عنهم.

#### ◀ رابعاً: تعريف الفهم المقاصدي للنصوص:

لقد أشرنا سابقاً عند حديثنا عن تعريف الفهم في اللغة بأن «فهم النص» يكون بأن تعقل معناه، وأن تفهم المعنى الذي يتضمنه؛ لأن الفهم: العلم بالشيء ومعرفته.

وقد أشار الدكتور/ عبد القادر جرادة إلى تعريف الفهم المقاصدي للنصوص في إطار حديثه عن تفسير نصوص القانون، فقال بأن التفسير الملائم: «هو عملية ذهنية تجري على أصول المنطق، وغاياته الإحاطة بمضمون القاعدة التشريعية، بحيث يتلاءم مع الواقع الذي يحياه المجتمع، فيتجاوز فيه المفسر ألفاظ النص وعباراته، وذلك بالبحث عن قصد المشرع والحكمة التي لأجلها وضع النص، أي البحث عن روح النص لا في شكله وعباراته» (17).

ويرى الباحث بأنه يمكن تعريف الفهم المقاصدي للنصوص بأنه: عملية عقلية علمية تؤدي باتباع قواعد معينة للكشف عن المصلحة التي تحميها الإرادة التشريعية، والبحث عن حكمة التشريع من خلال روح النصوص، لا من خلال ألفاظها وعباراتها.

#### المطلب الثاني: أهمية الفهم المقاصدي للنصوص:

تعد مسألة فهم النصوص من المسائل الهامة لكل من المجتهد والمفسر والقاضي والمشرع، وبيان ذلك على النحو التالي الآتي:

#### ◀ أولاً: أهمية الفهم المقاصدي للنصوص بالنسبة للمجتهد:

لا يستطيع المجتهد أن يجتهد فيما يجد من نوازل بدون فهم للنصوص ودراية كاملة بمقاصد الشريعة، فالمجتهد لا بد أن يكون لديه ملكة تمكنه من فهم النصوص في ضوء مقاصد الشريعة ليكون أداة بناء وتقويم، لا أداة هدم للأحكام الشرعية والمقاصد الإلهية، فلمقاصد الشريعة أهمية عظيمة لتكون نبراساً للمتفقهين في الدين، ومرجعاً بينهم عند اختلاف الأنظار، وتبدل العصور، وتوسلاً إلى إقلال الاختلاف بين فقهاء الأمصار، ودرية لاتباعهم على الإنصاف في ترجيح بعض الأقوال على بعض تطاير شرر الخلاف (18)، كما أن الإمام الشاطبي يقول: «الاجتهاد إن تعلق بالمعاني من المصالح والمفاسد إنما

يلزم العلم بمقاصد الشرع من الشريعة جملة وتفصيلاً»<sup>(19)</sup>. أما العالم تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى: «فقد اعتبر أن شروط المجتهد الممارسة والتتبع لمقاصد الشريعة»<sup>(20)</sup>. وخلاصة القول، إن المجتهد يتمكن من خلال مقاصد الشريعة من فهم النصوص، والمعرفة الكاملة بمدلولاتها، الأمر الذي يمكنه من استنباط حكم لنازلة ليس فيها نص، والترجيح بين النصوص المتعارضة<sup>(21)</sup>.

#### ◀ ثانياً: أهمية الفهم المقاصدي للنصوص بالنسبة للمفسر:

وتعتبر مسألة الفهم المقاصدي للنصوص ذات أهمية بالغة للمفسر؛ ذلك أن المفسر عند تفسير النصوص لا بد من أن يفهم النصوص فهماً صحيحاً في ضوء المقاصد، والمصالح، والغايات التي من أجلها وضعت هذه النصوص، وحتى يكون التفسير صحيحاً، لا بد من معرفة المصالح التي لأجلها ولغاياتها وضعت النصوص، ومن هنا يبرز أهمية الفهم المقاصدي للنصوص بالنسبة للمفسر<sup>(22)</sup>.

وكما تفيد المقاصد المفسر الشرعي في أدائه لمهامه، فإن لها أهمية بالغة لدى المفسر القانوني؛ إذ إن المصلحة التي قصد المشرع تحقيقها أو المفسدة التي قصد دفعها تفيد المفسر في التعرف على معنى النص وبخاصة إذا لم تكن ألفاظه واضحة الدلالة على معنى معين<sup>(23)</sup>.

غير أن أهل القانون يوجبون التحرز في تفسير التشريعات الجزائية والتزام الدقة في ذلك، وعدم تحميلها فوق ما تحتمل، ومتى كانت عبارة التشريع واضحة في الدلالة على مراد الشارع منها، فإنه يتعين قصر تطبيقها على ما يتأدى من صريح نص القانون<sup>(24)</sup>.

#### ◀ ثالثاً: أهمية الفهم المقاصدي للنصوص بالنسبة للقاضي:

تعتبر قضية فهم النصوص بالنسبة للقاضي من أهم القضايا بل هي صلب عمله، فلا يستطيع القاضي القيام بمهامه دون علم بالنصوص ومقاصدها وغاياتها، فعندما ترفع الدعاوى أمام القضاء، لا بد للقاضي من أن يتخذ خطوة قبل تطبيق نصوص التشريع على الحالات المعروضة عليه، وهذه الخطوة هي فهم النصوص وتفسيرها، ففهم النصوص واجب للقاضي؛ لأن وظيفته إنزال حكم القانون على وقائع النزاع المعروض عليه، ومن هنا ظهر ما يسمى في القانون بالتفسير القضائي<sup>(25)</sup>. والمشرع الفلسطيني أعطى صلاحية تفسير النصوص التشريعية لمحكمة معينة تسمى «المحكمة الدستورية العليا»<sup>(26)</sup>، ويعد التفسير هنا كاشفاً عن حقيقة مراد المشرع، ويكون ملزماً للكافة شأنه شأن التشريع الأصلي<sup>(27)</sup>.

ويجب على القاضي أن يعتقد بروح النص وفحواه عند قيامه بعملية الفهم<sup>(28)</sup>، وهذا ما نص عليه القانون المدني الفلسطيني بقوله: «تسري نصوص هذا القانون على جميع



المسائل التي تتناولها في لفظها أو في فحواها» (29).

وفي بعض الأحيان لا يجد القاضي نصاً تشريعياً ليطبقه على النزاع المعروض أمامه، مما يستدعي منه الاجتهاد لإيجاد حل، أو حكم ليطبقه على النزاع المعروض أمامه، وأحكامه قد تصبح بعد ذلك سوابق قضائية، وحتى يصل القاضي لحكم في القضايا التي خلت النصوص التشريعية من أحكامها، لا بد أن يجتهد في ضوء المقاصد والمصالح، وهذا يؤكد أهمية الفهم المقاصدي للنصوص بالنسبة للقاضي. ويظهر هذا الأمر جلياً في النظام القانوني الأنجلوساكسوني الذي يستمد جذوره من التراث القانوني الإنجليزي، ومن أبرز سماته الاعتماد على السوابق القضائية كمصدر ملزم للتشريع، ويعطي للقاضي مرونة أكبر في الاجتهاد القضائي في تفسير النصوص القانونية، الأمر الذي يجعل هذه القوانين أكثر قدرة على استيعاب المستجدات التجارية، ويقلل من الحاجة إلى التعديل المستمر للنصوص القانونية، الذي هو سمة النظام القانوني اللاتيني. إلا أن النظام القانوني الأنجلوساكسوني في الوقت نفسه يتطلب من القاضي تدريباً متميزاً، وقدرة عالية على الفهم والتحليل والاستنباط (30).

#### ◀ رابعاً: أهمية الفهم المقاصدي للنصوص بالنسبة للمشرع:

وتبرز أهمية الفهم المقاصدي للنصوص بالنسبة للمشرع الذي يتولى مهمة سن التشريعات في الدولة في جميع مراحل عمله، فالمشرع ابتداءً يقوم بصياغة النصوص القانونية لقانون ما، وذلك من خلال مصادر يستقى منها تلك النصوص، ومن هذه المصادر التشريع المكتوب الذي تم سنه سابقاً من الجهات المختصة، وعليه فإن على المشرع مهمة فهم النصوص التشريعية التي تعد مصدراً له في عمله. وفهمها في ضوء المقاصد لهو خير وسيلة للوصول إلى حكمة التشريع وغاياته السامية (31).

كما أن المشرع عندما يقوم بتعديل قانون معين أو حتى إلغائه، فإنه لا بد له أن ينظر للنصوص التشريعية نظرة مقاصدية، فيعدل النصوص أو يلغيها حال وجدها لا تحقق المصالح التي وضعت من أجلها؛ لأن النص التشريعي ما وضع أساساً إلا لجلب مصلحة أو درء مفسدة.

وتظهر أهمية الفهم المقاصدي للنصوص بالنسبة للمشرع في الدول التي تأخذ بالنظام القانوني اللاتيني الفرنسي الذي يستمد جذوره من القانون الروماني، ومن أبرز سماته اعتبار التشريع المصدر الأول للقانون، الأمر الذي يتطلب من المشرع التدخل دائماً لتعديل النصوص القانونية عند عدم ملاءمتها مع الواقع وظروف الحال، بخلاف النظام القانوني الأنجلوساكسوني الذي يركز على السوابق القضائية كما أسلفنا (32).

ومن الجدير بالذكر أنه يبرز دور المشرع في الفهم المقاصدي للنصوص في موضوع التفسير التشريعي كذلك، ففي حالات معينة يقوم المشرع بذاته بتفسير قانون ما عند وجود غموض في النص يتطلب رفعه، أو نقص في النص يتطلب استكمالها أو غلط مادي، أو فني في النص يتطلب معالجته، أو وجود تناقض بين نصين أو أكثر يتطلب رفعه (33).

ويعد التفسير التشريعي لقانون جزءاً لا يتجزأ من هذا القانون لا تستطيع أي جهة مخالفتها، ويسمى بالقانون التفسيري أو المفسر (34). ومن نافلة القول إن المشرع في ضوء تفسيره للنصوص ينبغي عليه أن يفسرها في ضوء المقاصد والمصالح التي جاءت هذه النصوص لتحقيقها (35).

## البحث الثاني

### ضوابط وطرق فهم النصوص

#### المطلب الأول: ضوابط فهم النصوص:

إن عملية فهم النصوص لا تكون تبعاً للهوى ووفقاً للرغبات الشخصية، بل لابد أن يكون فهم النصوص وفق ضوابط محكمة، وقيود راسخة حتى نصل إلى المعنى المقصود من النص، وقد اعتنى الشاطبي وابن عاشور بإبراز علاقة اللفظ بالمعنى واختلاف الآراء فيها (36).

وفيما يلي الحديث عن أهم الضوابط التي تحكم عملية فهم النصوص:

#### ◀ أولاً: فهم النصوص وفق قواعد اللغة العربية وأساليبها:

إن العلم باللغة العربية أمر ضروري لإمكانية فهم الكلام فهماً سليماً، ولمعرفة مقاصد النصوص ومرادها (37)، لذلك يرى ابن تيمية رحمه الله: «أن تعلم اللغة العربية من الدين، وأنه فرض واجب لفهم مقاصد الكتاب، والسنة، ومراد الشارع من خطابه، فإن فهم الكتاب والسنة فرض ولا يفهمان إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب» (38). ويقول الشاطبي: «الاجتهاد إن تعلق بالاستنباط من النصوص، فلا بد من اشتراط العلم بالعربية» (39). فلا بد للمجتهد حتى يتمكن من فهم النصوص أن يعلم باللغة العربية وقواعدها وأساليبها.

ونظراً لكون عمل السلطة القضائية، وأعضاء النيابة يرتكز على فهم نصوص القانون، اشترط المشرع الفلسطيني فيمن يُوَلَّى القضاء والنيابة العامة أن يتقن اللغة العربية (40).

### ◀ ثانياً: فهم النصوص في ظل دلالة السياق ومقام الخطاب:

دلالة السياق هي الدلالة التي يقصدها المتكلم، ويفهمها السامع من الكلام تبعاً للظروف المحيطة (41).

وإن لسياق الخطاب دوراً كبيراً في معرفة مقاصد الشارع، وذلك في مجالين (42):

■ المجال الأول: فهم الكتاب والسنة، وتفسيرهما، ومعرفة المراد بهما، والاستنباط منهما.

■ المجال الثاني: معرفة الاستدلال لهما، والاعتراض، والجواب، وطرد الدليل، ونقضه، وهذا نافع في كل علم خبري أو إنشائي، وفي كل استدلال، أو معارضة من الكتاب والسنة. وكما أن سياق الخطاب يؤدي إلى فهم نصوص الكتاب والسنة، فكذلك الأمر بالنسبة لنصوص القانون، فدلالة السياق ومقام الخطاب يؤدي إلى تحديد المراد من النص القانوني، وبيان المصلحة التي تحميها الإرادة التشريعية.

### ◀ ثالثاً: فهم النصوص في إطار ما تحتمله من معاني:

فالنصوص جاءت بألفاظ معينة، لها معان محدودة تحتملها سواءً أكان المعنى واحداً أو متعدداً، ولكن تظل معاني كل لفظ محصورة، وإذا كانت النصوص تدل على معاني محصورة، فلا يصح أن تحمل معانيها على غير تلك المعاني التي تحتملها حقيقة أو مجازاً، لغة أو شرعاً، وحملها على غير ما تحتمله باطل، وما يترتب عليه من فهم أو استنباط يكون باطل، ومن هنا قلنا بضرورة أن يكون فهم النصوص في إطار ما تحتمله من معاني (43).

جاء في كشف الأسرار: «ذلك أن الأصل في النصوص الشرعية والقانونية أن تكون معبرة بذاتها عما نتناوله من معانٍ، ولا يجوز إضافة لفظ أو إضمار معنى إليها، فتقدير لفظ زائد أو إضافة معنى على النص الشرعي خلاف الأصل، ولا يصار إليه إلا إذا اقتضى ذلك ضرورة ماسة ليستقيم معناه واقعاً أو عقلاً أو شرعاً» (44).

### ◀ رابعاً: مراعاة مقاصدية النصوص:

جاءت النصوص الشرعية لتحقيق مقاصد الشارع الراجعة إلى الحفاظ على مصلحة الخلق، ودفع المفسدة عنهم. وهذه المقاصد ليست بخارجة أو منفكة عن نطاق النصوص ذاتها، بل إن النصوص جاءت لتحقيقها، فلا ينبغي أن تفهم أو توؤل بتأويل بعيد عن تلك المقاصد والأهداف العامة. وإلا أدى ذلك إلى الحيدة، والزيغ في الفهم والانحراف في التأويل. فالنص الشرعي تجسيد لإرادة الشارع في تحقيق مقصد معين، وهنا على المتلقي

أو المؤول استفراغ وسعه وجهده في التدبر في النصوص الشرعية لتحديد قصد الشارع منها (45).

القانوني يجمع على أن القانون ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف معينة، فالغرض من القواعد القانونية كما يجمع الفقهاء، هو إقامة التوازن بين حريات أفراد الجماعة المتعارضة، ومصالحهم المختلفة، وضمان النظام، والاستقرار، وتحقيق العدالة (46).

واعتبار مقاصدية النصوص ومراعاتها في فهم النصوص، لا تعني الإطلاق وعدم التقييد، فالبحث في مقاصدية النصوص يستلزم من المتلقي والمؤول السير عليها وفق الضوابط والشروط الموضوعية لها، التي يفترض فيها أن تكون متسمة بالاطراد والثبات والانضباط، فالتوسع المقاصدي في فهم النصوص دون ضوابط منهجية وثوابت شرعية، يمكن أن يشكل منزلقاً خطيراً، ينتهي إلى التحلل من أحكام الشرع، أو تعطيلها باسم المصالح والمقاصد، فتحاصر النصوص، وتوقف الأحكام الشرعية باسم المصالح والغايات (47).

وكما لا يجوز تجاوز حدود المقاصد في فهم النصوص الشرعية، فكذلك الأمر بالنسبة للنصوص القانونية، فالغلو في فهم نصوص القانون بحجة إعمال المقاصد يمكن أن يسوق إلى تضييع الهدف، والمقصد من هذه النصوص، فلو توسع القاضي في فهم نصوص القانون الجنائي مثلاً، فإنه قد يدخل فيها ما ليس منها، ويخالف المبدأ القانوني القائل: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني (48)، ولكل ما سبق ليس للمجتهد، أو المفسر، أو القاضي، أو المشرع أن يهمل المقاصد، وكذلك ليس له الغلو في إعمالها.

#### ◀ خامساً: مراعاة ضبط موقع العقل من النصوص:

ويقصد بهذا الضابط أن هناك نصوص شرعية يمكن إعمال المقاصد فيها، والنظر فيها إلى روح النص، وحكمة التشريع، كالنصوص المتعلقة بمتغيرات دنيوية، فأحكامها قابلة للتغيير والتبديل بحسب وجود العلة القائمة في تلك النصوص أو غيابها. وهناك نصوص متعلقة بالثوابت من عقيدة، وأمور غيبية، وهذه النصوص لا يجوز تغيير الأحكام المستنبطة منها، ولا تبديلها، ولا تحريفها بزيادة أو نقصان؛ لكونها نصوصاً قطعية الثبوت لا يجوز تغييرها ولا تجاوزها، فالاجتهاد فيها يعني تجاوز حدود الفهم الصحيح (49). هذا فيما يخص النصوص الشرعية، أما فيما يتعلق بالنصوص القانونية فهي دائماً قابلة للتغيير والتبديل، وعليه دوماً يمكن إعمال المقاصد في فهمها.

#### ◀ سادساً: مراعاة العرف في فهم النصوص:

إن العرف له أثر واعتبار في فهم النصوص وبناء الأحكام، إلا أنه لا بد من الإشارة

إلى أنه ليس كل عرف معتبر في الشرع والقانون، فالعرف المعتبر والصحيح في الشريعة هو الذي لا يخالف نصاً شرعياً ولا قاعدة أساسية، والأمر كذلك في القانون، فالعرف الذي يخالف نصاً قانونياً لا يعتد به.

ولما كانت الأعراف والعادات تتغير بتغير البيئات وتقلب الأزمان، فإن الأحكام المبنية على العرف تتغير أيضاً، فكثير من الأحكام تختلف باختلاف المكان أو الزمان (50).

ومن أمثلة أثر العرف في فهم النص الشرعي، أن القرآن الكريم أوجب النفقة للزوجة دون تحديد، تاركاً الأمر للعرف، فحال المוסر في زمان يختلف عن غيره، وحال المعسر في وقت يختلف عن غيره، فقال تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾ (51).

ومن أمثلة أثر العرف في فهم النص القانوني، أن المشرع جرم سلوك ارتكاب فعل مناف للحياء علناً (52)، وتحديد هذا الأمر مناطه العرف، فهو يختلف من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، فمثلاً: لبس النساء ملابس مكشوفة على شواطئ قطاع غزة قد يعد فعلاً منافياً للحياء، ولكن لبس مثل تلك الملابس في شواطئ أي دولة أجنبية لا يعد كذلك.

## المطلب الثاني: طرق فهم النصوص:

### ◀ أولاً: طرق فهم النصوص الشرعية:

لقد أشار الشاطبي باختصار إلى طرق فهم النصوص الشرعية، حيث قسمهم إلى: الظاهرية، والباطنية، والمتعمقين في القياس، والعلماء الراسخين (53)، وفيما يلي بيانهم:

#### 1. الظاهرية:

وهؤلاء تمسكوا بظواهر النصوص، وحصروا المعاني فيما دلت عليه النصوص ظاهراً من دون النظر إلى المعاني الخفية، فهم رفضوا المعرفة العقلية للنص، واقتصروا على إدراك الظواهر دون الخوض في المعاني، وبذلك ضاق منهجهم في استيعاب المصالح الإنسانية المتجددة، فأدى بهم ذلك إلى الغفلة عن مقاصد الشريعة، ومناقضتها أحياناً، والخطأ في فهم النصوص، واستنباط الأحكام (54). وقد بين الشيخ القرظاوي أن الظاهرية وإن ظهرت في القديم، إلا أنها ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، وهي تدعو إلى التمسك بظاهر النصوص من دون زيادة أو نقصان، وهؤلاء هم الظاهرية الجدد (55).

#### 2. الباطنية:

الباطنية اسم لفرق عدة ظهرت بالتاريخ الإسلامي لأول مرة في زمن المأمون، وقد ذكر كثير من أهل العلم أن الذين وضعوا أسسها من المجوس، وسبب تسميتها بالباطنية أن

أتباعها يزعمون أن للشريعة ظاهراً وباطناً، وأن الناس يعلمون علم الظاهر، والإمام يعلم علم الباطن. وهم يرون أن مقصد الشارع ليس فيما يتبادر إلى الذهن من المعاني الظاهرة التي تدل عليها القواعد اللغوية وسياق النصوص، وقرائن الأحوال، بل المقصد فيما وراء الظاهر من المعاني الباطنية<sup>(56)</sup>.

وقد عُرِفَت هذه الفرقة في التاريخ الإسلامي بعداوتها للإسلام؛ لذلك لجأت إلى الطعن في الشريعة الإسلامية، ولما لم تجد في ظواهر النصوص ما يؤيد فكرتها لجأت إلى القول بالإمام المعصوم، وقدحت في ظواهر النصوص مدّعية بأن الحقيقة عند الإمام المعصوم، مما أدى إلى هدم النصوص وتقويض بنيان الشريعة؛ وسبب ذلك يعود إلى نواياهم الفاسدة الداعية إلى إبطال الشريعة، والجهل بأدوات تفسير النصوص، ودعوى نقصان الشريعة، وتحسين الظن بالعقل واتباع الهوى، وأدى بهم ذلك إلى الغلو في التأويل للنص الديني، متكئين عليه في نصرة نزعاتهم المتطرفة وآرائهم الباطلة<sup>(57)</sup>. وقد بين الشيخ القرضاوي أن الباطنية لا زالت موجودة حتى عصرنا هذا، وهي تدعو إلى إلغاء الشريعة في مجال الحكم والقضاء والتشريع، بدعوى تجاوز الزمن لها، وعدم تلاؤمها مع العصرنة، والتقدم الحاصل في العلوم والمعارف، وهؤلاء هم الباطنية الجدد<sup>(58)</sup>.

### 3. المتعمقون في القياس:

وهم الذين اعتمدوا على النظر العقلي، ورأي هؤلاء مبني على أن مقصود الشارع الالتفات إلى معاني الألفاظ، بحيث لا تعتبر الظواهر والنصوص إلا بها على الإطلاق، وهذا المذهب مبني على وجوب مراعاة المصالح على الإطلاق، وهو رأي فيه شطط، وميل عن الحق<sup>(59)</sup>؛ وسبب ذلك ادعائهم باستقلال العقل في إدراك المصالح في مجال العادات، وقد تبين فساد دعواهم؛ لكون العقل تابعاً للشرع لا العكس، ولأن في المصالح العادية ما هو معقول، وما هو غير معقول لا يدرك إلا بالنص، ولكون الشريعة لا تنافي العقول ولا تعارضها<sup>(60)</sup>.

### 4. العلماء الراسخون:

وهو رأي الجمهور والأئمة من أهل التحقيق، فهو خير رأي وخير مرشد لفهم النصوص، فهم جمعوا بين ظواهر النصوص ومعانيها في اعتدال دون غلو ولا تقصير، فأعطوا للظاهر حقه وللمعنى حقه، معتمدين على قواعد البيان العربي، وعرف الخطاب، والفهم الجمهوري، وتعليل النصوص، والتمييز بين مقامات الخطاب الشرعي، وإدراك المقاصد الشرعية قطعاً أو ظناً، فجاء منهجهم وافياً، ومستوعباً لمصالح الناس سواءً دل عليه النص بعبارة أو بروحه<sup>(61)</sup>.

ويؤيد الباحث بلا شك رأي الجمهور لما فيه من الاعتداد بالمقاصد الشرعية، التي تحقق المصالح وتدرأ المفاسد، وتنظر إلى روح النص وحكمة التشريع.

### ◀ ثانياً: طرق فهم النصوص القانونية:

ظهرت اتجاهات عدة لفهم النصوص القانونية، نبينها على النحو التالي الآتي:

#### 1. ظاهر النص:

أول طريقة ظهرت لفهم النصوص، كانت طريقة التزام النص وتقديس النصوص، وكانت تعتبر هذه الطريقة النص بمثابة ألفاظ مقدسة، وأنه عند الفهم يجب الرجوع إلى ألفاظ النص وظاهره، ويجب على الفقيه والقاضي أن يستعرض نصوص التشريع ويفسرهما واحداً واحداً بحثاً عن الحكم الواجب التطبيق، أما إذا عجز عن استخلاص القاعدة لحل المسألة المعروفة، فالعيب ليس عيب المشرع، بل عيب الفقيه أو القاضي الذي لم يحسن الفهم والتفسير<sup>(62)</sup>. وتسمى الجهة المتبعة لهذه الطريقة بمدرسة تقديس النصوص<sup>(63)</sup>.

#### 2. الأصول التاريخية للنص:

هناك من اتجه إلى فهم النصوص من خلال الأصول التاريخية للنص، فيجب على المفسر عند فهم النص دراسة القاعدة القانونية من حيث أصلها التاريخي، إذ للتعرف على إرادة التشريع لا بد من تعقب الأصل التاريخي للنص، ودراسة نموه وتطوره، وهذا يؤدي إلى فهم النص فهماً عميقاً كاملاً على أساس وضعه النهائي الذي استقر عليه، وتسمى الجهة المتبعة لهذه الطريقة بالمدرسة التاريخية<sup>(64)</sup>. فيرجع مثلاً في القانون المصري إلى الشريعة الإسلامية لتفهم النصوص الخاصة بالشفعة، والميراث، والوصية باعتبارها مصدرها التاريخي، ويرجع إلى القانون الفرنسي لتفهم كثير من النصوص، التي استقاها المشرع المصري في الكثير من قوانينه<sup>(65)</sup>.

#### 3. البحث العلمي الحر:

هناك من اتجه إلى فهم النصوص من خلال طريق البحث العلمي الحر، وهذه الطريقة لا تفرض على القاضي أسلوباً معيناً عند فهم النص؛ ولذا سميت بالبحث الحر، وسميت علمية؛ لقيامها على أسس علمية موضوعية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن الحرية تكون للقاضي في حال فقدان النص، فإذا وجد النص يجب على القاضي التقيد بالتشريع، وتطبيق إرادة المشرع، وتسمى الجهة المتبعة لهذه الطريقة بمدرسة البحث العلمي الحر<sup>(66)</sup>.

#### 4. حكمة التشريع وروحه:

هناك من اتجه إلى فهم النصوص من خلال حكمة التشريع وروحه، مستنداً إلى أن لكل قاعدة قانونية هدفاً ترمي إلى تحقيقه، وهذا الهدف يمثل الحكمة من وضعها<sup>(67)</sup>.

فعملية فهم النصوص وتفسيرها من خلال حكمة التشريع، تعد عملية ذهنية تجري على أصول المنطق، وغايته الإحاطة بمضمون القاعدة التشريعية، بحيث يتلاءم مع الواقع الذي يحياه المجتمع، فيتجاوز فيه المفسر ألفاظ النص وعباراته، وذلك بالبحث عن قصد المشرع والحكمة التي لأجلها وضع النص، أي البحث عن روح النص لا في شكله وعباراته (68). وتسمى الجهة المتبعة لهذه الطريقة بمدرسة فقه المصالح. ومن أمثلة فهم النص وفق قول مدرسة فقه المصالح، فهم لفظ الليل في جريمة السرقة التي جعلها المشرع ظرفاً مشدداً لعقوبة السرقة إذا ارتكبت في الليل، فهل قصد المشرع الليل بمعنى غياب الشمس؟ أم الوقت الذي يمتد من ساعة معينة في المساء إلى ساعة معينة في الصباح؟ عند البحث عن الحكمة التشريعية، وعن روح النص، يتضح أن المقصود بالليل في هذه الحالة لتحقيق تشديد العقوبة للسرقة، هي أن تتم في الظلام فيكون الليل المقصود به هبوط الظلام (69).

ويتفق الباحث مع رأي مدرسة فقه المصالح فيما ترتئي إليه؛ نظراً لأهدافها وغاياتها التي ترمي إلى جلب المصالح، ودرء المفساد من خلال النظر في حكمة التشريع، وروح النصوص.

## المبحث الثالث

### فهم النصوص الشرعية والقانونية في ضوء المقاصد

#### المطلب الأول: فهم النصوص الشرعية في ضوء المقاصد:

لا خلاف بين جمهور العلماء في أن الله سبحانه وتعالى لم يشرع أحكامه إلا لمقاصد عامة، وهذه المقاصد ترجع إلى جلب المنافع للناس، ودفع المفساد عنهم، فمقصد الشارع الحكيم هو تحقيق مصالح الناس بكفالة ضرورياتهم، وتوفير حاجياتهم وتحسيناتهم (70).

ونتناول بعض التطبيقات على فهم النصوص الشرعية في ضوء المقاصد وفق التالي الآتي:

#### 1. في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم):

يتضح للمتأمل في أقوال الرسول الكريم وأفعاله، الارتباط الوثيق بين الأحكام الشرعية التي تكشف عنها نصوص السنة النبوية من جهة، ومصالح الأمة الحيوية التي تمثل مقاصد تلك الأحكام، فتجد هذه الحقيقة جلية ظاهرة من خلال تتبع العديد من الأحاديث الكريمة، وما تومئ إليه من حكم ومقاصد، وما اقترن بها من تعليل الرسول



للأحكام بالمقصد المصلحي المترتب عليها<sup>(71)</sup>. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، نهيه (ص) عن ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام ثم سماحه بذلك، فعن سلمة بن الأكوع قال: قال النبي (ص): « من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة وفي بيته من شيء، فلما كان العام المقبل، قالوا يا رسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضي؟ قال: كلوا وأطعموا وادخروا، فإن ذلك العام كان بالناس جهد فأردت أن تعينوا فيها»<sup>(72)</sup>. فقد بين صلى الله عليه وسلم الحكمة من نهيه عن ادخار لحوم الأضاحي أكثر من ثلاثة أيام؛ لمعالجة مشكلة اجتماعية طارئة؛ بسبب وصول مجموعة من الأعراب الفقراء إلى المدينة المنورة، فالنصوص مبنية على مصالح، ومقاصد تحتاج إلى فهم ودقة نظر من أجل تقرير الحكم، وقد تغير الحكم بانتهاء المصلحة، وهذا فهم عميق لطبيعة نصوص الشريعة ومقاصدها، وكيفية تطبيق أحكامها.

## 2. في عهد الصحابة رضوان الله عليهم:

كان الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين يتحرون مقاصد الشريعة في فهم النصوص وتطبيقها، ومن ذلك:

موقف أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - من قتال من امتنع عن دفع الزكاة وهو يشهد بكلمة التوحيد، فاستشار أبو بكر الصحابة، فرأى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ألا يقاتلوا معتمداً على نص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه أبو هريرة: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله»<sup>(73)</sup>.

ولكن أبا بكر نظر في النص نظرة تدقيق وتعمق، ونظر نظرة المسئول الأمين على مصالح المسلمين، فلم يوافق عمر فيما ذهب إليه من عدم مقاتلة من امتنع عن دفع الزكاة، ولم يرَ في النص ما يدل على ذلك، بل رأى فيه ما يدل على ضرورة مقاتلتهم، فقال: أبو بكر: ألم يقل إلا بحقها؟ وذلك كما فهم من حديث أبي هريرة عن أبي بكر عندما قال تعقيباً على كلام عمر: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها»<sup>(74)</sup>. وبعد ذلك شرح الله صدر عمر لرأي أبي بكر الصديق وفهمه. فقد نظر أبو بكر الصديق بنظره العميق، وفهمه الثاقب إلى النص على حقيقته، وفهمه فهماً تتحقق فيه مصالح المسلمين، فهو يدرك أن في مقاتلة الممتنعين عن دفع الزكاة مصلحة تتمثل في الحفاظ على الدين<sup>(75)</sup>.

اجتهاد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في إسقاط حد السرقة في عام المجاعة، مع

أن الله سبحانه وتعالى ذكر صراحة حد السرقة في قوله: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم﴾ (76).

ومن الجدير بالذكر أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لم يقطع يد من سرق في عام المجاعة ليس لأنه محتاج أو مضطر، وإلا للزم القول بأن من يسرق في أي وقت وهو محتاج لا تقطع يده، وإنما لأن من مسئوليات الحاكم توفير حوائج الناس، وبما أن الحاكم لم يحميهم، فلا يجوز له طلب حقه وهو توقيع العقاب على من سرق، فالحق يقابله واجب فلما اختل الواجب اختل مقابله الحق.

اجتهاد عمر في سهم المؤلفات قلوبهم، فقد قال تعالى: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم﴾ (77). وتنفيذاً لأمر الله تعالى كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يعطى من الصدقات سهماً لمن يرغب في تأليف قلبه نحو الإسلام، وفي عهد أبي بكر رضي الله عنه كتب لاثنتين من الأفراد قطعة أرض تأليفاً لقلبيهما، ولما علم عمر - رضي الله عنه - اعترض وقال لهم: إن رسول الله كان يتألف كما والإسلام يومئذ قليل، وأن الله قد أعز الإسلام وأغنى الإسلام وأغنى عنكم، فإن ثبتتم على الإسلام وإلا فبيننا وبينكم السيف. ولم ينكر الخليفة أبو بكر على عمر وأمضى رأيه، ووافق على ذلك الصحابة (78).

### 3. في عهد التابعين رضي الله عنهم:

اجتهد التابعون في فهم النصوص في ضوء مقاصد الشريعة، ومن ذلك اجتهاد واقد بن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهم - في فهم حديث النبي (ص)، الذي يرويه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال النبي (ص): «أئذنوا للنساء إلى المساجد بالليل»، وبعد أن روى ابن عمر الحديث قال ابن له - ويدعى واقد - «إذن يتخذونه دغلاً» (79)، أي فساداً وخداعاً.

وهنا رفض ابن عبد الله بن عمر الأخذ بظاهر الحديث، وما يدل عليه من عدم جواز منع النساء من الخروج من المساجد ليلاً، وذلك لأنه رأى أن ظرف الناس وما عمه من فتنة وفساد يقتضي منع خروج النساء ليلاً حتى للصلاة في المساجد، خشية أن يتخذن من ذلك وسيلة للمخادعة والفساد، وليس رأى ابن عبد الله بن عمر هذا مخالفة للحديث، وإنما هو فهم عميق للحديث في ضوء مقاصد الشريعة (80).

يظهر مما تقدم أن المصلحة هي أساس الأحكام الشرعية، وأن لكل نص مقصداً شرعياً، ولتحقيق عملية فهم نصوص الشريعة في إطارها السليم والصحيح لا بد من تحري إرادة

الشارع الحكيم، والكشف عن المصلحة التي يتضمنها النص الشرعي (81).

ويخلص الباحث من كل ما سبق ذكره أنه يجب مراعاة مقاصد المقاصد الشرعية عند فهم النصوص، وينبغي النظر إلى حكمة التشريع وروح النصوص، والترجيح بين النصوص المتعارضة وفقاً للمقاصد، وكذلك الحكم وفق المقاصد في حالة فقدان النص، فإذا حدث ذلك تتحقق العدالة في المجتمع، ويعيش أفراد المجتمع في طمأنينة وهدوء واستقرار.

## المطلب الثاني

### فهم نصوص القانون في ضوء المقاصد

إن لكل قاعدة قانونية هدفاً ترمي إلى تحقيقه، وهذا الهدف يمثل الحكمة من وضعها، وذلك عملاً بالمبدأ الروماني القائل: « إن المعرفة بالقوانين ليست إماماً بالألفاظها، وإنما وقوفاً على قوتها ومفعولها» (82)، ولكل نص تشريعي حكمة ابتغاها المشرع من وراء وضعه، وتتجسد هذه الحكمة في الغرض الذي هدف إليه المشرع من وضع النص، أو العلة التي اقتضت الحكم، وعن طريق إدراك الغرض أو العلة يمكن في أحيان كثيرة الكشف عن دلالات النص، وبيان المراد منه، ذلك أن دلالات الألفاظ على المعاني قد تحتل أكثر من وجه، وخير مرجح لوجه منه على الآخر، هو الوقوف على حكمة التشريع، وفهم المقاصد العامة من التشريع (83).

غير أن عناية الفقهاء بمقاصد نصوصهم التشريعية: بتأصيلها، والبناء عليها أكثر بكثير مما هو عند أهل القانون؛ وذلك لأن الداعي الذي قام عند فقهاء الشريعة لم يقدّم عند أهل القانون، وبيان ذلك أن التشريع الوضعي قابل للتعديل والتغيير باستمرار، فليس بحاجة ماسة إلى نظرة مقاصدية، مجالها في التعليل من أجل القياس، وفي تفسير النصوص، فمثل هذه النظرة ضرورية في التشريع الثابت، وهو تشريع القرآن والسنة (84).

وهذا لا يعني عدم حاجة أهل القانون لمقاصد تشريعهم، وإلا لم يكن ما يُسمّى بروح القانون، الذي يحكم تفسير النصوص، ثم إن الرجوع لروح القانون يضطر إليه من تكون السوابق القضائية في عرف بلده تشريعاً، لا ينقض (85).

وقد بين الدكتور ثروت أنيس الأسيوطي في كتابه مبادئ القانون أن: «القواعد القانونية تستمد مضمونها من المصالح الغلبة في المجتمع، فمصالح العباد هي المصدر الفعلي للقاعدة القانونية، أو المصدر المادي الذي تستمد منه القواعد القانونية مضمونها، فإذا وردت قاعدة في نص تشريعي كان هذا التشريع هو المصدر الرسمي لهذه القاعدة، بينما المصلحة التي أراد المشرع تغليبها هي المصدر الفعلي لها» (86).

وعليه ينبغي فهم نصوص القانون في ضوء المقاصد، ومن تطبيقات ذلك:

### 1. التشريعات الوضعية المراعية للمقاصد والمصالح:

إن نظرية التعسف في استعمال الحقوق في القانون المدني تشهد بمراعاة المقاصد، فإذا كانت مصلحة المالك محلاً للحماية، وهذه المصلحة تقتضي توفير عدة مكنات للمالك للاستمتاع بملكه، وهي حق الانتفاع، والاستعمال، والتصرف، وتمنع وقوع أي تعدي على ملكيته. غير أنه لا يجوز له أن يتعسف في استعمال حقه، فمثلاً إذا غرس صاحب أرض أشجار أو أقام حائطاً مرتفعاً على حدود ملكيته لمجرد حجب الرؤية والضوء عن جاره يكون متعسفاً في حقه، ولا يجوز له ذلك، فينص القانون المدني الفلسطيني على أنه: «لا يجوز التعسف في استعمال الحق» (87).

كما أن المشرع الوضعي عند وضعه للقاعدة التجريبية في القوانين الجزائية يقيم السلوك الإجرامي أولاً من حيث علاقته بالغاية، أو الهدف المراد تحقيقه بحمايته لمصلحة معينة، ثم بعد ذلك يأمر المخاطبين بالقاعدة بإتيانه، أو الامتناع عنه تحقيقاً للحماية المطلوبة، وترتيباً على ذلك فإن إتيان السلوك المادي المكون للجريمة مع انعدام الإضرار بالمصالح المكونة للغاية من القاعدة، ينفي عن الفعل الصفة غير المشروعة رغم مطابقته الشكلية للنموذج الإجرامي للواقعة، وهذا ما يفسر أسباب الإباحة التي هي ظروف من شأنها إذا ما صاحبت السلوك المادي أن تجعله غير متعارض وأهداف المشرع، وأسباب الإباحة هي حالات يقوم فيها شخص ما بارتكاب سلوك ما يعد في أصله جريمة، إلا أنه لوجود سبب معين، وظرف معين أباح المشرع هذا الفعل، وذلك لانتفاء الاعتداء على المصلحة التي يحميها القانون، ومثال ذلك القتل في حالة الدفاع الشرعي، الذي يسمى في الشريعة الإسلامية دفع الصائل، فبالرغم من أن الشخص في حالة الدفاع الشرعي، قد يقتل إلا أن المشرع يعفيه من العقاب، ويعد سلوك الجريمة سلوكاً مباحاً - عند توفر شروط الدفاع الشرعي - لانتفاء الحكمة من النص، ولعدم الاعتداء على المصلحة التي يحميها القانون (88).

ومن الأمثلة على مراعاة المشرع الوضعي في تشريعاته للمقاصد والمصالح، عدم تجريم فعل إصدار شيك من غير رصيد، من قبل شخص رغماً عنه كنتيجة إكراه مثلاً؛ نظراً لتخلف المقصد الذي أراد المشرع تحقيقه من تجريم فعل إصدار شيك بدون رصيد، والمتمثل في درء مفسدة فقدان الثقة المفترضة في الشيك، باعتباره أداة وفاء تقوم مقام النقود في المعاملات (89).

ومن الأمثلة كذلك عدم تجريم فعل من قلد توقيع شخص آخر بغرض إظهار براعته،

دون استخدام هذا التوقيع على محرر من أجل تغيير الحقيقة؛ وذلك لأنه بفعله هذا لم يعتد على المقصد الذي جاء النص لأجله، والمتمثل في درء مفسدة فقدان الثقة العامة في صحة المظهر القانوني للمستندات<sup>(90)</sup>.

## 2. الأحكام القضائية المراعية للمقاصد والمصالح:

يقع على عاتق القاضي عند تطبيقه للقاعدة القانونية، أن يضع نصب عينيه المصالح التي أراد المشرع معالجتها؛ أي يجب أن يكون دليل القاضي المصالح، ويتعين على القاضي طبقاً لفقهاء المصالح أن يتدخل لتصحيح الخطاب التشريعي لا معتمداً على إحساسه الذاتي، بل مستوحياً روح القانون<sup>(91)</sup>، ومثال ذلك: لو أن ضابطاً في المعركة صدرت إليه الأوامر بضرب العدو، والاستمرار في قصفه حتى تصدر تعليمات جديدة، ثم كان أن هرب العدو من الموقع ودخله جيش حليف، هل يستمر الضابط في قصف الموقع معتمداً على الأوامر السابقة؟<sup>(92)</sup>

إن فقه المصالح ينادي بأن على القاضي البحث واستنباط المصلحة التي تضمنها النص، والتي قصدت الإرادة التشريعية تحقيقها أو حمايتها، ففي مثال الضابط المأمور بضرب موقع العدو، فإن الأمر بالضرب مقصود به إصابة العدو أو إجلاؤه، وهذه هي المصلحة التي استهدفها الأمر، وطالما أن العدو لا يوجد في الموقع لانسحابه، فتوقف الضابط عن ضرب الموقع ليس فيه مخالفة للأوامر الصادرة، وإنما كان؛ لأن شروط تنفيذ الأمر لم تتحقق ولم تتوافر<sup>(93)</sup>.

وقد أورد الأسيوطي في كتابه (مبادئ القانون) مثلاً عملياً يوضح فيه دور المقاصد في فهم نصوص القانون، مستمداً ذلك من حكم محكمة القاهرة الابتدائية بعدم إخلاء المستأجر في دعوى متعلقة بتنازل مستأجر عن الشقة المستأجرة لأخيه، بالرغم من أن القانون رقم (121) لسنة 1947م يحظر التأجير من الباطن<sup>(94)</sup>؛ وذلك لكون المصلحة من النص منع استغلال المستأجر للشقة، وتأجيرها للآخر بإيجار فاحش ليضر بالمصلحة العامة للمجتمع، وعدم إثراء المستأجر بغير حق على حساب المالك المؤجر، وبما أن المستأجر قد أجر الشقة لأخيه ولم يكن هدفه الاستغلال، أي أنه لم يتم الاعتداء على المصلحة التي أراد المشرع حمايتها، لم يحكم القاضي بإخلاء المستأجر وأخيه، فالقاضي هنا فهم النص في ضوء المقاصد والمصالح.

ولقد شيد القضاء الإداري مراعاة للمقاصد نظريات عامة في القانون الإداري، تعتبر التطبيق العملي لمقاصد القانون في فلسفة التشريع الوضعي، منها نظرية التعسف في استعمال السلطة، فالسلطة الإدارية في الدولة لها صلاحية إصدار قرارات إدارية، بهدف

تحقيق الصالح العام، فإذا استهدفت الإدارة من إصدار قرارها غاية بعيدة عن تحقيق المصلحة العامة، كان القرار مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة، ويكون بالتالي قابلاً للإبطال<sup>(95)</sup>.

وإنه من الأهمية بمكان ذكر هذا المثال، الذي يظهر بشكل مباشر أهمية مراعاة المقاصد عند فهم نصوص القانون، فينص قانون العقوبات الفلسطيني على أنه: «كل من قتل حيواناً... قصداً وبوجه غير مشروع يعتبر أنه ارتكب جنحة، فإذا كان الحيوان المبحوث عنه حصاناً، أو فرساً، أو كديشاً، أو حماراً، أو بغلاً، أو جملاً، أو ثوراً، أو بقرة، أو جاموساً... يعتبر المجرم مرتكب جنائية، ويعاقب بالحبس مدة عشر سنوات...»<sup>(96)</sup>.

ولو افترضنا مثلاً أن شخصاً قام بقتل حمار في عام 2014م، فهل من المعقول والمنطقي أن يصدر القاضي حكماً بحسبه لمدة عشر سنوات؟ بالطبع من غير المنطقي والمعقول أن يحدث هذا الأمر، وذلك لكون النص سالف الذكر صدر في عام 1936م، وفي وقتها كانت المفسدة من قتل الحمار مفسدة كبيرة، مقارنة مع عصرنا الحاضر عصر التكنولوجيا والثورة العلمية، وعليه من غير المعقول والمستساغ أن يطبق القاضي هذا النص على ظاهره من غير نظر إلى روحه ومقصده.

ومن هنا ندعو المشرع الفلسطيني إلى إعادة النظر في القوانين المطبقة في فلسطين، فغالبيتها قوانين قديمة منها ما صدر في عهد الانتداب البريطاني، ومنها ما صدر في عهد الحكم العثماني، ومن المعلوم أن ما كان مصلحة قديماً قد لا يكون مصلحة حالياً، كما أن الفلسفة التشريعية تتغير من مشرع إلى آخر، فالسياسة التشريعية التي انتهجها المشرع البريطاني عند وضع قوانين الأراضي مثلاً، كانت تتماشى مع مصالح بريطانيا التي من ضمنها إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ولذا كانت نصوص قوانين الأراضي تحقق هذه الغاية، ومن غير المعقول، ولا حتى المقبول إبقاء هذه القوانين حتى الآن.

## الخاتمة

بعد استعراض موضوع فهم النصوص دراسة مقاصدية في صفحات هذا البحث، والحديث عن حقيقة الفهم المقاصدي للنصوص، وتناول ضوابط فهم النصوص وطرقها، وكذلك الحديث عن فهم النصوص الشرعية والقانونية في ضوء المقاصد. توصل الباحث إلى جملة من النتائج والتوصيات التي نأمل الأخذ بعين الاعتبار فيها، وسنورد أهمها على نحو ما هو تالٍ آت:

## أولاً: النتائج:

1. الفهم المقاصدي للنصوص هو عملية عقلية علمية تؤدي باتباع قواعد معينة؛ للكشف عن المصلحة التي تحميها الإرادة التشريعية، والبحث عن حكمة التشريع من خلال روح النصوص لا من خلال ألفاظها وعباراتها.

2. تعد مسألة الفهم المقاصدي للنصوص من المسائل الهامة للمجتهد في الشريعة الإسلامية، والمفسر للنصوص الشرعية أو القانونية، فلا يستطيع أي منهم أن يقوم بعمله بدونها.

3. إن عمل القاضي يتطلب منه ضرورة فهم النصوص؛ وذلك حتى يستطيع إنزال أحكامها على الوقائع المعروضة أمامه، وإن من أهم ضوابط فهم النصوص بالنسبة للقاضي الاعتداد بروح النص، وفهم النصوص في ضوء المقاصد والمصالح والغايات السامية.

4. تظهر أهمية الفهم المقاصدي للنصوص بالنسبة للقاضي حينما تعرض عليه وقائع لم تنص التشريعات المكتوبة على أحكامها، مما يستدعي منه الاجتهاد لإيجاد حكم ليطبقه على النزاع المعروض أمامه، ويظهر هذا الأمر جلياً في النظام القانوني الأنجلوساكسوني.

5. تبرز أهمية الفهم المقاصدي للنصوص بالنسبة للمشرع في جميع مراحل عمله، عند صياغته للنصوص القانونية، وعند تعديله للتشريعات أو إلغائها، وكذلك عندما يقوم بإصدار تفسير تشريعي لقانون ما - القانون التفسيري - ، ويظهر ذلك جلياً في الدول التي تأخذ بالنظام القانوني اللاتيني، الذي يعتبر التشريع المصدر الأول للقانون.

6. خير طريقة لفهم النصوص الشرعية والقانونية، فهمها من خلال حكمة التشريع، وذلك بالبحث عن قصد المشرع والحكمة، التي لأجلها وضع النص لا في شكل النص وعباراته.

## ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي يأتي:

1. أن يأخذ هذا الموضوع بكل قضاياه عناية فائقة من قبل الباحثين؛ لما له من

الأهمية البالغة؛ بحيث يتم بيان الأحكام المتعلقة به، والوقوف على تأثيره على عمل سلطتي التشريع والقضاء.

2. ضرورة إعداد لقاءات، وندوات، ودورات للقضاة، وأعضاء النيابة العامة، يتم من خلالها تسليط الضوء على حكمة التشريع، ودور المقاصد في فهم نصوص القانون وتفسيرها.

3. العمل على قيام ثورة تشريعية على القوانين المطبقة في فلسطين، وتعديلها بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني.



## الهوامش

1. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، الموافقات في أصول الفقه، (القاهرة، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1997م)، ج2، ص6.
2. حامدي، عبد الكريم، ضوابط في فهم النص، (قطر، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، الطبعة الأولى، 2005م)، ص31.
3. ابن منظور، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، 1997م)، ج12، ص459.
4. المعموري، عصام عبد العزيز، أهداف تدريس العلوم، موقع الحوار المتمدن، الرابط: [http:// www. ahewar. org/ debat/ show. art. asp?aid=203169](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=203169)، تاريخ دخول الموقع، 15 / 10 / 2014م.
5. ابن منظور، لسان العرب، (12 / 459). الجوهرى، إسماعيل بن حماد، الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، (بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، 1990م)، ج3، ص263.
6. بدران، أبو العينين بدران، بيان النصوص التشريعية: طرقه وأنواعه، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1982م)، ص30.
7. الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، (بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م)، ج1، ص21. العجلوني، عبد المهدي محمد، سعيد قواعد تفسير النصوص وتطبيقاتها في الاجتهاد القضائي الأردني، (عمان، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2005م)، ص62.
8. ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، (القاهرة، دار الحديث، الطبعة الأولى، 1983م)، ج1، ص43.
9. العجلوني، مرجع سابق، ص63.
10. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 2001م)، ج5، ص95.
11. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (سوريا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1986م)، ص732. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (بيروت، مكتبة العلمية)، ج4، ص490.

12. الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي، الإحكام في أصول الأحكام، (بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1983م)، ج3، ص296.
13. الحسني، إسماعيل، نظرية المقاصد عند الإمام ابن عاشور، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1995م)، ص11.
14. ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، (عمان، دار النفايس، الطبعة الثانية، 2000م)، ص415.
15. الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الرابعة، 1995م)، ص19. الريسوني، أحمد، الفكر المقاصدي قواعده وفوائده، (منشورات جريدة الزمن، 1999م)، ص13.
16. الخادمي، نورالدين بن مختار، علم المقاصد الشرعية، (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2001م)، ص19.
17. جرادة، عبد القادر صابر، مبادئ قانون العقوبات الفلسطيني، (غزة، مكتبة آفاق، الطبعة الأولى، 2010م)، ص130.
18. ابن عاشور، مرجع سابق، ص5.
19. الشاطبي، مرجع سابق، (4 / 162).
20. السبكي، علي بن عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج، (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1948م)، ج1، ص8 - 9.
21. الزحيلي، محمد مصطفى، مقاصد الشريعة، (دمشق، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م، ص311.
22. الجندي، سميح عبد الوهاب، أهمية المقاصد في الشريعة الإسلامية وآثارها في فهم النص واستنباط الحكم، (الإسكندرية، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، 2003م)، ص136. السعدي، محمد صبري، تفسير النصوص في القانون والشريعة الإسلامية، (القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1979م)، ص280.
23. الصدة، عبد المنعم فرج، أصول القانون، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1978م)، ص285.
24. حكم محكمة النقض المصرية رقم (12495) لسنة 64ق، جلسة 19 / 2 / 1997م، ص48، ص221.

25. جرادة، مرجع سابق، ص 129.
26. من الجدير بالقول أن هذه المحكمة صدر قانون بشأنها وهو قانون المحكمة الدستورية العليا الفلسطيني رقم (3) لسنة 2006م، إلا أن لم تشكل حتى تاريخ كتابة هذا البحث، وتتولى مهامها المحكمة العليا، وفقاً لنص المادة (104) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م وتعديلاته: ” تتولى المحكمة العليا مؤقتاً كل المهام المسندة للمحاكم الإدارية والمحكمة الدستورية العليا ما لم تكن داخله في اختصاص جهة قضائية أخرى وفقاً للقوانين النافذة ”.
27. راجع: المادة (103 / 1) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، والمادة (24 / 2) من قانون المحكمة الدستورية العليا الفلسطيني رقم (3) لسنة 2006م.
28. جاد الحق، إياد محمد، مبادئ القانون، (غزة، مكتبة ومطبعة دار المنارة، الطبعة الأولى، 2009م) ، ص 100.
29. راجع: المادة (1 / 1) من القانون المدني الفلسطيني رقم (4) لسنة 2012م.
30. السرحان، بكر عبد الفتاح، المدخل إلى علم القانون، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012م) ، ص 125.
31. الشاوي، منذر، فلسفة القانون، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009م) ، ص 254 وما بعدها.
32. فرج، توفيق حسن، المدخل للعلوم القانونية، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 1993م) ، ص 182.
33. حسين، فايز محمد، تكوين النظام القانوني المصري الحديث، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2005م) ، ص 10 وما بعدها.
34. الشخيلي، عبد القادر، ثقافتك القانونية، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005) ، ص 57.
35. يحيى، عبد الودود. جمعة، نعمان، دروس في مبادئ القانون، (القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1993م) ، ص 170.
36. تناغو، سمير عبد، النظرية العامة للقانون، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 1985م) ، ص 738.
37. ابن عاشور، مرجع سابق، ص 52.

38. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، درء تعارض العقل و النقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، (الرياض، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، 1983م، ج2، ص134).
39. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، اقتضاء الصراط المستقیم لمخالفة أصحاب الجحیم، تحقيق: ناصر بن عبد الكريم العقل، (الرياض، دار العاصمة للنشر، الطبعة السادسة، 1998م)، ص190.
40. الشاطبي، مرجع سابق، (5/ 124).
41. راجع: المادة (61) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.
42. البدوي، يوسف أحمد، مقاصد الشريعة عند الشاطبي، (عمان، دار النفائس، الطبعة الأولى، 2000م)، ص219.
43. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، مجموع الفتاوى الكبرى، (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1993م)، ج6، ص18 - 19.
44. مقداد، زياد إبراهيم حسين، التطور والثبات في فهم نصوص الشريعة، (السودان، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، رسالة دكتوراه، 1997م)، ص48.
45. البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، (بيروت، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1994م)، ج1، ص75.
46. العلواني، رقية طه جابر، أثر العرف في فهم النصوص، (دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003م)، ص270.
47. كيرة، حسن، أصول القانون، (الإسكندرية، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1971م)، ص19.
48. العلواني، رقية طه، أهمية المقاصد في النصوص الشرعية، موقع لها أون لاين، الرابط: [http:// www.lahaonline. com/ index. php?option=content&task=view&highlight=1&sectionid=1&id=12146&srchwrds=%C7%E1%E4%D5%E6%D5+%C7%E1%D4%D1%DA%ED%C9](http://www.lahaonline.com/index.php?option=content&task=view&highlight=1&sectionid=1&id=12146&srchwrds=%C7%E1%E4%D5%E6%D5+%C7%E1%D4%D1%DA%ED%C9) تاريخ دخول الموقع: 20 / 10 / 2014م.
49. راجع: المادة (15) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005م.
50. العلواني، أثر العرف في فهم النصوص، مرجع سابق، ص284.

51. مقدار، التطور والثبات في فهم نصوص الشريعة، مرجع سابق، ص225.
52. سورة الطلاق: آية 7.
53. راجع: المادة (160) من قانون العقوبات الفلسطيني رقم (74) لسنة 1936م وتعديلاته.
54. الشاطبي، مرجع سابق، (2/ 393-392).
55. حامدي، مرجع سابق، ص192.
56. القرضاوي، يوسف، الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراد، (دمشق، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1998م)، ص94.
57. البغدادي، عبد القاهر، الفرق بين الفرق، (بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، 1997م)، ص252، 253.
58. أبو الهيثم، الإسلام في مواجهة الباطنية، (القاهرة، دار الصحوة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1985م)، ص34. حامدي، مرجع سابق، ص192.
59. القرضاوي، يوسف، كيف نتعامل مع القرآن العظيم، (القاهرة، دار الشروق، الطبعة الرابعة، 2005م)، ص292 - 293.
60. الشاطبي، مرجع سابق، (2/ 392).
61. حامدي، مرجع سابق، ص193.
62. الشاطبي، مرجع سابق، (2/ 393).
63. السعدي، مرجع سابق، ص143.
64. عبد الكريم، فارس، أساس مقولة (إن التشريع متى توقفت حكمته) ، موقع مكتبتنا العربية، الرابط: <http://www.somerian-slates.com/AVURESLAW6.pdf> ، تاريخ دخول الموقع: 21/10/2014م.
65. عبد الكريم، فارس، الإدارات العامة والتفسير الرجعي للقانون، موقع الحوار المتمدن، الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20172817> ، تاريخ دخول الموقع: 22/10/2014م.
66. كبيرة، حسن، المدخل إلى القانون، (الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الخامسة، 1974م)، ص404.

67. الفتلاوي، سهيل حسين، المدخل لدراسة علم القانون، (بغداد، مكتبة الذاكرة، الطبعة الثانية، 2009م)، ص 250 - 251.
68. السعدي، مرجع سابق، ص 209 - 210.
69. جرادة، مرجع سابق، ص 130.
70. الطويل، أنور جمعة، مبادئ العلوم القانونية، (غزة، دار المقداد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009م)، ص 101 - 102.
71. الغزالي، المستصفي، (1/ 286). العلواني، أثر العرف في فهم النصوص، مرجع سابق، ص 270.
72. الكيلاني، عبد الله إبراهيم، أثر المقاصد الجزئية والكلية في فهم النصوص الشرعية، مجلة علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 33، العدد 1، عمان، 2006م.
73. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي، (5/ 2115)، ح 5249.
74. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، (2/ 507)، ح 1335.
75. أخرجه البخاري في صحيحه في تنمة الحديث السابق، (2/ 507)، ح 1335.
76. مقداد، مرجع سابق، ص 64 - 65.
77. سورة المائدة: آية 28.
78. سورة التوبة: آية 60.
79. السعدي، مرجع سابق، ص 560.
80. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد، (1/ 327 - 328)، ح 139.
81. مقداد، مرجع سابق، ص 74.
82. حسان، حسين حامد، نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي، (القاهرة، مكتبة المتنبى، 1981)، المقدمة صم.
83. السعدي، مرجع سابق، ص 209.
84. عبد الكريم، فارس حامد، الإدارات العامة، مرجع سابق.

85. العوا، محمد سليم، فكرة المقاصد في التشريع الوضعي - مقاصد الشريعة وقضايا العصر - ، (لندن، منشورات مؤسسة الفرقان للتراث الثقافي، الطبعة الأولى، 2011م) ، ص 271.
86. الذويبي، فيصل بن عامر، الواقعية والمعيارية في ضوء مقولة المقاصد، موقع الاسلام اليوم، الرابط: [http:// www. islamtoday. net/ bohooth/ mobile/ mobartBoh- 86- 135170. htm](http://www.islamtoday.net/bohooth/mobile/mobartBoh-86-135170.htm) ، تاريخ دخول الموقع: 15 /10 /2014م.
87. الأسيوطي، مرجع سابق، ص93.
88. راجع: المادتين (4، 5) من القانون المدني الفلسطيني رقم (4) لسنة 2012م.
89. سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1981م) ، ص343 وما بعدها. على القهوجي، قانون العقوبات القسم العام، الدار الجامعية، غير موضح سنة النشر، ص138 وما بعدها.
90. راجع: المادة (1) من القرار بقانون رقم (7) لسنة 1964م بشأن عقوبة إصدار شيك بدون رصيد.
91. راجع: المادة (332) من قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936م وتعديلاته.
92. السعدي، تفسير النصوص، مرجع سابق، ص276.
93. المرجع السابق، ص283 وما بعدها.
94. المرجع السابق، ص298.
95. الأسيوطي، مرجع سابق، ص292 وما بعدها.
96. بوزيان، عليان، مقاصد القانون الوضعي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، لبنان، العدد 150، 17 /12 /2013م، رابط البحث على موقع المجلة: [http:// almuslimalmuaser. org/ index. php? option= com\\_ k2& view= item& id= 798:](http://almuslimalmuaser.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=798) makased ، تاريخ دخول الموقع: 25 /10 /2014م.
97. راجع: المادة (325) من قانون العقوبات الفلسطيني رقم (74) لسنة 1936م وتعديلاته.

## المصادر والمراجع

1. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، (الرياض، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامیة، 1983م، ج2).
2. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، اقتضاء الصراط المستقیم لمخالفة أصحاب الجحیم، تحقيق: ناصر بن عبد الكریم العقل، (الرياض، دار العاصمة للنشر، الطبعة السادسة، 1998م).
3. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى الكبرى، (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1993م)، ج6.
4. ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، (القاهرة، دار الحديث، الطبعة الأولى، 1983م)، ج1.
5. ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، (عمان، دار النفائس، الطبعة الثانية، 2000م).
6. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 2001م)، ج5.
7. ابن منظور، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، 1997م)، ج12.
8. الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي، الإحكام في أصول الأحكام، (بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1983م)، ج3.
9. أبو الهيثم، الإسلام في مواجهة الباطنية، (القاهرة: دار الصحوة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1985م)، ص34.
10. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المشهور بـ (صحيح البخاري)، تحقيق: د. مصطفى البغا، (حمص، مطبعة اليمامة، الطبعة الرابعة، 1990م).
11. البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، (بيروت، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1994م)، ج1.
12. بدران، أبو العينين بدران، بيان النصوص التشريعية: طرقه وأنواعه، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1982م).



13. البدوي، يوسف أحمد، مقاصد الشريعة عند الشاطبي، (عمان، دار النفائس، الطبعة الأولى، 2000م).
14. البغدادي، عبد القاهر، الفرق بين الفرق، (بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، 1997م)
15. بوزيان، عليان، مقاصد القانون الوضعي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، لبنان، العدد 150، 17 / 12 / 2013م.
16. تناغو، سمير عبد، النظرية العامة للقانون، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 1985م).
17. جاد الحق، إياد محمد، مبادئ القانون، (غزة، مكتبة ومطبعة دار المنارة، الطبعة الأولى، 2009م).
18. الجندي، سميح عبد الوهاب، أهمية المقاصد في الشريعة الإسلامية وآثارها في فهم النص واستنباط الحكم، (الإسكندرية، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، 2003م).
19. جرادة، عبد القادر صابر، مبادئ قانون العقوبات الفلسطيني، (غزة، مكتبة آفاق، الطبعة الأولى، 2010م).
20. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، (بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، 1990م)، ج 3، ص 263.
21. حامدي، عبد الكريم، ضوابط في فهم النص، (قطر، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، الطبعة الأولى، 2005م).
22. حسان، حسين حامد، نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي، (القاهرة، مكتبة المتنبي، 1981م).
23. حكم محكمة النقض المصرية رقم (12495) لسنة 64ق، جلسة 19 / 2 / 1997م، س 48.
24. الحسني، إسماعيل، نظرية المقاصد عند الإمام ابن عاشور، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1995م).
25. حسين، فايز محمد، تكوين النظام القانوني المصري الحديث، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2005م).
26. الخادمي، نورالدين بن مختار، علم المقاصد الشرعية، (الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2001م).

27. الذويبي، فيصل بن عامر، الواقعية والمعيارية في ضوء مقولة المقاصد، موقع الاسلام اليوم، الرابط: [http:// www. islamtoday. net/ bohooth/ mobile/ mobartBoh- 86- 135170. htm](http://www.islamtoday.net/bohooth/mobile/mobartBoh-86-135170.htm)، تاريخ دخول الموقع: 15 / 10 / 2014م.
28. الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الرابعة، 1995م).
29. الريسوني، أحمد، الفكر المقاصدي قواعده وفوائده، (منشورات جريدة الزمن، 1999م).
30. الزحيلي، محمد مصطفى، مقاصد الشريعة، (دمشق، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م).
31. السبكي، علي بن عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج، (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1948م)، ج 1.
32. السعدي، محمد صبري، تفسير النصوص في القانون والشريعة الإسلامية، (القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1979م).
33. سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1981م).
34. السرحان، بكر عبد الفتاح، المدخل إلى علم القانون، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012م).
35. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الموافقات في أصول الفقه، (القاهرة، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1997م)، ج 2.
36. الشافعي، محمد بن إدريس الرسالة، (بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م)، ج 1.
37. الشاوي، منذر، فلسفة القانون، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009م)، ص 254 وما بعدها.
38. الشихلي، عبد القادر، ثقافتك القانونية، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005).
39. الصدة، عبد المنعم فرج، أصول القانون، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1978م).
40. الطويل، أنور جمعة، مبادئ العلوم القانونية، (غزة، دار المقداد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009م).

41. العجلوني، عبد المهدي محمد سعيد قواعد تفسير النصوص وتطبيقاتها في الاجتهاد القضائي الأردني، (عمان، الجامعة الأردنية، رسالة دكتوراة، 2005م).
42. العلواني، رقية طه جابر، أثر العرف في فهم النصوص، (دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003م).
43. العلواني، رقية طه، أهمية المقاصد في النصوص الشرعية، موقع لها أون لاين، الرابط: [http:// www.lahaonline. com/ index. php?option=content&task=view&highlight=1&sectionid=1&id=12146&srchwrds=%C7%E1%E4%D5%E6%D5+%C7%E1%D4%D1%DA%ED%C9](http://www.lahaonline.com/index.php?option=content&task=view&highlight=1&sectionid=1&id=12146&srchwrds=%C7%E1%E4%D5%E6%D5+%C7%E1%D4%D1%DA%ED%C9) تاريخ دخول الموقع: 10 /20 /2014م.
44. العوا، محمد سليم، فكرة المقاصد في التشريع الوضعي - مقاصد الشريعة وقضايا العصر-، (لندن، منشورات مؤسسة الفرقان للتراث الثقافي، الطبعة الأولى، 2011م).
45. الغزالي، محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1992م)، ج 1.
46. الفتلاوي، سهيل حسين، المدخل لدراسة علم القانون، (بغداد، مكتبة الذاكرة، الطبعة الثانية، 2009م).
47. فرج، توفيق حسن، المدخل للعلوم القانونية، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 1993م).
48. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (سوريا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1986م).
49. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (بيروت، مكتبة العلمية)، ج 4.
50. القوانين: القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، وقانون المحكمة الدستورية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2006م. وقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م. والقانون المدني الفلسطيني رقم (4) لسنة 2012م. وقانون العقوبات الفلسطيني رقم (74) لسنة 1936م وتعديلاته. والقرار بقانون رقم (7) لسنة 1964م.
51. القرضاوي، يوسف، الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراد، (دمشق، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1998م).

52. القرضاوي، يوسف، كيف نتعامل مع القرآن العظيم، (القاهرة، دار الشروق، الطبعة الرابعة، 2005م).
53. القهوجي، علي، قانون العقوبات القسم العام، الدار الجامعية، غير موضح سنة النشر.
54. الكيلاني، عبد الله إبراهيم، أثر المقاصد الجزئية والكلية في فهم النصوص الشرعية، مجلة علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 33، العدد 1، عمان، 2006م.
55. كيرة، حسن، أصول القانون، (الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، 1971م).
56. كيرة، حسن، المدخل إلى القانون، (الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الخامسة، 1974م).
57. مسلم، بن الحجاج مسلم، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور بـ (صحيح مسلم)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1955م).
58. مقداد، زياد إبراهيم، التطور والثبات في فهم نصوص الشريعة، (السودان، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، رسالة دكتوراه، 1997م).
59. المعموري، عصام عبد العزيز، أهداف تدريس العلوم، موقع الحوار المتمدن، الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=203169>، الموقع: 15 / 10 / 2014م.
60. يحيى، عبد الودود. جمعة، نعمان، دروس في مبادئ القانون، (القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1993م).



# التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن في ضوء بعض المتغيرات \*

أ. وفاء علي محمد خصاونة \*\*

أ. د. محمد علي عاشور \*\*\*

---

\* تاريخ التسليم: 2014 / 11 / 22 م، تاريخ القبول: 2014 / 12 / 7 م  
\*\* طالبة دكتوراه/ كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن.  
\*\*\* كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن.

## المخلص

هدف الدراسة التعرف إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن في ضوء بعض المتغيرات، من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس، وقد تكونت عينة الدراسة من (267) عضواً من أعضاء هيئات التدريس في جامعات اليرموك، والعلوم والتكنولوجيا الأردنية، وآل البيت. ولجمع البيانات طورت الباحثة استبانة مكونة من (70) فقرة موزعة على سبعة مجالات تم التأكد من صدقها وثباتها. وأشارت النتائج إلى أن تقديرات أفراد العينة لدرجة التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن جاءت بدرجة كبيرة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) تُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) تُعزى لمتغير الكلية ولصالح كليات العلوم الطبية والرياضية، ووجود فروق تُعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور، ووجود فروق تُعزى لمتغير الجامعة ولصالح جامعة آل البيت، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها: زيادة الدعم المالي للجامعات من القطاعين: العام والخاص، والاهتمام بتوظيف التكنولوجيا في تلك الجامعات.

الكلمات المفتاحية: التحديات، التعليم العالي، جامعات شمال الأردن.

## **Challenges facing Higher Education in Universities in North Jordan in light of Some Variables**

### ***Abstract:***

*The study aimed to identify the challenges facing higher education at the universities in North Jordan in light of some variables, from the viewpoint of faculty members; the study sample consisted of (267) members of the faculties at Yarmouk university, Jordan University of Science and Technology and Al al- Bayt University. To collect the data, the researcher developed a questionnaire consisting of (70) items distributed on seven areas after assuring validity and reliability.*

*The results indicated that the sample members estimated the degree of the challenges facing higher education at the universities of North Jordan showed a high degree, and the lack of statistically significant differences are at the significance level  $\alpha = 0.05$  attributed to academic rank , and the presence of significant differences at the significance level  $\alpha = 0.05$  attributed to the college and in favor of faculties of science, and the existence of differences due to the variable of gender and in favor of the male , whereas the presence of differences due to the variable of university , are in favor to Al al- Bayt University. The study came out with a number of recommendations like: increase financial support for universities from the public and private sectors, and have more interest in employing technology in these universities.*

**Key words:** *Challenges, Higher Education, Universities in North Jordan.*



## مقدمة

تلعب الجامعات دوراً مهماً وأساسياً في تحقيق التنمية والنهضة للمجتمعات التي توجد فيها، ويأتي هذا الدور نتيجة للتأثير المتبادل بين الجامعات، والمجتمع، فالكثير من المشكلات التي تواجه الجامعة تعود إلى مشكلات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن درجة تطور الجامعة ترتبط ارتباطاً مباشراً في درجة تطور المجتمع. وتؤثر منظومة التعليم العالي، وتتأثر بكل هذه الجوانب التي تشكل انعكاسات إيجابية، وأخرى سلبية. وانطلاقاً من أهمية التعليم العالي بالمساهمة في تطوير المجتمع وتنميته، فإن هذه التغيرات سواء كانت محلية أو عالمية تضعه أمام جملة من التحديات، ما يتطلب من مؤسسات التعليم العالي مواجهة الطلب المتزايد عليه، وتحسين جودة مخرجاته ونوعيتها من أجل مواءمة مخرجاتها مع متطلبات قطاعات العمل وحاجاته، والتغير المستمر في تصميم البرامج والتخصصات، وتقليص الاتجاه نحو التخصصات الإنسانية المشبعة، والنظر في تكلفة التمويل للتعليم العالي، وتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي. لذا فإن هذه التحديات المتلاحقة التي تمر بها مؤسسات التعليم العالي تضع على عاتقها مسؤولية كبيرة في مواجهة أية تحديات طارئة وتحملها، لكي تكون قادرة على مواكبة التطورات وصنع التغيرات (الربيعي، 2008).

وتعد مؤسسات التعليم العالي أكبر المؤسسات الرائدة في مجال التحديث والتغير، والدعوة إلى البحث عن الحقيقة ونشرها، إذ إن التعليم الجامعي هو استثمار يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار في مجال آخر، فهو مركز الاهتمام لدى جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وليس أمام الجامعات سوى تقبل تلك التحديات والعمل بفاعلية على تنمية قدراتها من أجل مواجهة تلك التحديات والتحكم فيها (عبد الحي، 2012).

وفي الأردن يحظى التعليم العالي بأهمية خاصة من قيادته، إذ تولي هذه القيادة القطاع عناية بالغة ومتميزة، حيث تمثلت هذه الرعاية من خلال اللقاءات المتعددة مع رؤساء الجامعات، والطلبة، بالإضافة إلى الرسائل الموجهة إلى أصحاب الدولة، متمثلاً ذلك بما توجهه هذه القيادة للحكومات المتعاقبة من رسائل، موضحاً فيها رؤيته لبناء الأردن النموذج وتحديثه، حيث جاء فيها: « فقد ارتكزت رؤيتنا لبناء الأردن النموذج على دعائم أساسية تشكل مجملها متطلبات هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المستدامة، وتوفر بيئة تكون العدالة والحرية، والحياة الكريمة أبرز سماتها، وما زالت قناعتنا راسخة بأن الإنسان الأردني هو المحرك، والدافع للعملية التنموية ونقطة ارتكازها، وكان

حرصنا وسيبقى منصباً على الاستثمار في الإنسان الأردني عبر التعليم، والتدريب، لتسليح الأردنيين بالمهارات، والخبرات التي تجعلهم متميزين على الدوام إن شاء الله (موقع جلاله الملك عبد الله الثاني، 2014).

وبحسب وزارة التعليم العالي الأردنية (2009) فإن أهم القضايا والتحديات التي تواجهها تتمثل في: ضمان جودة مخرجات التعليم العالي، وعدم قدرة الجامعات الرسمية على تحديث المختبرات العلمية، والمرافق التعليمية بما يواكب التطور الحاصل في التعليم العالي، وعدم كفاية التمويل اللازم لتغطية جميع المتقدمين للحصول على منح وقروض من صندوق دعم الطالب، وضعف العلاقة بين الجامعات والمؤسسات البحثية من جهة، والقطاعات الإنتاجية والخدمية والصناعية من جهة أخرى في مجال البحث العلمي والتطوير، وإيجاد مصادر تمويل إضافية للجامعات الرسمية محدودة التمويل، والمواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل (وزارة التعليم العالي، 2009).

إن التحدي الذي يواجه التعليم العالي في الأردن جرّاء العولمة، وعصر المعلومات، وثورة الاتصالات هو تحدّي أيضاً لمؤسسات التعليم العالي في العالم، لذا لا بدّ من مشاركة فاعلة، وجديّة من مؤسسات التعليم العالي حتى تصبح جزءاً من عصر المعلومات، والاتصالات، والتطورات العلمية والتكنولوجية، حيث تسهم تكنولوجيا المعلومات في زيادة فعالية التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية البشرية، والتنمية الشاملة والمستدامة (عبد الحي، 2005).

ومن بين التّحديات التي يجب مواجهتها لتحقيق الاستخدام الفعّال لتكنولوجيا المعلومات، هو إعداد عضو هيئة التدريس، والباحثين لتفعيل التكنولوجيا في المواقف التعليميّة، وذلك بعقد الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس، لتزويدهم بالمهارات، والفرص التعليميّة المناسبة، لزيادة كفاءة عمليّة التعليم وفعاليتها، كما أنّ البرمجيات التعليميّة تُقدّم تحدّيًا آخر إلى حد ما، لذا لا بدّ من التأكيد على تطوير البرمجيات، وتوفير التي تتسم بالجودة العالية في مجال التعليم لتحقيق تعليم أكثر كفاءةً وفاعليّةً (عبد الحي، 2005).

إنّ من أهم المبررات المؤثرة التي انعكست على منظومة التعليم الجامعي، والتي تدفع بها إلى الأخذ بنظام الاعتماد الأكاديمي تتمثل بالعولمة الثقافية، وما نتج عنها من تأثيرات حضارية واقتصادية، إضافة إلى المنافسة على السيادة والتفوق الحضاري بين الدول. فكل مجتمع يسعى إلى حشد قواه وإمكانياته لتحقيق التفوق على الآخرين، من خلال استخدام أفضل الطرق، والأساليب للفوز بالريادة، وتعدّ الثورات المعلوماتية، والتكنولوجية

المُتسارعة، ومجتمع المعرفة من أهمّ المؤثرات على منظومة التعليم الجامعي، التي تتمثل في ثورة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والانتقال إلى عصرٍ كثيف المعرفة والإنتاج. كما أنّ التغيرات في متطلبات سوق العمل وحاجاته تنعكس بشكل كبير على منظومة التعليم الجامعي، فالتعليم يحتاج إلى تغيير مستمر ودائم من مُنطلق العلاقة بينهم وبين عالم العمل، وذلك من أجل الانتقال من إعداد الخريجين للوظائف النمطية التقليدية، إلى الوظائف غير الثابتة والمرنة. ولذا يجب عدم إغفال دور تنوع المشكلات الكمية والكيفية التي تتعلق ببنية التعليم الجامعي، وغالبا ما ترتبط هذه المشكلات بتحديات تتعلق ببنية التعليم الجامعي بدءاً من المماثلة في استقلالية الجامعات، وتقلص قدرة الجامعات على استيعاب الأعداد المتزايدة على التعليم الجامعي، وتزايد تكلفة التعليم الجامعي، وضعف التوظيف التكنولوجي في التعليم الجامعي، والافتقار إلى تخصصات جديدة غير نمطية، وغلبة نهج التلقين والحفظ في الجامعات، وجمود المناهج ونظم التقويم (رزق، 2008).

لقد بين الطائي والعبادي (2011) أنّ التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين لا بدّ أن يركز على التحام الجامعة بالمجتمع، وتأدية دوره بتقديم الخدمات لأوسع شريحة في المجتمع عن طريق الأبحاث العلمية وحل المشكلات، وتقديم خدمات التدريب إلى أوسع شريحة ممكنة، وهناك بعض المؤشرات التي توضح دور الجامعة في خدمة المجتمع، ومنها: ربط التخصصات المختلفة في الجامعات باحتياجات المجتمع المحيط بها، وربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع بغية إيجاد الحلول لها، والتفاعل بين الجامعة بمختلف مواردها، والمجتمع بجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية.

ويلخص مرزوق والفقيه (2008) التحديات التي تواجه البحث العلمي في الأردن بحداثة البحث العلمي، نظراً لحداثة الجامعات في الأردن، ونقص المراجع العلمية المتخصصة، وتدني الدعم المجتمعي للبحث العلمي، وقلة الموارد المالية، والعجز في ميزانيات الجامعات ممّا يؤدي إلى ضعف تمويل البحث العلمي، إضافة إلى عدم وجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي، ونقص الحوافز المادية والإدارية.

على الرغم من حسنات الدعم الحكومي للجامعات، فإنّ هذا الدعم لا يخلو من بعض السلبيات كإجبار الجامعات التي تمولها الحكومة على استيعاب أعداد تفوق طاقتها، وتوظيف أعداد كبيرة من الأكاديميين والإداريين تفوق الحاجة الفعلية، بالإضافة إلى التدخل الحكومي في الشؤون الداخلية للجامعات، ممّا يفقدها الاستقلالية التي تسعى إلى تحقيقها. كما أنّ الجامعات التي تعتمد على الدعم الحكومي تهمل الموارد المالية الأخرى التي يمكن أن تقدم لها، كما أنّ مقدار الدعم الحكومي المقدم للجامعات يتعرّض إلى التقلب حسب الأوضاع الاقتصادية، ممّا يؤثر على المسيرة الأكاديمية للجامعات (محافظة، 2001).

كما إن سوق العمل يواجه مشكلة في صعوبة تحقيق التوافق والمواءمة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل، حيث كادت تتحوّل هذه المشكلة إلى ظاهرة عالمية، رغم التفاوت في أبعادها، وحدتها التي ي تعود إلى قوة الاقتصاد أو ضعفه، وطبيعة السياسات الاقتصادية المستخدمة، ومستويات التعليم السائدة، والتأثر بعملية التنمية بمختلف مراحلها ومستوياتها (الربيعي، 2008).

يشير حمّاد (2014) إلى مجموعة من المقترحات لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل على النحو الآتي: جمع البيانات حول سوق العمل، وإشراك سوق العمل في بناء الخطط المستقبلية لبرامج الكليات التقنية، وتطوير المناهج بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، واستمرار التدريب بين الكليات التقنية وسوق العمل، واستمرار العلاقة التطويرية للخريجين بعد التحاقهم بسوق العمل.

وقد تم الرجوع إلى عدد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة حيث تم تصنيفها زمنياً من الأقدم للأحدث:

قام اتكنسون، وريتشارد (Atkinson & Richard,2000) بدراسة بعنوان "المستقبل يصل أولاً كاليفورنيا". أوضحاً فيها التحديات التي واجهتها جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة في تمويل التعليم، وبرامج البحث العلمي، كذلك المشكلات التي تتعلق في خلق فرص المساواة بين الطلبة الملتحقين بها. وتتنبأ هذه الدراسة بأن المشكلات كانت أولاً في جامعة كاليفورنيا، وأن العديد من التحديات لا تزال في الأفق بالنسبة لجميع الجامعات.

أجرى مكّون (Mckeown,2000) دراسة بعنوان "تمويل التعليم في القرن الجديد" في فلوريدا. وأشار في دراسته إلى ازدياد المخصصات المالية التي توفرها الدول للتعليم العالي والتي بلغت عام 2000 (56.7) بليون دولار، أي بزيادة 7% عن السنة المالية للعام 1999، وعدّ هذا أكبر دعم حكومي للتعليم العالي. وقد أوصى الباحث بضرورة وضع محددات على زيادات رسوم التعليم، ومنح الطلاب قروضاً تعليمية.

وأجرى جرادات (2003) دراسة هدفت إلى التعرف إلى واقع البحث العلمي في الجامعات الرسمية في الأردن، والتوقعات المستقبلية للبحث العلمي في الأردن خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وكذلك التعرف إلى التوقعات المرغوب فيها من مستقبل البحث العلمي في الجامعات الأردنية. وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئات التدريس من رتبة أستاذ، وأستاذ مشارك في كل من: جامعة اليرموك، والجامعة الأردنية، وجامعة مؤتته وبالبالغ عددهم (874) عضواً، وتم سحب عينة ممثلة بنسبة (50%) من المجتمع الكلي وطبقت عليهم أداة تكونت من (13) فقرة لمعرفة واقع البحث العلمي، وقد

أشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة تطبيق مهام وظيفية البحث العلمي جاءت في معظمها تمثل درجة مقبولة نسبياً، ولكن لم يرق البحث العلمي إلى مرتبة التوظيف الفعلي لخدمة الواقع المجتمعي.

أما دراسة السمكي (2004) فقد هدفت إلى تعرف مشكلات التمويل الجامعي ومقترحات لتطوير مصادره مستقبلاً في ضوء سياسة التعليم العالي في الأردن، وتكون مجتمع الدراسة من وزراء (وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة المالية)، والأمناء العاميين العاملين في تلك الوزارات، ورؤساء الجامعات الحكومية الأردنية ونوابهم، وعمداء الكليات ونوابهم، ومديري الدوائر المالية، إضافة إلى مديري الدوائر ورؤساء الأقسام في تلك الوزارات، وبلغ عددهم (241) فرداً في العام الدراسي (2002/2003)، وقد مثلت عينة الدراسة مجتمع الدراسة نفسه. وتم بناء استبانتيين، الأولى لقياس مشكلات التمويل الجامعي وعدد فقراتها (19)، أما الاستبانة الثانية فتناولت مقترحات لحل مشكلات التمويل وتكونت من مجالين، الأول تناول مقترحات لحشد مصادر إضافية لتمويل الجامعات الرسمية، وبلغ عدد فقراته (21) فقرة، أما الثاني فتناول مقترحات لترشيد النفقات، وبلغ عدد فقراته (14) فقرة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة لدرجة وجود مشكلات التمويل الجامعي في الجامعات الأردنية الرسمية تُعزى لمتغيرات المستوى الوظيفي، وذلك لصالح فئة المستوى الوظيفي في الإدارة الوسطى، ومتغير المسمى الوظيفي، وذلك لصالح فئة إداري، ومتغير عدد سنوات الخبرة، وذلك لصالح ذوي عدد السنوات (15 - 7)، وذوي عدد سنوات الخبرة (15 فأكثر)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة لدرجة أهمية مقترحات تطوير مصادر التمويل الجامعي في الجامعات الأردنية الرسمية تُعزى لمتغير المستوى الوظيفي عند مجالي استبانة المقترحات لحل مشكلات التمويل في الجامعات وللأداة ككل.

وأجرى عباد (2008) دراسة هدفت إلى التعرف إلى المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في كليات التربية في الجامعات السعودية، وقام الباحث بإعداد استبانة وتطبيقها على عينة بلغت (46) من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات السعودية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: وجود برامج تدريبية في كليات التربية تُعنى بتطوير أداء الهيئة الإدارية والفنية، وتوفير نظم الاتصال والموارد المالية، والعينية اللازمة لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في كليات التربية، وجود معايير علمية مستخدمة في تقويم المنهج، والأنشطة المصاحبة له، ضعف الحوافز المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، ضعف استخدام تقنيات التعليم في عملية التدريس، افتقاد التكامل،

والتعاون بين كليات التربية في الجامعات المختلفة.

وقامت باودر وإيمانويل (Bauder & Emanuel, 2012) بإجراء دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى الكشف عن واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات من قبل أعضاء هيئة التدريس في جامعة نيويورك. وتكونت عينة الدراسة من (200) طالب وطالبة من مختلف التخصصات أجابوا على استبانة إلكترونية تم نشرها على موقع الجامعة. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات جاءت بدرجة متوسطة، إذ شملت في أغلبها نشر المهام والتعيينات على موقع الجامعة، والاختبارات المحوسبة وتكليف الطلبة ببحوث على الإنترنت. وبينت الدراسة أن تكنولوجيا التعليم الإلكتروني تستخدم بشكل كبير في الأقسام العلمية في الجامعة فقط، وفي المكتبة، وفي بعض جوانب العمل الإداري.

وأجرى الشقران (2012) دراسة هدفت إلى التعرف إلى المعوقات التي تحول دون توظيف تكنولوجيا المعلومات، والتعرف إلى المقترحات التطويرية من وجهة نظر القادة الأكاديميين والإداريين وأعضاء هيئة التدريس، وتكونت عينة الدراسة من (173) قائداً أكاديمياً وإدارياً و (187) عضو هيئة تدريس. واستخدم الباحث استبانة مكونة من (65) فقرة موزعة على خمسة مجالات، وتوصلت الدراسة إلى: أن درجة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى القادة الأكاديميين والإداريين في الجامعات الأردنية كانت عالية من وجهة نظرهم، وكانت متوسطة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتقديرات القادة الأكاديميين والإداريين تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي، والتخصص، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس تُعزى لمتغيرات نوع الجامعة والتخصص والرتبة الأكاديمية.

كما أجرى ناصر الدين (2012) دراسة هدفت إلى التعرف إلى واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط في الأردن من وجهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية العاملين فيها، وقد تكونت عينة الدراسة من (113) عضواً من أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية في الجامعة، اختيروا بالطريقة العشوائية البسيطة. ولجمع البيانات، تم استخدام مقياس طوره الباحث تكون من (50) فقرة، تم التأكد من صدقه وثباته. وأشارت نتائج الدراسة إلى: أن واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل، كان مرتفعاً بشكل عام، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط، تبعاً لاختلاف المركز الوظيفي، وكان لصالح أعضاء هيئة التدريس، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند

مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، ولصالح من كانت خبرتهم أكثر من سنتين. وأوصت الدراسة بضرورة تحفيز العاملين من أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية في الجامعة للحفاظ على هذا المستوى المرتفع من تطبيق الحاكمية، بتقديم الدعم المناسب لهم.

وأجرت بني هاني (2013) دراسة هدفت إلى التعرف إلى درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأداء التدريسي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك، والعلوم والتكنولوجيا الأردنية، والمعوقات التي تحول دون توظيفها، وأهم المقترحات اللازمة لتوظيفها. تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعتي اليرموك، والعلوم والتكنولوجيا الأردنية والبالغ عددهم (1767)، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقيّة العشوائية والبالغ عددها (190) عضو هيئة تدريس، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت استبانته مكونة من (62) فقرة موزعة على ستة مجالات. وأظهرت نتائج الدراسة: أن درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأداء التدريسي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعتي اليرموك، والعلوم والتكنولوجيا الأردنية جاء بدرجة عالية حيث جاء مجال التطوير في المرتبة الأولى، ومن ثم مجال الإدارة ومجال الاستخدام ومجال التصميم، وأخيراً مجال التقييم وبالترتيب، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجنس، متغير الرتبة الأكاديمية في جميع المجالات، وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لأثر متغير مصدر الشهادة في جميع المجالات وجاءت الفروق لصالح متغير الجامعات الأجنبية.

## تعقيب على الدراسات السابقة

لقد تناولت الدراسات السابقة التحديات التي تواجه التعليم العالي وتنوعت بين دراسات عربية وأجنبية، وبعضها تناول الموضوع بأسلوب كمّي مسحي، وبعضها الآخر بأسلوب وصفي نوعي. وبالرغم من تنوع الأساليب إلا أن هناك تشابهاً في بعض الجوانب، واختلافاً في بعضها الآخر.

استفادت الباحثة في بناء أداة الدراسة من الدراسات السابقة، والأدب النظري ذي العلاقة بموضوع الدراسة. إن تشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها للتحديات التي تواجه التعليم العالي في الجامعات. واتخذت هذه الدراسة منحى تمثلي في تناول مجموعة من التحديات التي تواجه التعليم العالي في آن واحد، ونتيجة لذلك، فقد جاء هذا البحث ليغطي قلة الدراسات السابقة في هذا المجال حسب علم الباحثة.



## مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظرا لأهمية التعليم العالي في الارتقاء بالمجتمع وبالذولة ككل، كونه يساهم بشكل أساسي في خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً لتصبح مؤسسات التعليم العالي فيه موطناً للفكر الإنساني على أرقى مستوياته ومصدراً لتنمية الموارد البشرية، وتقدم العلوم الطبيعية والطبية، والاجتماعية، والإنسانية، والتطبيقية، وتنمية القيم الإنسانية، والنهوض بها إلى مستوى المعاصرة، وحيث إن التعليم عموماً والتعليم العالي على وجه الخصوص يلعب دوراً رئيسياً في إعداد رأس المال البشري، الذي أصبح يفوق بأهميته رأس المال المادي؛ أنه يسلك الأفراد بالقدرات والمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكنهم من مواجهة متطلبات العصر، ويحسن مستوى إنتاجيتهم، ويزيد دخلهم، ويحسن مستواهم الصحي، ويمكنهم من المساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادهم، ويقلل الفروق الفئوية بينهم، ويفسح المجال للكشف عن القدرات المبدعة، ويساعد على حسن استثمارها، ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث للكشف عن التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن، وبخاصة في ظل الظروف والتغيرات العالمية التي تشمل جميع النواحي سواء الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن، كما يتصورها أعضاء هيئات التدريس فيها؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في تصورات افراد العينة للتحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن، وفقاً لمتغيرات (الجنس، والرتبة العلمية، والكلية، والجامعة)؟

## أهداف البحث

هدف البحث إلى التعرف إلى درجة تقدير أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن، حول التحديات التي تواجه التعليم العالي وفقاً لمتغيرات أفراد هذه الدراسة.

## أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من خلال موضوعه الذي تناول أهم قطاعات المجتمع، وذلك لأهمية دور الجامعات في ظل التحديات التي تواجهها، وضرورة مواكبة المستجدات



لضمان اكتمال إدارة أنظمة التعليم بشكل يساعد على مواجهة تلك التحديات. إضافة إلى إمكانية إفادة صناع القرار، والمسؤولين في القدرة على مواجهة التحديات التي تواجه التعليم العالي، وغيرهم من المسؤولين عن سياسات التعليم العالي، إضافة إلى أعضاء هيئات التدريس، والطلبة، والقادة المحليين. ومدى انتفاع الباحثين والمهتمين من النتائج التي تم التوصل إليها.

## حدود البحث

طبقت هذه الدراسة في العام الدراسي 2013/2014، في جامعات شمال الأردن الحكومية (جامعة اليرموك، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة آل البيت)، وقد طبقت هذه الدراسة على أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن الحكومية. وتحدد نتائج هذه الدراسة بالأداة المستخدمة، ومدى صدقها وثباتها.

## التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

◀ **التعليم العالي:** مرحلة من مراحل التعليم تلي المرحلة الثانوية، وتعتبر قمة هرم المراحل التعليمية، وتبدأ بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الثانوي (مريزيق، والفقيه، 2008: 21).

ويقصد به في هذا البحث جامعة اليرموك، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، وجامعة آل البيت.

◀ **التحديات:** هي ذلك الوضع الذي يمثل وجوده أو عدم وجوده تهديداً، أو إضعافاً، أو تشويهاً كلياً، أو جزئياً دائماً أو مؤقتاً لوجود وضع آخر يراود له الثبات، والقوة، والاستمرار (Larsen, 2001).

وتعرف في هذا البحث بأنها تطورات، أو متغيرات، أو مشكلات، أو صعوبات، أو عوائق تشكل تهديداً، أو خطراً، أو تشكل ازدهاراً وحلولاً للجامعات.

◀ **جامعات شمال الأردن:** يقصد بها الجامعات التي أجريت عليها الدراسة، وهي جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة آل البيت.

## إجراءات البحث:

يتضمن هذا الجزء وصفاً لمنهج البحث وعينته والأداة المستخدمة، وصدقها وثباتها وتصحيح الأداة ومتغيراتها، وإجراءاتها وفيما يلي عرض لذلك:

## منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي، لملاءمته طبيعة هذا البحث في التوصل إلى النتائج التي تقيس التحديات التي تواجه التعليم العالي.

## مجتمع البحث

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئات التدريس في جامعة اليرموك (933) عضواً، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية (871) عضواً، وجامعة آل البيت (315) عضواً، وذلك ممن هم برتبة أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، ومدرس، حسب إحصائيات العام الجامعي 2012/2013.

## عينة البحث

تكونت عينة البحث من (424) عضواً من أعضاء هيئة التدريس ممن هم برتبة أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، ومدرس، واختيروا بالطريقة الطبقيّة العشوائية، وتم اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بنسبة (20%)، وقد تم استرجاع (267) استبانة من الاستبانات التي قامت الباحثة بتوزيعها. وجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات.

### جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها.

العدد	المتغير
39	أستاذ
80	أستاذ مشارك
103	أستاذ مساعد
45	مدرس
267	المجموع
101	اليرموك
112	العلوم والتكنولوجيا
54	آل البيت
267	المجموع

العدد	المتغير	
141	علوم طبيعية، ورياضية	الكلية
126	علوم إنسانية، واجتماعية	
267	المجموع	
190	ذكر	الجنس
77	أنثى	
267	المجموع	

### أداة البحث

طورت أداة الدراسة بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كدراسة المومني (2010)، ودراسة يحيوي (2011)، ودراسة الزبون (2012)، ودراسة الهزاني (1433هـ)، ودراسة حلاوة وطه (2012)، كما قامت الباحثة بصياغة عدد من الفقرات لتغطية الأبعاد، حيث تكونت الأداة بصورتها الأولية من (76) فقرة موزعة على ثمانية أبعاد، وتم اعتماد تدرج ليكرت الخماسي (عالية جداً، عالية، متوسطة، متدنية، متدنية جداً) وفق التدرج (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب.

### صدق أداة البحث

للتأكد من الصدق الظاهري للأداة عرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص من الأساتذة في الجامعات الأردنية، بلغ عددهم (17) محكماً، وطلب منهم إبداء رأيهم وملاحظاتهم حول ملاءمة فقرات الاستبانة من حيث: (مدى مناسبة الفقرات للبعد الذي تدرج تحته، ومدى وضوح الفقرات، ومدى دقة وسلامة الصياغة اللغوية). وقد تم إجراء التعديلات على الاستبانة بعد تحكيمها وفق ما أوصى به المحكمون من حذف بعض الفقرات، أو المتغيرات، أو الأبعاد، أو إعادة صياغة بعض الفقرات، وبلغ مجموع الفقرات للاستبانة بصورتها النهائية (70) فقرة موزعة على سبعة أبعاد بعد حذف بعد زيادة الطلب على التعليم العالي.

### ثبات أداة البحث

لأغراض التحقق من ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وأبعادها؛ فقد تم حسابه باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) على بيانات التطبيق الأول للعينة الاستطلاعية، ولأغراض التحقق من ثبات إعادة أداة الدراسة وأبعادها، تم إعادة

التطبيق على العينة الاستطلاعية بطريقة الاختبار، وإعادته test- retest بفواصل زمني مقداره أسبوعان بين التطبيقين الأول والثاني، حيث تم حسابه باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين الأول والثاني على العينة الاستطلاعية.

وتبين أن ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة بلغت قيمته (0.95)، ولأبعادها تراوحت بين (0.74) - (0.90)، في حين أن ثبات إعادة أداة الدراسة بلغت قيمته (0.86)، ولأبعادها تراوحت بين (0.83) - (0.93) وهي معاملات معتمدة لأغراض البحث، والجدول (2) يبين قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي وإعادة أداة الدراسة وأبعادها.

### جدول (2)

قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي وإعادة أداة الدراسة وأبعادها.

ثبات الإعادة	ثبات الاتساق الداخلي	التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن وأبعاده
0.90	0.74	التمويل
0.85	0.87	الجودة والاعتماد
0.86	0.77	البحث العلمي
0.83	0.90	التكنولوجيا
0.93	0.80	خدمة المجتمع
0.89	0.75	المواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل
0.87	0.84	الحوكمة
0.86		الكلية للأداة

### معيّار تصحيح أداة البحث

اعتمد التدرج الآتي التدرج النسبي، بهدف عرض النتائج وتفسيرها لمجالات الدراسة وفقراتها، وذلك كما في جدول (3) الآتي:

### جدول (3)

مستوى التحديات	فئة المتوسطات الحسابية
كبير	أكبر من 3.68 - 5.00
متوسط	أكبر من 2.34 - 3.67
قليل	2.33 - 1.00

## إجراءات البحث:

اعتمدت الإجراءات الآتية لجمع البيانات من مجتمع البحث، حيث تم تحديد مجتمع البحث من أعضاء هيئات التدريس في جامعة اليرموك، والعلوم والتكنولوجيا الأردنية، وآل البيت، وتطوير أداة البحث والتأكد من صدقها وثباتها، والحصول على الموافقة الرسمية لتطبيق البحث، وتطبيق الأداة على مجتمع البحث، واستخلاص النتائج، وعرضها تمهيداً لمناقشتها والخروج بالتوصيات المناسبة.

## المعالجة الإحصائية

للإجابة عن السؤال الأول تم حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وللإجابة عن السؤال الثاني حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتطبيق تحليل التباين.

## عرض النتائج ومناقشتها

◀ أولاً: للإجابة عن سؤال الدراسة الأول الذي نصّ على: « ما مستوى التحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن؟ » فقد تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للتحديات التي تواجه التعليم العالي، وأبعادها من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن، مع مراعاة ترتيب الأبعاد تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابية، وذلك كما في جدول (4).

### جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات التي تواجه التعليم العالي وأبعادها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم البعد	التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن وأبعادها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	التمويل	4.16	0.45	كبيرة
2	6	المواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل	4.06	0.42	كبيرة
3	5	خدمة المجتمع	4.02	0.52	كبيرة
4	7	الحوكمة	3.92	0.46	كبيرة
5	2	الجودة والاعتماد	3.82	0.49	كبيرة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن وأبعادها	رقم البعد	الرتبة
كبيرة	0.44	3.78	البحث العلمي	3	6
متوسطة	0.55	3.65	التكنولوجيا	4	7
كبيرة	0.37	3.89	المتوسط الكلي للمجالات		

يلاحظ من جدول (4) أن مستوى التحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن جاءت بدرجة (كبيرة) ، حيث جاء مجال التمويل في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.16) ، وبانحراف معياري (0.45) ، بينما جاء مجال التكنولوجيا بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.65) ، وبانحراف معياري (0.55) . كما بلغ المتوسط الحسابي العام للمجالات ككل (3.89) وبانحراف معياري (0.37) وبدرجة تقدير (كبيرة) . وقد تفسر هذه النتيجة بأن التعليم العالي يواجه تحديات كبيرة في مسيرته العامة، وقد تنوعت المجالات والأبعاد التي ظهرت فيها هذه التحديات، لكن يبقى التحدي المالي متربعا على رأس هذه التحديات وله الأولوية الكبرى كما يراها أفراد مجتمع الدراسة، سيما أن التعليم العالي في الأردن يواجه مشكلات تمويلية عديدة، ترجع إلى قلة الموارد المالية التي تعاني منها الدولة من جهة وإلى تزايد أعداد الطلبة والإقبال الشديد على الالتحاق بالتعليم العالي، كما أن ارتفاع التكلفة الجامعية بالنظر إلى قلة الموارد التمويلية الأردنية وتفاقم العبء التمويلي على الحكومات المتعاقبة، وتقليص الدعم المخصص للجامعات من الميزانية السنوية جعل التعليم العالي يعيش حالة من الصراع بين إيراداته ونفقاته، خاصة وأن أي مدخل من مدخلات العملية التعليمية يعتمد بشكل رئيسي على الموارد المالية فيما يتعلق بالتوسع في المباني، والبرامج والتخصصات الأكاديمية، كما أن الموارد البشرية تستنزف الجزء الأكبر من هذه الميزانية من أجل تغطية مستحقاتها، لذا يعتبر التمويل العصب الذي تقوم عليه أطراف مؤسسات التعليم العالي كافة فيما يتعلق بمجالات البحث لهذه الدراسة، فالمواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل، وخدمة المجتمع، وتطبيق معايير الجودة والاعتماد، والبحث العلمي، والتكنولوجيا جميعها تعتمد في استمرارها ونجاحها على مدى توافر الدعم والتمويل اللازم لها. أما فيما يتعلق بمجيء بعد التكنولوجيا بمستوى تحدٍ متوسط يمكن أن يُعزى السبب في ذلك إلى أن التحدي الذي يواجهه المجتمع العربي جراء العولمة، وعصر المعلومات، وثورة الاتصالات هو تحدٍ لمؤسسات التعليم العالي في العالم، لذا لا بدّ من مشاركة فاعلة وجدية من مؤسسات التعليم العالي، حتى تصبح جزءاً من عصر المعلومات والاتصالات، والتطورات العلمية،

والتكنولوجية.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال التمويل كما في جدول (5)

### جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (التمويل) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تحديات (التمويل) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	رقم الفقرة	الرتبة
كبيرة	0.65	4.49	يستدعي مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي توفير مبالغ مالية لشراء الأجهزة وتحديثها	5	1
كبيرة	0.57	4.46	تدني مشاركة القطاع الخاص في تمويل الجامعات	8	2
كبيرة	0.59	4.34	تزايد الطلب على التعليم الجامعي يتطلب زيادة في التمويل	2	3
كبيرة	0.72	4.28	تستنزف الزيادة في أعداد الكوادر الإدارية التي موازنات الجامعات	6	4
كبيرة	0.84	4.02	إقبال الطلبة على عدد محدد من الجامعات دون غيرها يؤدي إلى زيادة العبء على الجامعة	3	5
كبيرة	0.75	4.02	غياب آلية المراقبة الفاعلة على أوجه الإنفاق المختلفة	7	6
كبيرة	0.89	4.00	قلة الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات التي تقدمها الجامعات	4	7
متوسطة	1.00	3.63	تعتمد الجامعات الحكومية على التمويل الحكومي لتغطية النفقات	1	8
كبيرة	0.45	4.16	المتوسط الكلي للمجال		

يلاحظ من جدول (5) أن فقرات بُعد تحديات (التمويل) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.63-4.49)، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.65-1.00) وتفسر هذه النتيجة بأن أهم ما يعيق عمل الجامعات ضعف الموارد المالية المتاحة لها، فالجامعات تواجه طلباً متزايداً من منسوبيها على ضرورة مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، وذلك يشكل استنزافاً لميزانيات الجامعات المحدودة. وقد تُعزى هذه النتيجة إلى زيادة أعداد الطلبة المسجلين بنسبة أعلى من نسبة نمو المصادر التمويلية، كما تُعزى هذه النتيجة إلى قلة دعم مؤسسات المجتمع المحلي للجامعات، مع ترافق ذلك من ضعف

في استثمارات الجامعات الاقتصادية، فهي تركز بالدرجة الأولى على ما يدفعه الطلبة من رسوم جامعية وعلى الدعم الحكومي لها، كما أن اعتماد هذه الجامعات على الدعم الحكومي جعلها تهمل الموارد المالية الأخرى التي يمكن أن تقدم لها، مع العلم بأن مقدار الدعم الحكومي المقدم للجامعات يتعرض إلى التقلب حسب الاوضاع الاقتصادية، ما يؤثر على المسيرة الأكاديمية للجامعات، ولذلك دعت وزارة التعليم العالي إلى إيجاد مصادر تمويل إضافية للجامعات الرسمية. وتختلف نتيجة الدراسة المتعلقة بجانب التمويل مع نتيجة دراسة مكوّن (Mckeown, 2000)، حيث أشار في دراسته إلى ازدياد المخصصات المالية التي توفرها الدول للتعليم العالي، في حين أظهرت الدراسة أن هناك ضعفاً في التمويل المقدم لمؤسسات التعليم العالي.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال الموازنة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل كما في جدول (6).

#### جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (الموازنة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل) التي تواجه التعليم العالي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (الموازنة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	52	كثرة أعداد الخريجين من أقسام الجامعات وكلياتها	4.40	0.61	كبيرة
2	54	ارتفاع تكلفة إنشاء الكليات العلمية والتطبيقية	4.36	0.63	كبيرة
3	55	غياب الموازنة بين التخصصات التقنية والأكاديمية	4.25	0.66	كبيرة
4	53	محدودية استيعاب الكليات العلمية والتطبيقية	4.18	0.68	كبيرة
5	56	قلة توفر إحصاءات دقيقة ومفصلة عن احتياجات سوق العمل	4.11	0.70	كبيرة
6	59	قلة إشراك أصحاب العمل في وضع السياسة التعليمية والتدريبية لتنسجم مع احتياجات السوق	4.05	0.67	كبيرة
7	57	احتياجات سوق العمل متغيرة وغير مستقرة	3.61	0.77	متوسطة
8	58	ضعف المناهج والخطط الدراسية لتحقيق موازنة مهارات الخريجين، وقدراتهم، وخبراتهم لمتطلبات القطاع الخاص من العمالة والفنيين	3.51	0.75	متوسطة
		المتوسط الكلي للمجال	4.06	0.42	كبيرة



يلاحظ من جدول (6) ، أن فقرات بُعد تحديات (المواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن قد جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.51-4.40) ، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.61 - 0.77). وقد تكون الأسباب الكامنة وراء مجيء مجال المواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل في المرتبة الثانية من التحديات التي تواجه التعليم العالي، هي الأعداد الكبيرة التي تتخرج من نظام التعليم العالي دون دراسة سوق العمل دراسة عميقة لمعرفة التخصصات التي سيكون بحاجة إليها وقت تخرج هؤلاء الطلبة، مع ما يرافق ذلك من التقلب السريع في متطلبات القطاع العام والقطاع الخاص، وقد يكون التحدي ناجماً عن الإقبال الكبير للطلبة على تخصصات بعينها دون تخصصات أخرى، مما يزيد العبء على الجامعة متمثلاً ببناء كليات وأقسام ومبانٍ مساندة جديدة، وربما يكون السبب ناتجاً عن طبيعة سوق العمل، وما يشهده من تغيرات سريعة، فبعض التخصصات تختفي من سوق العمل، وتظهر تخصصات أخرى، وبالتالي تجد الجامعات صعوبة في المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل.

كما يُعزى السبب أيضاً إلى ما يمكن أن تسهم به العادات والتقاليد من تكريس لظاهرة الاختلال بين متطلبات سوق العمل، وما تفرزه الجامعات من تخصصات، كالتقليل من أهمية زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتركيز النظر على متطلبات الجهاز الحكومي.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال خدمة المجتمع كما في جدول (7)

#### جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (خدمة المجتمع) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (خدمة المجتمع) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	51	ضعف العلاقة بين هيئة التدريس في الجامعة والمؤسسات المحلية من مكاتب، ومتاحف، وأندية، ومؤسسات صناعية	4.16	0.71	كبيرة
2	49	ضعف العمل التطوعي بين الجامعات والمجتمع المحلي	4.12	0.68	كبيرة
3	50	عزل الجامعة عن مجتمعاتها، وحصر نقل المعرفة داخل جدران الجامعة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياها	4.09	0.77	كبيرة
4	47	شح الإمكانات المادية للجامعات التي تحد من توثيق العلاقة بينها وبين المجتمع	4.05	0.68	كبيرة

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (خدمة المجتمع) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
5	46	قلة تفعيل قنوات الاتصال بين القيادات الإدارية في الجامعة، والقيادات في المجتمع	3.90	0.65	كبيرة
6	48	تجاهل احتياجات المجتمع المحلي والبعد عن مشكلاته الأساسية	3.81	0.90	كبيرة
المتوسط الكلي للمجال					
			4.02	0.52	كبيرة

يلاحظ من جدول (7) ، أن جميع فقرات بُعد تحديات (خدمة المجتمع) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن قد جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.81-4.16) ، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.65 - 0.90). وتتعدد الأسباب وراء التحديات الكبيرة لمجال خدمة المجتمع، وقد يكون السبب عدم وجود علاقات قوية بين الجامعة، ومؤسسات المجتمع المحلي، فلا يرى كبير أثر للجامعات في تطوير مؤسسات المجتمع، على الرغم من أن مهام الجامعة تنطوي على أن تقدم خدمات الدعم والتطوير للمجتمع المحلي لها. ومن الأسباب كذلك قلة المبادرات من أعضاء هيئة التدريس والطلبة التي تقدم في خدمات تطوعية لمؤسسات المجتمع المحلي، ومما يقلل من مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في المبادرات التطوعية عدم احتساب ساعات التطوع ضمن الساعات التدريسية، بالرغم من أن التطوع من ضمن الأهداف التي تسعى مؤسسات التعليم العالي لتحقيقها لدى الطلبة. وربما يكون السبب وراء هذه النتيجة هو ضعف ربط برامج التعلم الأكاديمي بمشكلات المجتمع المحلي بغية التعرف عليها وإيجاد الحلول لها. وتتفق نتيجة الدراسة ونتيجة دراسة (جرادات، 2003) فقد رأت أن البحث العلمي لم يرق إلى مرتبة التوظيف الفعلي لخدمة الواقع المجتمعي.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال الحوكمة كما في جدول (8)

### جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (الحوكمة) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (الحوكمة) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	64	انتشار المحسوبية من أهم أسباب عدم تطبيق الحوكمة بشكل صحيح	4.32	0.69	كبيرة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تحديات (الحوكمة) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	رقم الفقرة	الرتبة
كبيرة	0.72	4.24	غياب الشفافية في المعلومات التي يتم تقديمها من أهم أسباب عدم تطبيق الحوكمة بشكل صحيح	65	2
كبيرة	0.62	4.23	المركزية في اتخاذ القرارات تسهم في عدم تطبيق الحوكمة	70	3
كبيرة	0.68	4.17	غياب المناخ الديمقراطي في التعامل بين الإدارة الجامعية والعالملين	69	4
كبيرة	0.70	4.07	غياب العدالة في تطبيق الأنظمة والقوانين على الأفراد	67	5
كبيرة	0.68	3.95	ضعف الضوابط في حل المشكلات الإدارية والمالية والأكاديمية في الجامعة	60	6
كبيرة	0.66	3.82	ضعف قنوات الاتصال مع العالملين	61	7
متوسطة	0.80	3.62	ضعف القوانين والأنظمة المستخدمة في تطبيق الحوكمة	66	8
متوسطة	0.79	3.60	ضعف تطبيق الأنظمة والقوانين والتعليمات	62	9
متوسطة	0.82	3.59	الغموض في الأنظمة والقوانين المطبقة بالجامعات	68	10
متوسطة	0.93	3.46	ضعف الموارد المالية يؤثر سلبا على تطبيق الأنظمة والقوانين	63	11
كبيرة	3.92	0.46	المتوسط الكلي للمجال		

يلاحظ من جدول (8) ، أن فقرات بُعد تحديات (الحوكمة) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن قد جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.46-4.32) ، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.62-0.93) . ويحتمل أن يكون السبب في ظهور بُعد الحوكمة بمستوى تحديات كبيرة، عائداً إلى أن هناك أطرافاً عديدة تتعلق بها عملية وضع القوانين، والتشريعات الناظمة للجامعات وتنفيذها من جهة، وروتينية الإجراءات الإدارية من جهة أخرى. فربما يكون للعلاقات الشخصية بين موظفي مؤسسات التعليم العالي، واستناد أغلبهم على المتنفذين من معارفهم، أو أقربائهم في حال محاولة تطبيق أي من القوانين على أحدهم، دورٌ يؤسس حالة من الشعور بالظلم، وغياب العدالة لدى كثير من الموظفين الذين لا يتمتعون بمثل هذه المعارف والعلاقات. إضافة إلى أن أغلب مؤسسات التعليم العالي تعتمد مبدأ المركزية في إصدار القرارات، وتمحور عملية إدارة المؤسسة الجامعية حول مبدأ الرجل الواحد، وهذا يحد من تطبيق بُعد الحوكمة في هذه المؤسسات. وقد يكون قدم التشريعات، وعدم تحديثها بما يتناسب مع مستجدات مؤسسات التعليم العالي، من الأسباب التي تعيق تطبيق الحوكمة فيها. وقد يكون السبب عائداً إلى عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة لمؤسسات التعليم العالي تراعي

البيئة الداخلية والخارجية فيها، وعدم الإفصاح عن وضع المؤسسة المالي، بحيث تكون متاحة للجميع من أجل الاطلاع عليها، والتعرف إلى سير أداء المؤسسة. وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (ناصر الدين، 2012) التي أشارت إلى أن واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط كان مرتفعاً بشكل عام.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال الجودة والاعتماد كما في جدول (9)

### جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (الجودة والاعتماد) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (الجودة والاعتماد) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	16	اعتماد الإدارة الجامعية المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية	4.06	0.74	كبيرة
2	20	تدني المخصصات المالية اللازمة لتطبيق الجودة	4.03	0.69	كبيرة
3	18	ضعف التنسيق بين الكليات الجامعية وقطاعات سوق العمل	4.00	0.69	كبيرة
4	9	تأخر الجامعات في تطبيق معايير الجودة والاعتماد	3.97	0.76	كبيرة
5	10	ضعف معايير تقييم الخدمات التعليمية في الجامعة	3.90	0.76	كبيرة
6	19	ضعف وعي الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة في تطبيق إدارة الجودة	3.84	0.79	كبيرة
7	11	ضعف جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة في الجامعة	3.73	0.81	كبيرة
8	13	ضعف ملاءمة الأوضاع الإدارية والمالية في مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات تطبيق الجودة الشاملة	3.73	0.78	كبيرة
9	15	مقاومة التغيير من قبل الإدارات الجامعية	3.71	0.85	كبيرة
10	14	ضعف مشاركة العاملين في تطبيق متطلبات الجودة في مؤسسات التعليم العالي	3.69	0.70	كبيرة
11	12	ضعف ملاءمة الأوضاع الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات تطبيق الجودة الشاملة	3.63	0.76	متوسطة
12	17	تدني جودة الخدمة المقدمة للطلبة التي تتفق مع رغباتهم وتوقعاتهم	3.51	0.78	متوسطة
		المتوسط الكلي للمجال	3.82	0.49	كبيرة

يلاحظ من الجدول (9) أن فقرات بعد تحديات (الجودة والاعتماد) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن قد

جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.51-4.06) ، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.69 - 0.85). وقد يُفسر مجيء بُعد الجودة والاعتماد في الترتيب الخامس بين أبعاد التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن إلى أن وزارة التعليم العالي تخلت عن متابعة هذا الدور، حيث صدر قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي رقم (20) لسنة 2007 بتاريخ 25 / 3 / 2007؛ لتحل بموجبه محل مجلس الاعتماد، وفي هذه الحال ربما يكون هناك مجال أكبر للمحاسبة للجامعات، على غير ما كان من المفترض في حال تولي وزارة التعليم العالي هذا الدور. ومما يعزز هذا التفسير أن الاعتماد الأكاديمي منذ أن بدأ عمله لم تر نتائجه المرجوة، فمن أسس الاعتماد مثلاً أن لا يتجاوز عدد الطلبة في القاعات التدريسية للتخصصات ذات الصبغة العلمية (40) طالباً، وفي التخصصات ذات الصبغة الإنسانية (60) طالباً، ولكن حال الجامعات لا ينبئ بذلك، فيرى في القاعات التدريسية في بعض الكليات أن أعداد الطلبة تتجاوز المائة طالب وطالبة في القاعة الواحدة، ولا يكون هناك أي اعتراض من مؤسسة الاعتماد الأكاديمي. إضافة إلى أن من مؤشرات الجودة، جودة المناهج الدراسية، التي تتمثل بجودة المناهج وأصالتها ومحتواها، ومستواها، والطريقة التي تعرض بها، ومدى ارتباطها بالواقع وبعد استعراض الباحثة للمواد التي يتم تدريسها في الجامعات الأردنية، ظهر أن بعضها تم تجميعها من قبل سنوات طويلة، حتى إن المدرس لا يعمل على تحديث مادته التدريسية، إضافة إلى أنه لا يوجد من يتولى مهمة متابعة جودة المواد التي يتم تدريسها، ومواكبتها للمعايير الدولية الحديثة. وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (العباد، 2008) التي أظهرت توافر الموارد المالية، والعينية اللازمة، لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في كليات التربية.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال البحث العلمي كما في جدول (10).

#### جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (البحث العلمي) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (البحث العلمي) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	27	غياب الحوافز المعنوية والتسهيلات للباحثين	4.29	0.68	كبيرة
2	26	غياب الحوافز المادية للباحثين	4.25	0.76	كبيرة
3	28	قلة البحوث العلمية التطبيقية التي تخدم المجتمع	4.17	0.71	كبيرة

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (البحث العلمي) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
4	29	قلة التعاون مع المؤسسات المحلية والعالمية لدعم الأبحاث العلمية	4.16	0.70	كبيرة
5	22	النقص في الأجهزة المخبرية، والوسائل البحثية في مؤسسات التعليم العالي	4.022	0.76	كبيرة
6	21	قلة المخصصات المالية للبحث العلمي في كليات الجامعة وأقسامها	3.85	0.96	كبيرة
7	31	زيادة العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس	3.70	0.87	كبيرة
8	23	قلة المراجع والموارد البحثية، وصعوبة الحصول على المعلومات	3.63	0.95	متوسطة
9	30	التشدد في سياسة الجامعات لدعم الباحثين، وحثهم على حضور الندوات والمؤتمرات	3.60	0.91	متوسطة
10	24	تأخر النشر في المجالات المحكمة التي تصدرها الجامعات	3.49	0.83	متوسطة
11	32	ضعف القدرات البحثية لأعضاء الهيئات التدريسية	3.15	0.74	متوسطة
12	25	عدم معرفة الباحثين بالمجلات المحكمة المتخصصة	3.03	0.88	متوسطة
		المتوسط الكلي للمجال	3.78	0.44	كبيرة

يلاحظ من جدول (10) أن فقرات بُعد تحديات (البحث العلمي) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن، قد جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.03-4.29)، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.68 - 0.96). وربما يُفسر شعور أعضاء الهيئة التدريسية في جامعات شمال الأردن، بأنهم يواجهون تحديات كبيرة في مجال البحث العلمي بأن هناك ضعفاً في العلاقة بين الجامعات والمؤسسات البحثية من جهة والقطاعات الإنتاجية، والخدمية، والصناعية من جهة أخرى في مجال البحث العلمي، والتطوير، واختلال الوظائف التي تقوم بها الجامعات، حيث تقتصر على وظيفة التدريس وإهمال البحث العلمي - إلى حدّ ما - .

وقد تُفسر هذه النتيجة، بأن هناك حالة من ضعف ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع، وإيجاد الحلول المناسبة لها، والتفاعل مع المجتمع بمواردها البحثية، والفكرية في جميع القطاعات الخدمية والإنتاجية، فيظهر أن نسبة كبيرة من البحوث المنجزة من قبل أعضاء هيئة التدريس تتركز على أمور نظرية قد تكون منفصلة عن واقع التطبيق. إضافة إلى أن ضعف التمويل المقدم لأعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي يعمل على ظهور الكثير من التحديات أمام طريقتهم في مجال تطوير مجالاتهم العلمية. وقد يكون

السبب في وجود تحديات كبيرة في مجال البحث العلمي عزوف القطاع الخاص بشكل شبه كامل عن إجراء البحوث العلمية، وعدم الإيمان أو الثقة بجدوى البحث العلمي في دعم الإنتاج، وتطوير الاقتصاد والحياة الاجتماعية، وبالتالي عدم دعم هذا المجال مادياً ولوجستياً، وعدم وجود استراتيجيات أو سياسات في مجال البحث العلمي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Atkinson & Richard, 2000) في أن المعوقات تمثلت في بُعدي التمويل والبحث العلمي.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال التكنولوجيا كما في جدول (11).

### جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (التكنولوجيا) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (التكنولوجيا) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	45	قلة مشاركة القطاع الخاص في توفير الدعم اللازم لتفعيل التكنولوجيا في مؤسسات التعليم العالي	4.15	0.69	كبيرة
2	43	قلة المخصصات المالية اللازمة لتوفير التكنولوجيا الحديثة	3.81	0.83	كبيرة
3	44	قلة الإمكانيات المالية لتدريب العاملين في مواقع العمل	3.79	0.86	كبيرة
4	34	الافتقار لمعايير الأداء التي يمكن عن طريقها مراقبة التقدم التكنولوجي لدى العاملين	3.75	0.76	كبيرة
5	33	الافتقار إلى سياسات واضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات	3.73	0.76	كبيرة
6	36	قلة البرامج التدريبية التي تؤهل الكوادر البشرية في استخدام أنظمة التكنولوجيا الحديثة	3.66	0.76	متوسطة
7	37	عدم ملاءمة البنية التحتية المتعلقة بالتكنولوجيا	3.61	0.83	متوسطة
8	38	ضعف المتابعة وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات	3.56	0.84	متوسطة
9	35	سيادة الأساليب التقليدية في العمل	3.53	0.79	متوسطة
10	39	قلة الأجهزة التقنية الحديثة في مؤسسات التعليم العالي	3.52	0.78	متوسطة
11	42	ضعف مهارات اللغة الإنجليزية	3.45	0.88	متوسطة
12	40	نقص الطاقات البشرية المدربة والمؤهلة في تشغيل أنظمة التكنولوجيا الحديثة	3.449	0.83	متوسطة
13	41	نقص الطاقات البشرية المؤهلة والمدربة في صيانة أجهزة الحاسوب	3.38	0.88	متوسطة
		المتوسط الكلي للمجال	3.65	0.55	متوسطة

يلاحظ من جدول (11) أن فقرات بعد تحديات (التكنولوجيا) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن، قد جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.38-4.15)، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.69 - 0.88). وقد يكون سبب مجيء بُعد التكنولوجيا في المرتبة الأخيرة بمستوى تحديات متوسطة، أن مؤسسات التعليم العالي تسعى لتوفير ما تستطيع من أدوات التكنولوجيا، التي تساعد في تحقيق أهدافها على المستوى التعليمي والمستوى الإداري. وبرغم ذلك يلاحظ أن خمس فقرات من هذا المجال حصلت على مستوى تحدٍ كبير، وهذا يعود إلى قلة التفات أصحاب القطاع الخاص إلى أهمية دعم مؤسسات التعليم العالي، وعدم قدرة هذه المؤسسات على توفير آخر مستجدات التكنولوجيا الحديثة، وما يترتب على إدخال التكنولوجيا من ضرورة تأهيل الموظفين وتدريبهم على هذه التكنولوجيا، ويأتي هذا التحدي ليساهم في تمكين مؤسسات التعليم العالي من مواكبة آخر المستجدات مما يحتاج إلى إعادة النظر في البنية التحتية، وهذا بدوره يشكل تحدياً كبيراً. وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Bauder & Emanuel, 2012) التي بينت أن تكنولوجيا التعليم الإلكتروني تستخدم بشكل كبير.

◀ ثانياً: للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني الذي نصّ على: «هل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين متوسطات التحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن تعزى لمتغيرات (الرتبة الأكاديمية، الجامعة، الكلية، الجنس)؟» فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في جدول (12).

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً للمتغيرات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير	
0.39	3.892	أستاذ	الرتبة الأكاديمية
0.35	3.894	أستاذ مشارك	
0.40	3.888	أستاذ مساعد	
0.31	3.814	مدرس	



الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير	
0.22	3.889	البرموك	الجامعة
0.36	3.677	العلوم والتكنولوجيا	
0.28	4.274	آل البيت	
0.38	3.921	علوم طبيعية ورياضية	الكلية
0.36	3.829	علوم إنسانية واجتماعية	
0.38	3.892	ذكر	الجنس
0.35	3.842	أنثى	

يلاحظ من جدول (12) ، وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن، ناتجة عن اختلاف مستويات المتغيرات؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية؛ تم إجراء تحليل التباين الرباعي (دون تفاعل) 4 - way ANOVA without Interaction للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في جدول (13) .

### جدول (13)

نتائج تحليل التباين الرباعي (دون تفاعل) للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً للمتغيرات

الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط مجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.998	0.014	0.00	3	0.004	الرتبة الأكاديمية
0.000	74.178	6.49	2	12.975	الجامعة
0.033	4.620	0.40	1	0.404	الكلية
0.050	3.884	0.34	1	0.340	الجنس
		0.09	259	22.652	الخطأ
			266	36.322	الكلية

يتبين من جدول (13) ، عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات

التدريس في جامعات شمال الأردن تُعزى لمتغير (الرتبة الأكاديمية). وقد تُفسر هذه النتيجة بأن أعضاء هيئات التدريس في جامعات الشمال باختلاف رتبهم الأكاديمية يعانون التحديات ذاتها، ولديهم تصورات متشابهة تقريبا حول التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن في الأبعاد جميعها: التمويل، والمواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل، وخدمة المجتمع، والحوكمة وغيرها من الأبعاد؛ إذ إنهم يتعاملون مع البنية التكنولوجية ذاتها، ويتحاكمون للقوانين والتشريعات والأنظمة نفسها، ويتعاملون مع إجراءات البحث العلمي القائمة في المؤسسة التعليمية، وبالتالي فإن شعورهم بالتحديات التي تعترض مؤسساتهم التعليمية يكون في الغالب متقاربا في المستوى.

في حين يتبين من جدول (13)، وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين المتوسطين الحسابيين للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن يُعزى لمتغير (الكلية)؛ حيث تعاني كليات العلوم الطبيعية والرياضية من التحديات أكثر مما تعانيه كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد تفسر هذه النتيجة بطبيعة الكليات، وتكلفة التدريس، والتجهيزات، والمباني فيها، فالتدريس في تخصصات العلوم الطبيعية يحتاج إلى تجهيز مختبرات مزودة بأحدث الأجهزة، كما أن المختبرات بحاجة إلى تزويدها بالمواد المستخدمة في التجارب. وهذا الأمر ينسحب على كليات الرياضة، فإن التدريس قائم بالدرجة الأولى على تجهيز الملاعب باختلاف أنواعها، وتجهيز الصالات الرياضية والمساح. وكل ذلك يرتبط بالمعيق الأول وهو التحديات المالية، ونتيجة لها يظهر أن أعضاء هيئات التدريس في كليات العلوم الطبيعية يعانون التحديات أكثر من نظرائهم في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث إنهم في الغالب لا يحتاجون إلى أكثر من قاعات تدريسية - وهي موجودة ابتداءً - ومكتبات.

وربما يكون السبب في هذه النتيجة عائداً إلى أن البحوث التي تُجرى من أعضاء هيئات التدريس في كليات العلوم الطبيعية والرياضية تحتاج إلى تكاليف أكبر بكثير من البحوث التي تجرى من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبالتالي فهم يشعرون بالتحديات أكثر من زملائهم وبدلالة إحصائية. وقد يُعزى السبب في النتيجة الحالية إلى أن البحوث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس من كليات العلوم الطبيعية، والرياضية، تحتاج إلى عمل ميداني ومدد أطول من البحوث التي تجرى لكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهذا الأمر يزيد من وضوحه احتياجات البحوث إلى أدوات تكنولوجية حديثة، قد تكلف مؤسسة التعليم العالي مبالغ عالية قد لا تتمكن من تأمينها.

كما يتبين من جدول (13)، وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين المتوسطين الحسابيين للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن يُعزى لمتغير (الجنس)؛ وقد يعود السبب إلى أن أعضاء هيئة التدريس الذكور في جامعات الشمال يواجهون التحديات أكثر مما تواجه زميلاتهم. وقد تفسر هذه النتيجة من خلال البعد النفسي للمدرسات الإناث، فهن يحاولن أكثر من الذكور إيجاد حلول بالاعتماد على المواد الموجودة في البيئة التدريسية. وربما كان مستوى الدافعية التي تتمتع بها المدرسات الإناث أعلى وبالتالي لا يفكرن بلوم الواقع، بقدر العمل على حل المشكلات التي قد تعترضهن في مسيرتهن التعليمية. وربما كان السبب عائداً إلى أن رغبة أعضاء هيئة التدريس الذكور تفوق رغبة الإناث في تولي مناصب إدارية وقيادية، وبالتالي فإنهم يشعرون بالتحديات أكثر من زميلاتهم الإناث.

في حين يتبين من جدول (13)، وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن تُعزى لمتغير (الجامعة)؛ ولكون المتغير متعدد المستويات، فقد تم إجراء اختبار (Levene) للكشف عن انتهاك تجانس التباين من عدمه بين متوسطات التحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً لمتغير (الجامعة)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة له (أي اختبار Levene) ما مقداره (1.383) عند درجتي حرية (41 للبسط، و225 للمقام) بغير دلالة إحصائية؛ بما يفيد وجود تجانس في التباين، مما أوجب استخدام أحد الاختبارات البعدية التي تراعي تجانس التباين حيث تم استخدام اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية المتعددة؛ بهدف تحديد صالح أيٍّ من الجامعات كانت الفروق الجوهرية بين متوسطات التحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن، وذلك كما هو مبين في جدول (14).

#### الجدول (14)

نتائج اختبار Scheffe للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً لمتغير (الجامعة)

الجامعة	المتوسط الحسابي	العلوم والتكنولوجيا	اليرموك	آل البيت
Scheffe	3.677	3.677	3.889	4.274
العلوم والتكنولوجيا	3.677			
اليرموك	3.889	0.212		
آل البيت	4.274	0.598	0.386	

يتضح من جدول (14) ، وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً لمتغير (الجامعة) ؛ حيث يواجه أعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت من التحديات أكثر مما يواجهه نظراؤهم في كل من جامعتي (العلوم والتكنولوجيا، واليرموك) ، كما يواجه أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك من التحديات أكثر مما يواجهه نظراؤهم في جامعة العلوم والتكنولوجيا. وقد تفسر هذه النتيجة نظراً لموقع جامعة آل البيت الجغرافي، وحادثة عمرها مقارنة مع جامعتي اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وبالتالي لا تزال بحاجة إلى تركيز أكبر على الجوانب المتنوعة في الجامعة. إضافة إلى أن جامعة آل البيت قد يكون الإقبال عليها أقل من جامعتي اليرموك، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية؛ نظراً لموقعها وطبيعة البرامج فيها، وربما لقلّة الموارد المالية فيها، حيث تقتصر معظم المصاريف التي تنفقها الجامعة على المتطلبات الأساسية، وهذه النتيجة تأتي منطقية جداً. ولعل مجيء الصعوبات والتحديات التي يواجهها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك أكبر من زملائهم في جامعة العلوم والتكنولوجيا، نابع من الاهتمام الكبير بجامعة العلوم والتكنولوجيا، إضافة إلى أنها جامعة لديها من الاستثمارات، والمشاريع، والبرامج أكثر من جامعة اليرموك، مما يدر عليها دخلاً يساعدها في تجاوز الكثير من التحديات التي تواجهها الجامعات الأخرى. وتختلف نتيجة السؤال الحالي مع نتيجة دراسة (بني هاني، 2013؛ المومني، 2011) ، وتتفق مع نتيجة دراسة (مساعد، 2007) فيما يتعلق بأثر الجنس والجامعة، ونتيجة دراسة (الشقران، 2012) فيما يتعلق بأثر الرتبة الأكاديمية والكلية.

## التوصيات

في ضوء النتائج السابقة أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، منها:

1. زيادة الدعم المالي للجامعات من القطاعين العام والخاص، والاهتمام بتوظيف التكنولوجيا في تلك الجامعات.
2. العمل على المواءمة بين مخرجات التعليم العالي، واحتياجات سوق العمل الأردني.
3. توجيه أنشطة وبرامج الجامعة، والبحث العلمي لخدمة متطلبات مؤسسات المجتمع المدني.
4. زيادة الدعم المالي والمادي لأعضاء هيئات التدريس في مجال البحث العلمي.

## المراجع

1. بني هاني، ميساء حسن. (2013). درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأداء التدريسي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا الأردنية: المعوقات والمقترحات. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد الأردن.
2. جرادات، محمود. (2003). واقع البحث العلمي في الجامعات الحكومية وتوقعاته المستقبلية. مجلة العلوم التربوية، جامعة اليرموك (2): 139-170.
3. حلاوة، جمال و طه، نداء (2012). واقع الحوكمة في جامعة القدس. مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، (2): 81-96.
4. حماد، جعفر. (2014). الموازنة بين مخرجات التعليم التقني واحتياجات سوق العمل. استرجع في 7 تموز، 2014 من المصدر: [http:// www. abegs. org. com](http://www.abegs.org.com).
5. الربيعي، سعيد. (2008). " التعليم العالي في عصر المعرفة المتغيرات والتحديات وآفاق المستقبل". عمان: دار الشروق.
6. الربيعي، فلاح. (2008). مشكلة الموازنة بين مخرجات التعليم وشروط سوق العمل. استرجع في 11 اب، 2014 من المصدر: <http://www.ahewar.org/debat/show.art/>
7. الزبون، داهود سالم. (2011). المشكلات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر صناع القرار والخبراء التربويين. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد الأردن.
8. رزق، حنان عبد الحليم. (2008). "الجامعة الافتراضية وتحقيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي في ضوء بعض التجارب والخبرات العالمية". مجلة كلية التربية. جامعة المنصورة، (2) (86): 460-563.
9. السمكي، بسام فايز (2004) "مشكلات التمويل الجامعي ومقترحات لتطوير مصادره مستقبلاً في ضوء سياسة التعليم العالي في الأردن". أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد الأردن.
10. الشقران، عبد الله. (2012). درجة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى القادة الأكاديميين والإداريين في الجامعات الأردنية: المعوقات والحلول المقترحة.

- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد الأردن.
11. العباد، عبد الله حمد (2008). متطلبات تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي كمدخل لتطوير كليات التربية في الجامعات السعودية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
12. العبادي، هاشم و الطائي، يوسف (2011). التعليم الجامعي من منظور إداري قراءات وبحوث. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
13. عبد الحي، رمزي. (2005). التعليم العالي الإلكتروني محدثاته ومبرراته ووسائله. الإسكندرية: دار الوفاء.
14. عبد الحي، رمزي. (2012). "مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي في ظل التحديات العالمية". عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
15. محافظه، علي. (2001). التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع والطموح. عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.
16. مريزيق، هشام و الفقيه، فاطمه. (2008). قضايا معاصرة في التعليم العالي. عمان: دار الراجية للنشر والتوزيع.
17. موقع جلاله الملك عبد الله الثاني. (2014). رسالة جلاله الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء معروف البخيت حول التعليم العالي 7 شباط.  
استرجع في 17 آب، 2014 من المصدر: <http://www.kingabdullah.jo>
18. المومني، ماهر محمد (2011) "التمويل في الجامعات الأردنية الحكومية ومقترحات لتحقيق التمويل الذاتي". أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد الأردن.
19. ناصر الدين، يعقوب. (2012). واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط، من وجهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية العاملين فيها. جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
20. الهزاني، نورة بنت سعود. (1433هـ). تحديات تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر القيادات الإدارية والأكاديمية في جامعة الملك سعود. المؤتمر الدولي الثالث للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد.
21. وزارة التعليم العالي (2009). "قانون الجامعات الأردنية الرسمية: قانون رقم (23) لسنة 2009"، عمان وزارة التعليم العالي.

22. يحيى، نعيمة. (2011). متطلبات ومعايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. ورقة مقدمة إلى مؤتمر أنظمة إدارة الجودة الشاملة. عمان: جامعة الزرقاء.

### المراجع الأجنبية

1. Atkinson & Richard. C. (2000) . *The future Arrives First in California. Issues in Science & Technology.* 16 (2) : 45- 51.
2. Bauder,J. , & Emanuel, J. (2012) . *Wher Our Faculty Are: Emerging Technology Use and Faculty Information- Seeking Workflows. Internet ReferenceServices Quarterly.* 17 (2) : 65- 82.
3. Larsen, R. (2001) . *Lifelong Learning for Equity and Social Cohesion: A New Challenge to Higher Education. European Education,* 33 (4) : 28.
4. Mckeown. M. (2000) . *Financing higher education the new century: the second annual report from the states. (ERIC Document, ED443366) .*

**شعرية النص الترسلية  
في الرواية النسوية العربية  
رواية (بريد بيروت) لحنان الشيخ أنموذجا \***

**فهد إبراهيم سعد البكر \*\***

---

\* تاريخ التسليم: 2015 / 3 / 7م، تاريخ القبول: 2015 / 4 / 7م  
\*\* عضو هيئة تدريس / قسم اللغة العربية وآدابها / كلية الآداب والفنون / جامعة حائل / المملكة العربية السعودية.



## ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء بعض ملامح الشعرية التي قد يشي بها النص الرّسائلي في الرواية العربية بوصفه جنساً أدبياً نثرياً ، وقد جاء اختيار الرواية النسوية من خلال رواية (بريد بيروت) لحنان الشيخ؛ لاحتفالها بنصوص رسائلية مفعمة بالشعرية على نحو ما ستكشف عنه دراستي هذه، التي ستقوم على تمهيد موجز حول الشعرية ، وثلاثة محاور: يناقش الأول منها شعرية اللغة، ويتناول الثاني شعرية الصورة ، ويتحدث الثالث عن شعرية الإيقاع ، ويهدف هذا العمل إلى البحث عن عوالم الشعرية في النص الرّسائلي في رواية (بريد بيروت) لحنان الشيخ ، ثم خاتمة العمل ، ومصادره.

### كلمات مفتاحية

- النسوية = النسائية = الأنثوي.
- النص الرّسائلي = الترسلّي = الرواية الرّسائلية = الرواية الترسلية أو الترسلية = السرد الرّسائلي.
- الشعرية = الأدبية = الشاعرية = الشعرانية أو الشعرنة = الإنشائية = الجمالية.
- الأجناس المتخللة = تداخل الأجناس = حوارية الأجناس.

***The poetic narrative text in the in the Arabic female novel,  
Hanan Al- Shaykh's novel 'Bareid Beirut' as a model***

***Abstract:***

*This study aims to study the features of poetics that appear in the text messages in the Arabic novel. The female novel of Hanan Al- Shaykh 'Bareid Beirut' was chosen because it had a lot of messages that express this poetic sense in the novel and the women writing deals more with these messages in novels. This study starts with a brief introduction on the poetics followed by three axes. The first axis talks about the language poetics (words and structures) , the second discusses the image poetics (Similes and metaphors) and the third discusses the rhythm poetics (music words) . Finally, there is a conclusion and the sources.*

■

## مدخل مُهدد

يمكن القول بأن الشعرية علمٌ حديث الاهتمام قديم النشأة ، فهو ليس بجديد على ساحة النقد، إذ مهّد له أرسطو منذ الأزل<sup>(1)</sup> وتنبه لآثاره كثير من العرب قديما، أمثال: عبد القاهر الجرجاني<sup>(2)</sup> (471هـ) ، وابن الأثير الكاتب<sup>(3)</sup> (637هـ) ، وحازم القرطاجني<sup>(4)</sup> (684هـ) ونحوهم ، وإن كان لفلاسفة العرب كالفارابي ، وابن سينا ، وابن رشد حديث عن الشعرية ليس هذا مقام عرضه<sup>(5)</sup> إلا أن الشعرية في عصرنا الراهن سلكت مسالك متنوعة، ولاسيما عند الغربيين أمثال الروسي (ميخائيل باختين) ، و (رومان ياكبسون) ، والفرنسي (جيرار جينيت) ، و (جان كوهين) ، والفرنسي البلغاري (تزفيتان تودوروف) ونحوهم.

وقد وضع الروسي (رومان ياكبسون) حدا مناسباً للشعرية في كتابه الشهير (قضايا الشعرية) حيث قال: «يمكن للشعرية أن تُعرّف بوصفها الدراسة اللسانية للوظيفة الشعرية في سياق الرسائل اللفظية عموماً وفي الشعر على وجه الخصوص»<sup>(6)</sup> وقد لفت في هذا المجال إلى أهم الوظائف التي يمكن أن تؤدي أغراضاً شعرية ضمن النسيج الإبداعي الذي تحويه الأعمال الأدبية بشكل عام.

والشعرية- بحسب فتحي خليفي- علم قد يكون موضوعه الأدبية ، أو علم موضوعه الشعر، أو علم موضوعه النصية المتعالية<sup>(7)</sup> ، وعلى الرغم من هذا الاتساع في مفهوم الشعرية فإن بعض الغربيين (جان كوهين مثلاً) قد ضيق مدلولاتها في نطاق الشعر ، وحصر أفقها فيه.<sup>(8)</sup>

إن الوظيفة الشعرية في أي نص هي إحدى وظائف الاتصال التي يمكن بها توجيه أي فعل من أفعال التواصل اللفظي ، وعندما يتم التشديد على الرسالة لحسابها الخاص، عوضاً عن أي فعل آخر، من الأفعال الأساسية المكونة للتواصل اللفظي، يكون لهذا الفعل بالأساس وظيفة شعرية، وخصوصاً تلك الفقرات السردية التي تتركز على الرسالة وتشد على وجودها المادي.<sup>(9)</sup>

وتقوم الشعرية في تحليلها للنص الأدبي على أسس بلاغية تعد عماد الشعرية وقوامها كدراسة المجاز المرسل ، والاستعارة ، والكناية ، والطباق ، والمبالغة ، وقد ألمح (تودوروف) إلى تلك الأسس في كتابه (الشعرية)<sup>(10)</sup> كما أن النسيج النحوي بتركيباته اللغوية ، والصرفية والمعجمية له أكبر الأثر في إثراء الشعرية على النص الأدبي كما بين ذلك ياكبسون<sup>(11)</sup> وعلى هذا الأساس النحوي ظهر اهتمام بالشعرية التوليدية، التي

هي حقل معرفي وسيط بين النظرية النحوية التوليدية ، أو الإبداعية ، والنظرية الأدبية الأغراضية (12) .

ولئن كان مدلول (الشعرية) يوحي بميلها إلى الشعر (13) أو لنقل تأثرها به دون النثر، فإن جانب دراستها في النثر قد يكون قليلا إذا قورن بالشعر ، لكن ذلك لا ينفي الصبغة الشعرية عن النثر المتعدد الوجوه (خطابة- رسائل- مقامات- مقالات- روايات..) ونحوها ، ولهذا فإن شعرية النثر أمر قد يتفاوت تألقا وجمالا بحسب الجنس الأدبي المطروق، فليست الشعرية في الخطب كالشعرية في المقامات ، وليست الشعرية في الرسائل كالشعرية في المقالات ، ونحو ذلك ، صحيح أن وظيفتها لغوية لسانية ، ومجالاتها بلاغية إلا أن للجنس الأدبي ، بل والجانب الغرضي دوره في شعرية النص ، هذا إذا أدركنا أيضا أن النثر أرحب أفقا من الشعر في تلقفه للأجناس المتخللة داخل النص.

لقد تنبه (باختين) إلى دراسة الشعرية في الظاهرة النثرية، من خلال تطبيقه على الرواية في مؤلفه (شعرية دستوفسكي) ، وهو وإن أقام كتابه ذلك على ترسيخ مفهوم أوضح للحوارية إلا أنه ألمح إلى بعض أشكال الشعرية داخل التصور الحوارية، الذي هو تحول صائر عن الشعرية (14) وقد قام الباحث التونسي فوزي الزمري أيضا بالتطبيق على مثل هذا الشكل في دراسة قام بها على بعض مظاهر الشعرية في الرواية العربية. (15)

ويلاحظ الاهتمام بالنص الروائي أكثر من غيره في دراسة آثار الشعرية ، ولعل ذلك معزوا إلى حجم النص الروائي الذي يسمح بتلاقي أجناس أدبية متنوعة في رواها النصي الذي يلفها ، إلا أن ذلك لا يعني صعوبة دراسة الشعرية في أجناس النثر الأخرى كالخطابة (16) على سبيل المثال ، أو الرسائل (17) .

ولأن المتن الروائي تتلاطم فيه الأجناس الأدبية محدثة تفاعلا أحيانا، وتصارعا أحيانا أخرى، بدا لنا اختيار النص الترسلية بوصفه أوضح الأجناس من حيث المقصدية الخطابية التي تعبر عن أعمال التواصل اللفظي بين المتكلم والمخاطب والغائب ، ولئن تعددت وجوه النص الترسلية في الرواية العربية بين نص يكتب في الرواية (18) أو فصل كامل يقوم على الرسائل (19) أو رواية عمادها الرسائل (20) فقد جاءت رواية (بريد بيروت) لحنان الشيخ بوصفها رواية رسائلية نسوية تنضح بالشعرية من الروايات التي يجدر الوقوف عندها نقدا وتحليلا.

ولا يكفي المقام لعرض أهمية دراسة الرواية النسوية وبادياتها ، وأشكال إبداعها ولعل الشعور بالدونية والاضطهاد ، وتقليل كل ما تنتجه المرأة مقارنة مع الرجل هو سبب رئيس لخفوت الصوت النسوي في الإبداع الأدبي عامة والروائي خاصة (21) لذلك فقد

تضافرت الرسالة والصوت الأثوي في تعبيرهما عن هموم الذات بأدق تفاصيلها، فكان الإنتاج الأثوي مع الرسالة معبراً عن لون أكثر أدبية انطبعت بها الرواية في الوطن العربي ، ولعل رواية (بريد بيروت) يكشف عن مثل هذا الأثر الشعري.

ولقد قام هذا البحث على تمهيد وثلاثة مباحث ، وخاتمة ، فناقش التمهيد الشعرية وارتباطها بالجانب النثري ، وبخاصة الحديث ، ثم تحدث المبحث الأول عن شعرية اللغة ، ثم تناول المبحث الثاني شعرية الصورة ، وتطرق المبحث الثالث لشعرية الإيقاع ، ثم خاتمة البحث ، ومصادر الدراسة ومراجعتها.

## المبحث الأول

### شعرية اللغة في رواية (بريد بيروت) لحنان الشيخ

تدهشنا الرواية في مستهلها بأسلوبها الرسائلي الذي يذكرنا بما كانت تبده (مي زيادة) في أسلوب رسائلها رغم اختلاف في الموضوع، والغرض، والجنس الأدبي المطروق، ويلاحظ تأكيد الكاتبة على هذا الأسلوب الترسلّي (الحديث) بعنونها لفصول الرواية من قبيل قولها: « عزيزتي حياة- عزيزي ناصر- عزيزتي بيلي هوليدي- عزيزتي جدتي- عزيزي جواد... » (22).

ويمكن تناول شعرية اللغة في النص الترسلّي داخل رواية (بريد بيروت) من خلال ظاهرتين هما:

#### 1. شعرية المفردة:

ويمكن النظر إليها من خلال المعجم الذي تنطق به ألفاظ النص ، وهو معجم النص الترسلّي الذي قامت عليه هذه الرواية ، ويمكن القول: بأنه قد حظي بأشكال عديدة، ومتنوعة أسهمت في إضفاء صبغة شعرية على النص ذاته من جهة ، وعلى الرواية بشكل عام من جهة أخرى ، ولعلنا نتناول بعضاً من تلك الأشكال وفق ما يلي يأتي:

#### ■ المعجم الجمالي:

مثلاً يضم ألفاظاً تشعر القارئ بأن الكاتبة تستهدف إضفاء مسحة شعرية على نص روايتها من خلال اختيارها لهذه الألفاظ ، ففي رسالتها الأولى إلى (حياة) استخدمت مفردات من قبيل: (لوحة- رسام- الفسيفساء- الحرير- الزهور- الأنهار- الشلالات- الموسيقى- الربيع- الياسمين) وقد كررت الكاتبة ألفاظاً مثل (الفسيفساء- الحرير) حتى لكأنك تجدها في كل فصل وكأنها جزء من الأحداث التي ترسمها ، تقول مثلاً: « وكان

الربيع قد أتى ، وقلت للبرعم: (ما تاخذني يا صغير) ثم فتحت وريقاتها...» (23).

إن ورود هذه المفردات اللفظية في هذا المعجم تعطي تصورا بالغا يشير إلى اهتمام الكاتبة بانتقاء ألفاظ شعرية تحرص عليها ، وهي ألفاظ تقرب من وصف الطبيعة، حتى يخيل للمطلع أنه أمام قصيدة أندلسية في وصف الربيع ، وشواهد ذلك كثيرة.

#### ■ المعجم الأنثوي:

وتظهر تلك المسحة من الأنوثة في الرواية ماثلة بجلاء، لاسيما ونحن ندرس رواية تمثل الصوت النسوي فقد اهتمت الكاتبة اهتماما بالغا بهذا المعجم؛ فظهرت في روايتها ألفاظ مثل: (الكحل- الحناء- الفستان- الشعر- العباءة- تاء التأنيث- البنات..) وقد تكررت ألفاظ كثيرة في الرواية مثل (الشعر- الفستان) ، وهو ما يؤكد إصرار الكاتبة على النزوع بالذات الأنثوية إلى حيث الظهور والتألق ، تقول مثلا: « تمسك شعري قائلة: يا الله (...). ينهض جدي ويقرب من جهينة ويمسكها من شعرها (...) إذ كان شعرها الطويل يصل إلى ما تحت الخصر...» (24).

وينبغي التنبيه إلى أن مثل هذه الألفاظ الأنثوية إنما تدعم توجه البحث في تخصيصه الرواية النسوية بالدرس.

#### ■ المعجم الزمني:

ومن المعاجم التي يمكن التوقف عندها ، ورصد بعض آثارها ذلك الملفوظ الزمني الذي يسهم في صنع خطاب الحكاية، فقد انتشر في رواية بريد بيروت بشكل مؤثر ، فهو بالإضافة إلى كونه يشارك في صنع الحدث يعطي الحكاية انطباعا شعريا ، كما في ألفاظ (الصباح- الغروب- المساء- الليل- السهر- الفجر...) تقول مثلا: « تنهضين متلذذة في الصباح ، فأسمعك تخاطبين الشمس أو الغيوم من نافذتك (...) وكان فضول زمزم عظيما لأن تبقى مستيقظة حتى الساعات الأولى من الفجر» (25).

والمعاجم في الرواية قد أسهمت- بألفاظها الجميلة - في رفع مستوى الشعرية فيها وهي كثيرة لو أردنا تصنيفها وإحصاءها ، ويكفي الإشارة إلى بعض منها للتعبير عن شعرية المفردة.

#### 2. شعرية الجملة:

ويمكن النظر إليها من خلال بعض الظواهر البلاغية المتعلقة بالتركيب ، ولعلنا نركز على بعض الظواهر البلاغية التي ألفيناها ذات لون شعري منعكس على النص الترسلّي، الذي تقوم عليه تلك الرواية ، وعلى الرواية بوجه العموم ، فمن ذلك:

### ■ التقديم والتأخير:

قد يفصح التقديم والتأخير بوصفه مبحثاً بلاغياً عن جمالية شعرية تتحقق في الخطاب؛ فهو يجعل الأساليب في هذه الحال تعدل عن اللغة النفعية إلى اللغة الإبداعية كما يقول د. محمد عبد المطلب<sup>(26)</sup> ويمكن ملاحظة ذلك مثلاً في تقديم الخبر على المبتدأ، أو المفعول به على عامله، أو الفاعل على الفعل، أو نحو ذلك، ولعل تلك الأمارات البلاغية تظهر في أجزاء كثيرة من رواية (بريد بيروت) فالتقديم والتأخير نجده في غير موضع، فمن ذلك مثلاً قولها: «تعودين أنت أيتها الحرب وأنت تلبسين حلة تناسب القرية وتدخلين أبوابنا، وتوَكِّدين لنا بأنك طبعاً موجودة رغم الشعور بأن القرية تبدو مستأنسة بنفسها، منفردة كأنها أحاطت نفسها بسياج لا دخل للحرب بها»<sup>(27)</sup>.

إن القارئ لهذا النص منذ بدايته (تعودين أنت أيتها الحرب) يجد نفسه وكأنه أمام مطلع قصيدة من قصائد التفعيلة، فتقديم الفعل (تعودين) يعطي انطباعاً بلفت الانتباه وجذب الأسماع إلى قرع طبول الحرب مرة أخرى، وفي هذا تأكيد على أن الحرب كَرَّ وِفْرَّ، وأن إدارها قد يكون سبباً في إدارها، فكل تلك الدلالات يمكن أن نجنيها من تلك الظاهرة البلاغية، وشواهد ذلك كثيرة في الرواية.

ومن جماليات شعرية الجملة التي نلمحها في رواية (بريد بيروت) تقديم الجار والمجرور على ما بعده من قبيل قولها: «من جديد أهزّ رأسي كما يهزّون رؤوسهم»<sup>(28)</sup> وقولها: «في قلب السهل مشينا، بعد أن تركنا الحارات الفوقية»<sup>(29)</sup>.

ففي تقديم الجار والمجرور هنا على ما بعده ما يوحي بشعرية الجملة؛ إذ إن في قولها (من جديد) ما يتناسب مع الجودة التي دائماً ما تكون لها الصدارة في بحث الإنسان عنها، وطلبه لها، كما أن قولها (في قلب السهل) استهلال ومفاجئة.

### ■ التكرار:

يعد ترديد بعض الصيغ اللفظية أمراً ينبغي التنبيه له في بعض الروايات، لاسيما أن تكرار جملة أو لفظة لا يعني أن تكون عابرة، بل إن ذلك التكرار قد يسهم في استظهار شعرية مختبئة وراء ذلك الترداد اللفظي<sup>(30)</sup> وحينئذ يعبر مثل هذا الأثر الصوتي واللفظي عن نفسية المبدع وما قد ينضح به خطابه، فيضفي على الخطاب بذلك التتابع مسحة شعرية، وقد أصر (ياكسون) على أهمية ذلك التكرار ووظيفته وذلك في (مثال الغراب)<sup>(31)</sup>.

تقول حنان الشيخ في أحد مقاطع الرواية: «رغم أنني لا أجد حلاً سوى الحقد على الجميع، إلا أنني كالرهبان لا أجد بداً من إكمال روتين الأيام غير المريح، فأقرأ وألعب الورق

ويصيبني الملل من القراءة والهم من الشطرنج ، أجدني ألعب مع ورق اللعب وحدي ، أبصر بين أرقامه صورة ، أصدقها ولا أصدقها»<sup>(32)</sup> ويلاحظ تردد جمل مثل (لا أجد) و (ألعب الورق) و (أصدق ولا أصدق) وهي جمل بتكرارها تحدث إحساسا بالضيق والتبرم.

### 3. الجمل الاعتراضية:

ويمكن أن تعبر الجمل المعارضة عن شعرية للوصف الذي يندرج في نسقها إذا أدركنا ذلك الاستطراد والاسترسال الذي تنطلق منه ، وهو الذي يتيح لها مجالا وإن كان محدودا للانطلاق في الوصف والسرد ، من ذلك قولها: « تقولين لي - ووجهك الأبيض الشاحب لا يعكرك سوى شريان أزرق وسط جبينك - : الطبيعة يا مهجة فؤادي... »<sup>(33)</sup>.

ففي هذه الجملة المعارضة كشف عن الحال ، ووصف لتلك الهيئة حتى لقد مدّت تلك الجملة نفسا سرديا في رسم صورة ذلك الشحوب الذي يعتري وجهها ، وكأن هذه الجملة المعارضة أصبحت معرضا لاستعراض الألوان ، وهذا أمر لا بد يقلب على النص والرواية في جعل الوصف والسرد مصطبغا باللون الشعري.

وشعرية اللغة - سواء على نطاق المفردة أو الجملة - يمكن دراستها في آفاق أوسع وأشمل ، ولكن لضيق المقام اكتفينا بالاستشهاد على بعض النماذج.

## المبحث الثاني

### شعرية الصورة في رواية (بريد بيروت) لحنان الشيخ

يمكن النظر إلى شعرية الصورة في النص الترسلية داخل هذه الرواية من زوايا عدة، من أهمها: الصورة المجازية، والاستعارية، والتشبيهية، والكنائية، وهي صور بيانية عادة ما تضيف على النص طابعا أدبيا يميزه ، ويعطي من شعريته ، ويمكن الإلماح إلى أبرز تلك الصور كما يلي يأتي:

#### 1. الصورة المجازية:

تعد الصورة المجازية<sup>(34)</sup> مهمة في كشف الأثر الجمالي للغة ، ولعل الشعرية - كما يقول أحمد مطلوب - لا تتحقق في التفسير الحرفي ، وإنما في التفسير المجازي من خلال البلاغة التي هي أهم وسائل دراسة الشعرية<sup>(35)</sup>.

والصور المجازية من أكثر الأشكال انتشارا في النصوص ، ولكنها لا تعبر عن شعرية ما لم يكن المبدع قادرا على الإمساك بزمامها وترويضها فيما يخدم النص، ويعطي من قيمته الأدبية ، ولعل رواية حنان الشيخ تطفح بمثل هذه الصور البيانية التي أكسبت النص



رونقا وبريقا ، انظر مثلا هذه العبارات: « السفن تهرب كأنها لم تعد على سطح البحر » (36) (37) « فإن شعورا خفياً سعيدا تسلل إلي.. » (38) « يتجه نظري إلى الأفق ، والهضاب الوعرة تمتد عند ناظري » (39) ونحو ذلك.

إن عبارات بيانية كهذه أضفت لونا شعريا على النص جعلته يظهر بثوب أدبي قشيب؛ فالسفينّة مثلا لا تتحرك بذاتها ، فلا تهرب ، أو تطل ، أو تقترب ، أو ترسو ، لكن الكاتبة جعلتها كذلك ، فخلقت منها حركة ، وأحدثت فيها حياة جديدة ، وذلك لعلاقة من العلائق المجازية التي لا تستخدم المعنى قصدا ، ولكن تعبر عنه بوسيلة تكمن وراءها أسرار كثيرة من جمالية العبارة وأدبية الأسلوب.

## 2. الصورة الاستعارية:

ومثل ذلك حين تطالعنا أساليب بيانية استعارية فإن الكاتبة تهدف من خلال ذلك إلى تكثيف الشعرية في نص رسائلها ، ولقد كشفت الاستعارات التي ضج بها النص الترسلّي في هذه الرواية عن شعرية الصورة التي كانت ترسمها حنان الشيخ ، وتبدعها في روايتها تلك ، حتى لقد غدت تلك الصور أشبه باللوحات الفنية التي تزين نص الرواية ، وتبرز شكله الجميل ، تقول مثلا: « أنتقل من غرفة مكتبك حيث شريط اللمبة الحزين المتدلي من السقف إلى ركوة القهوة الوحيدة » (40).

وتقول في موضع آخر: « وعندما لم تفتح لي الباب ، توقف نظري على لونه ، توقف سمعي على دقات يدي.. » (41).

فرسم صورة الحزن ل (شريط اللمبة المتدلي) من السقف نحو ركوة القهوة فيه تجسيد للجماد ، وتشخيص لغير الناطق ، وكأن الكاتبة تريد إلباسه ذلك الشريط عاطفة لا توجد إلا في الإنسان ، فالحزن بات مظهرا في الجماد المتعاطف مع موقف الحزن الذي رسمه الكاتبة في ذلك النص ، كم أن (توقف النظر والسمع) فيه تجسيد هو الآخر لغير المحسوس ، وكأن السمع والبصر شخصان يسيران ويتوقفان فجأة ، وهنا نلمح رقة المشاعر ، ودقة العاطفة التي قد تنبع من الأحاسيس الأنثوية تجاه تصوير الجزئيات السهلة ، وتحويل الصامت الجامد (غير الناطق) إلى متحرك متفاعل ناطق.

ويلاحظ أن الأسلوب الاستعاري قد أضفى لونا شعريا جميلا في مثل هذه الأساليب ، وهو ما يجعل النص الروائي يحتفي بلونه الشعري الذي يميزه ، بل إنك قد تجد الاستعارة لا تمنح شعرية للصورة وحسب ، بل حتى للغة ، ولذلك لا غرابة أن تتصارعان في نص واحد على نحو قولها: « الشمس تكاد تغطس في البحر أو ما وراءه... » (42).

فتقديم لفظ (الشمس) واستعارة صورة الغطس لها مما يعلي من بريق هذه العبارة،

ويزيد في أدبية النص.

### 3. الصورة التشبيهية:

ولعل من أكثر الأساليب الناهضة بأدبية النص الترسلي في هذه الرواية تلك التشبيهات التي تنتشر في كل جزء من أجزاء الرواية ، وهي لكثرتها لا تكاد تحصى لكننا نشير إلى بعض منها ، كقولها مثلا: « إذ ينتفض القلب كأنه يرقص يمينا وشمالا وهو يبحث عن أخرى ، عندما كانت تطول مدة عذابه كنت تواسينه ، وكأنك تهبطين بالسيف على عواطفه الرقيقة » (43).

وفي موضع آخر وفي لوحة شعرية جميلة تقول: « رأيت كوزا من التين الأسود وحيدا تحمله شجرة تين منحنية كأنها تئن من التعب، تفرد أوراقها العريضة الصامتة المتعثرة بالغبار، شعرت أنها تنظر لي بحزن من غير اتهام» (44).

فلا شيء أجمل من تلك الأوصاف التي تبعث على أدبية العبارة من جهة ، وشعرية المعنى من جهة أخرى؛ فانتفاض القلب وتشبيهه تلك الصورة بالرقص ذات اليمين وذات الشمال ، وتصوير الهبوط بالسيف حين يهوي قاطعا ، كلها أوصاف متناغمة مع حال المكتوب إليها ، وكأنها وسيلة لتسليتها وإنقاذها من حدة المعاناة.

### 4. الصورة الكنائية:

وقد تأتي الكاتبة بالكناية في أضربها الثلاثة (التعمية- العدول- التفخيم) (45) ولعلنا نأخذ واحدا منها تطبقا على تلك الرواية ، فقد وجدنا في بعض نصوصها تفخيما وتعظيما من شأنه أن يحدث نوعا من المبالغة كما في قولها على سبيل المثال: « بلغت لساني حتى وصل أمعائي » (46).

فبلغ اللسان هنا- في هذه الصورة- تعبير أطلقتها الكاتبة ليس للإشارة إلى التلثم ، بل كناية عن شدة الخوف والهلع الذي أصابها من هول الموقف ، فهي لا تريد الكلام بعد الشعور بالخطر ، بل تريد قطع كل ما يؤدي إلى الكلام حذرا وخوفا؛ من هنا كانت الكناية واصفة لموقف يبرز صورة الخوف في أقصى حدودها، وهي أن يصل اللسان إلى الأمعاء بسبب الرهبة والخوف.

ومثل ذلك قولها في موضع آخر: « بل أقارن بيروت الماضية التي بهرت الضرير بأصواتها ، وأفقدت المبصر نظره » (47).

وواضح من هذه الصورة أنها كناية عن جمال تلك المدينة الساحرة (بيروت) ، وفي ذلك تفخيما لها ، وتعظيما لزينتها.

إنّ شعرية الصورة في النص الترسلّي الذي أقامته حنان الشيخ في نسج روايتها يقوم دليلاً على شعرية ذلك النص من جهة ، وجمالية تلك الشعرية في الأنموذج السردّي من جهة أخرى ، كما أنه يعطي انطباعاً عن شعرية بعض الألوان النثرية الحديثة، كما هو واضح مثلاً في ذلك التلاقح بين الرسالة والرواية الذي رأيناه في (بريد بيروت) ولأنّ المقام يضيق اقتصرنا على ذكر شواهد محدودة تعبر عن شعرية الصورة الفنية للاستئناس بها على كشف شعرية النص الترسلّي ، وكذلك شعرية الرواية بوجه عام.

## المبحث الثالث

### شعرية الإيقاع في رواية (بريد بيروت) لحنان الشيخ

تعد ألفاظ التجنيس والمقابلة ، والجمل المسجوعة والموزونة من الظواهر الإيقاعية التي تلمح في رواية (بريد بيروت) ، وهي ظواهر تأخذ بيد النص نحو شعرية أخرى يمكن نعتها بالشعرية النغمية ، أو شعرية الألحان اللفظية ، وهي مما يزيّن النص ويحسنه ، فيغدو أكثر أدبية وجمالاً ، وبخاصة في المجال النثري الذي يتعطش إلى مظاهر الإيقاع أكثر من الشعر؛ ذلك أن الشعر بطبيعته قائم على الوزن والسجع (القافية) ، بينما النثر ينشد النغم في الألفاظ والجمل للتخلص من رتابة الشرح، أو النثر العادي، وليكون نثراً شعرياً أدبياً جميلاً ، ولذلك تحدث أدونيس عن أهمية الشعرية في التشكيل النثري الحديث، حيث أشار إلى أهمية ازدواج الألفاظ، وتوازن الأجزاء والفواصل ، وما للإيقاع من أثر على الشعرية (48) .

ويمكن تلمس الظواهر الإيقاعية في نص الرسالة ضمن رواية (بريد بيروت) وفق نقاط أربع:

#### 1. الموازنة بين الأسجاع:

الموازنة بين الجمل ، والمزاوجة فيما بينها ، وختمها بالأسجاع أثر من الآثار الإيقاعية التي نلمحها في رواية حنان الشيخ ، وهي بذلك تكسب النص شعرية واضحة بفعل ذلك التوازن ، تقول مثلاً: « ينام في السرير منادياً ، شاكياً ، ماداً يده إلى قلبه ، اعتدنا عليك تطمئنينه مبتسمة بأنه سيشفى هذه المرة ، تبشيره بأنه لا بد أنه سيقع في حب أخرى ككل مرة.. » (49) .

وقد يأتي الإيقاع من باب المقابلة التي تسهم في شعرية المعنى ، من ذلك مثلاً قولها: « وكان الفضول يأخذني لأفتح صندوقك الصغير ، رغم أن كل الذي أراه لا يتبدل ، لا يزيد ولا ينقص.. » (50) .

فالتقسيم الذي تتعمده الكاتبة يجعل العبارات والجمل أكثر توازنا ، هذا بالإضافة إلى كونها مسجوعة كما في (هذه المرة - ككل مرة) كما أن ذلك التقابل (لا يزيد ولا ينقص) أيضا يمد اللفظ والمعنى بأدبية تعطي النص شعرية مغايرة.

## 2. المجانسة:

تعد المجانسة بين الألفاظ داخل النسق الذي تكتبه حنان الشيخ من الظواهر اللافتة للانتباه ، ويعد الجنس بأنواعه ملمحا إيقاعيا يزيد في شعرية النص وأدبية المكتوب ، وقد لمحناه في هذه الرواية بشكل كثيف ، تقول مثلا في أحد مقاطع الرواية: « ويقلب صفحة جديدة ، يطمرك تحتها ويمطرني أيضا ، يطمر الأراضي ، ويطمر الماضي... » (51).

فالألفاظ (يطمر - يطمر - يطمر - يطمر) أفعال متجانسة تجانسا تاما ، وناقصا كما أن لفظتي (الأراضي - الماضي) أسماء متجانسة تجانسا ناقصا ، وقد وفقت الكاتبة في المزوجة بين تجانس الأفعال ، وتجانس الأسماء ، وهذا ما جعل النص يظهر بشكل أدبي ملفت؛ إذ جمعت تلك الألفاظ المتجانسة بين حركية الأفعال ، وثبات الأسماء ، وقد أثر ذلك على الحدث إذ أكسبه نوعا من التحرر والانطلاق.

## 3. الازدواج والتساوق:

إن ازدواج الألفاظ وتتابعها في نسق تراتبي ينتظمها أثر نكاد نلمحه في غير موضع ، ولعل هذا يوحي بأن الكاتبة تحرص عليه وتقصد إليه ، تقول مثلا: « فأخذت تصيح في زمزم (52) تضرب الأرض ، تصيح في جدّي ، تدخل غرفتي... توجه اللوم.. » (53).

فتساوق مثل هذه العبارات يسهم في شعرية النص ، ويشارك في نمو الأحداث وتحركها ، وهو ملمح آخر ينبغي التنبيه إليه ، والوقوف عنده لمن أراد الغوص في أسرار السرد داخل هذه الرواية ، وبخاصة في مجال دراسة الحكاية والخطاب.

## 4. التقسيم والتعداد:

ثمة ملمح إيقاعي آخر نختم به وهو ذو صلة قريبة فيما ألمحنا إليه سلفا ، ذلك هو التقسيم الذي تحرص الكاتبة من خلاله إلى تكثيف المشاهد وتضخيمها كما في قولها مثلا: « نحن في الحرب نعم ، نحن في حرب مدافع ، حرب عصابات ، حرب أديان ، حرب سياسة ، حرب أموال... » (54).

إن مثل هذا التعداد ، وترديد العبارات ، وتقسيمها كفيلا بكشف النغم الصوتي الذي يفوح به النص ، وبخاصة إذا كان متلائما والحال التي يصفها ، فرحا أكانت تلك الحال أم حزنا ، أم نحو ذلك ، على أن هذا التقسيم قد يتعاقد مع ازدواج الجمل وموازنتها وترتيبها

كما نجد ذلك مثلاً في مستهل الفصل (عزيزتي بيروت) حيث تقول: « انتبهت أن لديك سماءين: لأنني أخذت أراك بعيني جواد: سماء من أشرطة الهاتف والكهرباء الممتدة من كل صوب كأنها خيمة من خيوط العناكب ، وسماء أخرى عالية فيها النجوم متألئة... » (55).  
فالتقسيم هنا أسهم في جعل الجمل متوازنة من حيث التنوع اللفظي ، ومن حيث الحجم الخطابي ، كما أسهم ذلك التقسيم والتعداد في تنظيم الأفكار من ناحية ، وترتيبها من ناحية أخرى ، والأمثلة على ذلك في الرواية عديدة.

## خاتمة

ما زالت دراسة الشعرية في النثر العربي القديم والحديث بحاجة إلى أبحاث معمقة، وعلى الرغم من أن دراسة مظاهر الشعرية على الصعيد الشعري لا يمكن مقارنتها بالصعيد النثري، إلا أن في النثر الحديث على سبيل المثال (الرواية) مجال واسع لاستكناه أسرار الشعرية وجمالياتها كنموذج لشعرية النثر العربي الحديث ، ولا يعني ذلك أن النثر العربي القديم لا يمكن النظر إليه من الزاوية الشعرية بل على عكس ذلك ، فإن لدينا في رسائل القرن الرابع الهجري على سبيل المثال ، وفي المقامات أيضاً ما يمكن أن نبحت فيه عن شعرية وافرة للنثر القديم.

ويبدو أن ثمة صعوبات، أو لنقل معوقات لدراسة الشعرية الحديثة كما ألمح (تودوروف) ، فالشعرية الحديثة ما تزال في بداياتها ، وما يزال تقطيع الحدث الأدبي الذي نجده فيها إلى الآن غير متقن وغير ملائم ، يضاف إلى ذلك أن الشعرية تتطلب أحياناً - على حد تعبير (ياكسون) اهتماماً بعلم اللغة ، وشعر النحو ، ونحو الشعر ، والتعرف إلى المعجم والصيغ والدلالات النحوية والصرفية والبلاغية ، ثم إن الشعرية في الإطار الواحد تتطلب درسا أعمق ، ما بين شعرية الألفاظ مثلاً ، وشعرية التراكيب ، وشعرية الصورة ، وكل هذا مما يصعب من دراسة الشعرية في مجال محدد ومحصور.

ولعل من أهم ما يمكن الإشارة إليه في دراسة الشعرية، هو أهمية ربط النظريات النقدية الحديثة بالإبداع الروائي المتدفق ، ومحاولة استكشاف الأسس النقدية، والأصول الرئيسية في دراسة أشكاله وظواهره ، والإفادة من علوم البلاغة واللسانيات ، وتطبيق ذلك على الشعر والنثر ، والنثر الحديث بوجه الخصوص.

وقد حاولنا في هذا البحث أن نأخذ نموذجاً من التعالق النثري الحديث بين الرواية والرسالة؛ لنبحث من خلاله عن شعرية الأجناس المتخللة في الرواية ، فاخترنا النص الترسلّي داخل رواية (بريد بيروت) لحنان الشيخ كأنموذج للرواية النسوية العربية، ولعل

في تعمد اختيار الرواية النسائية ما يتناسب مع نص الرسالة: إذ إن الرسائل أقوى- في نظري- للتعبير عن الأفكار التي تخالج الوجدان ، وهي مستودع لكثير من الأسرار؛ لذلك يلجأ الكاتب أحيانا لها من باب التنفيس ، وقد رأينا أن الأنثى بما تحمله من رقة في المشاعر أكثر لجوءا من الرجل في استخدام الرسالة كوسيلة للتنفيس ، لذلك نلمح الحرص على انتقاء اللفظ والمعنى ، يضاف إلى ذلك أن كثيرا من الكاتبات تلجأ إلى استخدام الرسائل في الروايات من هذه الزواية ، وتترزين الرواية حينها بوشاح شعري ، ولو أردنا حصر أسماء الروائيات لطال بنا المقام ، ولكن نذكر بشكل عابر (أحلام مستغانمي في ذاكرة الجسد ونسيان- رجاء بكرية في امرأة الرسالة- رجاء الصانع في بنات الرياض- وغيرها) .

لذلك حاولنا تلمس المواطن الأدبية في هذه الرواية فبدأنا بتمهيد حول الشعرية ومفهومها ووظائفها ، وما تقوم عليه ، ثم عرضنا لشعرية اللغة في المبحث الأول من حيث شعرية المفردة ، وشعرية الجملة ، ثم عرضنا لشعرية الصورة في المبحث الثاني فتطرقنا لتنوع الصور المجازية ، والاستعارية ، والتشبيهية ، والكنائية ، وختمنا بشعرية الإيقاع من خلال التعرف إلى بعض الظواهر الإيقاعية كالسجع ، والجناس ، والازواج ، والتقسيم. والله موفق والهادي ، وصلى الله على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## الإحالات المرجعية:

1. ينظر على سبيل المثال كلام أرسطو حول اللغة الشعرية وبلاغة الأسلوب في كتابه (فن الشعر) ترجمة: د. إبراهيم حمادة ، د. ط ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر د. ت ، ص 185 – 192.
2. يقول الجرجاني في فصل (القول في التقديم والتأخير): ” هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف بعيد الغاية ، لا يزال يفتقر لك عن بديعة ، ويفضي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ” عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر ، القاهرة ، جدة ، مطبعة المدني ، دار المدني ، ط / 3 ، 1413هـ / 1992م ، ص 106.
3. ينظر: ابن الأثير ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد صيدا- بيروت المكتبة العصرية ، د. ط ، 1420هـ / 1999م ، ج 2 ، ص 35.
4. ينظر: حازم القرطاجني ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط / 3 ، 1986م.
5. ينظر: حسن ناظم ، مفاهيم الشعرية ، دراسة مقارنة في الأصول والمنهج والمفاهيم ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ط / 3 ، 1994م ، ص 12.
6. رومان ياكسون ، قضايا الشعرية ، ترجمة: محمد الولي ومبارك حنون ، الدار البيضاء- المغرب ، دار توبقال للنشر ط / 1 ، 1988م ، ص 78.
7. فتحي خليفي ، الشعرية الغربية الحديثة وإشكالية الموضوع ، تونس ، الدار التونسية للكتاب ، ط / 1 ، 2012م ص 25 ، 98 ، 138.
8. ينظر: فتحي خليفي ، الشعرية الغربية الحديثة وإشكالية الموضوع ، المصدر السابق ، ص 100.
9. ينظر: جيرالد برنس ، قاموس السرديات ، ترجمة: السيد إمام ، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ، ط / 1 ، 2003م ، ص 150.
10. ينظر: تودوروف ، الشعرية ، ترجمة: شكري المبخوت ورجاء بن سلامة ، الدار البيضاء- المغرب ، دار توبقال للنشر والتوزيع ، ط / 2 ، 1990م ، ص 34.
11. رومان ياكسون ، قضايا الشعرية ، ترجمة: محمد الولي ومبارك حنون ، المصدر السابق ، ص 73.

12. ينظر: صالح الهادي بن رمضان ، الخطاب الأدبي وتحديات المنهج ، نادي أبها الأدبي ، المملكة العربية السعودية ط / 1 ، 1431هـ / 2010م ، ص 241.
13. ولذلك رأينا اعتماد مفهوم الشعرية بديلا عن المصطلحات الأخرى (الأدبية- الإنشائية- الشاعرية- الشعرانية- الجمالية) ثم لأن مفهوم الشعرية أوسع أفقا ، وأقدم عمرا ، فهي كما قال جيرار جينيت: ” علم عجوز وحديث السن ” جيرار جينيت ، مدخل لجامع النص ، ترجمة: عبد الرحمن أيوب ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة بالتعاون مع دار توبقال ، د. ط ، 1985م ، ص 80.
14. ينظر: ميخائيل باختين ، شعرية دوستوفسكي ، ترجمة: جميل نصيف التكريتي ، دار توبقال للنشر ، ط / 1 ، 1986م ، ص 263.
15. ينظر: فوزي الزملي ، شعرية الرواية العربية ، بحث في أشكال تأصيل الرواية العربية ودلالاتها ، منوبة- تونس كلية الآداب والفنون والإنسانيات ، مركز النشر الجامعي ، ط / 3 ، 2009م.
16. من ذلك مثلا: بدران عبد الحسين البياتي ، الشعرية في خطب العصر الأموي ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، العدد 2 ، المجلد 4 ، السنة الرابعة 2009م ، ص 97 - 111.
17. من ذلك مثلا أطروحة (الدكتوراه) مطبوعة بعنوان: صالح الهادي بن رمضان ، الرسائل الأدبية ودورها في تطوير النثر العربي القديم ، مشروع قراءة شعرية ، بيروت- لبنان ، دار الفارابي ، ط / 2 ، 2007م.
18. كما في رواية: الطيب صالح ، موسم الهجرة إلى الشمال ، بيروت- لبنان ، دار العودة ، ط / 14 ، 1987م ، ص 149.
19. كما في رواية: جبرا إبراهيم جبرا وعبد الرحمن منيف ، عالم بلا خرائط ، بيروت- لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط / 5 ، 2007 ، ص 55.
20. كما في رواية: جمال الغيطاني ، رسالة في الصباية والوجد ، بيروت ، القاهرة ، دار الشروق ، ط / 1 ، د. ت.
21. ينظر مثلا: رنا عبد الحميد الضمور ، الرقيب وآليات التعبير في الرواية النسوية العربية ، أطروحة دكتوراه ، الأردن ، جامعة مؤتة ، 2009م ، ص 7.
- وينظر أيضا: سعيد بن بوزة ، الهوية والاختلاف في الرواية النسوية في المغرب العربي ، باتنة- الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر ، 2007 - 2008م ، ص 56.



22. حنان الشيخ ، بريد بيروت ، بيروت - لبنان ، دار الآداب ، ط / 2 ، 2009م ، ص 5 ، 46 ، 105 ، 129 ، 154 .
23. حنان الشيخ ، بريد بيروت ، المصدر السابق ، ص 144 .
24. نفسه ، ص 174 ، 166 .
25. نفسه ، ص 147 .
26. محمد عبد المطلب ، البلاغة والأسلوبية ، مصر ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان ، ط / 1 ، 1994م ، ص 329 .
27. حنان الشيخ ، بريد بيروت ، المصدر السابق ، ص 189 .
28. نفسه ، ص 33 .
29. نفسه ، ص 119 .
30. كان ذلك معروفا على المستوى الشعري ، ومما يمثله تكرار لفظة (الغضا) في مرثية مالك بن الرب المازني حيث ذكرها في البيت الأول وكررها مرتين في البيت الثاني ، وثلاثا في البيت الثالث. ينظر: ديوان مالك بن الرب ، تحقيق: نوري حمودي القيسي ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، د. ط ، مج 15 ، ج 1 ، د. ت ، ص 88 .
31. رومان ياكبسون ، قضايا الشعرية ، المصدر السابق ، ص 52 .
32. حنان الشيخ ، بريد بيروت ، المصدر السابق ، ص 33 .
33. نفسه ، ص 130 .
34. لعل مما يمكن الإحالة عليه في هذا المجال كتاب: يوسف أبو العدوس ، المجاز المرسل والكناية ، الأبعاد والمعرفة الجمالية ، الأردن ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط / 1 ، 1998م .
35. ينظر: أحمد مطلوب ، الشعرية ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، 4 ، العراق - بغداد ، 1410 مج / 40 ، ج / 3 1989م ، ص 80 ، 93 .
36. حنان الشيخ ، بريد بيروت ، المصدر السابق ، ص 74 .
37. نفسه ، ص 74 .
38. نفسه ، ص 77 .
39. نفسه ، ص 106 .

40. نفسه ، ص 67.
41. نفسه ، ص 69.
42. نفسه ، ص 74.
43. نفسه ، ص 129.
44. نفسه ، ص 210.
45. ينظر: محمد جابر فياض ، الكناية ، جدة - السعودية ، دار المنارة للنشر والتوزيع ، ط / 1 ، 1409هـ / 1989م ص 27 ، 28.
46. نفسه ، ص 69.
47. نفسه ، ص 67.
48. ينظر: أدونيس ، الشعرية العربية ، بيروت ، دار الآداب ، ط / 2 ، 1989م ، ص 10 ، 11 ، 21 ،
49. حنان الشيخ ، بريد بيروت ، المصدر السابق ، ص 129.
50. نفسه ، ص 143.
51. نفسه ، ص 148.
52. إحدى شخصيات الرواية المحورية.
53. حنان الشيخ ، بريد بيروت ، المصدر السابق ، ص 150.
54. نفسه ، ص 200.
55. نفسه ، ص 206.

## المصادر والمراجع

### أولا - المصادر:

1. الشيخ ، حنان ، بريد بيروت ، بيروت - لبنان ، دار الآداب ، ط / 2 ، 2009م.

### ثانيا - المراجع:

1. ابن الأثير ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، صيدا - بيروت ، المكتبة العصرية ، 1420هـ / 1999م.
2. أبو العدوس ، يوسف ، المجاز المرسل والكناية ، الأبعاد والمعرفة الجمالية ، الأردن الأهلية للنشر والتوزيع ، ط / 1 ، 1998م.
3. أدونيس ، الشعرية العربية ، بيروت ، دار الآداب ، ط / 2 ، 1989م.
4. أرسطو ، فن الشعر ، ترجمة: د. إبراهيم حمادة ، مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية د. ت.
5. باختين ، ميخائيل ، شعرية دوستويفسكي ، ترجمة: جميل نصيف التكريتي ، دار توبقال للنشر ، ط / 1 ، 1986م.
6. تودوروف ، الشعرية ، ترجمة: شكري المبخوت ورجاء بن سلامة ، الدار البيضاء - المغرب ، دار توبقال للنشر والتوزيع ، ط / 2 ، 1990م.
7. جابر فياض ، محمد ، الكناية ، جدة - السعودية ، دار المنارة للنشر والتوزيع ، ط / 1 ، 1409هـ / 1989م.
8. الجرجاني ، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر ، القاهرة ، جدة ، مطبعة المدني ، دار المدني ، ط / 3 ، 1413هـ / 1992م.
9. جينيت ، جيرار ، مدخل لجامع النص ، ترجمة: عبد الرحمن أيوب ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بالتعاون مع دار توبقال ، 1985م.
10. خليفي ، فتحي ، الشعرية الغربية الحديثة وإشكالية الموضوع ، تونس ، الدار التونسية للكتاب ، ط / 1 ، 2012م.
11. رمضان ، صالح الهادي ، الخطاب الأدبي وتحديات المنهج ، نادي أبها الأدبي المملكة العربية السعودية ، ط / 1 ، 1431هـ / 2010م.
12. رمضان ، صالح الهادي ، الرسائل الأدبية ودورها في تطوير النثر العربي القديم مشروع قراءة شعرية ، بيروت - لبنان ، دار الفارابي ، ط / 2 ، 2007م.

13. عبد المطلب ، محمد ، البلاغة والأسلوبية ، مصر ، الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان ، د. ط ، 1994م.
14. ناظم ، حسن ، مفاهيم الشعرية ، دراسة مقارنة في الأصول والمنهج والمفاهيم ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ط / 1 ، 1994م.
15. القرطاجني ، حازم ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط / 3 ، 1986م.

#### ثالثاً - الرسائل العلمية:

1. بوزة ، سعيد ، الهوية والاختلاف في الرواية النسوية في المغرب العربي ، باتنة- الجزائر أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر ، 2007 - 2008م.
2. عبد الحميد الضمور ، رنا ، الرقيب وآليات التعبير في الرواية النسوية العربية ، الأردن أطروحة دكتوراه ، جامعة مؤتة ، 2009م.

#### رابعاً - المجلات والدوريات:

1. ديوان مالك بن الربيع ، تحقيق: نوري حمودي القيسي ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، مج 15 ، ج 1 ، د. ت.
2. عبد الحسين البياتي ، بدران ، الشعرية في خطب العصر الأموي ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، العدد 2 ، المجلد 4 ، السنة الرابعة 2009م.
3. مطلوب ، أحمد ، الشعرية ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، بغداد- العراق ، 4 ، مج / 40 ، ج / 3 ، 1410هـ / 1989م.

#### خامساً - روايات أخرى:

1. جبرا ، إبراهيم جبرا ، ومنيف ، عبد الرحمن ، بيروت- لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط / 5 ، 2007م.
2. صالح ، الطيب ، موسم الهجرة إلى الشمال ، بيروت- لبنان ، دار العودة ، ط / 14 ، 1987م.
3. الغيطاني ، جمال ، رسالة في الصباية والوجد ، بيروت ، القاهرة ، دار الشروق ، ط / 1 ، د. ت.

9. References should follow rules as follows:

- (a) If the reference is a book, then it has to include the author name, book title, translator if any, publisher, place of publication, edition, publication year, page number.
- (b) If the reference is a magazine, then it has to include the author, paper title, magazine name, issue number order by last name of the author.

10. References have to be arranged in alphabetical order by last name of the author.

11. The researcher can use the APA style in documenting scientific and applied topics where he points to the author footnotes.

---

## **Guidelines for Authors**

The Journal of Al-Quds Open University For Research & Studies Publishes Original research documents and scientific studies for faculty members and researchers in Alquds Open University and other local, Arab, and International universities with special focus on topics that deal with open education. The Journal accepts papers offered to scientific conferences.

Researchers who wish to publish their papers are required to abide by the following rules:

1. Papers are accepted int both English and Arabic.
2. each paper should not exceed 30 pages or 7000 words including footnotes and references.
3. Each paper has to add new findings or extra knowledge in its field.
4. Papers have to be on a “CD” or “E-mail” accompanied by three hard copies. Nothing is returnable in either case: published or not.
5. An abstract of 100 to 150 words has to be included. The language of the abstract has to be English if the paper is in Arabic and has to be Arabic if the paper is in English.
6. The paper will be published if it is accepted by at least two revisers. The Journal will appoint the revisers who has the same degree or higher than the researcher himself.
7. The researcher should not include anything personal in his paper.
8. The owner of the published paper will receive one copy of the Journal in which his paper is published.

GENERAL SUPERVISOR PROFESSOR

*Younis Amro*

*President of the University*

## **Journal Editorial Board**

EDITOR - IN - CHIEF

*Hasan A. Silwadi*

*Dean of Graduate Studies*

EDITORIAL BOARD

*Abdul Nasser Qasim Al- Farra*

*Faisal Husain Gawadrah*

*Mohamed Mohamed Al-shalash*

*Naji Mutlaq Al Dahoudi*

*Hani Hussein Abu AL-rob*

*Rushdi Yousef Al-Qawasmah*

*Imad Abd Al-Lateef shtayeh*

*Mutasem Tawfiq Al-Khader*



**Journal of Al-Quds Open University  
for Research & Studies**

*A Quarterly Scientific Refereed Journal*

*Vol. 1 - No. 40 - December 2016*

**ISSUED BY:**

**Deanship of Scientific Research  
Al-Quds Open University**

**ALL CORRESPONDENCE SHOULD BE ADDRESSED TO:**

***Editor - In - Chief***

**Deanship of Scientific Research  
Al-Quds Open University**

**Al-Masyoun- Ramallah\ Palestine**

**P.O. Box: 1804**

**Tel: +970 - 2 - 2984491**

**+970 - 2 - 2952508**

**Fax: +970 - 2 - 2984492**

***Email: sprgs@qou.edu***

**DESIGN & PRODUCTION:**

**Deanship of Scientific Research  
Al-Quds Open University**



**Journal of**  
**Al-Quds Open University**  
for Research & Studies